









1. The first part of the document discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions and activities. It emphasizes the need for transparency and accountability in financial reporting.

2. The second part of the document outlines the various methods and techniques used to collect and analyze data. It includes a detailed description of the experimental procedures and the statistical analysis performed.

3. The third part of the document presents the results of the study. It includes a series of tables and graphs that illustrate the findings of the research. The data shows a clear trend of increasing activity over time.

4. The fourth part of the document discusses the implications of the findings. It suggests that the results of the study have significant implications for the field of research and may lead to further developments in the future.

5. The fifth part of the document concludes the study and provides a summary of the key findings. It also includes a list of references to the literature cited in the document.















362.04

8289

ج.

بينير كيرابيتيق

القاضي بالمحاكم المختلطة سابقا

الجمعية العامة للشركة العامة للتأمين	
رقم التسجيل	962.04
رقم الترخيص	٢٤٩٤٢

اسماعيل

المفتري عليه

نعم

فؤاد صيروف

رئيس تحرير المقتطف

دار النشر الحديث







نشرت هذا الكتاب باللغة الانجليزية  
دار

GEORGE ROUTLEDGE AND SONS LTD.

Broadway House, 68-74 Carter Lane  
London E. C. 1933

وحقوق نشره واعادة طبعه باللغة العربية  
محفوظة لفؤاد صروف  
بمقتضى رخصة رسمية من ادارة الدار المذكورة









الخديو اسماعيل باشا





« من ذا يرى أيا ما أشد عليه عن يثيع وهو  
حي جنازة صيته »

بايكوره

« السممة الطيبة جوهرة النفس يامولاي .  
ان من يختلس كيسى يختلس شيئاً ثافها . كان  
الكيس لى ومارله وما زال عبداً لآلوف . أما  
من يفقدنى سممتى الطيبة فيسرق منى شيئاً لا يفتنيه  
ويجعلنى فقيراً أى فقر »

شاكسبير





# فهرس الكتاب

صفحة

١٢	...	...	...	...	...	كيف استيحت مصر :	الفصل الاول
٢٤	...	...	...	...	...	الانحدار :	الفصل الثاني
٣٨	...	...	...	...	...	الاتجاه صعوداً :	الفصل الثالث
٥١	...	...	...	...	...	عجربة السخرة :	الفصل الرابع
٩٠	...	...	...	...	...	عجربة النخاسة :	الفصل الخامس
٨٥	...	...	...	...	...	حملة ييكر :	الفصل السادس
٩٦	...	...	...	...	...	حملة غوردون :	الفصل السابع
١١١	...	...	...	...	...	الترع والجسور :	الفصل الثامن
١٢٨	...	...	...	...	...	تلافى الكارثة المالية :	الفصل التاسع
١٤٤	...	...	...	...	...	ابراهيم بك :	الفصل العاشر
١٥٨	...	...	...	...	...	السلطان والطير :	الفصل الحادي عشر
١٦٣	...	...	...	...	...	الطير لا تكفي :	الفصل الثاني عشر
١٩٠	...	...	...	...	...	إقفل تلك النافذة :	الفصل الثالث عشر
٢٠٤	...	...	...	...	...	تقرير كايف :	الفصل الرابع عشر
٢٢١	...	...	...	...	...	بعثة جوشن :	الفصل الخامس عشر
٢٣٣	...	...	...	...	...	التعبية الوزارية :	الفصل السادس عشر
٢٤٦	...	...	...	...	...	المرحلة الاخيرة :	الفصل السابع عشر





## مقدمة المؤلف .

يحمد القارئ اسمي على غلاف هذا الكتاب ، ولكن الكتاب ليس من وضعي، بل هو مجموعة حقائق مستقاة من مصادر شتى ومطروحة بين أيدي القراء

وقد قمت بهذا العمل ادحاضاً لفرية تاريخية . ففي صفحات هذا الكتاب تفنيد للمزاعم التي ذهب اليها ملنر وكولفن وكرومر ، وانكار صريح للقول بأن المغفور له اسماعيل باشا خديو مصر كان مبذراً شهوانياً سارقاً . وليس رأى الشخصى فى هذه المسألة بذى شأن ، ولكن أعظم العظماء يعجزون عن انكار الحقائق والأرقام المستقاة من المصادر الرسمية

لقد مر على نفي اسماعيل المفترى عليه ما يزيد على خمسين سنة . وأتت الساعة التي يجب أن يباط فيها اللثام عن حقيقة حكمه بالرجوع الى شهادات الذين عاشوا فى عصره وأقوالهم التي لا يتطرق اليها الشك . ولو كان هذا الكتاب ملكاً الى بالمعنى الصحيح لبسطت فيه رأى فى أقوال طائفة من المؤرخين الذين كتبوا فى هذا الشأن . ولكن هويّة المؤلف يجب أن يُصرّف عنها النظر عند مطالعة هذا الكتاب

إن البراهين التي سوف أبسطها تدحض مزاعم الكثيرين من كبار المؤلفين ، فأنا لا أسلم بما ذهبوا اليه أو ما استخلصوه من مباحثهم . وقد



استندت في حكمي الى شهادات الكثيرين من أهل ذلك العصر ، وجميعها تدحض ماذهب اليه القوم بحسن نية ، وما وقعوا فيه من الخطأ بسبب عدم ايغالهم في البحث والتنقيب . وفي الحقيقة إني بعملى هذا أحاول تفنيد فرية قد تأصلت في النفوس حتى أصبحت عقيدة راسخة . ولست أرجو الوصول الى ذلك بالالتجاء الى القدح والثلب والاكثار من الصخب بل باقتباس الأقوال والتعليق عليها في الهوامش . وإن إثبات الحق لأفضل من الفخر الذى يعود على المؤلف من تأليف كتابه

بيير كراييتس

## اعتراف بالفضل

لا يسعني الا تقديم الشكر الى حضرة صاحب الجلالة فؤاد الاول ملك مصر، لانه اذن لي في الاطلاع على جميع الوثائق المحفوظة في الخزائن الملكية، وقد وجدت بينها مستندات لم تنشر من قبل فأشرت اليها في هذا الكتاب نعم إني قد ذكرت السفارة الامريكية بالقاهرة في كثير من هوامش الكتاب . ولكن النصوص التي اقتبستها لم أطلع عليها أول مرة الا في قصر عابدين . وكانت المفوضية الملكية المصرية بواشنطن قد نالت من وزارة الداخلية الاميركية اذنا بأن تنسخ بالطريقة الفوتوستاتية جميع ما في خزائن الدولة الامريكية من الوثائق الخاصة بحكم الخديو اسماعيل . وقد استعنت بهذه الشهادات الثانوية الشأن على وضع هذا الكتاب، ولم أستحسن الالتجاء الى السفير الامريكي بالقاهرة خيفة احراجه

وأود أن أتهز هذه الفرصة لأعرب عن شدة إعجابي بالاسلوب الرائع المتبع في حفظ الخزائن الملكية المصرية بأشراف صديق يوسف جلاد بك مدير الادارة الأوربية بديوان جلالة ملك مصر

وأشكر أيضاً جميع الذين أذنوا لي في الرجوع الى غير الوثائق المشار اليها من هذا الكتاب . وأوجه شكرى بوجه خاص الى السادة ادوارد ارنولد ناشري كتاب «انتقال مصر» لمؤلفه الكولونيل إلجود . والى مطبعة جامعة كولومبيا ناشرة كتاب «ترعة السويس» لمؤلفه هلبرج . والى شركة مكملان ناشرة كتاب «مصر الحديثة» للورد كرومر . والى الفيكتوتس ملنر، والسادة ادوارد ارنولد ناشري كتاب «انجلترا في مصر» للورد ملنر . والى السادة ريفنجتونس ناشري كتاب : «قصة الخديوية» لمؤلفها ديسي . والى السادة سيلبي سرفيس وشركائهم ناشري كتاب : «انشاء مصر الحديثة» . والى المركز زتلند صاحب كتاب : «سيرة اللورد كرومر»



# الفصل الأول

## كيف أصبحت مصر

إن الفرمان الذي انتزعه سيف محمد علي باشا من سلطان الأتراك كان ينص على وجوب انتقال العرش إلى أكبر أمراء الأسرة التي أسسها ذلك الألباني الباسل ، ويقضى باحترام شعائر الاسلام التي كانت تنظر إلى حقوق الولد البكر نظرة تختلف عن نظرة أهل الغرب . فقد نص ذلك الفرمان على أن وراثته العرش تكون لأكبر أفراد سلالة محمد علي ، بصرف النظر عن العلاقة بين المورث والمورث . وبناء على ذلك ، ومع أن مؤسس الأسرة خلف أولاداً كثيرين ، فقد انتقل عرشه إلى حفيده عباس باشا .

وكان عباس باشا هذا مزيجاً من الجهل والجن والتعصب ، كثير التقلب متأخراً رجعياً ، يكره الأساليب الأوروبية وكل ما هو غربي ، ويخشى نفوذ المسيحيين في مصر . وكان يقول : « إن جدي كان يزعم أنه أوتوقراطي ، وفي الحقيقة إنه كان أوتوقراطياً على رعيته وأولاده فقط . وأما قناصل الدول الأوروبية فقد كان بمنزلة الحذاء لهم . وإذا كان يحتم على الخضوع لأحدهما ، فأني أفضل الخضوع للخليفة ، لا للمسيحيين الذين أكرههم <sup>(١)</sup> »

---

(١) كتاب « انتقال مصر » مؤلفه الكولونيل الجود ، ص ٤٥

وكان عباس في عزلة عن رعيته قلما يراه أحد، لأنه كان يقيم في قصور  
حصينة مستورة عن الأنظار في الصحراء أو على سواحل البحر<sup>(١)</sup> ،  
وحوله بضعة من عبيده المملقين وطائفة من الوحوش الضارية التي كان  
يلهو بجمعها وترويضها . وقد مات كما عاش وحيداً لا مؤنس له . وفي بعض  
الأساطير أن اثنين من عبيده انقضا عليه وهو نائم وخنقاه . وكان أحد  
أقربائه قد أرسلهما اليه من القسطنطينية لهذا الغرض . على أن كيفية وفاته  
لاتزال سرّاً غامضاً . وكل مانعرفه هو أنه مات غيلة ، وأن رواية هزلية  
مثلت بعد وفاته ، وكان لجثته النصيب الأكبر من تلك الرواية . وقد ذكر  
المستر أدوين ده ليون (قنصل أمريكا العام بالقاهرة في ذلك العهد) تفصيل  
هذه الرواية الفظيعة . قال :-

« تلقى ألفي بك محافظ القاهرة دعوة فجائية للأسراع ليلا الى قصر بنها  
الكائن على بعد عشرين ميلا من القاهرة ، حيث وقع الحادث . فأصدر  
أوامر مشددة ألا يذيع أحد خبر وفاة عباس . ثم أمر بإحضار المركبة  
الرسمية الى مدخل القصر الخاص ووضع فيها ، بمساعدة رئيس الحصيان ،  
جثة الميت جالسة كما يجلس الحي . وجلس هو مواجهاً لها بحسب العادة .  
ثم سارت بهما المركبة عشرين ميلاً الى القاهرة يحيط بهما الحرس بالآبهة  
المعتادة . ووصلا الى القاهرة من دون أن يدرى أحد بالحقيقة . ولم يكن  
ذلك مستغرباً إذا تذكرنا أن عباساً اعتاد أن يسير في طريقه لا يلتفت يمنة  
ولا يسرة . ولما وصل الموكب الى القلعة أمر ألفي بك بتصويب مدافعها الى  
مدينة القاهرة ، وكانت تحرسها حامية قوية ، ثم أعلن الحقيقة للجمهور وقال  
إنه سوف ينادى بألhamي عاهلا على مصر غير عابيه بحقوق سعيد باشا<sup>(٢)</sup> .  
وكان الأمير « الهامى » هذا ابن عباس باشا الأكبر . وأما سعيد باشا  
فكان عم عباس باشا ومن أبناء محمد على باشا . والأرجح أن الفرمان

(١) رسائل سياسية ، سلسلة جديدة : لبندقي ص ٤٨

(٢) راجع كتاب : « مصر الحديثة أو منزل العبودية للسادة الجدد » مؤلفه أدوين ده ليون ص ٨٧

السلطاني كان سيمتل بفعل الجيوش المجتعدة والمدافع المسددة إلى القاهرة لولا الضغط السياسي الذي أعاد محافظ القاهرة إلى صوابه وأوقع الفشل في مؤاده . ويؤخذ مما كتبه ادوين ده ليون أنه هو والسرفريدريك بروس ، مثل انجلترا ، وجها إلى ألي بك إنذاراً وديناً ونصحاً له بالاقلاع عن الدسائس . فقبل نصيحتهما ونصب الوارث الشرعي بلا إبطاء .

وكان لسعيد باشا مذهب فرنسي يدعى كونيغ بك ، قد أحسن القيام على تهذيبه واشتهر سعيد باشا برحابة الصدر والعطف على الأوروبيين . وكثيراً ما اقتبس آدابهم وعاداتهم . إلا أنه كان يفضل عادة تعدد الأزواج على الاقتصار على زوج واحدة . وكان يتكلم الفرنسية بطلاقة وبلا غلط يذكر ، أما معرفته بالانجليزية فكانت تقي بحاجته . ومن رفاق صباه فردينان ديلبس صاحب معجزة ترعة السويس . وكان والد ديلبس ووالد سعيد باشا صديقين متينين ، فنشأ اثناهما على الصداقة والمودة .

بس ( واسمه ماتيو ) من رجال السياسة الفرنسية ، سببه الحكومة الفرنسية قنصلاً لها في القاهرة على أثر عقد معاهدة اميان سنة ١٨٠٢ . وكان محمد علي باشا يرمئ ضابطاً غير معروف في الجيش التركي ولسبب ما دعاه القنصل ذات يوم إلى مأدبة أقيمت في دار القنصلية الفرنسية وفي صباح اليوم التالي ظهر أن أحد الضيوف الذين حضروا المأدبة سرق بعض الشوكات والملاعق الفضية . واتجهت الشبهات في أول الأمر إلى ذلك الضابط الألباني . لا لسبب سوى أنه كان أحقر المدعوين منظراً ، ولأن بعضهم زعم أن سراويله الواسعة كانت تصلح لاختفاء المسروقات . وكاد يلصق العار به لولا البحث الذي قام به القنصل الفرنسي وثبت له منه براءة محمد علي براءة تامة . كما ثبتت التهمة على غيره . وكانت نتيجة ذلك أن القنصل زار الضابط المفترى عليه وأثبت له اجلاله واحترامه (١)

(١) راجع كتاب « فردينان ديلبس — حياته وأعماله » المؤلفه برتران وفيرييه . ص ١٥



ودار الزمن دورته وأصبح محمد علي حاكم مصر المطلق ، فلم ينس تلك الحادثة البسيطة بل أشار إليها علناً عندما زاره قناصل الدول في سنة ١٨٣٢ بـ وعلى رأسهم عميدهم ديلسبس — ليهشوه بما أوتيه ابنه من النصر في الشام . وعليه ففى وسع القارىء أن يقدر ما كانت لسرقة تلك الملاعق والشوكات من الأثر في تاريخ العلاقات بين مصر وفرنسا (١)



وقد كان لولع الأمير سعيد بأكل الماكرونة أيضاً أثر ذو شأن في تاريخ مصر الحديث . فقد كان هذا الأمير فى صباه سمين الجسم . وكان أبوه يكره السمنة ويريد أن يكون جسم ابنه كأجسام أهل الرياضة من حيث الجمال . فأصدر الأوامر المشددة بأن يقضى ابنه كل يوم ساعتين متواليتين يتسلق صارى أحد المراكب الراسية على ضفاف النيل ، ثم يقفز من الصارى إلى الماء ويسبح زمناً ثم يعدو حول أسوار المدينة . كذلك أمره بالتزام غذاء بسيط ومنعه من زيارة أى منزل من منازل العامة ما عدا منزل ماثيو ديلسبس

وعليه استحكمت عرى المودة بين الأمير الفقى والشاب فردينان — ديلسبس — وكان كلاهما ولوعاً بأكل الماكرونة (٢) ، مغرمًا بها . لذلك كان الأمير يهرع إلى القنصلية الفرنسية كلما نهض عن المائدة الملكية وشعر بأنه ما يزال فى معدته فراغ .

وبعد زمن نقل ماثيو ديلسبس إلى باريس . وأرسل الأمير الفقى إلى هنالك لأكال تهذيبه . وما كاد يصل إلى هنالك حتى قاده قلبه ونهمه إلى بيت ديلسبس حيث جدد عهد المودة مع تلك الأسرة وقوى عراها بما كان يلتهمه من قصاع الماكرونة .

---

(١) راجع كتاب : « فردينان ديلسبس - حياته وأعماله » ص ١٥

(٢) راجع الكتاب المذكور ص ١٦

ولم يخطر ببال ديلسبس يومئذ أن صداقته للأمير ستحدث انقلاباً عظيماً في طريق من أهم طرق التجارة العالمية . وكان يشعر بدافع قوى يدفعه إلى وادى النيل ، واتخذت خارطة مصر يومئذ معنى « جديداً » في نظره . فعزم أن يمرج البحرين — الأحمر والأبيض المتوسط — وأن يعقد بينهما ، على أن يتولى العقد هو بنفسه . ومع أنه لم يكن مهندساً فقد كان يأبى أن يصدق أن دون تحقيق حله صعباً فنية . « ان الحمقى يسرون حيث يخشى الملائكة أن يطأوا » . أما العقبات المالية فكان يعالج نفسه بالتغلب عليها متى أذنت له مهامه السياسية في تأليف شركة لحفر ترعة السويس

ولبث ديلسبس يترقب الفرص إلى أن جاءه ذات يوم نعى عباس باشا وارتقاء محمد سعيد باشا العرش . وكان لما بلغه النعى على سطح منزله يلهمه بالنجارة . فالتقى بأدوات النجارة جانباً ونزل عن سطح منزله وجلس يكتب رسالة تهنئة إلى صديقه سعيد باشا . وكان كاتباً ماهراً يحسن التفكير والتعبير فأفرغ روحه في كتابه . وكان قد صمم على اعتزال الخدمة السياسية إذا ارتقى صديقه سعيد باشا العرش طمعاً في الحصول على « امتياز » بحفر ترعة السويس لكي تصبح فرنسا سيدة البحار

على أن ديلسبس لم يضمن رسالته أى تلميح إلى هذا الأمر . إذ كانت غايته المباشرة أن تأتية الدعوة من ذلك العاهل لزيارته ، وبفضل ما أبداه من الكياسة في رسالته تلقى الدعوه التي كان يتمناها . فلم يضع الوقت بل تأهب للسفر في الحال . ووصل إلى الاسكندرية في ٥ نوفمبر سنة ١٨٥٤ وفي جيبه مذكرة مسببة عن المسألة التي كانت تشغل كل اهتمامه

واستقبل الخديوى سعيد باشا صديقه ديلسبس بترحاب عظيم . واتفق بعد ذلك أن غادر محمد سعيد باشا القاهرة قاصداً إلى صحراء ليبيا وبرفقته جيش مؤلف من أحد عشر ألفاً من الجنود . ورافقه ديلسبس في هذه الرحلة . وقد كتب في ذلك يقول : « في الساعة الخامسة من صباح أحد الأيام دبت الحركة في المعسكر . نظرت إلى اليمن وإذا منظر الشرق يعجل بأجل

الأماني . ونظرت إلى اليسار وإذا الغرب ملبد بالغيوم . وخيل إلى وأنا أنظر إلى السماء أتى أرى قوس قزح ذات جمال باهر تمتد من الشرق إلى الغرب ، ورأيت من خلال هذه الظاهرة السموية رمزاً إلى العهد المشار إليه في التوراة ، وأدركت أنه قد حان اليوم الذي يجب أن أبحث فيه في تفاصيل مشروعي مع سعيد باشا» (١)

وجاء عصر ذلك اليوم ، والفرصة لم تسنح بعد لديلبس حتى كاد اليأس يتطرق إلى قلبه . على أنه ظل محتفظاً بكياسته إلى أن منحت له الفرصة المنشودة على غير انتظار . ذلك أن سعيد باشا شعر بشيء من السأم ، فأمر رجاله بأن يحطوا رحالهم ويتمرنوا على إطلاق النار على أهداف تبعد نحو خمسمائة متر . ولم يستطع أحد من الجنود إصابة الهدف . فأخذ ديلبس يشرح لهم خطأهم وكيف يجب أن يسدّوا بنادقهم . وإذا ذلك أمر سعيد باشا باحضار بندقية . فأدرك ديلبس غرضه واستأذن مضيفه في تجربة مهارته . وأصاب رميته ، لأنه — كما ذكر الذين ترجموا له — كان يقصده هدفاً أبعد .

وقد ذكر ديلبس ما وقع بعد ذلك قال : « وعلت محيّا الباشا ابتسامة لطيفة . فقبض على يدي وشدها هنية ثم أمرني بالجلوس على المتكأ . ولم يكن معنا إذ ذاك أحد . ونظرت من خلال الحيمة فرأيت جلال غروب الشمس التي كان اشراقها في الصباح قد أثار عواطفى . ومرت بمنخيلي صورة ترعة السويس بسرعة البرق . وكنت بسبب المامى بجزئيات تلك المسألة مقتنعاً بأن في وسعي أن أثير اهتمام الأمير بها وإقناعه بوجوب تحقيقها . وعليه بسطت المسألة من دون أن أدخل في التفاصيل . وكان سعيد باشا يتتبع شرحى بكل اهتمام . فرجوت منه أن يستعلم منى عن أى شيء يخطر بباله لكي يزول ما قد يكون في نفسه من شك . وفي الحقيقة إنه ألقى على عدة أسئلة تشف عن حكمة وبعد روية . ولا شك أن أجوبتي أقنعتة إقناعاً تاماً

---

(١) انظر كتاب : « فردينان ديلبس — حياته وأعماله » ص ٤٦



فأته التفت إلى وقال : « لقد أقنعتني ، وأنا موافق على مشروعك ، وسنبحث في وسائل تنفيذه في خلال ما قد بقي لنا من هذه الرحلة ، ولك أن تعتبر أن المسألة قد انتهت وأن تعتمد على <sup>(١)</sup> »

ورأى ديلسبس أن يطرق الحديد وهو محمى . وفاز « بالمرسوم » اللازم « لمشروعه » إذ وقعه سعيد باشا في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ . وقد نقحت نصوصه مراراً فيما بعد ، ولكن جوهرها لم يطرأ عليه أى تغيير ، ولا يزال أساساً لقانون « الشركة العامة لترعة السويس » . ويصح القول بوجه الإيجاز أن ذلك الفتى السمين الذى كان ينهك معدته بأكل الماكرونة ، والذى أصبح حاكماً قليل الاختبار ، أتاح لرجل سياسى فرنسى أن يستغل ما بينهما من الصداقة ، ويتزعم منه « امتيازاً » لا يقوم بشئ

وليس ذلك كل ما فعله ديلسبس ، بل إنه أغرى سعيداً ، في ليلة واحدة ، بنقض السياسة التى سار عليها والده الحكيم . فقد كان محمد على يكره البحث في مسألة ترعة السويس ويقاوم المشروع بكل قواه . ومع أنه كان أميناً لا يعرف القراءة والكتابة إلا أنه كان حكيماً بعيد النظر ، وكان يعلم أن فتح ترعة تخرج البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط ستقضى على استقلال مصر . ولما مر السرهبرى هاردينج ( الذى أصبح الفيكونت هاردينج فيما بعد ) بمصر في سنة ١٨٤٤ ذاهباً إلى الهند ، وكان قد نصب حاكماً عاماً عليها ، اتهم محمد على الفرصة وعرض عليه عقد محالفة بين مصر وإنجلترا تضمن لهذه اجتياز الأراضى المصرية بسهولة وسرعة <sup>(٢)</sup>

كان المصريون في أواسط القرن التاسع عشر يعلقون على هذا الطريق التجارى شأنًا عظيمًا . وكان لشركة البواخر المعروفة بالنسبولا رانداورينتال

---

(١) راجع مقالة : « فرديناند ديلسبس وترعة السويس » لكانيا بيد كريتس . نشرت في جزء شهر أكتوبر سنة ١٩٢٦ من مجلة « القرن التاسع عشر وما بعده »

(٢) راجع بحثاً متناً للسيروبوليس في هذا الصدد نشر في مجلة الجمعية المصرية الملكية سنة ١٩٣٩ (ص ١٤٦) بعنوان : النزاع التركى المصرى من سنة ١٨٣٨ إلى ١٨٤٩ وأخريات حكم محمد على كاجا في المستندات السياسية اليونانية

ولغيرها من الشركات البحرية بواخر تسير بين الاسكندرية وانجلترا ، وأخرى بين السويس والهند . ولها فنادق في الاسكندرية والسويس ونظام بديع لنقل البريد والركاب والبضائع ، حتى لقد كان ذلك من أجدى أبواب الكسب التجارى وأروجها . ويقول المؤرخون الذين كتبوا عن مصر فى العقد السابع من ذلك القرن إن فتح ترعة السويس كان كارثة تجارية لمصر . وكتب قاض هولندى من أقدم قضاة المحاكم الدولية ( المختلطة ) بمصر يقول :

« كان المصريون يكرهون فكرة فتح ترعة السويس وسيادة الفرنسيين عليها ، ويقولون إن مصر هى التى دفعت نفقات حفر هذه الترعة كلها تقريباً ، وقد حفرت فى الصحراء بعيداً عن الدلتا ، لحرمتنا المكاسب الوفيرة التى كانت تدر علينا باجتياز البضائع والركاب فى أراضينا ، وهى تجارة لم يكن عند أحد شك فى اطراد رواجها . وقد خدع ديلسبس سعيداً واسماعيل وأوقع فى وهما أن الترعة لن تكون فخراً لمصر فحسب ، بل ذات نفع عظيم للبلاد<sup>(١)</sup> »

وكتب سمو الخديو السابق فى سنة ١٩٣٠ مؤمناً على أقوال القاضى الهولندى فقال :

« إن حفر ترعة السويس عمل هندسى عظيم جدير بالبلاد التى شهدت أعمال الفراعنة الجبارة فى العصور الخالية . وهو عمل يسترعى اهتمامنا وتصوراتنا ... ولا شك أنه قد عاد بالأرباح الوفيرة على الشركة التى تستغل الترعة ، إلا أن مصر لم تفز منه بأى نفع ، بل لقد كانت الترعة على الضد من ذلك سبب شقاء مصر<sup>(٢)</sup> »

وذهب الأستاذ شارلس هلبرج بجامعة سرقسطة الأمريكية فى كتابه النفيس « ترعة السويس » الذى نشره فى سنة ١٩٣١ مذهباً يتفق وما ذهب إليه

(١) راجع كتاب : « مصر وأوروبا » ، ليدن أحد قضاة المحكمة المختلطة - ص ٤٦

(٢) راجع كتاب « بضع كلمات عن التنمية الإنجليزية المصرية » بقلم عباس حلى ص ٣٣

القاضي الهولندي الذي تقدمت الإشارة إليه ، إذ قال ما نصه : « لم تسفر  
ترعة السويس عما تنبأ عنه ديلسبس . ففى مصر كثيرون يودون لو أنها لم  
تحفر قط <sup>(١)</sup> »

ومن الخطأ أن نستخلص مما تقدم أن فردينان ديلسبس كان افئاً كأ غشاشاً  
وانما كان خيالياً كثير التفاؤل بكل شيء ، فاذا رسخ فى ذهنه شيء صعب صرفه  
عنه . وقد استطاع بفضل حماسه أن يعدى سعيداً بفكرته . وفى الحقيقة إنه  
كان — كما قال عنه القاضي الهولندي الذى سبقت الإشارة إليه — أزهـد الناس  
فى العالم ، لا يلتمس غنى ولا يطلب اشباع شهوة ولا يميل الى التبذير ، ولكنه  
اذا كان متحلياً بهذه الصفات ، فقد كان وهو فرد حر يستطيع أن يطلق العنان  
لحماسه . أما سعيد باشا فقد كان رجلاً أوتوقراطياً ، فالحكم عليه يجب أن  
يكون مع مراعاة هذا الاعتبار . وهو باعتباره عاملاً على البلاد كان الأمين  
على مصالح شعبه ، أى انه كان مسئولاً أدبياً أمامهم عن تلك المصالح وإن هو  
لم يعلم ، وكان الواجب الأدبى يحتم عليه أن يفكر ملياً قبل أن يخطو أية خطوة  
وأن يتحرى خير الأمور قبل أن يقلب سياسة مؤسس الأسرة رأساً على  
عقب ، وقبل أن يغامر بمصالح مصر التقليدية . وإن رئيس أى دولة يمنع  
أحد رعاياه امتيازاً بسرعة كالسرعة التى منح بها محمد سعيد باشا امتياز حفر  
ترعة السويس ، انما يقضى على طيب احداثته ويسىء الى ذكره بنفسه

وما يذكر أن الكونت بنديتى (سفير فرنسا فى ألمانيا عند نشوب حرب  
السبعين وقد لعب به بسمارك فى حادث برقية إمز) أشار الى سعيد باشا  
ووصفه بالجبن والضعف وقال إنه كان عاجزاً عن بسط سيادته ، يكره الناس  
فى الباطن حالة كونه يغدق عليهم المنح والاعطيات <sup>(٢)</sup> . على أن هذا الوصف

---

(١) راجع كتاب « ترعة السويس . تاريخها وعظم شأنها السياسى » لمؤلفه الاستاذ تشارلس

هلبرج ص ٢٧٥

(٢) راجع كتاب « مقالات سياسية » لمؤلفه بنديتى - ص ٤٨



لا ينطبق على معاملته لديلسبس ، وانما يوضح كيف فرط ذلك العاهل في إرثه في سبيل منفعة عاجلة . والغريب أنه لم يطالب صديقه بأى شيء مقابل ما منحه لمياه ، بل باع ارث الفراغة لرجل فرنسى وقبض الثمن ابتسامة زائلة . . .

اعطيت وثيقة الامتياز بحفر ترعة السويس في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ وهي مصدرة بالكلمات الآتية : « لما كان صديقنا المسيو فردينان ديلسبس قد وجه نظرنا الى الفائدة التى سوف تعود على مصر من وصل البحر الايض المتوسط بالبحر الاحمر بترعة مائة تستطيع السفن الكبيرة اجتيازها ، ولما كان حضرته قد أعلننا بأن فى الامكان انشاء شركة مالية لهذا الغرض يكون أعضاؤها رجالاً مالىين من جميع الأمم ، فقد نظرنا الى الاقتراح الذى عرضه صديقنا علينا بعين العطف ، وخوّلناه بموجب هذه الوثيقة السلطة التامة لتأليف شركة عامة لحرق برزخ السويس واستغلال الترعة التى ستصل بين بحرى . . . طبقاً لما هو موضح فى المواد التالية (١) »

وفى الكتاب الذى صحب الامتياز الذى نحن فى صدده ما يوضح باسباب ذلك العامل الشخصى — أى الصداقة بين سعيد باشا وديلسبس — فقد صدر الكتاب بالعبارة الآتية وهى : « الى صديق المخلص الكريم المحتد ، الرفيع المقام ، المسيو فردينان ديلسبس (٢) . »

وتتضمن وثيقة الامتياز اثنتى عشرة مادة لا حاجة بنا الى ايرادها . وهى تتناول مبحثاً لم يكن ذلك العاهل السمين الجسم يعلم عنه شيئاً حتى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٥٤ ، وهو اليوم الذى سبقت الاشارة اليه ، وكان سعيد باشا اذ ذاك فى الصحراء ، وليس فى متناوله قلم ولا حبر ولا ورق ولا شمع ، وبينه وبين عاصمته مسيرة عدة أيام . واذا تذكرنا ميل الشرقيين الى التسويف والمماطلة نجد فى اسراع سعيد باشا الى توقيع تلك الوثيقة بعد وعده بمنح الامتياز

---

(١) راجع كتاب « فردينان ديلسبس ، حياته وأعماله » لمؤلفيه برتران وغيره ص ٩٩

(٢) راجع الكتاب عينه : ص ٥٢

بخمسة عشر يوماً ما يشف عن «سذاجة» وسلامة نية لا تجدهما الا في الصبيان  
لقد يتفق لأهل الروية وبعد النظر أن يتمكن منهم ذوو الألسنة الذلقة.  
ومن الوسطاء من يجيدون لوك الكلام والثروة ويقنعون التجار بشراء  
سلعهم التي ما كان هؤلاء ليشتروها لولا ملاسنة أولئك الوسطاء . ولقد  
كانت دالة ديلسبس على سعيد باشا عظيمة جداً لم تفترو ولم تهن قط ، بل  
كانت تقوى بمرور الزمن . يدلك على ذلك أن سعيداً منح صديقه ديلسبس  
في ٥ يناير سنة ١٨٥٦ امتيازاً جديداً وردت في مقدمته اشارة إلى الامتياز  
السابق وختم بالعبارة التي وردت في ذلك الامتياز وهي قوله : « صديق  
المخلص الكريم المحتد ، الرفيع المقام ، المسيو فردينان ديلسبس »

أما الامتياز الجديد فهو توسع في أحكام الامتياز الأول يوثق عراه ويشد  
أزره ، وقد أضيف إليه ذيل في ٢٠ يولييه سنة ١٨٥٦ هذه ترجمته :

« تقدم الحكومة المصرية العمال اللازمين لحفر الترعة وذلك عند طلب  
مهندسى الشركة وطبقاً لحاجة العمل <sup>(١)</sup> ،

وقد جاء فى المادة الأولى من عقد الامتياز المؤرخ ٥ يناير سنة ١٨٥٦  
ما يأتى :

« تخول الشركة حق حفر الترعة بنفسها ، ولها أن تعهد فى ذلك إلى «مقاول»  
وفى كلتا الحالتين يجب أن يكون أربعة أخماس العمال على الأقل من المصريين ،  
فترى أنه ليس فى هذا النص ما يدعو إلى الاعتراض ، بل لقد كان ذلك  
الفيد منطقياً وفى موضعه . وعلى كل فان فى مقدمة الرجال البارزين الذين  
لجأ اليهم ديلسبس يومئذ والتمس منهم المعونة الأدبية رتشرد كوبدن <sup>(١)</sup>  
وكان من أنصار التجارة الحرة ، يكره هو وحزب الأحرار الانجليز النخاسة ،  
ولعل القارىء يعلم أن رتشرد كوبدن هذا وصديقه جون برايط كانا من

---

(١) راجع كتاب : « فردينان ديلسبس . حياته وأعماله » - ص ٥٢

الانجليز القلائل الذين وقفوا بجانب «الشمالين» في الحرب الاهلية  
الامريكية ، وقد وقفوا هذا الموقف بسبب كرههما للنخاسة .

ولو أن ديلسبس أدمج في عقد امتيازته الشرط المذكور في الذيل الذي  
سبقته الإشارة اليه والذي كان مؤرخاً في ٢٠ يولييه سنة ١٨٥٦ لقضى على  
مشروعه قضاء مبرماً ، لأن هذا الذيل يعنى إباحة حفر التربة بالالتجاء إلى  
السخرة. ولو أن ديلسبس أطلع كوبدن على هذه الحقيقة، ولو تليحاً لثار الرأى،  
البريطانى العام على ذلك المشروع ، ولتولى اللورد بالمرستون قيادة ذلك الرأى  
للحيلولة دون مشروع كانت لندن تنظر اليه شزراً وظلت تنظر اليه كذلك  
إلى أن تسنى لدزرائيل فى سنة ١٨٧٥ شراء أسهم الخديوى فى ذلك المشروع

## الفصل الثانى

### المنحدر

لم يتسن البدء فى حفر ترعة السويس إلا فى ٢٥ إبريل سنة ١٨٥٩ ، أى بعد منح الامتياز الاصلى بأربعة أعوام ونصف عام . وكانت أمام ديلسبس صعاب جمة لا بد له من تذليلها . وقد عاجلها بكل جرأة وإقدام . إلا أن روح التفاؤل التى كانت تملأ صدره ما كانت تمكنه من التغلب على تلك الصعاب لو أن الوزارة الانجليزية التى كانت يومئذ فى الحكم أفهمت رأى البريطانى العام أن ديلسبس ينوى الالتجاء إلى السخرة لحفر ترعة السويس .

ومهما يكن من أمر الامتياز الذى منحه سعيد باشا فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ وأيده بامتياز ٥ يناير سنة ١٨٥٦ فلا بد من القول بأن الأمير أصبح بمرور الزمن من أنصار النخاسة . فلم يكن ثمة أى شك فى أن حفر التربة سيقوم على أساس السخرة . وكان انتشار النخاسة فى السودان من أكبر العوامل المشجعة على ذلك . والنحاسون فى القاهرة من أهل الحول والطول بحيث لم يكن أحد ليرتاب فى الخطة التى سيجرى العمل بموجبها .

وقد اختلف المؤرخون فى حزر الأسباب التى حملت محمد على باشا على السعى لفتح السودان فى سنة ١٨٢٠ وقد كانت موصدة فى وجه مصر منذ



عدة قرون ، ومهما يكن الباحث الحقيقى له على ذلك ، فالمعروف أنه أوفد ابنه ابراهيم باشا لفتح تلك البلاد . وأوتى إبراهيم باشا النصر ، فرفع العلم المصرى فوق أرجاء كانت يومئذ أظلم مجاهل القارة الأفريقية . ويقول الدكتور صبرى صاحب كتاب : « الامبراطورية المصرية تحت حكم محمد على والمسألة الشرقية » أن الغرض من إيفاد الحملة إلى السودان كان جمع الرجال اللازمين من بلاد العبيد لتأليف جيوش محمد على الجديدة<sup>(١)</sup>

ولما تطرق الضعف فى سلطة محمد على بسبب شيخوخته كانت مدينة الخرطوم قد أصبحت سوقا عامة للنخاسة . ولما ولى عباس باشا العرش لم تكن بطائنه والرجال المحيطون به ليقنعوا بمدى رواج النخاسة فى الخرطوم فنظموا العصابات وأطلقوها لاقتناص العبيد وأسسوا النخاسة على نظام معين وأغروا رجال الحكومة المحليين بالاشتراك معهم فى تلك التجارة التى راجت على أيديهم رواجاً عظيماً وكانت تدر عليهم المكاسب العظيمة .

ولم يطل حكم عباس كثيراً . ويقول الكولونيل إلجود فى كتابه النفيس « إنتقال مصر » أن خلفه الأمير سعيد كان رجلاً طيب السريرة أدخل على بلاده إصلاحات كثيرة ... وحرّم النخاسة ونهى كبار الموظفين عن استعمال السوط (الكرباج)<sup>(٢)</sup> . إلا أنه كان أكثر المصلحين كثير المواعيد قليل العمل ، بل لم يعمل شيئاً قط .

ويؤخذ من المذكرة التى أصدرها سعيد باشا فى ٢٠ يولييه سنة ١٨٥٦ ( وهى الذيل الذى سبقت الإشارة إليه ) أن ما كان يديه من النفور من النخاسة فى الظاهر لم يكن عن اخلاص . وفى الحقيقة أن الطريقة التى حتم بها الاستعانة بالسخرة على فتح ترعة السويس لا تترك مجالاً للشك فى أن سعيداً أصبح بعد ٢٥ ابريل سنة ١٨٥٨ غير معارض للنخاسة . على أن كل ذلك

(١) راجع ص ٦٨ من الكتاب المذكور

(٢) راجع ص ٥٥ من الكتاب المذكور

خارج عن نطاق الموضوع الأصلي ، وإنما المهم عماله علاقة بشخص اسماعيل المفترى عليه أنه لما ارتقى هذا العرش في ١٨ يناير سنة ١٨٦٣ كانت النخاسة متفشية في مصر والنحاسون ذوى حول وطول .

ولم تكن مصر يومئذ تحت سلطان النحاسين فقط بل كان فردينان ديلسبس قد جعلها شبه أياالة فرنسية . وقد أوردنا سابقاً مقاله يومئذ قاض هولندى من قضاة المحاكم المختلطة في مصر وهو أن المصريين كانوا يكرهون سيادة فرنسا على بلادهم . ومع ذلك تمكن نابليون الثالث بفضل معونة ديلسبس من أقناع سعيد باشا بارسال حملة مصرية الى المكسيك . وفى ذلك دليل واضح على مدى نفوذ فرنسا على وادى النيل فى عهد سعيد باشا .

ولايضاح تاريخ هذه الحملة نقول أن إنجلترا وأسبانيا وفرنسا أسان فهم غرض جفرسن دايفس ( رئيس الفريق الجنوبي فى أثناء الحرب المعروفة بحرب الانفصال ) وأنصاره الذين أطلقوا النار فى ١٢ ابريل سنة ١٨٦١ على حصن « سميتر » . فالولايات الأمريكية الجنوبية لم تكن يؤمئذ تقصد الاعتداء على مذهب مونرو الذى كان ولا يزال يعتبر حجر الأساس فى سياسة أميركا العامة ، وهو المبدأ الوحيد الذى كان واشنطنون ومونغوميرى متفقين عليه يومئذ . إلا أن الحكومات الثلاث التى أشرنا اليها لم يكن يعتقدن ذلك فاتفقن فى ١٧ ديسمبر سنة ١٨٦١ على التعرض لشئون المكسيك ضاربات بمبدأ مونرو عرض الحائط وصورهن الوهم بعد موقعة « بول ران » التى وقعت فى ٢١ يوليه سنة ١٨٦١ أن هن أن يفعلن ذلك . ولكن لما أخذت جيوش الشمال تتقدم رأت إنجلترا وأسبانيا أن الحكمة تقضى عليهما بالتراجع . فتراجعتا . ولكن نابليون الثالث أصر على عناده وأبى الجلاء عن المكسيك ولم يمض زمن حتى شعر بشدة حاجته الى الجنود . وكان الاختبار قد علمه أن الجنود البيض لا يستطيعون احتمال جو المكسيك لأن الحمى الصفراء كانت تحصدهم حصداً . وعليه جىء بكتائب من جنود « جوادلوب »

و « المارتنيك » . إلا أن هؤلاء لم يكونوا يمتازون بالصفات الحربية . نعم أنهم استطاعوا أن يقاوموا الأمراض ولكنهم لم يكونوا يستطيعون القتال . وعليه ارتبكت باريس وحارت في أمرها . وكان ديلسبس يومئذ من كبار الأبطال وإسمه على فم كل إنسان في مصر . وصرح بعضهم بأن في وسع سعيد باشا أن يقدم الجيوش اللازمة لحرب المكسيك ، وفي وسع هذه الجيوش احتمال جو تلك البلاد والصبر على رصاص الأعداء .

وعليه كاشفت فرنسا سعيداً بما في نفسها إلا أنها لم تستأذنه في جمع جنود من السودان بل التمسث منه أن يقدم إليها ، على سبيل الاعادة ، حملة مؤلفة من ألف ومائتين من الجنود الكاملى العدة والميرة والقواد . ولا شك أن فرنسا كانت تنوى أن تطلب من مصر فيما بعد حملة أخرى ، ومهما يكن من الأمر فإن حملة مؤلفة من أربعائة وخمسين مصرياً أو سودانياً غادرت ميناء الاسكندرية في ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٦٢ ببارجة حربية فرنسية تدعى « السين » معقودة اللواء للكابتن جوريس (١) .

فترى بما تقدم أن سعيداً — قبل وفاته بثمانية عشر يوماً — قضى على مصر بأن تشترك في حرب طاحنة في بلاد نائية ليس لها فيها مصلحة على الإطلاق ، إذ لم يكن معقولاً أن بلاد المكسيك تهتم مصر بأى وجه من الوجوه . ولا شك أن اشتراك مصر في تلك الحرب يومئذ كان دليلاً على أن سعيداً كان مشعباً بميوله الفرنسية إلى حد أنه لما توفي أدرك الناس كلهم أنه كان دمية تحركها أصابع فرنسا من وراء الستار . وبعبارة موجزة — أنه أورث خلفه شعباً موثق اليدين والقدمين بمشروع ترعة السويس ، وبلاداً الى الجنوب كانت النخاسة فيها رائجة ، وسياسة خارجية قد أملت بها باريس ، وديونا تكاد تبهظ عاتق البلاد . وقد كتب « الجود » في ذلك ما يأتى : —

« نشأ سعيد منذ أول عهده على الميل إلى الانفاق والتبذير بحيث لم يكن

(١) راجع التقرير الرسمى بقلم رافريه وديلار

دخل البلاد ليكفيه . فاضطر أن يسد العجز بالالتجاء إلى المرابين الاوربيين  
واقترض منهم قروضاً باهظة في السنوات ١٨٥٨ و ١٨٦١ و ١٨٦٢<sup>(١)</sup> ،  
وكتب بنديتى يقول : —

« كان سعيد يستقبل أشخاصاً أصبحوا فيما بعد من مشيرى السوء إذ  
استغلوا ثقته بهم . فأصبح بعد قليل مثقلاً بالديون . وأشير عليه بإصدار  
سندات على الخزينة ذات فائدة فاحشة . ولا شك أن المصائب التى ربكت  
مالية مصر فيما بعد ترجع إلى ذلك الزمن<sup>(٢)</sup> ،

وكتب ده فريسنية كبير وزراء فرنسا فى سنة ١٨٨٢ عندما احتلت إنجلترا  
مصر ما يأتى : —

« ولما توفى سعيد باشا أورث خلفه ديناً يقدر بخمسين ومائتى مليون  
فرنك . وكانت هذه التركة بده المصائب المالية التى ربكت مصر وأفقدتها  
استقلالها . وقد كان اسماعيل باشا ميالاً بطبيعته إلى البذل والانتفاق ، ومع  
ذلك حاول فى أول الأمر إصلاح الحالة التى وجد البلاد عليها . إلا أنه مالبث  
طويلاً حتى زاد الطين بلة<sup>(٣)</sup> »

وكتب ده مالورتي يقول : —

« أورث سعيد باشا خلفه ديناً يقدر بعشرة ملايين جنيه ، وإدارة فاسدة  
وارتباكاً عظيماً ، وامتياز ترعة السويس المشؤم الذى حمله ديلسبس  
— ذلك الساحر العظيم — على منحه إياه ، وقد أكد لى أحد الوزراء أن سعيداً  
وقع وثيقة ذلك الامتياز من دون أن يطلع عليها . وقد كان التذمر متفشياً  
بين الأهالى من أقصى البلاد إلى أقصاها<sup>(٤)</sup> ،

وأضاف الكاتب إلى ذلك حاشية هذه ترجمتها : —

---

(١) راجع كتاب الجود ص ٥٦

(٢) راجع كتاب بنديتى ص ٤٨

(٣) راجع كتاب « مسألة مصر » مؤلفه ده فريسنيه ص ١٢٧

(٤) راجع كتاب « مصر وحكامها الوطنيون والتدخل الاجنبى » مؤلفه البارون دى مالورتي ص ٧١



« لما توفي سعيد باشا في سنة ١٨٦٣ كان دين الأجانب على مصر ثلاثة ملايين جنيه فقط ( على أن ديونه الشخصية زادت على ثلاثة أضعاف هذا المبلغ ) »

وكتب ده ليون ، من كتاب ذلك العصر ، يقول :-  
لقد كانت فاتحة عهد سعيد باشا طيبة تبشر بالآمال . ولكن الخاتمة كانت مظلمة رابعة . . . فقد ارتقى الأمير العرش في سنة ١٨٥٤ وهو شاب مملوء آمالا كبارا ، وحماسة رائعة ، وصحة كاملة ، وله سلطة غير محدودة ، وثروة لا تنضب ، ثم قضى به بعد ذلك بتسع سنوات فكان موته مبتسرا لأن الأمراض والمصائب استنزفت قواه ونهكت بدنه . فذهبت آماله وأمواله ، وهجره صحبه وخلانه . . . ولما قابلته آخر مرة أعرب لي عن شديد أسفه لأنه بهظ كاهل بلاده بالقروض التي عقدها ، والديون التي قيدها بها . وأظن أنه لما توفي كان دين مصر العام لا يزيد على خمسة ملايين جنيه (١) ،

وقال أحد الكتاب الانجليز - وهو ممن اتقنوا من قدر اسماعيل باشا -  
« وحكم اسماعيل ستة عشر عاما . وكان سلفه سعيد أول من استدان الأموال وكان أول قرض عقده بمبلغ نحو ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه . وقد أورث سعيد خلفه هذا الدين ، كما أورثه أيضا دينا عائما . وكان مجموع الديون كلها عشرة ملايين جنيه (٢) ،

وقال لورد كرومر في كتابه « مصر الحديثة » أنه لما توفي سعيد باشا في سنة ١٨٦٣ كان الدين العام على مصر ٣٠٠٠٠٠٠ ٣٩٣٠٠٠ جنيه (٣) »  
وقال في موضع آخر من كتابه :

« وكان سعيد أول من مهد الطريق للمغامرين لكي ينهشوا مصر ،

---

(١) راجع كتاب : « مصر الحديثى » لمؤلفه ادوين ديلون الصفحة ١٠٠

(٢) راجع كتاب : « مصر اليوم » لمؤلفه فريزر راى الصفحة ٣

(٣) راجع كتاب : « مصر الحديثى » للورد كرومر الجزء الاول الصفحة ١١

وكان نوبار باشا (وهو ثقة في الكلام على هذا الموضوع) يقول أن الارتباك المالى بدأ في عصر سعيد . وقد تمكن ثاقبو النظر يومئذ من الانذار بقرب وقوع الكارثة التى ألمت بمصر . وفي سنة ١٨٥٥ قال المستر والن القنصل البريطانى بالقاهرة للمستر سينيور : أن سعيدا رجل طائش مغرور قد أفسده تملق الأجانب المحيطين به . فهم لا يفتأون يقولون له أنه نابغة عبقرى وهو يصدقهم ... وأخشى أنه يمهّد لكارثة»<sup>(١)</sup>

وكتب السير أوكلند كولفن ( مساعد اللورد كرومر في تجديد مصر ) في كتابه : « انشاء مصر الحديثة » يقول : —

« ومع أن سعيداً أصدر قانوناً خاصاً بالأراضي ينطوى على كثير من السخاء ويمنح الذين يزاولون الزراعة حقوقاً كثيرة ، فقد كان من أكبر العاملين على اتعاسهم وإشقتهم بسبب امتياز ترعة السويس الذى فرض عليهم السخرة بأشد حالاتها وأبعدها عن المكافأة .... وكان مجموع دين مصر عند ارتقاء اسماعيل باشا العرش في سنة ١٨٦٣ أقل من أربعة ملايين جنيه . فلما خرج من القطر سنة ١٨٧٩ كان ذلك الدين قد أربى على مائة مليون من الجنيهات الاسترلينية <sup>(٢)</sup> ،

وكان الفيكونت ملتر ( واسمه سابقا المستر الفريد ملتر ) معاوناً للسر أوكلند كولفن في مهمة انقاذ مصر . وقد أورد في كتابه : « انجلترا في مصر ، أرقاماً عن الدين المصرى تختلف قليلا عن الأرقام التى أوردتها لورد كرومر . قال : —

« كان دين مصر عندما ارتقى اسماعيل باشا العرش سنة ١٨٦٣ يزيد قليلا على ثلاثة ملايين جنيه . وكان دخل البلاد السنوى ينفى بجميع النفقات

(١) راجع كتاب : « مصر الحديثة » للورد كرومر الجزء الاول الصفحة ٢١

(٢) راجع كتاب : « انشاء مصر الحديثة » لمؤلفه السير أوكلند كولفن الصفحة ٨

اللازمة . ومع ذلك لم تأت سنة ١٨٧٦ حتى كان الدين قد بلغ تسعة وثمانين مليون جنيه<sup>(١)</sup> »

وأشار ماركيز زتلند إلى « الدين التافه » الذى كان على مصر عند وفاة سعيد باشا . قال : —

« وفى سنة ١٨٦٣ توفى سعيد باشا والى مصر تاركا للبلاد ديناً تافهاً بلغ أقل من ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه استرلينى<sup>(٢)</sup> »

وجاء فى التقرير الرسمى الذى قدمته لجنة كايف ما يأتى :

« فى سنة ١٨٦٢ اقترض سعيد باشا أول قرض وكانت قيمته الاسمية ٨٠٠ر٢٩٢ر٣ جنيه تدفع فى مدى ثلاثين سنة . وكان معدل الفائدة سبعة فى المائة ومعدل الاستهلاك واحداً فى المائة . وليس لدينا بيانات صحيحة عن مبلغ القرض الحقيقى<sup>(٣)</sup> »

ترى مما تقدم أن الأرقام التى أوردها الكتاب الذين استشهدنا بأقوالهم تختلف من عشرة ملايين جنيه ( على ما ذكره فريسنيه وراى وده مالورقى ) الى ٨٠٠ر٢٩٢ر٣ جنيه ( على ما ذكره لورد كرومر وتقرير لجنة كايف ) وقد بحث الأستاذ هنريخ ستيفان ، وهو من كبار علماء الاقتصاد الألمان ، فى هذا الدين فى كتاب له نشره عام ١٨٧٢ فتناول ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٧٠ والقرض الذى عقده سعيد باشا عام ١٨٦٢ وقال أن هذا القرض لا يشمل ديون سعيد باشا الشخصية وقد محى الجانب الأكبر منها ، ورب سائل يسأل : إذا كان من المهم معرفه مقدار الديون الحقيقية التى أورثها سعيد باشا خلفه اسماعيل باشا ، فلماذا لا نرجع الى السجلات الأصلية ؟

(١) راجع كتاب : « إنجلترا فى مصر » لمؤلفه الفيكونت ملتر المصفحة ١٧٧

(٢) راجع كتاب : « الورد كرومر » لمؤلفه ماركيز زتلند المصفحة ٥٥

(٣) راجع تقرير لجنة كايف المذيل به كتاب : « مصر كما هى » لمؤلفه مكاون المصفحة ٣٩٢

والجواب عن ذلك ما جاء في تقرير لجنة كايف التى سبقت الإشارة إليها .  
فقد جاء فى ذلك التقرير بما ترجمته :

« يقال أن نظام الحسابات الأميرية ، وكذلك حسابات الدائرة السنية ،  
إنما أنشئ بقصد الخداع . ومن المحتمل أنه قد لجئ الى طريقة معقدة ( من  
الحسابات ) بقصد ابقاء السلطة فى يد وزير المالية الذى ليس فى مكتبه أى  
موظف أوربى ، بل لا يؤذن لأى أوربى فى دخوله<sup>(١)</sup> »

وحقيقة الأمر أن دفاتر الحسابات كانت يومئذ فى عهدة طائفة من  
الكتبة الأقباط الذين استنبطوا أسلوباً معقداً من « مسك الدفاتر » . ولم  
يكن غرضهم من ذلك السرقة أو مساعدة وزير المالية . وإنما أرادوا أن  
يحتكروا لأنفسهم ولاخبرائهم فى الدين جميع الأعمال المتعلقة بحسابات  
الحكومة المصرية . وعليه توارث الأقباط أسلوباً سرياً من تلك الحسابات  
أباً عن جد . وإذا حاول اليوم أحد أن يطلع على حقيقة تلك الدفاتر ويفك  
طلاسمها عانى عرق القربة ولم يظفر بطائل . ونستخلص من اختلاف  
الروايات عن الدين الذى نحن بصدد أن مقدار الدين الحقيقى إنما هو  
ذو شأن « ثانوى » والمهم هو ، كما قال بعض الساسة الفرنسيين المقربين من  
وزارة الخارجية ، أن التركة التى خلفها سعيد باشا كانت بدء الارتباك المالى  
الذى أوقع مصر فى المصائب . وقد قال فى ذلك قنصل انجلترا عندما قدم  
تقريره الى وزارة الخارجية البريطانية فى سنة ١٨٥٥ : « أن سعيداً ختم  
وثيقة الحكم على مصر بالموت »

وكتب الجنرال وليم لورنج ، وهو قائد عسكى أميركى كان فى الجيش  
المصرى فى عهد سعيد باشا يقول :

« أن شعب مصر البائس استقبل ارتقاء سعيد باشا العرش بالغبطة  
والفرح لأنه كان يرحب بأى تغيير ينقذه من حكم عباس . ولكنه ما عثم  
أن تملكه الحزن بسبب عبء الضرائب الباهظة الذى القاه عليهم الحاكم الجديد

(١) تقرير لجنة كايف المذيل به كتاب : « مصر كما هى » الصفحة ٢٨٨



وكانت سياسة سعيد تقوم على كثير من الظلم والاندفاع وراء الأهواء ، وقد طرأت عليها تغييرات فجائية ألقت في سير أعمال الدولة اضطراباً عظيماً ولما أفضى الاسراف والاهمال بالحكومة إلى شفير الخراب المالى فاجأ سعيد البلاد « بمرسوم » أقال به جميع كبار الموظفين ووظائفهم وصرح بعزمه على الاستئثار بجميع الشؤون الادارية . على أنه بعد أن خبر بنفسه ما فى الأمر من صعاب كبيرة أقلع عن هذه الخطة وعاد إلى النظام القديم . وقد أفقده تذبذبه هذا احترام شعبه له . ومنذ ذلك الحين صار الناس ينظرون إليه نظرتهم إلى حاكم ضعيف الرأى متقلب الأهواء ذى سلطة مستبدة <sup>(١)</sup> .

وقد كان اسماعيل هو الأمير الجديد الذى خلف له سعيد باشا ، صديق فردينان ديلسبس ، مشروع ترعة السويس ، وسياسة خارجية موحى بها من باريس ، وجرباً أجنبية لا ناقة له فيها ولا جمل ، وسلطاناً محدود الرواق للنحاسين ، وإدارة فاسدة ، وديوناً باهظة ، واحتقاراً للجالس على العرش . وقد ولد اسماعيل فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٣٠ فى قصر « مسافر خانه » وهو الابن الثانى لابراهيم باشا الشهير واسم أمه الأميرة خوشيار <sup>(٢)</sup> . قيل أنه لما كان ابراهيم باشا فى لندن فى العقد الخامس من القرن التاسع عشر سار ذا يوم فى أحد شوارع تلك العاصمة فى موكب حافل ، وكان بين الذين شاهدوا ذلك الموكب ولد صغير أثر فيه ذلك المشهد تأثيراً عظيماً . وهذا الولد هو الذى اشتهر فيما بعد ، باسم السر إيفلن بارنج ثم باسم لورد كرومر <sup>(٣)</sup> .

وقد ذكر المستر إلبرت فارمان ( الذى كان قنصلاً عاماً لحكومة الولايات المتحدة فى مصر من سنة ١٨٧٦ — ١٨٨١ ثم ممثلاً لتلك الحكومة فى المحاكم المختلطة ) أن العاهل الذى التقى على عاتقه ذلك العبء الباهظ لم يكن

(١) راجع كتاب : « A Contederate in Egypt » مؤلفه و . و . لورنج الصفحة ٤٧

(٢) راجع كتاب : « الحديوى اسماعيل ومصر » مؤلفه جاستون زنايرى الصفحة ٤٧

(٣) راجع كتاب : « لورد كرومر » مؤلفه ماركيز زتلند الصفحة ٥٥

قوى الجسم . فقد كان قصير القامة ، عريض المنكبين ، غير جذاب المنظر ،  
ربعة بادناً . أما ملامحه فكانت تشبه ملاح سكان أوربا الجنوبية . وكانت  
أجفانه مسترخية ، والجفنان الأيسران أكثر استرخاء من الجفنين الأيمنين .  
وكان يخيل إلى الناظر أن عينيه نصف مغمضتين . أما حاجباه فكانا أسودين  
خشنين كثيفي الشعر بارزين ولحيته السوداء قصيرة (١)

وقال قنصل أميركي آخر ما يأتي :

« كان وجهه ، في حالة الهدوء ، كوجه أبي الهول أو نبوليون الثالث ،  
لا يشف عن معنى من المعاني . أما صوته فكان صوت رجل دمث  
الاخلاق منخفضاً متناسق النبرات يجعل لألفاظه معنى خاصاً . وكان  
إذا أراد اظهار سروره أصبح كلماته ابتسامة ساحرة (٢) »

وفي خلال التسع السنوات التي جعل فيها سعيد باشا مصر اقطاعة  
فرنسية وكاد يتمضي بذلك على رخاء البلاد ، كان خلفه ، كما ذكر ده مالورتي ،  
مهملاً مغضى عنه ، يشغل نفسه بالشؤون الزراعية وبإدارة أملاكه الواسعة (٣)  
وقد كتب ادوين ده ليون ( الذي كان قنصلاً عاماً للولايات المتحدة في  
الاسكندرية من ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٥٣ إلى ٤ مارس سنة ١٨٦١ وكانت له  
خضعة كبيرة في نصب سعيد باشا خلفاً لعباس الاول كما مرّ بك ) ما يأتي  
« لا شك أن اسماعيل قام بتمثيل دوره بروتس ، خير قيام في أثناء المدة  
التي كان فيها «القيصر» حياً . فلم يكن أقرب المقربين اليه ليدري بالهمة التي  
كانت كامنة بين ضلوعه ، والمطامع التي كانت نعومته وخطته المتحفظة  
تسترها (٤) »

وذكر هذا الكاتب أيضاً أنه في الوقت الذي كان فيه سعيد باشا يغتدق

---

(١) راجع كتاب : « Egypt and the Betrayal » لمؤلفه فارمان الصفحة ٩

(٢) راجع كتاب ادوين ده ليون الذي سبقت الاشارة اليه الصفحة ١٦٥

(٣) راجع كتاب دي مالورتي الذي سبقت الاشارة اليه الصفحة ٧١

(٤) راجع كتاب ادوين ده ليون الذي سبقت الاشارة اليه الصفحة ١٥٨

المنح على ديلسبس كان «اسماعيل ينتظر صابراً ويشغل نفسه بالشؤون الزراعية متجنباً الظهور خيفة استفزاز حسد سعيد باشا ، وعاملاً على الاكثار من الأملاك والعقارات ( وقد كان ذلك من أحب الأمور إليه ) حتى أصبح فيما بعد على الأرجح أكبر مالكي الأراضي في مصر،<sup>(١)</sup>

وفي أوائل عهد اسماعيل زار مصر رجلان فرنسيان وكتبوا ما يأتي :

— « وبفضل سخاء محمد علي أصبح اسماعيل من أغنى مالكي الأراضي الزراعية في مصر بل أغنأهم على الإطلاق . وكانت الطبيعة قد حبتة فهماً وادراكاً للبادئ الاقتصادية التي هي أساس كل ثروة لكل من يحسن القيام على مزارعه . فكان يعرف كيف يدبر شؤون أملاكه ويشترى بدخلها أراضى جديدة حتى زادت ثروته وأصبحت ثلاثة أضعاف ما كانت عليه . وكان تتاج أراضيه من القمح والسكر يباع في السوق بأعلى الأسعار وكان الناس يتسابقون إلى شراء ما تنتجه أراضيه من قطن لأنه كان يعنى بحراثة الأرض وزراعة التيجى بأحسن المتوج وأغلاه . وفي الحقيقة أنه كان فلاحاً مصرياً نموذجياً . وكان يتعهد دائماً عن مهام الدولة<sup>(٢)</sup> »

وتأييداً لهذه الشهادات الصادرة من مجرى وأميركين وفرنسيين نورد فيما يلي شهادة رجل انجليزى معاصرو هو المستر مكاون . قال فى هذا الصدد :—  
« كانت ادارته لأملاكه الخاصة تمتاز بهمة لا تعرف الكلال . وببصيرة نيرة . ومقدرة فائقة . وهى صفات جعلت سموه قبل ارتقائه العرش أغنى مالكي الأراضي فى مصر<sup>(٣)</sup> »

وذكر المستر مويرلى يل ، وكان مراسلاً لجريدة التيمس من القاهرة ،

(١) راجع كتاب ادوين ديليون الذى سبقت الاشارة اليه الصفحة ١٥٧

(٢) راجع كتاب . « مصر واسماعيل باشا » لمؤلفيه ساكره واوتربون الصفحة ١١

(٣) راجع كتاب مكاون الذى سبقت الاشارة اليه الصفحة ٨٩

أن اسماعيل كان قبل ارتقائه العرش شديد الاقتصاد حسن التدبير يحرص على كل درهم من أمواله (١) ،

أن ما مر بك من الأقوال يقنع كل رجل منزله عن الغرض بصحة ما رواه دى مالورتي من أن دخل اسماعيل باشا عند ارتقائه العرش كان مائة وستين ألف جنيه في العام وأنه لم يكن عليه دين ولا على أراضيه الواسعة أى رهن كما شهد بذلك الكثيرون من وزرائه (٢) .

وما يجدر بالذكر أن اسماعيل ، في خلال بعض السنوات التي كان فيها زعيم فلاحى مصر ، لم يكن ولياً للعهد . فقد كانت ولاية العهد لأخيه الأمير أحمد الذى كان أكبر منه سناً . إلا أن حادثاً مروعاً أودى بحياة هذا الأمير وأدى إلى احلال اسماعيل محله في ولاية العهد .

وتفصيل ذلك أنه بعد ارتقاء سعيد باشا العرش أقام هذا احتفالا عظيماً في الاسكندرية وأمر بأن يحضره جميع أمراء الأسرة المالكة . وكان معظمهم يومئذ في القاهرة ومن جملتهم الأمير أحمد والأمير حليم أخو سعيد باشا الأصغر والأمير اسماعيل وقد هرع الجميع إلى الاسكندرية بطريق البحر تلبية لأوامر سعيد باشا ما عدا الأمير اسماعيل فقد كان مريضاً .

وأنفق سعيد باشا على ذلك الاحتفال أموالاً وفيرة . وكان الاحتفال باهراً جداً تمتع به الضيوف بما لذ وطاب . ولما انتهى عاد الأميران وبطاتهما المؤلفة من نحو خمسة وعشرين شخصاً إلى القاهرة بقطار خاص . ولا يخفى أن القطر الحديدية تمر بالقرب من كفر الزيات على جسر ( كوبرى ) متحرك يفتح في مواعيد معينة لمرور المراكب . وكان المهندس روبرت ستفنسون هو الذى بنى ذلك الجسر . وبينما كان القطار مندفعاً نحوه يحمل الأميرين وبطاتهما لم ينتبه السائق إلا متأخراً إلى أن الجسر كان في تلك الدقيقة

(١) راجع كتاب : « الحديرون والباشاوات بقلم من يعرفهم » الصفحة ١٠

(٢) راجع كتاب دى مالورتي الذى سبقت الإشارة إليه الصفحة ٧١



مفتوحاً . وحاول وقف القطار فلم يفلح . فاندفع القطار وهبط في النهر من ارتفاع خمسين قدماً وغرق بجميع ركابه ما عدا الأمير حليم فقد نجا بأعجوبة .

وبمرور الزمن اتضح أن نهاية سعيد باشا قد دنت . فصار كل واحد من رجال القصر يود لو يكون هو الذى يبشر ولى العهد بارتقائه العرش . وكان الأوريون أنفسهم ينافسون الوطنيين للفوز بذلك الشرف العظيم . وكان بين الأولين مدير شركة التلغراف وعمله يخوله أن يحظى بذلك الشرف . فلما جاءه خبر بأنه لم يبق من حياة سعيد باشا سوى ساعات معدودات سهر الليل كله بجانب عامل التلغراف ليتمكن من إبلاغ الرسالة بنفسه إلى العاهل الجديد

على أن قوى سعيد باشا كانت جبارة . فطال احتضاره عدة أيام حتى أثر السهر في صحة مدير التلغراف ولم يجد بداً من من العودة إلى منزله ليأخذ قسطاً من الراحة . فاستدعى كاتباً وطنياً كان يثق باخلاصه وطلب منه أن يوافيه إلى منزله حالما يتوفى سعيد باشا ويوقظه لو كان نائماً . ووعدته إن فعل ذلك بمكافأة حسنة

على أن الكاتب كان يعلم أن تقاليد البلاد تقضى بخلع الخلع والاعطيات على كل من يحمل مثل ذلك النبأ إلى الحاكم الجديد . وفي الحقيقة أن سعيداً توفى حينما كان مدير التلغراف غارقاً في نومه . فهرع الكاتب المذكور إلى اسماعيل وكان أول من أنبأه بارتقائه العرش . وقد نال بسبب ذلك منحة سنوية مع الترقية المترتبة . ثم ذهب وأيقظ رئيسه مدير التلغراف وأخبره بوفاة سعيد باشا . فهرع هذا إلى القصر ليبلغ اسماعيل باشا ذلك النبأ . ولكن قيل له : أن أخباره متأخرة . قال ده ليون : وأصبح ذلك الكاتب باشا مع أن رئيسه لا يزال برتبة بك حتى الآن ، (١)

---

(١) راجع كتاب ده ليون الذى سبقت الإشارة إليه - الصفحة ١٥٨

## الفصل الثالث

### الاتجاه صعوداً . . .

ارتقى اسماعيل باشا العرش في ١٨ يناير سنة ١٨٦٣ وهو في الثالثة والثلاثين من عمره وكان قبل ذلك في عزلة تامة عن الناس لأن عمه سعيد باشا لم يكن يشجعه على الاهتمام بشؤون الدولة : لذلك نشأ محباً للزراعة ميالاً الى الاقتصاد لا يفرط بماله بل يشتري بدخل أراضيه أراضى جديدة .

وغنى عن البيان أن الانسان إذا بلغ الثالثة والثلاثين من عمره كانت أخلاقه قد بلغت حدها من النشوء والتطور . وهذا مطرد في الشرقيين كافة . فالمرأة الشرقية إذا بلغت الثالثة والثلاثين قيل أنها قد بلغت من السن عتياً . والرجل الشرقي إذا بلغ تلك السن قيل أنه قد جاوز منتصف العمر . وغنى عن البيان أيضاً أن الذى يزاول الأعمال الزراعية هو بطبيعته من المحافظين ، ومن كان محافظاً صعب عليه التخلق بأخلاق جديدة . ومع ذلك فإن مركز زتلند قال فى كتابه : « ترجمة لورد كرومر <sup>(١)</sup> » الذى ظهر فى سنة ١٩٣٢ أن ارتقاء اسماعيل باشا العرش كان بدهمه الاسراف والتبذير ، وأن حكمه

---

(١) راجع كتاب مركز زتلند المذكور الصفحة ٥٥

كان حكم شرور ومساوى<sup>(١)</sup> ، وأن ابنه توفيق أثبت أنه على جانب من الرزاقه والمخلق المتين . ومع أنه كان على قدر وضع من العلم والتهديب فقد كان حكمه ، بالقياس الى حكم سلفه ، يدعو الى الارتياح إذ لم يكن سفاحاً ولو مبذراً ولا لصاً<sup>(٢)</sup>

وأورد مركز زتلند في مكان آخر من كتابه أرقاماً لتأييد مذهب اليه . قال : —

« كان اندفاع اسماعيل باشا في طريق الخراب اندفاعاً سريعاً . ففي مدة ثلاث عشرة سنة أضاف إلى ديون مصر ديونا جديدة بلغ متوسطها سبعة ملايين جنيه في العام . فلم يأت صيف سنة ١٨٧٦ حتى كان الدين الخفيف الذي كانت مصر مدينة به عند ارتقاء اسماعيل باشا العرش قد زاد من ٣٢٩٣٠٠٠ جنيه إلى ٩١٠٠٠٠٠٠ جنيه ، نفق منه ١٦ مليون جنيه على حفر ترعة السويس وأنفق الباقي توديرا وتبذيرا كما ثبت للكاتبين بارنج<sup>(٣)</sup>

فترى بما تقدم أن مركز زتلند بتشهيره باسماعيل باشا أمام محكمة التاريخ إنما أعاد بحسن نية ، ما وجهه كرومر وكولفن وملنر والجودوده فريسينه وبنديتي وغيرهم من الكتاب من التهم الى اسماعيل . وفي الحقيقة أن حكم أوروبا في هذه القضية جرى على وتيرة واحدة . وقد كان اللورد ملنر قائد الحملة على اسماعيل . فقد كتب في سنة ١٨٩٢ يقول : —

« إن اسماعيل خير مثال للرجل المبذر عرفه التاريخ أو تصوره مؤلفو الروايات . وما من مبذر طائش كان له سلطان غير محدود على موارد غير محدودة . فقد ارتقى العرش في زمن كان يلوح فيه انه لا حد لثروة مصر الكامنة ، فأمامه أراضى القطر كلها يفعل بها ما يشاء ، والعالم كله مستعد أن

(١) راجع كتاب مركز زتلند المذكور : الصفحة ٧٢

(٢) راجع كتاب مركز زتلند المذكور : الصفحة ١٨٣

(٣) راجع كتاب مركز زتلند المذكورة : الصفحة ٥٦

يقرضه ما يطلب من المال . أضف إلى ذلك ان اسماعيل باشا كان يجمع كل صفة طيبة أو رديئة تجعله المثل الأعلى في الأسراف والتبذير . فقد كان يجمع بين حب الترف والشهوات والمطامع وحب الظهور والتجرد من كل مبدأ . وفي الوقت عينه كان يرسم أجمل الخطط لترقية البلاد وتحسينها مادياً فعلاوة على الملايين التي ودّرها على الملاحى والهبات والشهوات وعلى تشييد القصور الفاسدة البناء . القبيحة المنظر ، فإنه ودر ملايين أخرى على مشروع زراعى عظيم ، بدأه وهو غير ملم بمقتضياته ، وأنفق عليه المبالغ الباهظة <sup>(١)</sup> ، ويمكننا أن نحصر الصفات التى شهر بها هؤلاء الكتاب باسماعيل بقولنا إنه كان مبذراً مسرفاً متهكاً طائشاً مترفراً شهوانياً مضياًعاً للبال ، وهى الصفات التى خلعها اللورد ملنر على ذلك العاهل الذى كان اسمه ممقوتاً عنده اسمع ما قاله عنه فى مكان آخر من كتابه :—

« ليس فى تاريخ أية أمة من الأمم - من أقدم العصور إلى وقتنا الحاضر - ما يعادل هذا الأفراط فى التبذير والظلم ،

وفى مكان آخر قوله :

« قد سعى الكثيرون ليعلموا كم أنفق اسماعيل من الأموال التى اقترضها على مافيه خير البلاد . ولما كانت سجلات الحسابات قبل سنة ١٨٧٦ مضطربة مرتبكة فمن المتعذر الوصول إلى الحقيقة . والأمر الثابت أن ما أنفقه فى ذلك الوقت كان ضئيلاً جداً . وأنتى أشك فى أن الجزء الذى أنفقه من مجموع قروضه على المشروعات النافعة ( إذا استثنينا ترعة السويس ) كان يزيد على عشرة فى المائة »

وبعبارة أخرى - يقول اللورد ملنر أن مجموع دين مصر فى سنة ١٨٧٦ بلغ تسعة وثمانين مليون جنيه ، وأن ما بدده اسماعيل باشا من هذا المبلغ كان ستين مليوناً وسبعائة واثنين وثلاثين ألف جنيه . ويتضح لك هذا المبلغ بأن تطرح :

---

(١) راجع كتاب اللورد ملنر المذكور : الصفحة ١٧٦



(١) مبلغ الدين الذى تركه سعيد باشا على ما جاء فى كتاب : « انجلترا فى مصر » وهو ٣،٢٩٢،٨٠٠ جنيه .

(٢) المبلغ الذى أنفق على حفر ترعة السويس ، وفى تقرير لجنة كايف أنه بلغ ١٦،٠٧٥،٠٠٠ جنيه .

(٣) مبلغ ١٠ فى المائة أنفق على أعمال نافعة باقية ومقدار ذلك ٨،٩٠٠،٠٠٠ جنيه .

فاذا جمعت هذه المبالغ الثلاثة وطرحتها من مجموع الدين كان الباقي ٢٠٠،٧٣٢،٦٠ جنيه . ولما كان اسماعيل باشا حكم ثلاثة عشر عاماً فيكون قد أنفق فى كل عام منها مبلغ ٧٠٨،٦٧١،٤ على شهواته ولذاته ومشروعاته الطائشة . ولا يخفى أن كتاب لورد كرومر ظهر بعد كتاب اللورد ملتر بست عشرة سنة ، وقد زاد فيها مبلغ الدين من تسعة وثمانين مليون جنيه إلى واحد وتسعين مليوناً . واليك ما قاله اللورد كرومر فى هذا الصدد : —

« ويصح القول بوجه الاجمال أن اسماعيل باشا أضاف إلى دين مصر نحو سبعة ملايين جنيه فى كل سنة من السنوات الثلاث عشرة التى حكم فيها على مصر ، وأنه أنفق جميع المال الذى اقترضه — ما عدا مبلغ الستة عشر مليون جنيه الذى أنفق على حفر ترعة السويس — توديراً وتبذيراً <sup>(١)</sup> . »

وقد رأينا أن مركز زتلند أصدر كتابه بعد كتاب لورد كرومر بأربعة وعشرين عاماً . وهو يسلم بصحة الأرقام التى أوردها لورد كرومر مما يحملنا على القول بأن الأرقام الدالة على ثقل دين اسماعيل قد أصبحت أرقاماً ثابتة مسلماً بها . وعليه فيجدربنا الآن أن تتناسى تلك الأرقام والملايين قليلاً ، وأن نحاول أن نرى متى أصبح ذلك الفلاح الحكيم الذى نشأ على إذخار المال لشراء الأراضى ، ميالاً إلى اقتراض الأموال الطائلة بقصد تبذيرها فى شتى الوجوه غير النافعة .

(١) راجع كتاب اللورد كرومر المشار إليه ص ٥ من الجزء الأول

ترى طراً عليه انقلاب فجأى؟ أم كان انقلا به من رجل مقتصد إلى رجل مبذر تدريجياً؟ أن معرفة ذلك من حق كل باحث مدقق .

أن المستر أدوين دهليون ، الذى كان قنصلاً عاماً للولايات المتحدة فى ذلك الزمن والذى أقام عدة سنوات بالقاهرة بعد اعتزاله منصبه ، لا يذهب إلى ما ذهب اليه اللورد ملنر ولا يوافق على تصويره اسماعيل باشا بصورة رجل شهوانى ينفق الملايين على شهواته ولذاته ، أو بصورة رجل يقضى ليلاته فى التهلكة والخلاعة ، وأصبحه فى السرير ، وأنهره فى تدير ليلالى الفجور والدعارة . اسمع ما يقوله ذلك السياسى الاميركى عن اسماعيل : —

« أن الخديوى رجل كثير العمل . ومن مقتضيات السلطة الاستبدادية أنه يجب على صاحب تلك السلطة أن يشرف على كل كبيرة وصغيرة . فهو سيقظ باكراً فى الصباح ويسهر الليل مشرفاً على شئون الدولة . وقد أثر ذلك فى صحة الخديوى تأثيراً ظاهراً ، كما يلوح على ملامح سموه منذ فصل الشتاء الماضى . فالراحة التى يتمتع بها الأفراد محظورة على أصحاب تلك التيجان ، ولا سيما فى مثل الأحوال التى يعيش فيها الخديوى . فالأعمال التى كان يقوم بها على سبيل التسلية قد أصبحت ضربة لازب عليه ومطالب الملك تمنعه من الأسفار فيضطر إلى الجولان فى شوارع عاصمته بموكبه الملكى الحافل<sup>(١)</sup> . »

أما مقدمة الكتاب الذى اقتبسنا منه هذه العبارة فتاريخها شهر يوليه سنة ١٨٧٧ وهذه الشهادة فى حق الخديوى اسماعيل تنطبق على المدة التى برى فيها ملنر وكرومر وزتلند أقلامهم لتصوير اسماعيل بصورة الخليع المتهتك المحاط بالنساء والمنغمس فى الشهوات والمغرم بحب الظهور . وقد ايد مكاون الصحفي الانجليزى وقد كان يعرف اسماعيل باشا معرفة وثيقة شهادة

---

(١) راجع كتاب ده ليون الذى سبقت الاشارة اليه ص ١٧١

القنصل الأمريكى وأوحز وصف اسماعيل بقوله: «إن الدولة هي الخديوى»<sup>(١)</sup>. وقد ذكر بالتفصيل الأسباب المؤيدة لذلك . فبعد أن قال أن الوزراء أشبه شيء بدمى تحركها إرادة إسماعيل قال :-

« إن الخديوى يلم بكل كبيرة وصغيرة من أعمال الدولة - من المفاوضات لعقد أى اتفاق أو قرض ، إلى الارتباط بأى عقد لشراء فحم أو آلات . ولا شيء من أعمال الدولة يتم من دون اطلاع سموه عليه . وبعبارة موجزة أن سموه لا يملك فقط بل يحكم على كل شبر من البلاد ، من الاسكندرية شمالا إلى وادى حلفا جنوبا ، بل إلى ماوراء وادى حلفا حيث قد خلع سلطته على غوردون باشا »<sup>(٢)</sup>

وعلى كل فان ذلك الرجل الذى صوره اللورد ملتر بصورة الخليع المغرم بحب الظهور عاش - إذا صدق ما رواه مكاون - عيشة متواضعة بالقياس إلى أمير غنى مثله لم يكن دخله من أملاكه الخاصة يقل عن مائة وستين ألف جنيه سنوياً عند ارتقائه العرش عدا «مخصصاته» . وإليك وصف قصر اسماعيل نقلا عن كتاب : « مصر كما هي » قال المؤلف :-

إن دور الوزارات مشتتة فى منطقة نصف قطرها أقل من ميل من قصر عابدين حيث يقيم الخديوى الآن . . . وهذا القصر هو صرح فسيح ولكنه بناء وضع الشكل من الوجه الهندسى . وقد خصص جانب منه بدواوين الحكومة ومصالحها وفى هذا الجانب بهوٌ للحفلات والمآدب التى يقيمها سموه فى أوقات معينة . وفيه أيضاً مجموعة من الغرف فى الطبقة الأولى يشرف فيها سموه على أعمال الدولة ويستقبل فيها زواره ، وعلى مقربة منه سكرتيره الخاص وحاجبان مصريان يقفان على قمة السلم خارجا . أما البهو نفسه فلا يشف مراهُ أو أثاثهُ أو زخرفتهُ عن أى شيء من العظمة . ففيه

(١) راجع كتاب مكاون الذى سبقت الإشارة إليه ص ٨٧

(٢) راجع كتاب مكاون الذى سبقت الإشارة إليه ص ٨٧

سجادة عجمية كثيفة ومتكأ مكسو بالحرير وبضعة كراسى مكسوة بنسيج  
بلائم نسيج المتكأ . وسجف النوافذ من ذلك النسيج عينه . وستة مصاييح  
بللورية معلقة على الجدران المزخرفة زخرفاً عربياً . ومنضدة صغيرة مذهبة  
يجلس الأمير وراءها (١) .

فهذا البيان صريح جداً وقد نشر عندما أخذ نجم اسماعيل في الأفول ،  
وليس ثمة ما يحملنا على الارتياح في صدق الكاتب الذي أورده . والكاتب  
لا يقتصر على القول بأن قصر عابدين بناء وضع الشكل من الوجه الهندسى  
بل يضيف إليه قوله ان بهو المآدب والحفلات لا يشف مرآة أو أثاثه أو  
زخرفه عن شيء من العظمة .

ومع ذلك فانتا لا نعلق شأننا خاصاً على بيان مكان هذا . وإنما نقول  
أن أميراً كان يبلغ دخله السنوى الخاص مائة وستين ألف جنيه فى العام  
كان له أن يسكن قصراً منيفاً عند ارتقائه السدة الخديوية من دون أن يهتم  
بالأسراف . وعلى كل يجدر بنا أن نقبس العبارات التالية توفية للكلام حقه

« وفى هذا البهو يجلس سموه كل يوم حوالى الساعة الثامنة صباحاً  
ويستقبل أولاً ولديه ( وأحدهما الآن رئيس المجلس الخاص والآخر وزير  
المالية والحرية والأشغال ) ثم الوزراء وكبار الموظفين الذين يودون  
استشارته فى مهام الدولة أو الذين يستدعيهم سموه لمقابلته . وتتم بعد ذلك  
مقابلة القناصل وغيرهم من الأجانب الذين يودون مقابلة هذا الأمير العظيم  
أما إشباعاً لرغبتهم فى رؤيته ، أو رغبة فى عرض اقتراح عليه . وعند الظهر  
( ويعلن الظهر بإطلاق مدفع من القلعة ) يذهب الأمير لتناول الغداء  
ويقضى فى ذلك نحو ساعة من الزمن ، وبعد ذلك يعود إلى عمله فيستقبل  
زواره وينجز مختلف الأعمال إلا فى أيام نادرة يخرج فيها فى الأصل لقضاء  
نحو ساعتين فى النزهة فى مركبة يجرها جوادان وتسير به فى شارع شبرا أو

(١) راجع كتاب مكان الذى سبقت الإشارة ص ٩١



شارع العباسية . وعند الساعة السابعة يشرع فى تناول العشاء ويقضى فى ذلك ساعة . وإذا كان قد فرغ من أعمال الدولة جلس بعد العشاء ساعتين أو ثلاث ساعات على شرفة القصر يتمتع بنسيم المساء العليل ويدخن ويتحدث إلى وزرائه وغيرهم ممن يتمتعون بالأذن فى الدخول عليه بلا استئذان . وحوالى الساعة الحادية عشرة يأوى إلى سريره ، إلا إذا كانت مهام الدولة تقضى عليه بمواصلة معمل ، فيظل منهمكاً بها بعد العشاء إلى منتصف الليل أو إلى ما بعد ذلك ،

وقد لا يكتفى القارىء بقراءة هذه الأقوال ، التى يجب أن نفرض أنها حقائق إلا إذا ارتبنا فى صدق المستر مكاون ، فنورد أيضاً ما يلى من أقواله :

« فى خلال الاثنتى عشرة أو الأربع عشرة ساعة التى يقضيها سموه فى العمل أكثر من ثلثمائة يوم كل سنة لا ترى أى جزئية من جزئيات المهام الرسمية لا يؤخذ فيها رأيه . فهو فى الحقيقة ملك ووزير فى آن واحد ، إذ يشرف بنفسه على كل شىء . ويطّلع على كل شىء وينجز كل شىء<sup>(١)</sup> »

إن أقوال ده ليون ومكاون اللذين كانا شديدى الاتصال بالخدوى تدل على أن ذلك الأمير المقبوض الكف لم ينفك عن مواصلة العمل حتى بعد ارتقائه العرش . والصفات التى كانت بارزة فيه ، وهى الجد والمثابرة والاخلاص للواجب ، لم تفارقه لتحل محلها الصفات التى يمتاز بها الرجل المبذر الخليع الشهوانى . وإذا صدقنا هذين الكاتبين لم يكن لنا بد من التسليم بأن الصفات القديمة التى امتاز بها اسماعيل ظلت ملازمة له إلى أن ارتقى توفيق باشا العرش

ومما يجدر بالذكر أن بين السجلات السرية المحفوظة فى دار السفارة الاميركية بالقاهرة بياناً ( تقريراً ) سرياً يؤيد ما ذهب اليه كل من

(١) راجع كتاب مكاون الذى سبقت الإشارة اليه ص ٩١ .

ده ليون ومكاون . وتاريخ هذا البيان ١٥ سبتمبر سنة ١٨٧٣ وقد كتب في الاسكندرية بعد ارتقاء اسماعيل العرش بما يزيد على عشر سنوات ، وهو مذيّل بتوقيع القنصل الأميركي العام وموجه إلى وزارة الخارجية الأميركية بواشنطن ، ورب معترض يقول أن كاتب المقال لم يكن سياسياً محكاً بل رجلاً عادياً من الحزب الأميركي الجمهوري عين قنصلاً عاماً لدولته مكافأة له على بعض الخدمات التي أداها للجنرال جرانت في انتخابات سنة ١٨٧٢ . ولا حاجة بنا إلى الرد على اعتراض كهذا ، وإنما نقول أنه إذا كان كاتب ذلك البيان من غير رجال السياسة المحنكين عند ما عين قنصلاً لدولته في مصر أو لم يكن من العالمين بدقائق « البروتوكول » فقد كان ملأاً بالحفايا النفسانية دقيق الفراسة ، وقد عُيِّن في السلك السياسي لدقة معرفته بالطبيعة البشرية وصدق حكمه عليها .

أما البيان الذي قدمه هذا القنصل إلى حكومته فلم يكن يراد نشره . ولذلك أطلق الكاتب لنفسه العنان ليقول كل ما يخطر بباله . وقد جاء في هذا البيان ما يأتي :

« ارتقى اسماعيل باشا العرش في ١٨ يناير سنة ١٨٦٣ مستعيناً على إنجاز واجباته بسعة معرفته بالناس وأحوالهم وبمقدرته في الشؤون الادارية على وجه لم يكن يعهد في أمراء الشرق إلا نادراً . وقد وقف بنفسه منذ ارتقائه العرش على خدمة مصر وترقيتها ، مبدياً في ذلك حماسة لا تعرف الملل<sup>(١)</sup> »

ترى هل كان لاسماعيل باشا طبيعتان متناقضتان ينطبق هذا البيان الرسمي على إحداهما ، وكلام اللورد ملر على الأخرى ؟

الجواب عن ذلك أن رجلاً يقضى في القيام بأعمال الدولة مدة تختلف

---

(١) نقلا عن « مجموعة المراسلات السياسية للقنصلية الأميركية العامة بمصر من سنة ١٨٦٩ - ١٨٧٣ » ( ص ٤٢٥ ) المحفوظة بين مجلات السفارة الأميركية بالقاهرة

من اثنتي عشرة ساعة إلى أربع عشرة كل يوم ، مدة ثلثمائة يوم من كل عام من الأعوام الثلاثة عشر التي حكم فيها على مصر ، لا يجد متسعاً من الوقت للظهور بمظهر مخالف لنفسيته الحقيقية . ولو أنه استطاع أن يفعل ذلك بحكم العادة لظهر فيه أثر ذلك بمرور الزمن . ولا يخفى أن ما من امرئ — ولو كان أعظم المستبدين الطغاة — يستطيع مهازلة الطبيعة أو مقاومتها . ولعل الذاكرة في مقدمة قوى الانسان التي توهنها الشيخوخة . ومع ذلك فقد شهد موبرلى بل بحسن ذاكرة اسماعيل . وكان موبرلى ييل هذا صحفياً انجليزياً عرف اسماعيل باشا وكان يكرهه . قال في كتابه . « الخديويون والباشاوات » الصفحة ١٨ ما يأتي :

« أما ذاكرة اسماعيل باشا فدهشة . وقد حدث أن اختلفنا مرة في نحو سنة ١٨٧٥ على أمر من أمور المفاوضات التي دارت بشأن ترعة السويس ، فاقببس عن ظهر قلبه نحو عشرين سطراً من إحدى الوثائق التي كانت قد وقعت بيده منذ عشر سنوات تماماً . وقد دونت ساعتئذ ما اقتبسه ووجدته فيما بعد منطبقاً على الأصل حرفياً . »

أن العبودية تلد الكسل والكسل يلد الانغماس في الشهوات . أما اسماعيل فلم يكن كسلاً وليس لدينا برهان قاطع على أنه كان منغمساً في الشهوات ، وعليه فليس من المدهش أنه صرح في أول خطبة ألقاها على القناصل والممثلين السياسيين بأنه سيبتل السخرة . وليس معنى ذلك أنه شهر الحرب على النخاسة في تلك الدقيقة وذلك المكان إلا أن السخرة كانت مرتبطة بالنخاسة إرتباطاً وثيقاً . فلتصریح اسماعيل باشا بشأنها دلالة خاصة على حقيقة خلقه ، وعلى أن اسماعيل كان يعرف حقيقة السخرة ، وقد عقد العزم على إبطالها . ولا حاجة إلى القول أن امرؤاً طبع على الميل إلى الخلاعة وعلى اقتراض المال لتبذيره قلما يفكر في مثل ذلك .

على أن اسماعيل لم يكتف بأن صرح بعزمه على إلغاء السخرة ، وفي الحقيقة أن كلمة السخرة كانت على كل شفة حتى أن القنصل الفرنسى العام كتب يومئذ إلى وزارة الخارجية الفرنسية يقول : « أن هذه اللفظة تفرق بين الأعمال الحكومية والمصالح العامة ، وهى تنطوى دائماً على إشارة إلى الأعمال الجارية فى ترعة السويس بحيث أن جميع العيون تشخص إلى<sup>(١)</sup> » .

وهذا يدل على أن ذلك السياسى الذى أوفدته باريس لمعاونة فرديناند ديلسبس على تحويل مصر مستعمرة فرنسية ، رأى من أول تصريح القاه اسماعيل باشا أنه كان ينوى الكفاح ولا يأنف منه . وبعبارة أخرى أن القنصل الفرنسى ممثل نبوليون الثالث قرأ من خلال سطور الخطبة الافتتاحية التى القاها اسماعيل أنه لم يكن فى نيته التماس الراحة والرخاء ، بل كان مصمماً على الكفاح فى سبيل رفاهية شعبه .

ويزعم مترجمو ديلسبس أن انجلترا هى التى دفعت اسماعيل إلى ذلك<sup>(٢)</sup> ولنفرض أن الأمر كذلك فهل يغير ذلك شيئاً من الحقيقة ؟ وهل يلام الخديو إذا التمس النصيحة الصادقة ؟ وغنى عن البيان أنه ارتقى العرش فى ١٨ يناير سنة ١٨٦٣ أى بعد ما أذاع المستر لنكن (رئيس الولايات المتحدة) منشوره المشهور الخاص بتحرير العبيد بسبعة عشر يوماً . وكانت الحرب الأمريكية الأهلية قد حولت أنظار العالم كله إلى مسألة الاسترقاق وساعدت على إذاعة منشور الرئيس فى جميع الأنحاء . وعليه فمن المحتمل أن يكون اسماعيل باشا ، بعزمه على إلغاء السخرة ، قد سار وراء ميوله الخاصة سواء أصادفت تلك الميول هوى فى نفس الشعب الانجليزى أم لم تصادف . وسواء أوافقت خطة فرنسا أم لم توافقها .

---

(١) نقلا عن تقرير سرى بعث به القنصل الفرنسى بالقاهرة الى وزارة الخارجية الفرنسية وذكره هالبرج فى ص ١٩٤ من كتابه

(٢) راجع كتاب « فردينان ديلسبس — حياته وأعماله » لمؤلفيه برتران وفيرييه ص ٢٣٦



وكان نبوليون الثالث يومئذ في أوج مجده لأن الخذلان الذي منى به في المكسيك كان لا يزال يتمخض به الزمن . وليس ثمة سبب يحملنا على القول بأن الخديوى كان مستعداً أن يسلك تلك الخطوة لو لم يكن مقتنعاً بصوابها . وعلى كل فقد أظهر بمعاداة لفرنسا جرأة عظيمة . ولا يخفى أن الأشخاص الذين يندفعون وراء لذاتهم لا يعملون عادة أى شيء يعوقهم عن انتهاج ذلك السبيل وعليه فإن الصدمة التي صدم بها اسماعيل قنصل فرنسا في مصر ، تدحض التهمة التي وجهها ملتر إلى اسماعيل إذ قال أنه كان شهوانياً منصرفاً إلى اللذات محباً للظهور مجرداً من المبادئ..

ومهما تكن الحقيقة فإن وفاة محمد سعيد باشا أتاحت لانجلترا فرصة ملائمة لتجديد مساعيها لمقاومة مشروع ترعة السويس . وكان السر هنرى بولور - السفير الانجليزى لدى الباب العالي ( والذي أصبح اللورد بولور فيما بعد ) قائداً للحملة على ذلك المشروع . وكانت الاستانة خير نقطة يشرع منها الهجوم ، لأن مصر كانت يومئذ ولاية عثمانية ، ولم يكن السلطان قد أصدر فرماناً يعترف بالامتياز الممنوح لديلسبس . وقد أدرك يومئذ كلا اسماعيل باشا والسفير الانجليزى ما يترتب على ذلك النقص في وثيقة الامتياز

على أن أصدق برهان على أن مقاومة اسماعيل باشا لنظام السخرة لم تكن بمائة لرغبات انجلترا أن نظرة الخديوى إلى مشروع ترعة السويس كانت تختلف كل الاختلاف عن نظرة وزارة الخارجية البريطانية اليه . فقد قال الخديو لقنصل فرنسا العام في أواخر سنة ١٨٦٣ : « أتى أشد حماساً لمشروع القنال من المسيو ديلسبس . وأتى لوائق أن ليس ثمة عمل يفوقه عظمة وفائدة لمصر . ولكن قواعده مضطربة الآن وسأسعى لترسيخها ثم أفوق سلفى فأسعى بنشاط لا كمال العمل » (١)

وليس بالعسير أن يتتبع الباحث تفكير اسماعيل . فكأنه قال في

(١) هارج في الكتاب الذى تقدم ذكره ص ١٦٤

ذات نفسه : اتى أشد حماسة لمشروع ترعة السويس من المسيو ديلسبس ولكنى لست من محبذى الامتياز الذى منح له . لأن أثر المحاباة فيه واضح جداً . وقد وقع عى وثائق ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ و ٥ يناير سنة ١٨٥٦ و ٦ يولييه سنة ١٨٥٦ من دون أن يطلع عليها . فكان يعمل وهو مخمض العينين وقد ضحى بمصر فى سبيل مصلحة صديقه فردينان ديلسبس . ومع أنى مستعد أن أعامل هذا الرجل الفاضل بسخاء ، الا أنى مضطر إلى التفكير فى مصلحة بلادى قبل كل شىء . فامتياز ترعة السويس غير قانونى ، وقد جاوز سلفى حدود السلطة التى كانت له . فإلم يبرم جلالة السلطان الامتياز فهو غير كامل وسأقاوم هذا الامتياز إلى أن يتم اصلاح ما به من عيب . ومتى تم ذلك سرت بالعمل بكل نشاط

وبجدر بنا هنا أن نلاحظ ما كان يحول فى خاطر السر هنرى بولور من الأفكار . ولعله كان يقول فى نفسه : « ان ديلسبس رجل فرنسى يحاول أن ينتزع من انجلترا السيادة البحرية ليجعلها لفرنسا . ومشروع ترعة السويس هو السلاح القوى بيد وزارة الخارجية الفرنسية . ولكن فى وثيقته نقصاً ، وسأتوسل بهذا النقص لاجباط مقاصد فرنسا وصد هجومها على السيادة البحرية البريطانية »

و خلاصة الموقف — عندما خاطب اسماعيل باشا القناصل فى الحفلة التى أقامها لهم — أنه كان يهم الخديوى ويهم السر هنرى بولور مقاومة المشروع لأنه كان يقوم على نظام السخرة وقد كان لتلك المقاومة فى نظر السر هنرى بولور غاية واحدة وهى القضاء على مشروع ترعة السويس . أما الخديوى فقد كان يرجو من وراء تلك المقاومة اصلاح شروط الامتياز والقضاء على السخرة فقط . وبعبارة أخرى أن مقاومته للمشروع كانت مبنية على أسباب اقتصادية وانسانية

## الفصل الرابع

### مخارطة السخره

كان موقف اسماعيل باشا بازاء نظام السخرة ناشأ عن اعتبارين أحدهما إنساني والآخر منطقي . ولندع الآن الاعتبار الأول جانباً ولننظر في الاعتبار الثاني . وقد بينا فيما تقدم أن اسماعيل كان من أكبر الملاك في مصر ومن أحسن الزراع فيها . وقد أدرك بذكائه الفطري وبخبرته الواسعة أن نظام السخرة الذي استعان به ديلسبس على حفر ترعة السويس لم يكن حماقة فحسب بل كان منافياً للأداب أيضاً .

ولا بد من التنبيه هنا على أن ديلسبس كان قد امتنع عن الإشارة إلى ذلك النظام في وثيقتي الامتياز المعروفتين ، إلا أنه أشار إليه في مذكرة ٢٠ يولييه سنة ١٨٥٦ . وإليك ما جاء في هذا الصدد :

« تقدم الحكومة المصرية العمال اللازمين لحفر الترعة بناء على طلب مهندسى الشركة وطبقاً لحاجتها »

وقد قدر موظفو الشركة أنهم يحتاجون إلى جيش من العمال يختلف عددهم من عشرين إلى خمسة وعشرين ألفاً على أن يستبدلوا بغيرهم كل فترة من الزمن تختلف من شهر إلى ثلاثة أشهر . ولم يكن بد من انتهاج هذا المنهج

لأن أولئك العمال - على ما ذكره المستر ايلبرت فارمان قنصل الولايات المتحدة بالقاهرة - « كانوا يسامون شر أنواع القسوة حتى أنهم كانوا يموتون كالذباب<sup>(١)</sup> » ولا حاجة بنا إلى البحث عن المصادر التي رجع إليها المستر فارمان عند ذكره هذه الحقيقة . ونكتفي بالقول أن حفر ترعة السويس كان يستلزم على الدوام حرمان الأعمال الزراعية وغيرها سواعد ستين ألف رجل من العمال .

ذلك بأنه كان عشرون ألف عامل يعملون على الدوام في حفر الترعة ، وعشرون ألفاً غيرهم مستعدون للقدوم للحلول محلهم . وعشرون ألفاً قد قضوا نوبتهم وهم عائدون - أو على أهبة العودة - إلى أراضيهم . « وقد أصيبت الشؤون الزراعية في مصر بسبب ذلك أسوأ إصابة<sup>(٢)</sup> »

وليست النكبة في كون السخرة كانت تقصى على الدومستين ألف عامل عن الأعمال المدرة للرزق فقط ، بل في كونها استنفدت قوى البلاد العاملة أيضاً . وفي الحقيقة أن العمال الذين كانوا يتجون من الموت ويعودون إلى مزارعهم كانوا يظلون عدة أسابيع لا يستطيعون القيام بأى عمل لما يتأهبهم من ضعف . ذلك لأن شركة ترعة السويس استنزفت كل ذرة من النشاط فيهم ، وكانت تطلب باستمرار عمالاً جدد . والأرجح أن عدد الذين أقصوا في الحقيقة عن الأعمال المدرة للكسب كان يزيد على ستين ألفاً

وكانت انجلترا قد أثارت مسألة السخرة قبل وفاة سعيد باشا . ويظهر أن الرأي البريطاني العام ثار ثورة عظيمة على ما كان يجري في السويس وارتفع زيتير الأسد البريطاني حتى اضطر الخديو أن يؤجل تزويد الشركة بالعمال اللازمين شهراً بعد آخر . فكان ذلك معطلا لسير العمل . ثم أقيمت بعض الأسئلة في صدد ذلك في مجلس النواب البريطاني . وفي ١٦ مايو سنة

(١) راجع كتاب فارمان الذي سبقت الإشارة إليه ص ٢٠٣

(٢) راجع كتاب هليج الذي سبقت الإشارة إليه ص ٢٠١



١٨٦٢ رد المستر لايرد وكيل وزارة الخارجية على اقتراح مؤداه أن تتصدى الحكومة البريطانية لمنع السخرة في مصر ، فقال ان النخاسة والاسترقاق والسخرة أمور داخلية بحت وليس لـانجلترا حق أن تتعرض لشؤون مصر لوقف السخرة أكثر مما لها من الحق في أن تتعرض لروسيا أو الولايات المتحدة في شأن الاسترقاق .

وفي الوقت الذي ألقى فيه المستر « لايرد » هذا التصريح كان الخديوى اسماعيل في عزلة تامة . وقد رأى من خلال ذلك أن الوزارة البريطانية مغلوطة اليدين فيما يتعلق بنظام السخرة في مصر وأن الشعب البريطانى نفسه ساخط عليه . وكان يعلم أن ديلسبس يعرف حرج موقف الوزارة البريطانية ويسعى لأبقاء الحالة على ماهى عليه . إلا أنه - أى الخديو - كان يعلم من الجهة الأخرى أنه إذا كان القانون الدولى يحظر على انجلترا التعرض لشؤون مصر لأرغام الخديو على ابطال السخرة ، فقد كان يحظر على فرنسا أيضاً أن تتعرض لبرزخ السويس أو أن تمنع اسماعيل من ابطال السخرة

واختار اسماعيل باشا وزيراً للخارجية رجلاً قديراً جداً أرمنى الأصل اسمه نوبار باشا . وأكد السر هنرى بولور لهذا الوزير « أنه إذا الغى سمو الخديوى السخرة وحاولت فرنسا أن تكرهه على تسخير العمال لترعة السويس فان انجلترا تؤيده » . وألقى اللورد بالمستون فى مجلس النواب البريطانى تصريحاً مؤداه أن انجلترا تؤيد جلالة السلطان وسمو الخديوى فى هذا الصدد بكل قواها . فترى إذن أن الوفاق كان تاماً بين اسماعيل وبالمستون . إلا أن اسماعيل لم يكن من أعداء مشروع فتح الترعة نفسه وإنما كان يكره ما فى الالتزام الممنوح لديلسبس من آثار المحاباة والصدقة الشخصية ، ويكره أن يقوم ذلك المشروع على نظام السخرة . أما وزير الخارجية البريطانية فقد أراد أن يقضى على الاثنين معاً - أى على مشروع حفر الترعة وعلى نظام السخرة . وعليه شرعت وزارة الخارجية البريطانية فى تحريض الباب

العالى واستفزاز همته . وكانت النتيجة أن وزير الخارجية العثمانية كتب إلى سمو الخديو في ٢ ابريل سنة ١٨٦٣ ، يعترض على استخدام السخرة لحفر الترعة (١).

وقد أنقذ هذا الكتاب الخديو من غضب نبوليون الثالث . ومع ذلك عزم اسماعيل باشا أن لا يأبه له إذ كان فيه تعرض لشؤون تعنى مصر وحدها ولا تعنى تركيا . وعليه امتنع عن إصدار الأوامر اللازمة إلى الشركة بوقف العمل ، وفي الوقت عينه عزم على تخفيف مساوى السخرة بالطريقة التى يستحسنها هو نفسه .

وكانت ثمة مسائل أخرى متعلقة بالمشروع تستنفد كل اهتمامه . فقد كان الالتزام الثانى يقصد إلى إنشاء ترعة مائية ( ترعة السويس نفسها ) وترعة أخرى من ماء عذب يستمد من نهر النيل ، على أن تتصل هذه الترعة بالأولى . وكان فى هذا الالتزام نص على وجوب إعطاء جميع الأراضى اللازمة لإنشاء هاتين الترعتين ، بما ليس ملكا للأهالى الى « الشركة العامة » Compagnie Universelle التى أنشأها ديلسبس لحفر ترعة السويس . وكان ثمة نص آخر يرخص لهذه الشركة فى استغلال جميع الأراضى غير المزروعة التى يمكن ريبها بمياه الترعة العذبة ولا يملكها أحد من الأهالى . على أن تعفى من الضرائب مدة عشر سنوات

وكان الاعتقاد شائعاً فى مصر عند وفاة سعيد باشا أن ديلسبس يعلق على هذه الأراضى شأنا عظيما . نعم ان الشركة التى أنشأها كانت « شركة عامة » أو دولية بالاسم ولكنها كانت فى الحقيقة شركة فرنسية أصحابها ومديروها فرنسيون . ورأس مالها كله تقريبا فرنسى . وكانت الأشاعات تتردد فى ذلك الحين أن نبوليون الثالث ينوى إنشاء مستعمرة فرنسية مهمة على ضفاف هذه

---

(١) راجع كتاب هليج الذى سبقت الإشارة إليه ص ١٨٨

الترعة<sup>(١)</sup> كما كان ينوى إنشاء مدينة فرنسية عند مصبها على ساحل البحر الأبيض المتوسط

أما هل كان نبوليون الثالث ينوى حقيقة إنشاء مستعمرة فرنسية في قلب مصر فمسألة فيها نظر . على أن مكاون يقول في ذلك : « ان سمو الخديو لم يكن ليجعل الخطر السياسى الذى يترتب على السماح لشركة أجنبية بامتلاك منطقة واسعة من الأرض في مصر على ضفاف الترعة التى أذن سعيد باشا لديلسبس فى حفرها ، وتخويلها سلطة مطلقة على تلك المنطقة وتمليكها تلك الترعة العذبة<sup>(٢)</sup> » ،

إن مصر هى من البلاد التى يتمتع فيها الأجانب بالامتيازات . فلو أن الشركة نالت ما كانت تطمح اليه لكان لها من ذلك دولة داخل دولة ، ولكان لهذه الدولة من غنى الشركة ونفوذها وجاهاها أعظم سند وأقوى دعامة

وأدرك ديلسبس أن الأراضى التى نحن فى صددها غنية لا تقوم بشئ ويجب أن لا يعزب عن البال أن هذا الرجل كان فرنسيا قبل كل شئ . ووطنياً متفانياً فى حب بلاده ومن أشد دعاة الامبريالىسم أى الاستعمار والتوسع . وقد كان مشهوراً بحبه لفرنسا ، ولكنه كان يحب أيضاً الشركة العامة التى أنشأها . لذلك كان يكافح فى سبيلها لا ليملاً جيوبه بالمكاسب بل لأنه كان يتعشق المشروع الذى وقف عليه قواه . وكان يرى أن التمسك بالامتيازات الخاصة بتلك الأراضى ضرورياً لتحويل الصحراء بقاءاً خصبة . وقد صرح بأن من أهم موارد الدخل التى وعد بها حملة أسهم الشركة المكاسب الناشئة عن تلك الأراضى ، ولذلك كان يفضل قتل مشروع الترعة برمته على النزول عن تلك المكاسب<sup>(٣)</sup> »

(١) راجع كتاب فارمان الذى سبقت الإشارة إليه ص ٢٠٣

(٢) راجع كتاب مكاون الذى سبقت الإشارة إليه ص ٢٦٩

(٣) راجع كتاب الاستاذ هليج المشار إليه سابقاً ص ٢٠١

أما انجلترا فانها أيدت الخديوى بكل قواها إخلاصا وروح الاتفاق بينها وبين اسماعيل الذى أبى أن يفرط فى شيء من حقوقه وسلطانه، ورأت الشركة ومن ورائها الحكومة الفرنسية أن تأييد لندن لمصر لا بد أن يفضى الى عقدة وأدرك اسماعيل باشا منلحة موقفه فأوفد نوبار باشا إلى باريس وزوده بالامر بأن يتصل بأعضاء مجلس إدارة الشركة ويساومهم على البت فى المسألة

ولما سمع ديلسبس بهذا التحول الجديد أرسل إلى الشركة تلغرافا أشار به بعدم مقابلة نوبار باشا أو مساومته . على أن نوبار باشا لم يكن ممن يسهل إهاتهم وعدم الاعتداد بهم . وإذا كان واثقا بعدالة الرأى الفرنسى العام أخذ يبسط قضيته بكل صراحة للصحف الفرنسية ، محاولا أن يثبت أن الامتياز الذى نالته الشركة لم يكن القانونيا . وكان فى أحاديثه شديد الوطأة على الشركة . فأقام مديروها الدعوى عليه أمام محكمة السين الأهلية واتهموه بالقتل والتشهير . فأقام عليهم دعوى فرعية . فحكمت المحكمة بأن نوبار باشا بانكاره أن امتياز الشركة قانونى قد أساء إلى سمعة الشركة . ومن الجهة الأخرى ليس لديلسبس حق فى الاعلان عن القضية قبل إقامة الدعوى

وقد صدر هذا الحكم فى ٢٨ فبراير سنة ١٨٦٤ . وكان فيه إيعاز إلى الفريقين المتقاضين بوجوب السعى للصلح وفض ما بينهما من خلاف . وكان اسماعيل باشا لا يزال راغبا فى إنشاء التركة بشرط الغاء السخرة وإحاطة الامتياز بالضمانات الملائمة . وأدرك ديلسبس أنه لا بد له من النزول عن عرش كبريائه وأن الحكمة تقضى عليه بالمسألة ما دامت انجلترا والحكومة العثمانية عدوتين لذلك الامتياز

وعليه فلم ينقض شهران على صدور حكم محكمة السين حتى اتفق الخصمان على التحكيم ، وعهدا فى تلك المهمة إلى نبوليون الثالث بعد أن اتفقا على شروط التحكيم . والأرجح أنه ما كان نبوليون ليرضى بالقيام بتلك المهمة



لولا وثوقه بأن إنجلترا تريده على ذلك . ويظهر أنه في ٩ يناير سنة ١٨٦٤ — أى قبل صدور حكم المحكمة ببيضة أسايح — أخبر السر هنرى بولور الامبراطور نوليون الثالث بأن إنجلترا لا تعترض على حفر التربة في حد ذاتها بل على الأسلوب المتبع في حفرها . وأنه إذا ألغيت السخرة وأعيدت الأراضي الواقع بسببها النزاع إلى الحكومة المصرية فلا تبقى ثمة أية معارضة (١)

وقيل إنه لما سمع السر هنرى بولور بالاتفاق على التحكيم وبقبول نوليون أن يتولى مهمة الحكم قال : « كيف يستطيع الامبراطور أن يسلم جزءاً من أراضي السلطنة ولو كان ذلك برضى الخديو أو بطلبه ؟ إن السلطنة العثمانية تضمنها خمس دول وما من دولة منها ترضى بأن يعهد الى أى ملك في حق التصرف في أى جزء من أراضي السلطنة ، ولا سيما في مكان ذى شأن كالمكان الذى نحن فى صددده (٢) »

وعليه فلما سمع السر هنرى بولور بذلك الاتفاق اعترض عليه بشدة وقال إنه غير قانونى لأن جلالة السلطان لم يبرمه . على أن الامبراطور سار فى الدعوى وأصدر حكمه فى ٦ يولييه سنة ١٨٦٤ . وقد ذكر فارمان أن هذا الحكم أدهش جميع رجال القانون فى أوروبا . ولولا ما كان عليه من مسحة الجدل لا اعتبره الناس تحفة من تحف القضاء (٣)

وليس هذا مجال البحث فى ذلك الحكم بالتفصيل ، وإنما نقول إن مترجمى ديلسبس أجمعوا على أنه كان أكثر ملاءمة لمصلحة الحكومة المصرية منه لمصلحة الشركة . أما من جهة تأثيره الأدبى فقد كان فوزاً للشركة ، لأنه أذن لها فى مواصلة العمل (٤) . وفى هذا القول كفاية

(١) راجع كتاب هليج الذى سبقت الإشارة إليه ص ٢٠٧

(٢) راجع كتاب فارمان الذى سبقت الإشارة إليه ص ٢٠٥

(٣) راجع كتاب فارمان الذى سبقت الإشارة إليه ص ٢٠٨

(٤) راجع كتاب برتران وفيري الذى سبقت الإشارة إليه ص ٢٥٨

وقد لخص الأستاذ هلبرج الحكم بالعبارات التالية وهي :

« إن اتفاق ٢٠ يولييه سنة ١٨٥٦ بشأن استخدام العمال الوطنيين كان بمنزلة عقد يحتوى على التزامات متبادلة يجب على كل من الخديو والشركة القيام بها . وقد عوض الامبراطور الشركة من فسخ ذلك الاتفاق ثمانية وثلاثين مليوناً من الفرنكات . وأعيد الى الحكومة المصرية فرع التربة العذب المياه الممتد من بحيرة التمساح الى السويس ، ولكن أتيح للشركة أن تستغل جميع الترع ذات المياه العذبة الى حين انجاز التربة المالحة . وأرغمت الشركة على أن ترد الى الحكومة ستين ألف هكتار مربع من أراضي البرزخ . إلا أنها أعيضت من ذلك . وبلغ مجموع التعويض الذي أرغمت الحكومة المصرية على إعطائه الشركة ثمانية وأربعين مليوناً من الفرنكات تدفع أقساطاً في مدى خمس عشرة سنة (١)

فواضح مما تقدم أنه لما ارتقى اسماعيل العرش لم يكن أول همه متجهاً الى تمتيع نفسه بأسباب اللهو والمسرات وبأبهة الحكم ، بل كان متجهاً الى تحسين حالة الفلاح وضمان سيادة الحكومة المصرية والاحتفاظ بمرفق عام مهم للبلاد وهو الماء اللازم للأراضي المجاورة لترعة السويس . وقد كان سمو الخديو ، بمراعاته مقتضيات السياسة الرشيدة ، مضطراً الى السير بحكمة بين رغبات فرنسا التي كانت تدافع عن امتياز ديلبس ، ورغبات إنجلترا التي لم تكن توافق على حفر ترعة السويس على الإطلاق . وفي الوقت عينه ، لم يكن للخديو بد من مراعاة موقف تركيا بين الفريقين . وفي الحقيقة إن السيل الذي اتجهه وتلافى به تلك الأخطار الثلاثة كان يشف عن براعة فائقة وإذا تابعنا ملنر وكرومر وكولفن وزتلند فيما ذهبوا اليه لم يكن لنا بد من القول بأن تلك البراعة لم تسفر عن شيء . واليك ما قاله ملنر في هذا الصدد « إن مجموع المبالغ التي « أغرقها » الحكومة المصرية في التربة بلغ بحسب تقرير لجنة كايف ستة عشر مليوناً وخمسة وسبعين ألفاً من الجنيهات . ومع

(١) راجع كتاب هلبرج الذي سبقت الإشارة اليه ص ٢٠٦

ذلك فليس لمصر الآن أية حصة من أرباح ذلك المشروع العظيمة <sup>(١)</sup> ،  
أما استعماله كلمة « أغرقها » في الكلام على الأموال التي أنفقها سعيد  
واسماعيل على مشروع ترعة السويس فليس في شيء من الانصاف . على أننا  
لا نأبه كثيراً لهذا التعبير غير الموفق . والامر الذي يجب أن نغفل عنه هو  
النتيجة التي أراد الكاتب أن يستخلصها وهي الزعم ان اسماعيل باشا هو  
الذي فرط في نصيب مصر من أرباح شركة السويس العظيمة

ولا بد لنا هنا من الاعتراف بأن الحكومة المصرية لا تملك الآن  
« أسهماً » من « أسهم الشركة العامة » ، لأن دزرتيلي اشترى جميع تلك الأسهم  
في سنة ١٨٧٥ وسنبحث في مغزى هذه الصفقة في فصل تال . على أن الحقيقة  
التي قاتت اللورد ملتر هي أن تلك الأسهم التي اشترتها الحكومة البريطانية  
بمبلغ ٣٩٧٦٥٨٣ جنيهاً لم تكن كل ما لمصر من مصلحة مادية في مشروع  
ترعة السويس بل بالعكس نص امتياز نوفمبر سنة ١٨٥٤ على أن تأخذ مصر  
١٥ في المائة من صافي أرباح الشركة السنوية ، مهما كانت « الأسهم » التي  
تنوى شراءها <sup>(٢)</sup> ،

فالخديو اسماعيل لم يبيع إنجلترا حق الاشتراك في أرباح الشركة بل  
تمسك بهذا المورد الغزير تمسكاً شديداً . أما « الأسهم » التي كانت ملكاً  
« خاصاً » له فلم تكن لتدر عليه درهماً واحداً ، لأن الحكم الذي أصدره نبليون  
قضى بأن تستولى الشركة على كل درهم « من الأرباح حتى سنة ١٨٩٤ تعويضاً  
لها عما خسرت به إعادة الأراضي المختلف عليها إلى الحكومة المصرية . ولما  
أرغم اسماعيل على النزول عن العرش في يونيو سنة ١٨٧٩ كان حق مصر في  
جزء من أرباح الشركة لا يزال مضموناً

وفي مارس سنة ١٨٨٠ — أي بعد نزول اسماعيل عن العرش بتسعة

---

(١) راجع كتاب « إنجلترا في مصر » لمؤلفه اللورد ملتر ص ١٧٨

(٢) راجع كتاب ملبرج الذي سبقت الإشارة إليه ص ١١٨

أشهر — بيعت هذه الحصة الثمينة <sup>(١)</sup> ، وتوفيق باشا يومئذ على العرش . وكانت الحكومة المصرية إذ ذاك تحت إشراف اللجنة المعروفة بلجنة المراقبة الثنائية ، أو قل تحت إشراف لندن وباريس . وكان المسيو بلنير المندوب الفرنسى والماجور بارنج المندوب الانجليزى ( الذى أصبح فيما بعد السر افلنج بارنج ثم لورد كرومر ) هما الموكل اليهما تصريف الأمور فى مصر عندما بيعت حصة مصر

وغنى عن البيان أن اللورد ملتر لم يبالغ عندما وصف أرباح شركة ترعة السويس بأنها عظيمة . وقد باع خلفا اسماعيل حصة مصر فى ذلك المورد الغزير ( وهى ١٥ فى المائة ) باثنين وعشرين مليون فرنك أو ثمانمائة وثمانين ألف جنيه . والذى اشترى هذه الحصة فى الظاهر هو البنك العقارى الفرنسى . وما عثم أن اشتراها حتى أنشأ شركة لاستغلالها باسم : Société Civile pour le recouvrement des 15 o/o des produits nets de la Compagnie du Canal Maritime de Suez attribués au Gouv't. Eg. وكانت هذه الشركة فرنسية بحتة سواء أكان باعتبار نظامها أم باعتبار حصة « أسهمها » . فترى إذن أن الأقدار التى جعلت اسماعيل يبيع انجلترا « الأسهم » غير المدرة أرباحاً هى التى جعلت لجنة المراقبة الثنائية ، التى كانت تشرف على مصالح مصر بعد تنزل اسماعيل ، تبيع فرنسا حصة مصر فى تلك الشركة ، وهى ١٥ فى المائة من صافى أرباحها . وبذلك أقامت تلك اللجنة الموازنة بين لندن وباريس . وإذا أضفنا هذه الصفقة الى حصة فرنسا من « الأسهم » التى لم يشتريها دزريلى ( وهى ٥٦ فى المائة ) كان من ذلك لفرنسا وانجلترا فى سنة ١٨٨٠ حصتان متعادلتان من صافى دخل الترعة

وسنورد لك فيما يلى أرقاماً تدل على أن حصة الخمسة عشر فى المائة التى تركها اسماعيل باشا لخلفه كانت مورداً غزيراً لمصر . وقد جنت منها الشركة

---

(١) راجع كتاب الاحصاء السنوى المصرى لسنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ ص ٤٣٤



الفرنسية التي أشرنا إليها أرباحاً وفيرة منذ اليوم الأول . وإليك مبلغ تلك الأرباح من سنة ١٩٢٦ إلى سنة ١٩٣٠ <sup>(١)</sup> :

السنة	الربح بالفرنكات الذهب
١٩٢٦	٨٩ ٨٣٣ ٨٥٩
١٩٢٧	١٠٦ ٤٩٦ ٣٣٨
١٩٢٨	١١٠ ٦٢١ ٧٤٦
١٩٣٠	١٠٧ ٧٤٦ ٤٧٩

ففي سنة ١٩٣١ كانت الضائقة المالية العالمية في أوج شدتها . وكانت الأموال المثمرة في المشروعات المدرة للربح لا تنتج كسباً . أما « أسهم » شركة السويس فقد سحرت بتلك الضائقة وتغلبت عليها . وكان ربح حصة الخمسة عشر في المائة ٠١٤ ر ٨٤٩ ر ٩١ فرنكا باعتبار الجنيه تسعين فرنكا ( لأن إنجلترا كانت قد عدلت عن عيار الذهب ) أي أن الشركة الفرنسية ربحت في سنة ١٩٣٢ ما يزيد على مليون جنيه وعشرين ألف جنيه مع أن رأسمالها الأصلي كان ثمانمائة وثمانين ألف جنيه فقط . . . . ولا حاجة إلى القول أنه مامن مشروع مالي أدر في سنة ١٩٣٢ مثل تلك المكاسب الوفيرة ولعل اللورد ملتر عندما نشر كتابه « إنجلترا في مصر » في سنة ١٨٩٢ لم يخطر بباله أن شركة ترعة السويس ستشغل بعد أربعين سنة أسس مركز مالي بين شركات العالم جميعها . ولما صدر ذلك الكتاب كانت الشركة الفرنسية قد اغتنت بفضل الحصة التي أورثها اسماعيل باشا بلاده . وقد غابت هذه الحقيقة عن نظر اللورد ملتر ، ولو أدركها يومئذ ما اتهم اسماعيل بأنه لم يترك لمصر عند تنزله عن العرش أية حصة من أرباح ترعة السويس . والشئ الوحيد الذي كان يحق للملتر أن يفعله هو أن يقف بيانه وعارضته على إثبات أن تبذير اسماعيل الذي ترك خزانة الدولة خاوية خالية هو الذي اضطر لجنة

(١) نقلا عن كتاب الاحصاء السنوى ص ٤٣٤

المراقبة الشائبة إلى بيع حصة مصر في أرباح التركة ، وأن هذه اللجنة لم تبعها إلا مكرهه ، على أن الهفوة التي ارتكبتها تلك اللجنة في مارس سنة ١٨٨٠ كانت عظيمة جداً إلى حد أنهم تجد مناصاً من لقاء اللوم على الخديو المعزول على أن عدم توجيه مثل ذلك اللوم إلى اسماعيل دليل على حسن نية اللورد ملنر . وقد كان هو والسر أو كلند كولفن ولورد كرومر وماركيز زتلند وغيرهم ممن اتهموا اسماعيل بالتبذير مشبعين بتلك الفكرة حتى غابت عنهم تلك الصفقة غير الموفقة التي تمت بعد نزول اسماعيل عن العرش . وفي الحقيقة أن الخديو تصرف تصرفاً يدل على منتهى الحكمة وبعد النظر إذ باع « أسهمه » واستبقى حصة الخمسة عشر في المائة من صافي الأرباح . والدليل على تلك الحكمة أنه لما باع « أسهمه » في سنة ١٨٧٥ كان مستقبل ترعة السويس معلقاً بميزان الأقدار . وكانت قيمة « السهم » الأصلية خمسمائة فرنك . واليك تقلبات تلك القيمة من سنة ١٨٧٠ إلى سنة ١٨٧٥ : —

السنة	القيمة بالفرنكات
١٨٧٠	٢٧٢ر٨٦
١٨٧١	٢٠٨ر١٣
١٨٧٢	٣٥٥ر١٣
١٨٧٣	٤٣٤ر٩٣
١٨٧٤	٤٢٢ر١٩
١٨٧٥	٦٧٤ر٠٥ <sup>(١)</sup>

ولا يخفى أن دزرتيلي دفع أربعة ملايين من الجنيهات عن ١٧٧ر٦٤٢ « سهماً » أو ٣ر٩٧٦ر٥٨٠ جنيهاً عن ١٧٦ر٦٠٢ من « الأسهم » ، ( وهو صافي عدد الأسهم التي تسلمها ) أي أنه دفع ٢٢ جنيهاً و ١٠ شلنات أو ٥٦٢ فرنكاً عن كل « سهم » وهو سعر يزيد على سعر هذه « الأسهم » في

(١) نقلاً عن كتاب هليج الذي سبقت الإشارة إليه ص ٤٠٣

سنة ١٨٧٤ . ولما كان اسماعيل في أشد الحاجة إلى المال في نوفمبر ١٨٧٥ ، فيخيل إلينا أنه خاطب نفسه بما يلي . قال : « إتي أملك من « الأسهم » ما قيمته نحو أربعة ملايين جنيه . وهذه ثروة أكثر مما يجوز استثماره لرجل مثلي في أشد الحاجة إلى المال . والأرجح أن هذه « الأسهم » لن تدر على أى ربح مدى عدة سنوات ، حتى إذا ثبت أن مشروع ترعة السويس مشر . وقد أضر الحكم الذى أصدره نبوليون الثالث بى ضرراً بليغاً . على أنه إذا أفلح مشروع ترعة السويس فان حصتى — وهى ١٥ فى المائة من صافى الأرباح — ستعود علىّ بالمكاسب الوفيرة . وعليه فسأبيع « الأسهم » التى فى حوزتى بثمان جيد فأضمن بذلك عدم التعرض لآية خسارة مهما جاء به المستقبل . وإذا ساعدنى الحظ فان حصتى من الأرباح وهى ١٥ فى المائة تكفينى »

هذا هو على الأرجح ما كان يحول فى خاطر اسماعيل يومئذ . وهو دليل على حكمته وبعد نظره . ومثله مثل رجل قد اشترى ورقة من أوراق « اليانصيب » الارلندى وبسم له السعد قليلا فربحت ورقته جواداً من جياذ ذلك السباق فرأى أن يبيع نصفها ليضمن الربح ، وأن يحتفظ بالنصف الآخر على أمل أن يواتيه الحظ . وفى خلال المدة التى انقضت بين بيع اسماعيل « أسهم » ترعة السويس ، وبيع الخديو توفيق ولجنة المراقبة الثنائية حصة الخمسة عشر فى المائة ، كان نجاح مشروع الترعة من الوجه المالى قد أصبح مضموناً كما ترى من الأرقام الآتية :

السنة	سعر سهم ترعة السويس بالفرنكات
١٨٧٥	٦٧٤ر٠٥
١٨٧٦	٧٠١ر٦٣
١٨٧٧	٦٧٧ر٨٧
١٨٧٨	٧٥١ر٧٣
١٨٧٩	٧٢٤ر٤٠

سنة	سعر سهم ترعة السويس بالفرنكات
١٨٨٠	١٠٧٥ ر ٨٨ (١)

ولم يكن هذا الارتفاع في سعر «الأسهم» ناشئاً عن شراء انجلترا من مصر ١٧٦ ٦٠٢ من «الأسهم» في نوفمبر سنة ١٨٧٥ بل عن ازدياد حركة البواخر في الترعة

ويؤخذ من إحصاءات سنة ١٨٧٤ (وهي آخر الإحصاءات التي كانت أمام اسماعيل باشا عند ما باع «أسهمه») أن دخل الشركة بلغ ٢٤ ر ٨٥٩ ر ٣٨٣ فرنكا ، وفي سنة ١٨٧٩ بلغ ذلك الدخل ٢٩ ر ٦٨٦ ر ٠٦٠ فرنكا . وفي السنة التي بعدها كان ٤٨٧ ر ٣٩ ر ٨٤٠ فرنكا (٢)

فترى إذن أنه لما باعت لجنة المراقبة الثنائية حصة مصر في أرباح الشركة كانت تلك الأرباح قد أصبحت حقيقة ثابتة لا أمنية مرجوة . وبعبارة أخرى أن اسماعيل باشا قد باع في سنة ١٨٧٥ جزءاً من ورقة «يانصيب» وأما توفيق باشا فباع في سنة ١٨٨٠ ورقة رابحة ١ فاذا كان ثمة إنسان يجب أن يوجه إليه اللوم لأن مصر لا تملك اليوم حصة من الأرباح المضمونة فذلك الانسان ليس اسماعيل

ورب معترض يقول إن الأموال التي استدانها اسماعيل في أثناء توليه العرش هي التي أرغمت توفيقاً على بيع تلك الحصة . فالجواب عن ذلك أنه إذا كانت الحاجة الى المال في سنة ١٨٨٠ هي التي أرغمت توفيقاً على انتهاز تلك الخطة فقد كان في الامكان إعطاء حصة الخمسة عشر في المائة رهناً للحصول على المال بدلاً من بيعها . هذا هو موضع الخطأ . وقد يكون ثمة خلاف بشأن هوية الشخص الذي ارتكب ذلك الخطأ ، ولكنه على كل حال لم يكن اسماعيل . وأي دليل أصدق على هذا من دليل التاريخ نفسه ؟

(١) نقلاً عن كتاب هلبرج الذي سبقت الإشارة إليه ص ٤٠٣

(٢) راجع كتاب هلبرج الذي سبقت الإشارة إليه ص ٤٠٠



فقد جاء في دائرة المعارف البريطانية . أنه لما تمت هذه الصفقة الخاسرة كان لورد كرومر صاحب السلطان المطلق في الرقابة الثنائية ، واليك ماجاء في المؤلف المذكور بهذا الشأن :-

« وكان السر أفلنج بارنج المسؤول الأكبر عن تقرير سنة ١٨٧٨ الذي نشرته اللجنة التي أنشئت للبحث في شؤون الخديو اسماعيل . وعندما أرغم ذلك العاهل على التنزل عن عرشه في سنة ١٨٧٩ كان الماجور بارنج هو المراقب البريطاني العام وصاحب السلطان المطلق في لجنة المراقبة الثنائية ولو أنه بقي في مصر لتغير مجرى تاريخ مصر كله . إلا أنه كان ألزم للهند ، وقد أصبح عضواً بالمجلس المالي الذي كان يرأسه لورد ريبون سنة ١٨٨٠<sup>(١)</sup> ، ولا يخفى أن بيع الحصص التي نحن في صدد هاتم في مارس سنة ١٨٨٠ أي بعد عزل اسماعيل المفترى عليه عن العرش ، وفي خلال دكتاتورية ذلك السياسي العظيم الذي كان بلا شك على اتصال وثيق بمصالح إنجلترا المالية ، وكان في وسعه أن يعقد بكل سهولة قرضاً بضمان تلك الحصص لو أنه أدرك ما في بيعها من الخطر العظيم .

على أننا إذا أردنا أن ننظر الى علاقة اسماعيل بترعة السويس نظرة إنصاف لنرى هل أسفرت تلك العلاقة عن ربح أم عن خسارة لمصر ، وجب علينا أن ننفض الطرف قليلاً عن الوجه المالي وأن ننظر الى الوجه الأدبي . ان لتقارير المحاسبين مكانها ولكن الناحية الأدبية لا محل لما في جداولهم الخالية من الروح

قال اللورد ملنر في كتابه الذي أشرنا اليه غير مرة ( الصفحة ١٧٦ ) :-

« إن الكارثة المالية التي وقعت في أواخر عهد اسماعيل باشا كانت نتيجة إهمال كل مبدأ أدبي ، لانتيجة إهمال المبادئ الاقتصادية فقط ، فهذا القول يدل على أن للمسألة وجهة أدبية . وإذا أردنا أن ننظر الى

---

(١) راجع دائرة المعارف البريطانية : طبعة ١٣ مجلد ٧ ص ٤٨٤

مشروع ترعة السويس من هذه الوجهة رأينا هذه الحقيقة بارزة للعيان وهي أن اسماعيل أبى أن يأذن بالسخرة لانجاز ذلك المشروع . وفي الحقيقة إن الامبراطور نپوليون فرض عليه غرامة ثمانية وثلاثين مليون فرنك (أو ١ ٥٢٠ ٠٠٠ جنيه) بسبب دفاعه عن الفلاح . ولا شك أن طعن اللورد ملنر على اسماعيل لا يمكن أن يتناول تصرفه في هذا الصدد . ومن دواعي الأسف أن كتاب اللورد ملنر النفيس غفل عن المحمدة المذكورة . ولو كان ثمة يومئذ من يدافع عن اسماعيل لأبرز تلك المحمدة بصورتها الحقيقية . وكان يجدر باللورد ملنر أيضاً أن يذكر حسنة أخرى من حسنات اسماعيل وهي استنقاذه ستين ألف هكتار من الاراضى المصرية من بين محالب الشركة الفرنسية ، وهي محمدة لا يجوز اغفالها . فقد دافع اسماعيل عن سيادة مصر بحيلولته دون قيام دويلة في وسط البلاد تمتد في الصحراء إلى حدود الدلتا . ومن الصعب أن نقدر الآن قيمة الاراضى التى استنقذها اسماعيل . إلا أن نپوليون الثالث قدر الخسارة التى ألتمت بالشركة بثلاثين مليون فرنك أو بمليون ومائتى ألف من الجنيهات . وليست قيمة ما عمله اسماعيل في مبلغ المال الذى احتفظ به لبلاده ، بل في التأثير الأدبى الذى أحدثه ذلك العمل . فأنه دافع عن حقوق مصر ، ومثل هذا العمل لا تقوم قيمته بما استلزمه من خسارة أو مكاسب مالية وكان يجب أن يوضع في الميزان عندما قال اللورد ملنر إن اسماعيل لم يكن يهزأ بكل مبدأ اقتصادى فقط بل بكل مبدأ أدبى أيضاً . ويقال مثل ذلك في مسألة ترعة المياه العذبة أيضاً . فقد أدرك ديلسبس يومئذ أنه ستنشأ عند مصب الترعة وعلى ساحل البحر الأبيض المتوسط مدينة زاهرة ثم تزدهر المنطقة الكائنة على ضفاف الترعة حيث تقوم اليوم مدينة الاسماعيليه . ورأى بعين الخيال حقول القطن والقمح والذرة والبرسيم ممتدة على ضفاف ترعة المياه العذبة التى تصل النيل ببحيرة التمساح ، وقد كان اسماعيل كثير التفاؤل وقد رأى هو أيضاً بعين الخيال الصورة التى رآها ديلسبس . وكان هذا يهيج بسيل الأموال التى ستصب في خزائن

الشركة التي أسسها ويتخيل مئات الألوف من السكان يقيمون في منطقة شركة الترعة وهم ثروة عظيمة للشركة التي أنشأها . ومثل تلك الأفكار أيضاً كانت تجول بخاطر اسماعيل

وقد رأى نبوليون أن إلغاء امتياز الترعة العذبة يجعل للشركة حقاً في تعويض مالي يبلغ ستة ملايين من الفرنكات أو نحو ٢٤٠.٠٠٠ جنيه . ومن الصعب جداً أن تقدر الآن قيمة ذلك الامتياز من الوجه المالي . فهذه الترعة تمتد بورتسعيد والاسماعيلية والسويس بالماء . وسكان الأولى ١١٤٧٠٠ وسكان الثانية ٣١٦٠٠ ، وسكان الثالثة ٤٦١٠٠ . وهي فوق ذلك تروى مساحة واسعة من الأراضي بين النيل وبحيرة التمساح حيث يوجد الآن ١١٠٣٠٠ فدان من الأراضي التي تزرع وتروى من مائها . وقد قدرت قيمة الامتياز يوم كانت الأراضي بوراً لا سكان عليها بمائتين وأربعين ألفاً من الجنيهات ، زيادة على أن الترعة كانت ستمد الشركة بالماء اللازم لها مجاناً إلى أن يتم فتح ترعة السويس . فاذا نظرنا إلى ذلك الامتياز باعتبار الأراضي الخصبة الآهلة بالسكان التي نشأت على ضفافها ، وباعتبار أنها تقوم بحاجات المدن ومقتضيات الري كانت قيمتها أعظم جداً مما قدرت به يومئذ بحيث إذا أردنا أن نحكم على اسماعيل من وجهة علاقته بشركة ترعة السويس حكماً منصفاً لم يكن لنا بد من تقدير هذه القيمة تقديراً مؤيداً بالأرقام . على أن محاسبتنا لاسماعيل في هذا المقام هي من الوجه الأدبي . وعليه فيكاد يكون من المتعذر تقدير قيمة الخدمة التي أسداها ذلك العاقل إلى بلاده باحتفاظه لمصر بذلك المورد العظيم

إن من أعظم المشكلات التي تواجه الولايات المتحدة في هذا العصر مشكلة الاشراف على المراقب العامة . فالامتيازات التي منحت في القرن الفائت — يوم كانت المدن الكبيرة لا تزال بلاداً صغيرة — قد أصبحت اليوم عبئاً ثقيلاً على دافعي الضرائب حالة كونها مناجم ذهب لأصحابها . فالكفاح ضدها كفاح في سبيل الخير العام . والذين يدركون هذه المشكلة ،

لا يسعهم إلا أن يحترموا حكمة اسماعيل وبعد نظره ، لانه أرغم ديلسبس على التخلي عن احتكار ترعة المياه العذبة .

ونتيجة ما تقدم أننا إذا أردنا أن نكون منصفين في حكمنا على اسماعيل وجب علينا أن نذكر له المحامد الآتية وهي :

(١) استنقاذه ستين ألف هكتار من الأراضى من « الشركة العامة » الفرنسية وهي تساوى الآن عدة أضعاف القيمة التى قدرها بها نبوليون فى سنة ١٨٦٤ أى مليوناً ومائتى ألف من الجنيهات

(٢) استعادته امتياز ترعة المياه العذبة وقد قدر نبوليون قيمته يومئذ بمبلغ ٢٤٠٠٠٠ جنيه وهو يساوى اليوم أكثر من ذلك

(٣) احتفاظه بحصة الخمسة عشر فى المائة من صافى أرباح الشركة لمصر ، وقد بلغت هذه الحصة فى سنة ١٩٣٢ التى اشتدت فيها الضائقة المالية ٩١٨٤٩٠١٤ فرنكا أو نحو ١٠٢٠٤٥٤ جنيها . أى أكثر من فائدة ٤ فى المائة على مبلغ ٢٥ مليوناً من الجنيهات

إننا ونحن نكتب هذه السطور فى شهر ابريل سنة ١٩٣٣ قد انخفضت قيمة الأراضى إلى حد لا نستطيع معه تقدير قيمة الستين ألفاً من الهكتارات التى أعادها نبوليون الثالث إلى مصر . ومن المحتمل كثيراً أن قيمتها كانت تساوى بعد الحرب اثنى عشر مليون جنيه على وجه التقريب . فإذا أضفنا إلى هذا ما يأتى وهو :

(١) مبلغ ٢٥٠٠٠٠٠٠ جنيه - وهو المبلغ الذى تساويه حصة الخمسة عشر فى المائة فى الوقت الحاضر الذى هو من أشد الأوقات عسراً  
(٢) قيمة امتياز ترعة الماء

كان لنا من ذلك مقدار يكفى فى سنة ١٩٢٨ لأيفاء جانب كبير من الدين الذى عزاه اللورد ملر إلى اسماعيل وهو تسعة وثمانون مليون جنيه . بل كان يكفى اليوم لأيفاء ربع ذلك الدين على الأقل



ولإذا أردنا الحكم على اسماعيل من الوجه الأدبي أى من وجه المبادئ  
التي أشار إليها اللورد ملنر في كتابه « إنجلترا ومصر » لم يكن لنا مناص من  
أن نعترف بأن اسماعيل :

(١) أبطل السخرة

(٢) حفظ لمصر سيادتها على أراضيها وأبعد عنها الاستعمار الأجنبي

(٣) حافظ على مرافق مصر العامة بحرماته شركة ترعة السويس  
امتيازاً يعتبر الآن من حق الدولة

## الفصل الخامس

### محاربة النخاسة

إن موقف اسماعيل بازا، مسألة السخرة لم يكن يقصد منه التظاهر بل كان نتيجة عقيدة وإعمال روية . وقد ثبت على هذه الخطة حتى نهاية حكمه وهي سبب الصداقة التي استحكت بينه وبين السر صموئيل بيكر ، بل سبب إعجاب غردون به وإخلاص ملكوم وما كيلوب له

ولا يخفى أنه لما شرع السر صموئيل بيكر في حملته ( ولم يكن يومئذ قد أحرز لقب سر ) لاستكشاف ينابيع النيل كان الحديو سعيد باشا لا يزال على العرش، وكان يرجو أن يلقى « سيك » و « جرانت » ليشاطرهما غفرهما، وشامت الأقدار أن يبلغا بحيرة فيكتوريا نيانزا قبل أن يلقاها . على أن ذلك ما كان ليثنى عزمه عن مواصلة السير . وقد كوفى خيرا عن شجاعته ومثابرته فانه وصل في ١٤ مارس سنة ١٨٦٤ إلى بحيرة البرت نيانزا . وفي أكتوبر سنة ١٨٦٥ عاد إلى إنجلترا فاستقبلته مدينة لندن كما يستقبل القاتحون لأنه لم يشترك فقط في استجلاء سر من أغمض أسرار القارة المجهولة بل حارب أيضاً النخاسة في مسقط رأسها . ولذلك استقبله أبناء وطنه وحسبوه من أعظم المستكشفين ومن أكبر المدافعين عن مبادئ الحرية .

ولما عاد من رحلته الاستكشافية كان قد مر على جلوس اسماعيل على العرش عامان كاملان . وكان الخديو يرغب في توسيع أملاكه فصرح بعزمه على مكافحة النخاسة . ولم يكن من شأنه القاء التصريحات على عواهنها من دون أن ينفذها، فأقام في فاشودة من بلاد الشلوك معسكراً حشد فيه ألف جندي<sup>(١)</sup> وأخذ الآهبة التامة للقضاء على المتاجرة بالعبيد . ورأى بثاقب بصيرته أنه لا يستطيع الاعتماد على مندوبيه في فاشودة أو الخرطوم إذ كانت لهم مطامع كثيرة

وكان بيكر قد منح لقب « سر » في سنة ١٨٦٦ وقدم مصر في سنة ١٨٦٩ للاشتراك في القيام بما يجب من تدبير لإقامة البرنس أوف ويلز وزوجته بمصر . ووقع عند اسماعيل موقفاً حسناً إذ شعر هذا بأن بيكر هو الشخص الذي يحتاج إليه لمحاربة النخاسة في معقلها ، ورأى أنه إذا عهد إليه في محاربة النخاسة فسوف يقضى عليها قضاء مبرماً . وعليه صمم أن يستخدمه لذلك الغرض

واتفق أن أقام ديلسبس حفلة راقصة في الاسماعيلية حضرها الخديو والبرنس أوف ويلز . وفي هذه الحفلة أعرب الأول والثاني عن رغبته في أن يعهد إلى السر صموئيل بيكر في حملة يوفدها إلى النيل الأبيض لمحاربة النخاسة ولإقرار الأمن في السودان<sup>(٢)</sup> . فأعرب البرنس أوف ويلز عن ارتياحه إلى ذلك . وسر السر صموئيل بيكر أيضاً بذلك وهرع إلى إنجلترا لأعداد الآهبة لملته التي كانت — كما قال مترجموه — عملاً ذا شأن خطير جداً<sup>(٣)</sup>

وأدرك بيكر مغزى عمل اسماعيل . فعاد على عجل إلى بلاده ليعد معداته لعمل كبير الشأن . قال : « ان استخدام رجل أوربي لمحاربة النخاسة احتراماً للرأي العام في العالم المتمدن كان بمنزلة انكار للحقوق وللضرورات المزعومة

(١) راجع كتاب : « الحرب في مصر والسوان » مؤلفه توماس آرثر ص ١٢١

(٢) راجع كتاب : « السر صموئيل بيكر — ترجمته » — مؤلفه دو جلاس ومرى ص ١٣٢

(٣) راجع كتاب : « السر صموئيل بيكر — ترجمته » — مؤلفه دو جلاس ومرى ص ١٣٣

التي كان رعاياه يتمسكون بها . ولا يستطيع الرأي العام في أوروبا أن يدرك عظم شأن تلك الحرب إلا متى علم أنه لم يكن في مصر العليا ولا في مصر السفلى بيت لا يعتمد على خدمة العبيد . وأن حقول السودان كانت حراثتها بأيديهم . وإن الحرم ( جمع حريم ) في منازل الأغنياء ومتوسطى الحال كنّ محاطات بالعبيد والأماء يقومون على خدمتهن . ولم يكن للزوجة الفقيرة مطمح أعظم من أن تكون لها أمة . وفي الحقيقة إن نظام الاجتماع في مصر لو جرد من العبيد في ذلك العصر لأشبه مركبة بلا عجلات »

أما الفرمان الذي تلقاه السر صموئيل بيكر من اسماعيل فقد جاء فيه أن الخديو قد وضع فيه ثقته التامة وأطلق يده في البلاد التي سيقصد إليها . وإليك بعض فقرات ذلك الفرمان

« نحن اسماعيل خديو مصر :

« نظراً إلى همجية القبائل التي تقطن حوض النيل  
ونظراً إلى كون تلك البلاد ليس فيها حكومة ولا قوانين ولا أمن  
« ونظراً إلى أن من مستلزمات الانسانية القضاء على النخاسين الذين  
يقيم عدد كبير منهم بتلك البلاد  
« ونظراً إلى أن نشر التجارة المحللة في تلك البلاد يكون خطوة في سبيل  
تمدنها في المستقبل ، ولا بد أن يودى إلى فتح بحيرات أفريقيا الوسطى  
الاستوائية العظيمة للملاحة التجارية وإلى انشاء حكومة ثابتة .

« فقد رسمنا ما هو آت :

« تؤلف حملة للأغراض الآتية وهي :

(١) إخضاع البلاد الواقعة جنوبي جوندوكرو لسلطاننا

(٢) القضاء على النخاسة

(٣) إدخال نظام تجارى

(٤) فتح البحيرات الاستوائية الكبرى للملاحة

(٥) إنشاء سلسلة من الحصون العسكرية والمستودعات التجارية في أواسط



افريقيا يبعد كل منها عن الآخر مسيرة ثلاثة أيام . على أن تكون جوندوكرو  
قاعدة الأعمال الحربية

« ويعهد في قيادة هذه الحملة الى السر صموئيل يكر لمدة أربع سنوات  
ابتداء من أول ابريل سنة ١٨٦٩ . وقد حولناه السلطة العليا المطلقة حتى سلطة  
الحكم بالموت على جميع الأشخاص الذين تتألف منهم الحملة

« وكذلك حولناه مثل تلك السلطة على جميع البلاد المتعلقة بحوض النيل  
جنوبي جوندوكرو<sup>(١)</sup> ،

فترى من نص هذا فرمان أنه لا يقصد إلى القضاء على النخاسة فقط بل  
أيضا إلى انشاء تجارة منظمة وفتح البحيرات الاستوائية الكبرى للملاحة .  
وجميع هذه الغايات حميدة . ولا شك أن الأموال التي أنفقت في سبيل  
تحقيقها لم تكن تبذيراً بالمعنى الذي نظن أن اللورد كرومر أراد عند ما قال  
إن جميع المال الذي استدين ذهب تبذيراً ما عدا مبلغ ستة عشر مليوناً من  
الجنيهات أنفق على ترعة السويس

ولما كان اسماعيل قد صور بصورة رجل مولع بالظهور فقد يتوهم البعض  
أن حب العظمة هو العامل الذي دفعه إلى إيفاد تلك الحملة إلى أواسط افريقيا،  
ولا شك أن كولفن وملنر وكرومر وزتلند ، مع شدة حرصهم على  
أن يكونوا منصفين في حكمهم ، كانوا متأثرين بالحوادث التي عقت نزول  
اسماعيل عن العرش ، ولذلك لم يصلوا إلى الأسس الحقيقية . وقد جعلوا  
اعتمادهم الى حد بعيد على تقرير لجنة كايف لتسوية التهم الجارحة التي وجهوها  
اليه . وقد جاء في التقرير المذكور ما يأتي —

« ان احتلال دارفور والحملة على البحيرات الاستوائية لم يكونا صفقة  
راجحة من الوجهة التجارية . وقد اضطر الخديو إلى القيام بهما لرغبته ، بعض

---

(١) راجع كتاب : « الاسماعيلية » لمؤلفه السر صموئيل يكر — ج ١ ص ٦

الشيء ، في القضاء على النخاسة . أما حرب الحبشة فقد أكره عليها تقريباً إكراهاً . والأرجح أنه سيرتد عن الحبشة والمناطق الاستوائية في أول فرصة تسنح له . ولقد يكون توسيع الملك والتجارة مما يستهوى الخديو ، ولكن مجد الحرب لا يمكن أن يستهويه<sup>(١)</sup> ،

إن فاحصى الحسابات (المراجعين) لايهمهم عادة إلا فحص ما يقدم اليهم من سجلات ودفاتر ومن مستندات الديون التي هي للغير أو على الغير . فالقول بان مجد الحرب لم يكن ليستهوى اسماعيل له مغزى جدير بالانتباه ، ولا سيما لأنه ما كان في وسع اسماعيل أن ينتصر على النخاسة لو لم ير من اللازم أن يسير الفتح ، ونشر التجارة ، وفتح البحيرات الاستوائية للملاحة ، جنبا إلى جنب

وغنى عن البيان أن غوردون ضحية الخرطوم لم يكن من الذين يرون وجوب إخضاع الانسانية لمقتضيات التجارة . ومع ذلك فقد كتب هذا الرجل الغامض الى أخته قبل مغادرته السودان في مهمته الأولى يقول :  
« لقد أذن الله في استمرار النخاسة أعواما كثيرة . فالشعب هنا مطبوع عليها ، ولا بد لاستئصالها من قوة أعظم من قوة حملة عسكرية . وفي اعتقادي أننا إذا فتحنا البلاد كلها زالت النخاسة من تلقاء نفسها<sup>(٢)</sup> »

وبعد ذلك بيضعة أيام كتب ما يأتي :

« إني أعتقد أنه إذا تم احتلال السودان فان الخديو يمنع النخاسة . ولكنه لا يستطيع أن يفعل شيئا إلى أن يتسنى له الانتقال في جميع أنحاء البلاد . ومن رأيي أن تفتح هذه البلاد بتسيير البواخر على البحيرات

---

(١) راجع كتاب مكاون الذي سبقت الاشارة اليه ص ٣١٩

(٢) راجع كتاب « رسائل الجنرال غوردون الى أخته م . أ . غوردون » ص ٩٠

ولاذ ذاك أستطيع أن أعرف من هم مروجي النخاسة، فأطلب من الخديو أن يأمر بالقبض عليهم<sup>(١)</sup>،

إن العالم لم ينجب كثيرين ممن يفوقون السرموئيل بيكر في الجد والعمل. وقد كان هذا الرجل ذا شخصية مدهشة، فلم يكن يشرع في عمل إلا ويأخذ له أكمل أهبة. وكان يختلف عن غوردون في وجوه كثيرة، وقد كتب عن فرمان اسماعيل ما يدل على أنه هو أيضاً كان يعتقد أن القضاء على النخاسة كان أول أغراض الخديو. قال:

«لقد صمم الخديو على ضرب النخاسة في موطنها ضربة قاتلة، مجازفاً بذلك بمحبة شعبه له. وتحقيقاً لهذه الغاية اختار رجلاً انجليزياً وزوده بالسلطة المطلقة على وجه لم يعامل به رجل مسلم رجلاً مسيحياً قط. ذلك لأنه كان لا بد من القضاء على النخاسة ونشر التجارة المحللة وحماية الأهالي بإقامة حكومة منظمة<sup>(٢)</sup>،

أما هل كان بيكر وغوردون مصيبين أم مخطئين في زعمهما أن غاية اسماعيل الأولى من اختراقه أواسط افريقيا كانت القضاء على النخاسة، فهذا أمر ذو شأن ثانوي. وعلى كل حال. إنفاق المال على نشر التجارة المحللة وإقامة حكومة منظمة لحماية أهالي أواسط افريقيا كان من الأمور الأدبية المشرفة لسمعة اسماعيل

ومع ذلك فقد يكون اللورد ملنر مصيباً — من الوجه الفني — في الموقف الذي اتخذه. فقد كان اسماعيل يفتخر بأنه في أثناء حكمه كانت أية كاعب حسناء تستطيع أن تسير وحدها من الاسكندرية إلى خط الاستواء وهي مثقلة بالحلي والآلئ من دون أن تفقد عفافها أو شيئاً من حليها. ولكن بعد اعتزال الخديو العرش بأقل من ست سنوات قتل غوردون في الخرطوم وخسرت الحضارة جميع البلاد التي كان اسماعيل قد أنقذها من الهمجية. وقد كتب السرموئيل بيكر في ذلك يقول: —

---

(١) راجع « رسائل الجنرال غوردون إلى أخته » التي سبقت الإشارة إليها ص ٩١

(٢) راجع كتاب بيكر الذي سبقت الإشارة إليه ص ٧

« وفي خلال حكم إسماعيل كان الناس يشعرون بالأمن والطمأنينة في جميع أنحاء البلاد فكان الأجني المسيحي يسير من الإسكندرية إلى الخرطوم وهو يتمتع بطمأنينة لا يتمتع بها الرجل الأنجليزى في حديقة هايد بارك بعد الظلام... أما الآن ( يريد حوالى سنة ١٨٨٤ ) فانمرجل الثورة يغلى في السودان » (١)

ومع أن الاعتبارات المار ذكرها قد تسوغ إنفاق إسماعيل للبال في سبيل محاربة النخاسة في السودان وفتح أواسط أفريقيا للبدنية ، فقد يود الباحث أن يعرف حقيقة المبالغ التى أنفقت في سبيل ذلك ، فالأرقام الحقيقية غير معروفة لأن سجلات الحسابات كانت في فوضى عظيمة قبل سنة ١٨٧٦ ، كما قال اللورد ملتر (٢) فكل ما يمكن عمله هو البحث عن الحالة بوجه الأجمال ، وما كان إسماعيل ينوى القيام به

ولا يعزب عن البال أنه لما زار السر صموئيل بيكر مناطق أفريقيا الوسطى الاستوائية في المرة الأولى كان سعيد باشا لا يزال على العرش . وقد وصف السر صموئيل في مذكراته عن اكتشاف بحيرة ألبرت نيازاً كيف كان النحاسون ناشرين سلطانهم على حوض النيل الأبيض . وقد طبعت تلك المذكرات قبل أن يتعرف مؤلفها بإسماعيل ، وهى تشمل حوادث سنة ١٨٦٣ والثلاث السنوات أو الأربع التى تليها ، وقد جاء فيها ما يأتى : -  
« ليس فى الأماكن رفع قارة أفريقيا إلى مستوى يقرب من المدنية ما لم يقض على النخاسة قضاء مبرماً . فالخطوة الأولى لتحسين حالة القبائل المتوحشة القاطنة فى ضفاف النيل الأبيض هى محو تلك التجارة محو تاماً .

---

(١) راجع ترجمة : « السر صموئيل بيكر » ص. ٢٨٥

(٢) راجع كتاب : « إنجلترا فى مصر » لمؤلفه اللورد ملتر وقد ذكر فى الفصل التاسع أن تلك الأرقام

طلعت ١٩٠٦ ٤٧٤ جنها



وما لم تمح فلا يمكن نشر التجارة المحللة ولا يستطيع فتح البلاد في وجه المرسلين لأنها موصدة دون كل عامل من عوامل التحسين . .

« وليس ثمة ما هو أسهل من القضاء على النخاسة لو كانت الدول الأوربية تريد ذلك عن جد . فصر ميالة إلى النخاسة . ولم أرقط موظفاً من من موظفي الحكومة لم يدافع عن الاسترقاق باعتباره نظاماً لازماً لمصر كل اللزوم . فكل ما تبديه حكومة مصر من مظاهر عدم الموافقة على الاسترقاق إنما هو تكلف يراد به خداع الدول الأوربية . فاذا أغضت هذه الدول عيونها استمرت النخاسة في سيرها الاعتيادي

« ولو أن البيانات ( التقارير ) التي يرسلها القناصل الأوربيون كانت تصادف لدى حكوماتهم التأييد اللازم ، ولو أن أولئك القناصل خولوا سلطة القبض على السفن الموسوقة عبيداً ، وإطلاق سراح أولئك العبيد عند ما يكونون مسافرين برآ ، لزال تلك التجارة المحرمة . ولكن أيدي القناصل الأوربيين مغلولة ، والتحاسد بين الدول تحاسداً يرجع بعض الشيء إلى المسألة التركية يحول دون اتفاق أوروبا وتعاونها . وما من دولة ترضى بأن تكون البادئة بتحريك المياه العكرة <sup>(١)</sup> »

فترى مما تقدم أنه لما خلف إسماعيل عمه على العرش سنة ١٨٦٣ لم يكن الموظفون المصريون فقط يعطفون على تجار العبيد، بل كانت أوروبا كلها تنظر إلى النخاسة نظرة عدم اكتراث . أضف إلى ذلك أن نفس ممثلي حكومة الولايات المتحدة في مدينة الخرطوم وحواليها كانوا أنصار النخاسة، وهذا غريب إذا تذكرنا أن المستر لنكن رئيس الولايات المتحدة كان يقذف يومئذ بمئات الألوف من الجنود الأمريكيين إلى الولايات الجنوبية دفاعاً عن المنشور الذي أصدره لتحرير العبيد والذي أصبح واجب التنفيذ ابتداء من أول يناير سنة ١٨٦٣

(١) راجع كتاب المر صموئيل بيكر : « بحيرة البرت يانزا وحوض النيل الأكبر ومنابع النيل »

قال السر صموئيل بيكر :-

« ولما وصلت الى جوندوكرو أخذ الناس ينظرون الى كائى جاسوس مرسل من قبل الحكومة البريطانية . فكنت كلما دنوت من مضارب التجار أسمع صليل الأصفاد قبل أن أصل الى المحطة . دلالة على أن القوم كانوا يحشرون العبيد بسرعة فى مخابى خاصة تلافياً لكل مراقبة . وكان كل عبد من هؤلاء العبيد مقيداً من قدميه بحلقتين ، وهاتان الحلقتان متصلتان بثلاث حلقات آخر أو أربع . وكان أحد تجار العبيد رجلاً قبطياً وهو أب القنصل الأمريكى بالخرطوم . وقد دهشت إذ رأيت السفينة الموسوقة عبيداً قد وصلت الى جوندوكرو وعليها عصابة من الأشقياء وقد نشرت فوقها الراية الأمريكية (١) »

وعليه نمت ثروة قانصى العبيد وقويت شوكتهم واشتدت قحتهم وهم بمأمن من تعرض قناصل أوربا وأميركا لهم ، ويؤيدهم موظفو سعيد باشا فى تجارتهم المحرمة . وقد وصف بيكر كيف كانوا يقومون بعملهم قال :-

« لولا تجارة النيل الأبيض ما قامت لمدينة الخرطوم قيامة . وهذه التجارة قوامها الخطف والقتل . ولا حاجة بنا الى وصف أهل الخرطوم . أما قيمة العاج الذى يؤتى به من النيل الأبيض فتأفة جداً تبلغ نحو أربعين ألف جنيه فى العام . . . وتجار النيل الأبيض فريقان ، يملك أحدهما المال ، حالة أن الفريق الآخر هو مجموعة من الأفاقيين الذين لا يملكون درهماً . وكلا الفريقين يسير على خطة واحدة .

« ذلك أن رجلاً لا مال له مثلاً يقترض مالا بفائدة مائة فى المائة لتنفيذ خطته ويجهز حملة ، ويتفق مع الدائن على إيفاء الدين باعطائه عاجاً بنصف القيمة التى يشتريه بها فى السوق . وبعد أن يحصل على المال الذى يلزمه يستأجر عدة سفن وطائفة من الرجال ( بين مائة وثلثمائة ) من الأعراب

---

(١) راجع كتاب بيكر « البرت نازا ... » اليه ج ١ ص ٩٣

والأوباش الفارين من وجه العدالة من بلاد بعيدة واللاجئين الى الخرطوم .  
ثم يشتري بنادق ومقادير كبيرة من الذخائر وخرزاً من زجاج يوضع مئات  
من الجنيتات . وبعد إعداد الحملة يدفع لرجاله أجرة خمسة أشهر مقدماً باعتبار  
الأجرة الشهرية لكل منهم تسعة شلنات . ويعد بمنحهم ستة عشر شلناً في  
الشهر لأية مدة تزيد على الخمسة الأشهر المذكورة ،

ويواصل الكاتب حديثه واصفاً عمل هذه العصابات فيقول :

« ... وتسافر المراكب حوالى شهر ديسمبر . وعند وصولها الى  
الفرضة المقصودة ينزل منها القوم ويتوجهون الى داخل البلاد حتى يصلوا  
الى قرية أحد رؤساء القبائل الزوج بمن يكونون قد عقدوا معه عرى الصداقة ،  
فيغتنب هذا بقدمهم ويعرف قوة سلاحهم فيحاول تقوية محالفته لهم بمهاجمة  
أحد جيرانه المعادين له . فيزحفون الليل كله يتقدمهم هو ورجاله ويعسكرون  
على مسيرة ساعة من القرية المقصودة على أن يهاجموها قبل الفجر بنصف  
ساعة . ومتى حان الوقت المعين نهضوا وأحرقوا بالقرية من دون إحداث  
صوت أو ضجة . وبعد ذلك يوقدون النار في الأكواخ ويطلقون وابلاً  
من قذائف بنادقهم على تلك الأكواخ . فينهض سكانها مذعورين وقد أخذ  
منهم اهل كل مأخذ وطفقوا يعدون فراراً من أكوأخهم الملتهبة . ويصاب  
الكثيرون منهم برصاص البنادق ويقتلون . وفي أثناء ذلك ينقض الغزاة  
على النساء والأولاد فيخطفونهم ويضعونهم في حرز حريز . ثم يستولون  
على القطعان والمواشى التى يجدونها فى الحظائر والزرائب ويستاقونها غانمين  
فرحين . ويسIRON بالنساء والأولاد موثقين الى أسواق النخاسة (١) »

وكان قانصو العبيد والنخاسون الذين يتوغلون فى البلاد يعملون فرقاً  
فرقاً فى خدمة طائفة من تجار الخرطوم . وأعظمهم تاجر كان فى خدمته نحو  
الفين وخمسمائة من المرتزقة الأعراب يقومون بمهام الخطف واللصوصية فى

(١) راجع كتاب يكر « البرت نيازرا ... » الى ج ١ ص ١٧

أواسط أفريقيا وهم مسلحون ببنادق ومنظمون تنظيمًا عسكريًا غير متقن ، وكان هذا الجيش مقسوما فصائل يرأسها ضباط أكثرهم من الجنود البُلط القارين من الجيش المصرى أو السودانى .

ويقدر يكر عدد الذين كانوا يشتغلون « بتجارة العاج » ( وهى التسمية التى كانوا يموهون بها لصوصيتهم ) على ضفاف النيل الأبيض بنحو خمسة عشر ألفاً من المصريين عدا السودانين . وكان لكل تاجر منطقة يعمل فيها ويرسل اليها جنوده . والمنطقة مقسومة محطات وفى كل محطة نحو ثلثمائة رجل . وعلى هذا الوجه كانت العصابات المسلحة تحتل بقاعاً واسعة جداً . وكان رجال تلك العصابات يعقدون المحالقات مع بعض الأهالى لمهاجمة القرى أو القبائل المجاورة لخطف النساء والأولاد والمواشى والأناعام كما سبق بيانه (١)

وبعبارة أخرى إن النخاسين كانوا قوة عسكرية عظيمة ذات دربة ونظام، فلما عزم اسماعيل على محاربتهم كان عليه مواجهة خصم عنيد يفوقه فى كل شىء تقريباً . وكان هو ويكر يعرفان هذه الحقيقة حق المعرفة وكل منهما يثق بالآخر . وفى خلال الأربع السنوات التى كان فيها يكر فى خدمة الحديو لم يخالجه قط شك فى اخلاص ذلك العاهل وفى حسن تأييده له . ولم يكن يكر من بطانة أصحاب القصور ، ولذلك كان يعنى دائماً ما يقول بلامواربة ولا محاباة . وقد كتب إلى اسماعيل من أفريقيا الوسطى فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٧٠ يقول :

« مولاي — أتشرف باتهاز هذه الفرصة لأشكر سموكم على الرسالة التى وجهتموها إلى فى ١٩ سبتمبر . وانى أتقبل مع الفخر ما تفضلتم فأعربتم عنه وأرجو أن تثقوا يا مولاي بأن رضا سموكم سيظل أبداً أعظم جزاء لى عن معاناة الصعاب التى هى من مقتضيات مهمتى (٢) »

(١) راجع كتاب يكر « البرت نازرا . . . » الى ج ١ ص ٣

(٢) قلا محفوظات عابدين . راجع الملف رقم ٧٢ - ١



وجلى أن يكر كان يحتاج إلى ما هو أعظم من التأييد الأدبى لى ينجح فى مهمته . نعم إن اخلاص الخديو كان عاملاً ضرورياً له ولكنه لم يكن كافياً . وفى الحقيقة إن يكر كان يحتاج إلى أهبة تامة ورجال وأموال غير محدودة . وبعبارة أخرى — إنه كان يحتاج ، لى ينتصر فى تلك الحرب ، إلى رجال و ذخائر وأموال لأنه كان يدرك عظم شأن المهمة المعهود فيها اليه وكان يسير فى عمله على أسلوب منظم .

ويظهر أنه كان بينه وبين الخديو عقد لتنظيم علاقته به . وفى ادارة المحفوظات الملكية المصرية بالقاهرة مذكرة شفوية مؤرخة فى ١٥ ابريل سنة ١٨٦٩ هذه ترجمتها : —

« يتشرف المستر روجرس بأن يعرض على صاحب العطوفة شريف باشا ترجمة عقد السر صمويل بيكر ، ويرجو أن تعلوه عندما يتفضل سموه بالموافقة على العقد لأن السر صمويل بيكر ينتظر الخبر فى انجلترا ،

وهذا العقد يقوم على معنى فرمان الذى سبقت الاشارة اليه . وفيما يلى إحدى فقراته ، وقد وافق عليها اسماعيل باشا ، وهى تدل على سعة السلطة التى منحها الخديو للسر صمويل بيكر :

« قد تفضل سموه نخول السر صمويل بيكر سلطة مطلقة لأعداد كل ما يظنه ضرورياً للحملة (١) »

وهذه « السلطة المطلقة » هى التى جعلت السر صمويل بيكر يتفق مع شركة « سامودا اخوان » طالباً منها بناء ما يأتى وهو : —

- ١ — سفينة بخارية ذات مجاديف حولتها ٢٥١ طناً وقوتها ٣٢ حصاناً
- ٢ — سفينة بخارية ذات ضغط عال وذات داسر لولبى مزدوج حولتها ١٠٨ أطنان وقوتها ٢٠ حصاناً

---

(١) راجع الملف رقم ٧٢ - ١ الذى سبقت الاشارة اليه

٣ — سفينة بخارية ذات ضغط عال وداسر مزدوج حولتها ٣٨ طناً وقوتها ١٠ أحصنة

٤ و ٥ — زورقا نجاة من الصلب طول كل منهما ٣٠ قدماً وعرضه ٩ أقدام وحمولة كل منهما ١٠ أطنان

قال السر صمويل بيكر: «وقد جهزت هذه السفن بمحركات من أتقن ما صنعته «شركة بن»، على أن تنقل قطعاً قطعاً في صحراء النوبة. وكان إلى جانب هذه السفن عدد وآلات أخرى بخارية ومرجل يزن ثمانية قناطير انجليزية وهو قطعة واحدة. وكان يجب نقل ذلك كله على ظهور الجمال مدى عدة أميال عبر صحراء النوبة، كما كان يجب أيضاً نقل جميع الآلات والمعدات من الاسكندرية إلى جوندوكرو، تارة بالقوارب وطوراً على ظهور الجمال، ولا تقل تلك المسافة عن ثلاثة آلاف ميل<sup>(١)</sup>»

ومن دواعي الأسف أنه ليست ثمة سجلات تدل على المبالغ التي اقتضتها هذه الحملة المائية. وغنى عن البيان أن جميع المعدات والمهمات كان يجب نقلها مسافات شاسعة جداً. فليس عجيباً أن تبلغ نفقات ذلك مبالغ باهظة. وقد ذكر السر صمويل بيكر في كتابه: «الاسماعيلية»، ما أنفق على الأشياء العرضية التافهة. قال:

«وقبل أن أغادر إنجلترا اخترت بنفسى كل شيء من الأشياء التي كانت لازمة للحملة. وأنفقت نحو تسعة آلاف جنيه على أشياء لا عداد لها إلا لمعدات الحملة ومنها سلع من مصنوعات مانشستر وأدوات شتى<sup>(٢)</sup>» ولم يكن ذلك المبلغ ليشتمل على ثمن الأدوية والمواد الغذائية ولا على الذخائر والأسلحة. وإنما كان ثمن أشياء بسيطة لم يكن للحملة غنى عنها استكمالاً لمعداتنا.

---

(١) راجع كتاب «الاسماعيلية» ج ١ ص ٩٢

(٢) « » « » ج ١ ص ١٣

وعلاوة على السفن التي أوصى السر صموئيل بيكر بصنعها في لندن فإنه اشترى أو بنى ست سفن أخرى تختلف قوتها من أربعين إلى ثمانين حصاناً واشترى أيضاً خمسة عشر مركباً وخمس عشرة «ذهبية». وأوصى أيضاً بصنع خمس وعشرين سفينة أخرى وثلاث بواخر على أن يتسلها جميعها في الخرطوم<sup>(١)</sup>.

وبلغ عدد جنود الحملة ١٦٥٤ جندياً معهم مائتان من الفرسان غير النظاميين و «بطاريتان» من المدافع<sup>(٢)</sup>

وليس في السجلات التي لدينا ما يدل على ثمن تلك السفن والمراكب، كما أننا لا نعرف المبلغ الذي أدرج في «ميزانية» الأسلحة والذخائر ولا الأجور التي كانت تدفع للوظفين الانجليز الذين كانوا في تلك الحملة. وكل ما نعرفه هو أن السر صموئيل بيكر كان يتقاضى بمقتضى عقده عشرة آلاف جنيه سنوياً، وأن الحكومة المصرية تحملت جميع نفقاته. وكان قد اشترط في العقد أن تدفع الحكومة إلى أسرته - في حالة وفاته في تلك الحملة - مكافأة سنوية<sup>(٣)</sup>. والأرجح أن جميع رجال الحملة الانجليزية عوملوا بمثل ذلك السخاء. كان بينهم الليدي بيكر واللفتنان جوليان بيكر من ضباط البحرية والمسترادوين هيجنبوتام المهندس والمستروود السكرتير والدكتور جوزيف غدج والمسيو ماركوبولو أمين المخازن والمترجم والمستر ماك ولیم كبير مهندسي البواخر والمستر جارفيس من بناء السفن والخوارجات هويتفلد وسمسون وهتشمان ورمسال وكلهم من بناء السفن والمراجل. ومعهم خادمان<sup>(٤)</sup>.

والمعروف عن السر صموئيل بيكر أنه كان رجلاً شهماً كريماً، فإذا

---

(١) راجع كتاب «الاسماعيلية» ج ١ ص ١٥

(٢) راجع كتاب «الاسماعيلية» ج ١ ص ١٦

(٣) راجع الملف رقم ٧٢ - ١ الذي سبقت الإشارة إليه

(٤) راجع كتاب: «الاسماعيلية» ج ١ ص ١٢

كان الخديو قد عامله بسخاء ، فمن المعقول أنه طلب أن يعامل مرؤوسيه أيضاً بمثل ذلك السخاء . وعليه فلا شك أن ميزانية أجورهم بلغت مبلغاً كبيراً . ومع ذلك لم يكن ذلك المبلغ من العظم بحيث يؤثر في بيان حساب المبالغ التي أنفقها اسماعيل في أثناء حكمه ، لأن مصر أجلت عن السودان في سنة ١٨٨٥ وكان الخديو قد نفي قبل ذلك بخمس سنوات . على أنه إذا لم يكن ذلك المبلغ مما يؤثر في المبالغ التي أنفقها اسماعيل في أثناء حكمه فلا شك أن لها شأنًا أدبياً عظيماً . وقد ورد في المذكرة عن الميزانية المصرية لسنة ١٨٧٣ — ١٨٧٤ أن مجموع ما أنفق على حملة السر صموئيل بيكر بلغ ٤٧٤.٠٦٣ جنيهاً . وما يدعو إلى الأسف أنه ليس في تلك المذكرة بيان تفصيلي لتلك النفقات .

---



## الفصل السادس

### حملة بيكر

إن تاريخ إيغال السر صموئيل بيكر في أواسط أفريقيا يشبه رواية خيالية ، أبطالها السر صموئيل بيكر نفسه وابن أخيه وأتباعه عبدالقادر ومسلم ومنصور ورجل قبلى ، وطائفة من الأتباع والأنصار قد خلد ذكرهم فى التاريخ باسم «الصوص الأربعين» . أما بطل الرواية فهى اللىدى بيكر الفاتنة الباسلة ، وقد كانت ألزم لزوجها من ظله ، واشتهرت بالشجاعة وحسن الرماية . وكان الضحية فى هذه الرواية المهندس هجنوتام . وأما أوغادها فكانوا أحداً جاداً وأبوسعود وكاباريجا وأما لصوصها الذين تحولوا إلى الشهامة فودالمك والورون وفيرتش اجوك وتاريخ هذه الحملة حافل بالمفاجآت والمجازفات والمخاطر . فمن جواميس بحرية تهاجم القوارب الحديدية - إلى تماسيح تكمن لفرائسها البشرية وتفتك بها - إلى جحافل جرارة من النمل تطاردها اللقالق . ويزيد فى مالتلك الرواية من وقع أن مؤلفها هو بطلها السر صموئيل بيكر نفسه . وبعد صعب لا تحصى - وكانت مقدمة لصعب أخرى لا تحصى - تمكن السر صموئيل بيكر من ضم أواسط أفريقيا إلى مصر ، وكان ذلك فى ٢٦ مايو سنة ١٨٧١ ولم يكن معه مساحون لمسح الأراضى التى ضمها ولا خرائط لتعين حدودها . وقد وصف حفلة الضم بما يأتى . قال :-

« في ٢٦ مايو سنة ١٨٧١ كان كل شيء قد تم. وكان القتات (الملازم) يكر قد نصب صارياً لترفع عليه الراية في أعلى نقطة تشرف على النهر، وكانت كل شجيرة قد أزيلت من هنالك فبدا الميدان نظيفاً مكشوفاً ، وكان الجنود قد استراحوا يومين قبل ذلك في جوندوكرو وغسلوا ثيابهم ونظفوا أسلحتهم ثم ساروا في الساعة السادسة من صباح ٢٦ مايو حتى وصلوا إلى ذلك الميدان وكان عددهم ١٢٠٠ جندي معهم عشرة مدافع جبلية يبلغ وزن قذيفة كل منها ثمانية أرتال وربع رطل

« وتقدمت راكباً حتى وقفت تحت الراية. ووقف الجنود بشكل ثلاث أضلاع من أضلاع مربع مستطيل ، أما الضلع الرابعة—وهي الجهة المفتوحة من المربع — فكانت مواجهة للنهر ، وقد وقف فيها جنود المدفعية بمدافعهم العشرة ؛ ثم قرىء المنشور الرسمي عند سفح الصاري المعد للراية ، وجاء في ذلك المنشور وصف ضم تلك البلاد إلى مصر باسم سمو الخديو ، وعند تلاوة آخر عبارة سُحبت الراية العثمانية بواسطة الحبال إلى قمة الصاري ، فأخذت تخفق في مهب النسيم . واستل الضباط سيوفهم فحيوها ، وحيهاها الجنود أيضاً برفع سيوفهم ، ورجال المدفعية بأطلاق مدافعهم<sup>(١)</sup>

وفي ٥ يولية سنة ١٨٧٣ رفع السر صموئيل يكر بياناً ( تقريراً ) إلى سمو الخديو يؤيد وصف تلك الحفلة كما جاء في كتاب : « الاسماعيلية ، وقد صدر ذلك البيان بما يأتي :

« مولاي — أتشرف بأن أبدى لسموكم أنه مع صغر الحملة العسكرية المسيرة تحت أمري ، قد ضمنت إلى مصر جانباً كبيراً من أواسط أفريقيا ، وعليه فان ملك سموكم يمتد الآن إلى خط الاستواء ، وقد غادرت تلك البلاد في حالة جيدة وجميع الضباط والجنود الذين معي هم على أحسن حال من الصحة<sup>(٢)</sup> »

(١) راجع كتاب « الاسماعيلية » ج ١ ص ٢٤٨

(٢) راجع الملف رقم ٧٣-١ من محفوظات عابدين

وفي خلال الأشهر الطويلة التي قام فيها بذكر بهذا العمل متغلباً على ما يكاد يكون مستحيلاً ، كان اسماعيل يعنى بأخبار الحملة ويتتبع حوادثها باهتمام كما يتضح ذلك من خطاب وجهه إلى السر صموئيل بيكر في شهر فبراير سنة ١٨٧٢ وقد جاء فيه ما يأتي :

« لقد وصلت الآن إلى بلاد خصبة جميلة وحولك شعوب قد أثار عدوانها وشكوكها جماعة النحاسين الذين قضيت عليهم ، على أن وسائل اتصالك بالخرطوم عسيرة على طول الشقة بينك وبينها . لذلك أرى من الخرق أن تواصل الزحف وتترك وراءك قبائل لم يتم إخضاعها بعد ولا هي تثق بنا . فقف في جوندوكرو وحسن موقفك واشرع في عمالك وابذل كل جهدك لتبسط أغراضك لرؤساء القبائل ،

ولم يكتف اسماعيل بالاقوال العامة بل كتب إليه ما يأتي :  
« لا بأس من أن تحتكر التجارة كما اقترحت ؛ ولست أقول هذا لأنني من أنصار الاحتكار ، بل لأن له ما يسوغه في هذه الحالة ، بل هو ضروري إذا أردنا القضاء على أولئك التجار الذين يقايضون بالعبد ، ولكن يجب أن تكون سخياً جداً في احتكارك ، فتجذب القبائل إليك ،  
والفقرات التالية من تلك الرسالة تتناول أموراً أخرى يجدر بنا إيرادها وهي قوله : —

« أود أن أعرف ما هي مواد المقايضة التي تسر الوطنيين أكثر من غيرها ، ثم إن معك المهندس هجنبو هام ، ولكني لا أظن أنك تستطيع الاكتفاء به وحده ، وعليه فمأبعت إليك بمهندس آخر يعمل تحت إمرته . ابحث في كيفية تسهيل وسائل اتصالك بالخرطوم . . لقد أخضعت قبائل الباري فعاملهم بالحسنى حتى يثقوا بك ويتعلموا ما تريد أن تلقنهم إياه  
« أتني أعلم أن هذا العمل المادي الأدبي لا بد أن يستغرق زمناً طويلاً ولكنه متى أثمر فستكون قد شققت لنفسك طريقاً سهلاً من جوندوكرو إلى البحيرات ، وإن كانت بعيدة عنك بعداً شاسعاً .

« لقد رسمت لك خلاصة الخطة التي أرغب منك أن تسير عليها . إلا  
أتى أدع لك رسم الوسائل التي تؤدي إلى تحقيق غايتنا . وبعبارة أخرى —  
لا تواصل الزحف إلى الأمام ، بل استعمر البلاد ، وعلم السكان واجعل  
القبائل موالية لك . ومتى أنجزت ذلك ، فواصل الزحف إلى الأمام (١) »

أن في هذه الرسالة ما يشف عن سياسة رشيدة وعاطفة انسانية نبيلة ،  
وكلتا الصفتين لا تتفق ووصف ماركيز زتلند لحكم اسماعيل بأنه « حكم  
شرير (٢) » . وفي الحقيقة إن تلك العاطفة هي التي جعلت يكر وجوردون  
وهما من أفاضل الانجليز - يثقان باسماعيل ويدافعان عنه ، وما كانا ليفرطا  
في صداقته . نعم لقد كانا واثقين بأنه يعني كل كلمة كتبها في تلك الرسالة .  
ولكونه يعنها ، ولكون ذلك يقتضى الأموال الوفيرة ، أخذ الدائنون  
الأوربيون يلحون بوجوب خفض النفقات (٣)

ومن السهل أن ندرك سبب الموقف الذي وقفه الدائنون ، فإن الذى  
كان يهمهم هو قبض « كوبونات » ديونهم لا إبطال النخاسة . وما كان فتح  
أواسط أفريقيا لهمهم إلا إذا كانت لهم فيه مصلحة . أما اسماعيل فكان  
يكره أن يستغنى عن خدمة السر صموئيل يكر ، وقد بذل جهده ليحمله على  
خفض نفقاته إلى أدنى حد يتفق وأغراض الحملة . ولعل القارىء يذكر أن  
اسماعيل كان قد خوله سلطة مطلقة لينفق على الحملة ما تقتضيه . ويؤخذ من  
رسالة وجهها اليه ( وهى غفل من التاريخ ) أن سموه كان يرجو خفض  
نفقات الحملة بعد انجاز الجانب الأهم من أغراضها . ولذلك كتب إلى السر  
صموئيل يكر يقول :

« عزيزى السر صموئيل — عندما سافرت إلى السودان أفهمتنى أن  
نفقات الحملة ستكون كبيرة فى السنة الأولى إلا أنها ستخفض كثيراً بعد

---

(١) راجع الملف رقم ٧٢ - ١ الذى سبقت الإشارة اليه

(٢) راجع كتاب ماركيز زتلند الذى سبقت الإشارة ص ٧٣

(٣) راجع كتاب : « الحرب فى مصر والسودان » لمؤلفه توماس آرثر ج ١ ص ١٣٥



ذلك سنة بعد سنة . بل أنك تنبأت بإمكان الحصول على بعض الأرباح .  
على أنى أرى من البيانات التى أتلقاها سنوياً أن هذه النفقات لم تنخفض حتى  
الآن ، بل لا تزال كما كانت فى السنين الأولى ،

وقد أراد الخديو أن يفهم حاكم أفريقيا الاستوائية ( أى السر صموئيل  
بيكر ) سبب تشديده عليه فى ذلك . فواصل الكتابة قائلاً :

« ما أظنك تجهل يا عزيزى السر صموئيل أن السودان يتطلب نفقات  
باهظة لإنجاز الأعمال التى لا غنى له عنها ، كالمسكن الحديدية وغيرها من  
المرافق العامة . لذلك أرانى مضطراً أن أرجو منك أن تنظم الأمور بحيث  
يمكن خفض النفقات وقصرها على ما لا غنى عنه . وأنى أطلب منك هذا  
لكى يتسنى إنجاز الأعمال العامة الأخرى التى تقتضيها مصلحة السودان (١)

ومن أكبر دواعى الأسف أن هذه الرسالة غير مؤرخة ، وأن آرثر  
( مؤلف الكتاب الذى اقتبسنا عنه الإشارة إلى موقف الدائنين الأوربيين  
من حملة السر صموئيل ) لم يذكر المرجع الذى أستند إليه بقوله أن الدائنين  
الأوربيين ألحوا على اسماعيل بوجوب خفض النفقات التى اقتضتها حرب  
النخاسة . نقول هذا لأننا نعتقد أن الوزارات الأوربية كانت ترحب  
بوصول مصر إلى أفريقيا الاستوائية لو أنها توسمت من وراء ذلك منفعة  
لها . ولا يخفى أن بين المال والسياسة دائماً صلات سرية . ولو أن وزارات  
الخارجية الأوربية لم تر اسماعيل مصمماً على تحرير نفسه من ربة وصاية  
الغرب ، لاوعزت إلى المالىين بالكف عن كل مطالبة . ولعل استقلال  
اسماعيل فى رأى هو الذى احفظ عليه أولئك الذين يدهم مصير الأمم .

ولا يعزب عن البال أن فرنسا كانت تعتبر مصر فى زمن سعيد باشا شبه  
تابعة لها . وكانت إنجلترا مختاظة من تلك السياسة . أما اسماعيل فقد سعى  
بالوفاق مع إنجلترا إلى مكافأة شروط الامتياز الذى ناله ديلسبس على أن

---

(١) راجع الملف رقم ٧٢ - ١ الذى سبقت الإشارة إليه

أباه أن تكون بلاده العوية في يد فرنسا لا يعنى أنه كان يريد أن يرمي بين ذراعى انجلترا ، إذ لم يكن يتوسم أية منفعة من استجارته من الرمضاء بالنار. فقد كان ذا مطامح ويرجو أن يحرر مصر من نير السيادة التركية . وكان يخشى أن يضطر إلى امتشاق الحسام لتحقيق هذه الغاية . لذلك اتجه بأبصاره شطر الولايات المتحدة ليستعير منها ضباطاً لتنظيم جيشه وتدريبه ، واثقاً بأنه يستطيع الاعتماد على اخلاص تلك البلاد

وكان يشخص بعصره منذ عدة أشهر إلى الصراع العظيم الذى جرى فى الولايات المتحدة ونعنى به الحرب الأهلية الأمريكية . وأراد أن يعهد إلى ضباط من كلا الفريقين المتحاربين فى تنظيم جيشه . وقد رأى من ارغام أميركا نبوليون الثالث على الجلاء عن المكسيك ما سوف يكون للولايات المتحدة من قوة عظيمة . فاتصل ببعض أصدقائه فيها وشرع فى تنفيذ خطته ولقد كان اسماعيل بالاسم تابعا لسلطان تركيا ، ولذلك لم يكن له ممثلون سياسيون فى البلاد الأجنبية . وكانت العلاقات الرسمية بين حكومتى واشنطن والاستانة على أحسن ما يكون . لذلك لم يكن فى وسع الولايات المتحدة أن تسهل للخديو مهمة اختيار ضباط يكون الغرض منهم — عاجلا أو آجلا — تمكين الجيش المصرى من محاربة تركيا ، ولم تدر أية مفاوضات رسمية فى هذا الشأن ، والأرجح أن الحكومة الأمريكية لم تعلم أى شئ عن غايات اسماعيل أو خططه . فلم يكن ذلك من شأنها والأرجح أن اسماعيل لم يستشرها فى الأمر . وكل ما هو معروف أنه فى أواخر سنة ١٨٦٨ أو أوائل سنة ١٨٦٩ اتصل الخديو اسماعيل بالكولونيل موط الأميركى (١) ( فرع أسرة شهيرة من أهالى نيويورك ) وكانت أخته زوجه بلاك بك السفير التركى بوشنطن (٢).

(١) هو والد عم المستر فرنكلن موط جنتر الذى مثل الولايات المتحدة فى مصر خير تمثيل من

سنة ١٩٢٨ — ١٩٣٠

(٢) راجع كتاب : « حياتى فى القارات الأربع » لمؤلفه الكولونيل شايف لونج ج ١ ص ١٦

وكان الكولونيل موط هذا ضابطاً باسلاً في الجيش الأميركي الاتحادي فأدخل أولاً في خدمة الخديو كضابط عسكري بسيط . ولكنه بعد أن أقام بمصر مدة وجيزة عاد إلى الولايات المتحدة لينتقى ضابطاً أميركياً للخدمة في الجيش المصري . وكان اسماعيل باشا قد زوده بما يحتاج إليه لإنجاز تلك المهمة . فأخذ يستخدم ضباطاً من كلا الفريقين المتحاربين — ومعظمهم ممن تعلموا في إحدى مدرستي « وست بوينت » أو « أنابوليس » . وقد وقع خياره على الضباط الآتي بينهم :

الجنرالات لورنج . وسبلي . وستون  
الكولونيلات شايه لونج . كولستون . وديريك . ودای . وفيلد .  
وجنيفر . وكنون . ولوكيت . ومكيفور . وماسون . وبردى . وبروت .  
والكسندر رينولدز . وفرنك رينولدز . وريد . وريت . وروجرس . وسافدج .  
وآلن . ووارد .

عدا ثلاثة ضباط برتبة لفتنانت كولونل . وثمانية برتبة ماجور . وثلاثة برتبة كابتن . وثلاثة جراحين

وقبل قدوم هؤلاء الضباط إلى مصر وقعوا عقوداً مع الحكومة المصرية ( وكان يمثلها المستر موط ) قبلوا بموجبها : « أن يشهروا الحرب على أى عدو للفريق الأول ، كائناً من كان ، وأن يواصلوا تلك الحرب بكل شدة <sup>(١)</sup> »

وكان العقد يحتوى على فقرة تعنى أولئك الضباط من حمل السلاح في وجه الولايات المتحدة . وقد ذكر الكولونيل شايه لونج أنه قيل له ولرفقائه سرا أن الغرض الحقيقي لمهمتهم كان تنظيم الجيش المصري للقيام بعمل حاسم يضمن لمصر استقلالها ويزيل عنها النير التركي <sup>(٢)</sup> . وإليك

---

(١) ان العقد الاصلى بين المستر موط والمستريت من أهالى ولاية كارولينا الجنوبية هو فى حياة مؤلف هذا الكتاب . وهذا العقد وقع فى مدينة نيويورك فى أول ابريل سنة ١٨٧٠

(٢) راجع كتاب « حياتى فى القارات الاربع » لمؤلفه الكولونيل شايه لونج وقد سبقت الاشارة اليه ج ١ ص ١٧

ما جاء في مذكراته عن أول مقابلة كانت بينه وبين اسماعيل باشا .  
قال له هذا :

« ابنى أعتد على جبكم وإخلاصكم ومراعاتكم لشروط الكتاب  
لتعينوني على تحقيق استقلال مصر . ومتى تم ذلك — وسيتم بإذن الله —  
فسأ كافكم أعظم مكافأة » (١)

ولعل أهم يوم في تاريخ خدمة الضباط الأميركيين في الجيش المصرى  
هو يوم ٣٠ مارس سنة ١٨٧٠ . ففي ذلك اليوم عين الجنرال ستون رئيساً  
لأركان حرب الجيش المصرى . وكان لهذا التعيين مغزى أبعد من مغزى  
تعيين سائر الضباط الأجانب في جيش الخديو ، إذ كان نذيراً بانتهاء  
السيادة الفرنسية وبدء عهد جديد تتمتع فيه مصر باستقلالها ويصبح فيه  
الخديو سيد نفسه . وبما أعان على تحقيق ذلك ما يعرفه الخاص والعام  
من أن الولايات المتحدة كانت منزهة عن كل غرض استعماري أو غاية  
أمبريالية في مصر وأفريقيا ، وإن الجنرال ستون ورفاقه لم يكونوا خداماً  
لوشنطن في البزة العسكرية المصرية

وفي ٣٠ مارس سنة ١٨٧٠ لم يكن غير القليلين من رجال السياسة  
يتوقعون نشوب حرب كبيرة يسقط فيها نبوليون الثالث من شاخ مجده .  
وقد مرت عدة أشهر قبلما أدركت أوروبا مغزى تعيين الجنرال ستون رئيساً  
لأركان حرب الجيش المصرى . وشغلت الحرب السبعينية ( البروسية  
الفرنسية ) أنظار أوروبا جمعاء قبل أن أدركت حكوماتها أن اسماعيل باشا  
لم يحارب النخاسة ويفتح أواسط أفريقيا بقصد توسيع مستعمرات إنجلترا  
وفرنسا . ولما أبرمت معاهدة فرنكفورت في ٣٠ مايو سنة ١٨٧١ وجدت  
أوروبا نفسها أمام أنقاض من القوضى لم يكن بد من قضاء عدة أشهر لازالتها  
وعليه مر زمن طويل قبل أن تمكن رجال السياسة من حمل أصحاب

(١) راجع كتاب شايه لونج الذى سبقت الإشارة إليه ج ١ ص ٣٦



الأميرال في أوربا على محاسبة اسماعيل لأنه شرع في تنظيم جيشه من دون أن ينحاز إلى أوربا قلباً وقالباً .

وغنى عن البيان أن السر صموئيل بيكر لم يكن جندياً مدرباً ولا من موظفي وزارة الخارجية البريطانية . ولكنه كان رجلاً مستقيم الخلق والرأى وكان التعاقد بينه وبين اسماعيل مسألة شخصية ، وقد أعان على تحقيقه اكتشاف السر صموئيل بحيرة البرت نيانزا وروافد النيل في الحبشة لا مجرد جنسيته . أما المهمة التي عهد اسماعيل إليه فيها فقد أثبتت لرجال السياسة - ولحفائهم من رجال الأموال - أن الحديو كان مصمماً على أن يستقل بشؤونه ولا يترك لأحد سلطاناً عليه .

وقد كتب السر رجنلد ونجت - الذى اقترن اسمه باسم اللورد كتشنر مفتتح السودان - ما يأتى :

« كان الجيش المصرى قبل سنة ١٨٨٢ قد نظمه ضباط امريكيون مختلفو الاختبار وكان معظمهم يقومون بأعمال فنية ذات صبغة طبوغرافية وغيرها ولا علاقة لهم بتدريب الجنود أنفسهم . وكانوا يقومون بأعمال الاستكشاف فى السودان وفى الصحارى الواقعة بين النيل والبحر الأحمر<sup>(١)</sup> ، فترى إذن أن العمل الذى كان يقوم به أولئك الضباط الامريكيون كان صفحة مجيدة فى تاريخ اسماعيل . وقد محى أثر جانب كبير منه لان مصر أجلت عن السودان بعد نزول اسماعيل عن العرش بخمس سنوات . وبعد خروج آخر ضابط امريكى من الجيش المصرى بثلاث سنوات . وكان خروج أولئك الضباط بسبب تشديد حملة « الكوبونات » الأجانب . على ان العمل الباهر الذى أنجزوه بالكشف عن أسرار نهر النيل لم يمحى شئ . ولا الأعصار الذى اجتاحت السودان من سنة ١٨٨٥ إلى سنة ١٨٩٨ . ولن تمحوه أى قوة فى العالم . فهو صفحة مجد خالدة قد سطرت بمداد الفخر

(١) راجع كتاب . « المهديّة والسوان المصرى » مؤلفه الماجور . ف . ر . ونجت ص ٢٠٤

لاسماعيل . كما أن النتائج التي أسفر عنها عمل أولئك الضباط كانت ذات قيمة لا تقدر بمال ، وإن كان مصير السودان فيما بعد قد جردها من قيمتها المادية بالنسبة إلى مصر .

وليس لدينا أى بيان عن مقدار المال الذي أنفقه اسماعيل على مهمة البعثة الأمريكية ، ولا شك أن الأعمال الطبوغرافية وغيرها مما قامت به تلك البعثة بين النيل والبحر الأحمر اقتضت نفقات كبيرة ، وكذلك القول فى الأعمال التى كان يقصد منها استكشاف منابع النيل ، وفى وسعنا أن نخمن على تلك الأعمال ونقدر ما اقتضته من الأموال بالرجوع إلى بيان بحمل قدمه الجنرال ستون إلى الجمعية الجغرافية الخديوية فى ٨ ديسمبر سنة ١٨٨٢ ، فقد أشار فى هذا البيان إلى مسح البلاد الواقعة بين قنا والقصير ، وهو العمل الذى قامت به بعثة خاصة من سنة ١٨٧٠ — ١٨٧١ بأشراف الكولونيل بردى (كليفورينا) وبلى ذلك كلام على استكشاف ميناء برنيكى على البحر الأحمر واستكشاف الطريق من الميناء إلى قنا عبر الصحراء ، وهو العمل الذى قام به الكولونيل كولستون (فرجينيا)

وانتقل الجنرال ستون من هذه الاشارات التمهيدية إلى العمل الذى تم فى سنة ١٨٧٤ ، وهو مسح الكولونيل بردى لمديرية دارفور مسحاً علمياً تاماً . وقد اقتضى هذا المسح استكشاف بلاد كردوفان ، (وهو عمل قام به الكولونيل كولستون) ودرس البلاد الواقعة بين النيل والبحر الأحمر درساً جيولوجياً ، (وهو عمل قام به ممثل من أهالى نيويورك)

وفى تلك السنة عينها غادر الكولونيل شاييه لونج مصر ، وكان رئيساً لأركان حرب الجنرال غوردون باشا الذى خلف السر صموئيل بيكر رئيساً وحاكماً عاماً على مديريات أفريقيا الاستوائية المصرية . وفى تلك السنة أيضاً شرع الكولونيلات بردى وماسون وبروت فى مسح مديرية دنقلا وهو عمل لم يتم إلا سنة ١٨٧٧ وقد قال الجنرال ستون عند تمامه أنه مكن

البعثة من مسح تلك الاهرامات العظيمة مسحاً تاماً ومن رسم خارطة جغرافية جديدة ، وبينما كان أولئك الأميركيون يقومون بإنجاز عملهم كان الجيش المصرى بقيادة اسماعيل أيوب باشا يحافظ على القانون ويوطد النظام فى تلك البلاد

وفى خلال تلك الأعوام كانت شزيمة من الجنود بقيادة الكولونيل كولستون تقوم باستكشاف وادى المتول استكشافاً علمياً . وقد فتحت الطريق من دبة إلى الأبيض . وقامت حملة أخرى بقيادة متشل لاستكشاف الصحراء الى مدى أميال كثيرة شرقى روديزيه وغربها بقصد جمع المعلومات المعدنية والجيولوجية والطبوغرافية . وفى الحقيقة أن المدة التى مرت بين سنة ١٨٧٠ وسنة ١٨٧٦ امتازت بأعمال علمية مجيدة قام بها الفرنسيون والانجليز والايطاليون والأمريكيون ، واتحد جميعهم على اضافة صفحة مجد جديدة الى تاريخ اسماعيل المفترى عليه ، وأثبتوا أن حكم اسماعيل الذى وصفه مار كير زتلند بأنه حكم شرير كان فى الحقيقة حكماً مجيداً بدا فيه العلم مديناً لاسماعيل ديناً عظيماً<sup>(١)</sup>

---

(١) راجع : نشرة الجمعية الجغرافية الخديوية (الملكية) — السلسلة الثانية — ج ٧ ص ٣٤٤ والصفحات

التي عليها

## الفصل السابع

### مئة ثور دون

أدرك السر صموئيل ييكر قبل نهاية عقده أنه لن يستطيع تجديد هذا العقد، ويظهر أنه أنهى ذلك إلى اسماعيل برسالة لم نقف لها على أثر، وإنما يؤخذ من كتاب الخديو إليه في فبراير سنة ١٨٧٢ أنه (أي السر صموئيل ييكر) كان قد اقترح أن يخلفه ابن أخيه اللفتانت جوليان ييكر من ضباط البحرية البريطانية. على أن رد اسماعيل عليه يشف عن اهتمام صادق بفتح أفريقيا الوسطى، فقد جاء فيه ما يأتي.

« تقترح على أن يخلفك ابن أخيك. فتق بأتى أعتبر الخبرة التي كسبها وهو يعمل تحت أمرتك خير شهادة له. ولكن فكرة فتح أفريقيا للعلم والتجارة والرقى هي فكرة بعيدة المرامي وقد استهوتني واستولت على فيجب أن أحرص كل الحرص على اختيار الشخص الذي أستطيع أن أعهد إليه في ذلك وعليه فلا أستطيع في الوقت الحاضر قبول ما اقترحتة ولكنني سأفكر في الأمر<sup>(١)</sup> »

وليس ثمة سبب يحملنا على الارتياب في اخلاص اسماعيل في هذا الشأن فان اختياره لتشارلس جورج جوردون للمنصب الذي لم يشأ أن يعين فيه

---

(١) راجع الملف رقم ٧٢ - ١ في محفوظات عابدين



الشاب بيكر ثبت لنا الروح الطيب الذى أملى تلك الرسالة . فقد كان يعلى نفسه بإنشاء امبراطورية مصرية عظيمة فى افريقيا ، وبالقضاء على السخرة فيها ويجعل رايته تخفق على البواخر التى تمخر فى البحيرات الاستوائية . وقد تكون تلك الأمانى أحلام نائم . ولكنها لا يمكن أن تكون أحلام رجل ينطبق عليه ما قاله فيه ذلك السياسى الانجليزى الذى كان فى طليعة رجال السياسة فى القرن التاسع عشر . وهو أن اسماعيل كان شهورانياً مبذراً كثير المطامع محباً للظهور مجرداً من كل مبدأ<sup>(١)</sup> .

وقد كان ليكر شأن فى حمل اسماعيل على التفكير وفقاً للتواعد التى خلّدت شهرة سيسل رودز فى التاريخ . وإليك نبذة مقتبسة من إحدى الرسائل التى بعث بها بيكر إلى اسماعيل من ماستندى فى ١٠ مايو سنة ١٨٧٢ . فهى مصدرة بما يأتى :

« الدرجة ٣١° ٢٥' من خطوط الطول شرقاً »

« والدرجة ١° ٤٥' من خطوط العرض شمالاً »

« متوسط درجة الحرارة ١٥ بمقياس رومور . والارتفاع فوق سطح البحر ١٩٤ قدماً انجليزية »

« المسافة من بحيرة البرت نيانزا الكبرى عشرون ميلاً — أى مسيرة يوم الى الغرب والمسافة من الاسماعيلية برأ ٣٤٩ ميلاً ،

وبلى ذلك وصف الصعاب التى واجهها السرى صوثيل بيكر والنتائج التى انتهى اليها فى تلك المرحلة من مراحل الرحلة . الى أن يقول :—

« وأرجو أن تكونوا يا صاحب السمو مرتاحين الى العمل الذى قد أنجزته فقد كانت العقبات التى اعترضتنى مما يكاد يتعذر التغلب عليه . ولكن الحمد لله قد ذلتها . فزال أثر تجارة العبيد من البلاد وأصبح الأهالى يثقون بحكومة سموكم

(١) راجع كتاب اللورد ملتر الذى سبقت الإشارة اليه ص ١٧٦

« وسأضع الراية المصرية قبل عودتي في مكان يقع على بعد درجة على الأقل جنوبى خط الاستواء بحيث تمتد حدود مصر جنوباً ٣٣° الى جنوب الاسكندرية »

ولهذه الرسالة هامش اليك ترجمته :—

« ولقد دخل ملك اوجنده في دين الاسلام وبنى جامعاً وسأشرع أنا في بناء مدرسة في الحال (١) »

وكان ملك اوجنده من عباد الوثن . وعليه فالهامش المتقدم أحيا آمالا جديدة اذ رأى اسماعيل أن الاسلام قد انتصر على الوثنية في تلك الجهات وأن العلم أخذ في الانتصار على الأمية . وكان آخر بيان ( تقرير ) كتبه السر صموئيل ييكر يشف عن تلك الفكرة وقد بعث به من الخرطوم في ٥ يولييه سنة ١٨٧٣ وسبقت الإشارة اليه وقد جاء فيه أن جانبا كبيرا من أفريقيا الوسطى قد ضم الى مصر . وفي ختام ذلك البيان ما يرجي من ذلك الضم من الوجه الأدبي . واليك ترجمة ما جاء في البيان :

« هذه يامولاى نتيجة حملتى بكلمات موجزة . فقد قضينا على النخاسة وضمنا بلاداً واسعة الى ملك سموكم . أما بحيرة البرت فمتصلة ببخيرة تنجيقا . وعليه فتمت وصلت القوافل الى الاسماعيلية حاملة قطع السفن البخارية فستبدأ صفحة جديدة من تاريخ المستقبل بانشاء الملاحة على بحيرات أفريقيا الوسطى

« وإني أحمد الله على أن الأساس الذى وضعناه هو أساس متين . فاذا رضيت عن العمل الذى أنجزته كان لى ذلك خير الجزاء (٢) »

ولا حاجة بنا الى القول أن كلا البيانين المار ذكرهما يلى تاريخه تاريخ الرسالة التى وجهها الخديو الى السر صموئيل ييكر وعبر له فيها عن أمنيته أن

---

(١) راجع الملف رقم ٧٢ - ١ الذى سبقت الإشارة اليه

(٢) » » » » ١ - ٧٢ » » » »

تفتح أفريقيا الوسطى للعلم والتجارة والحضارة . وكل شيء يدل على أن السر صموئيل بيكر كان يطلع الخديو من وقت الى آخر على سيرالحوادث . مثال ذلك الرسالة التي بعث بها من الخرطوم في ٩ اكتوبر سنة ١٨٧٠ وفيها ما يأتي : —

« اننى أفكر فى إنشاء محطات مركزية وفى الشروع فى زراعة القطن بجوارها . وبهذه الطريقة يسهل زرع الف فدان فى كل محطة فيكون لنا من الثماني المحطات ثمانية آلاف فدان مزروعة لا تقتضى نفقة . وستضاعف أرباح السنة الثانية ويتوقف رخاء البلاد على حزم الإدارة<sup>(١)</sup> »

ان الأشخاص الميالين الى التفاؤل لا يتصفون عادة بالتفكير أو الاقتصاد ، بخلاف الأشخاص الذين من طبعهم التشاؤم ، فانهم ينظرون الى العالم من خلال نظارة سوداء . والرسالة الأخيرة التى نحن فى صددنا تشف عن شدة تفاؤل السر صمويل بيكر ومعنى ذلك أنه كان ينفق المال بسخاء . وما يجدر بالذكر أن هذا الرجل كان ربيب النعمة والثراء وقد ورث مالا وفيرا فكان — كما يقول الفرنسيون — من كبار السادات وقد اشتهر بالكر الحامى حتى أنه أنفق أمواله بالسخاء الذى كان ينفق به أموال مولاه الخديو . وكان إذا خامره شك فضل أن يتحمل الخسارة بنفسه . وقد وصف رئيس أركان حرب الجنرال جوردون مأدبة فاخرة أقامها جوردون سنة ١٨٨٤ لأعيان الخرطوم واستعملت فيها أدوات مائدة تمينة لانعلم هل اشتراها السر صموئيل بيكر من ماله الخاص أم من مال الخديو . واليك وصف تلك المأدبة . قال الكاتب :

« وسار بي أيوب إلى مستودع قد أخفيت فيه تحف تجل عن الوصف وقد كسيت طبقة من الغبار ، وبينها مجموعة فاخرة من القصاع الذهبية وصحون سيفر وزجاج بوهيميا والسكاكين والشوكات وأغطية المائدة

(١) راجع الملف رقم ٧٢ - ١ الذى سبقت الإشارة اليه

المصنوعة من الدمقس الفاخر وقناني الخمر المعتقة من الميدوك والبرجندى والشمبانيا . ولما سألت أيوب من أين جيء بجميع ذلك ؟ قال إن السر صموئيل ييكر هو الذى ترك هذه الأدوات هنا وقد أصبحت ملكا لخلفه<sup>(١)</sup> . وكان وصول جوردون إلى القاهرة ليحل محل ييكر فى ٦ فبراير سنة ١٨٧٤ . وقد كتب إلى أحد أصدقائه يقول : « إن الخديو رجل صادق وأنا أحبه حباً جماً<sup>(٢)</sup> » . وأدهش غوردون جميع الناس لأنه أبى أن يتناول عشرة آلاف جنيه فى العام — وهو الأجر الذى كان سلفه يتناوله — واكتفى بألفى جنيه فقط .

وتوثقت عرى الصداقة بين جوردون واسماعيل باشا منذ أول تلاقيهما إذ نظرا إلى افريقيا الوسطى بمنظار واحد . ورأيا أن يكون رائدهما « تنظيم الاسترقاق » قبل « منع الاسترقاق » ، وبعبارة أصح أن جوردون رأى أن الاسترقاق هو مسألة اقتصادية أكثر منه مسألة أدبية ، وأن الخطة العملية هى السعى للقضاء على تهريب العبيد ، وأن سيل المدنية لا بد أن يجرف الاسترقاق . وقد خوله الخديو السلطة المطلقة لانجاز خطته .

وقد كان من أبرز النتائج التى أسفرت عنها حملة جوردون اكتشاف الكولونيل شايه لونج بحيرة ابراهيم أو بحيرة كيوجا . وقد سميت فى دائرة المعارف البريطانية « سلسلة بحيرات كيوجا » . أما تسمية الكولونيل شايه لونج لها باسم بحيرة ابراهيم فتخليداً لذكرى ابراهيم باشا والد الخديو أما علماء الجغرافيا فيسمونها الآن بالاسم الآخر « بحيرة كيوجا<sup>(٣)</sup> » ، ومن نتائج حملة غوردون أيضا الطواف ببخيرة البرت . وأول من قام بذلك الرحالة جيسى الايطالى فى سنة ١٨٧٦ وقد وصفها الكولونيل ماسون الأمريكى وصفاً عالياً فى سنة ١٨٧٧

(١) راجع كتاب شايه لونج الذى سبقت الإشارة اليه ج ١ ص ٨٢

(٢) رسالة الى القس هوراس ولر تاريخ ١٤ فبراير ١٨٧٤ فى كتاب « جوردون فى الخرطوم » تأليف مابن ص ١٥

(٣) راجع نشرة الجمعية الجغرافية الخديوية السلسلة الثالثة ج ٧ ص ٢٦٩



أما الشأن المعزول الى عمل الكولونيل ماسون فراجع الى كونه اكتشف نهيراً يخرج من بحيرة ألبرت ويتجه جنوباً <sup>(١)</sup> . وقد أثبتت المباحث التي تمت بعد ذلك أن هذا النهر هو المسمى سميلكي وقد كان الحلقة المفقودة من السلسلة المعروفة اليوم بسلسلة ينايع ألبرت للنيل . وقد قام الرحالتان شبندايل ووطسون الانجليزيان بنصيب باهر يومئذ إذ استكشفا النيل من ماجنغو - حيث ينبع من بحيرة ألبرت - الى نقطة تسمى دفلي . على أننا يجب أن لانغض الطرف عن النصيب الذي قام به جوردون نفسه من استكشاف نيل فكتوريا .

وقد كانت جميع هذه الاعمال بمنزلة حرب شهرتها المدنية والحرية على الهمجية والاسترقاق . وغنى عن البيان أنها اقتضت الأموال الوفيرة . فما من قائد حربي يستطيع أن يقود حملة من دون إنفاق المال . ولا شك أن العمل الذي شرع فيه جوردون سنة ١٨٧٤ والذي استمر الى ما قبل نزول اسماعيل عن العرش بمدة وجيزة استنفد الأموال الوفيرة التي ما كانت لتقل عن عشرات الألوف من الجنيهات .

على أن الكارثة التي حلت بالسودان بعد تنزل الخديوى باكثر من خمس سنوات لم تمنح صفحة تلك الأعمال الباهرة وما أدته من الخدمات الجليلة للعلم . نعم أن الجلاء عن السودان في عهد توفيق قد يكون سمح بعودة النخاسة الى البلاد التي استأصلها منها بيكر وغوردون . وقد يكون أودى بالمزايا الاقتصادية التي كانت قد عادت على الحضارة من فتح أفريقيا الوسطى . وقد يكون أفضى الى هدم الجامع الذي بناه ملك أوجندة والمدرسة التي أنشأها بيكر . ولكنه ما كان ليقتضى على تلك الأعمال الباهرة التي تمت بفضل سخاء اسماعيل وأريحيته وحزمه . ومن المحتمل أن لا يكون لتلك

---

(١) راجع نشرة الجمعية الجغرافية الخديوية ج ٥ سنة ١٨٧٨ ص ٥

الأعمال قيمة مالية . ولكن لها قيمة أدبية يجب أن تضاف الى صفحة حساب الخديو اسماعيل في الناحية الأدبية .

ومن الفوائد التي نجمت عن محاربة جوردون للنخاسة عقد معاهدة بين إنجلترا ومصر في ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ . وقد جاء في مقدمة هذه المعاهدة أن حكومة جلالة بريطانيا العظمى وأرلندا وحكومة سمو الخديو ، رغبة منهما في التعاون على القضاء على النخاسة ، قد عزمتا على عقد محالفة لتحقيق هذه الغاية . وبما جاء في هذه المعاهدة أيضاً أنه لا يجوز جلب العبيد الى مصر ، وأن مصر وإنجلترا ستتعاونان في البحر الأحمر على منع المتاجرة بالعبيد<sup>(١)</sup> أن توقيع أية معاهدة ليس بالعمل المهم فقد يكون أقرب الى التظاهر منه الى الإخلاص . وإنما المهم هو الطريقة التي بها تنفذ تلك المعاهدة ، وقد كان سلوك اسماعيل في شأن تنفيذ المعاهدة خير دليل على إخلاصه . فكما أنه أثبت إخلاصه في أوائل أطوار الحرب التي شورها على النخاسة بأنه عمل على إلغاء السخرة عند حفر ترعة السويس - وكما أثبت إخلاصه في الأطوار التالية بتحويله السر صموئيل بيكر (ومن بعده الجنرال جوردون ) سلطاناً مطلقاً - كذلك أثبت تمسكه بتلك الغاية الشريفة باختياره ضابطاً إنجليزياً بحرياً لينوب عنه في تنفيذ المعاهدة . ولم يكن في اختياره هذا مسيراً بأي ميل أو اعتبار شخصي وقد كتب وزير خارجيته الى قنصل بريطانيا العام في ١١ سبتمبر سنة ١٨٧٧ ما يأتي :

« ضماناً لمراقبة موانئ البحر الأحمر وخليج عدن وسواحل بلاد العرب الشرقية مراقبة مشددة تحول دون تهريب العبيد عبر الحدود الميمنة في معاهدة ٤ أغسطس ، يود سمو الخديو أن يعهد في هذه المهمة الى ضابط إنجليزي بحري يكون له من الدربة والذكاء ما يمدنه من تنفيذ تلك المهمة المهمة .  
« ومن الجني أن هذه المعاهدة لا يستطيع تنفيذها إلا إذا أقيمت مراقبة

---

(١) راجع « مجموعة الديكرات والقوانين والتعليمات الخاصة بمنع النخاسة » - لسنة ١٨٨٠

مشددة على الذين قد يحاولون العبث بأحكامها . ولذلك يرجو سموه من  
قنصل بريطانيا العام أن ينهى إلى حكومته رغبة حكومة سموه هذه <sup>(١)</sup> ،

واختارت حكومة لندن اضابط ( اللفتانت كوماندر ) ملكوم فنحه  
اسماعيل رتبة الباشوة وعينه « مديراً عاماً لمصلحة منع النخاسة » . أما  
الكتاب الذى أبلغ به خبر ذلك التعيين فتاريخه ٣ يناير سنة ١٨٧٨ واليك  
ما جاء فيه هذا الشأن :—

« أن خبرتكم الواسعة والخدمات الجليلة التى قد أدتتموها لحكومة  
جلالة ملكة بريطانيا فى أحوال مماثلة هى أتم ضمان لتحقيق النتائج التى  
نسعى إليها <sup>(٢)</sup> »

وبما يدعو إلى الأسف أن ملكوم باشا وجوردون لم يكونا على وفاق .  
ولم يكن بد من اخذاقهما أن هما لم يتفقا . وفى ١١ يونيه سنة ١٨٧٨ كتب  
اسماعيل باشا إلى قنصل إنجلترا العام يقول :

من دواعى الأسف أن ملكوم باشا وجوردون لا يستطيعان أن  
يتفاهما ، وقد رفع الى أولها كتاباً يستقيل فيه مهمته . ومع أنى أحجمت  
عن تلبية طلبه فى أول الأمر إلا أتى رأيت من الواجب بعد انعام الفكرة  
أن أجيئه اليه نظراً إلى سمورته وجوردون باشا وإلى الخدمات التى قد أداها  
لنا والتي لا نزال ننتظرها منه <sup>(٣)</sup> »

ويؤخذ من رسالة بعث بها ملكوم إلى اسماعيل باشا من مدينة  
فريبورغ بالمانيا فى ٦ يوليه سنة ١٨٧٨ أن الخديوى كان مصيباً عندما قال  
أن ذينك الانجليزين لم يكونا يستطيعان أن يعملوا معاً . قال ملكوم :

« أتى مع شدة احترامى واخلصى لسموكم أرى من الواجب على أن

---

(١) راجع الملف رقم ٩٨٠١١ من محفوظات عابدين

(٢) راجع الملف ٧٢ - ٦ رقم ٢٠٩٧٢ من محفوظات عابدين

(٣) » » » ١٦٣٦٧ رقم ٦ - ٧٢ » » »

أقول أنه يتعذر على أن أخدم تحت امرة جور دون باشا أو أن تكون لي به أية صلة مباشرة أو غير مباشرة . والأسباب التي تحملني على ذلك هي .. ، وتلي ذلك خمسة أسباب أحدهما مبنى على التشهير و ثانيهما على القذف والثلاثة الأسباب الباقية تشتمل على مطاعن . وهنالك مطاعن أخرى لا تدخل في تعداد الأسباب (١)

ومما يجدر بالتنبيه عليه أن تاريخ كتاب ملكوم المار اليه هو بدء آخر مرحلة من مراحل مكافحة اسماعيل للدائنين الأوربيين . وقد أبقى اسماعيل منصب ملكوم شاغراً وترك جور دون يكافح النخاسة وحده . وانتهاجه هذه الخطة دليل قاطع على خلوص نيته . وبناء عليه فإن الحرب التي أثرت في البحر الأحمر على النخاسين هي عامل آخر من العوامل التي يجب أضاقها إلى بيان أعمال اسماعيل الأدبية

رأى جور دون بعيد عودته من أفريقيا الاستوائية أن في الامكان فتح البحيرات العظمى للحضارة بسرعة أعظم ، وذلك بالتوجه اليها عن طريق الأوقيانوس الهندي بدلا من وادي النيل ، وقد دون في مذكراته في ٢١ يناير سنة ١٨٧٥ ما يأتي : —

« اقترحت على الخديو أن أرسل مائة وخمسين رجلا بياخرة تتجه إلى خليج ممباز على بعد ٢٥٠ ميلا إلى شمال زنجبار لانشاء محطة يمكن التوجه منها إلى متيزا (٢) : فاذا تم لي ذلك فسأخذ ممباز مركزاً لي وأهجر الخرطوم ومتاعب البواخر وما اليها ، وبذلك يتسنى فتح أفريقيا الوسطى على وجه أكمل ، لأن الانحاء المهمة من تلك البلاد هي الجهات المجاورة لمتيزا حالة أن جميع البلاد الواقعة إلى الجنوب ، والخرطوم أيضاً ، هي مستنقعات رديئة لذلك أرجو أن يوافقني سمو الخديو على ذلك (٣)

(١) راجع الملف رقم ٨٠٧٨ من ملفات المحفوظات الملكية المصرية بقصر عابدين

(٢) يريد عاصمة متيزا ملك يوغندا

(٣) راجع كتاب : « الكولونيل غوردون في أفريقيا الوسطى من سنة ١٨٧٤ الى سنة ١٨٧٩ » مؤلفه

جورج ديريكمل ص ٦٥



وفي ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٧٥ كتب غوردون ما يأتي :

« في السادس عشر من هذا الشهر إذ كنت أخص كيس البريد وجدت رزمة من الرسائل من سمو الخديو يخبرني فيها بأنه قد جعل ما كيلوب تحت امرتي وأنه قد أرسله مع ثلاث سفن حربية وستمائة جندي إلى جوبا لاحتلالها وعلى أن أسير إليه وأجعل لونج تحت امرته »<sup>(١)</sup>

فهاتان الفقرتان من مذكرات غوردون تصوران لنا غوردون باشا بصورة ضابط في ميدان الحرب يرى أن انتصاره يتطلب ارسال مائة وخمسين جندياً في باخرة إلى نقطة حربية ، حالة أن القائد العام يمدّه بقائد بحري وثلاث سفن وستمائة جندي لاحتلال تلك النقطة وثل ذلك يتطلب مالا وفيراً لأن الحرب ليس لهوا . وقد كان اسماعيل يمد غوردون بالذهب لمواصلة الحرب لانقاذ أفريقيا الوسطى من النخاسة ومن الهمجية

أما ما كيلوب المشار إليه آنفاً فقد كان ضابطاً برتبة كابتن في البحرية البريطانية . وقد ذكر شاييه لونج انه خرق نطاق الحصر البحري في حرب إنجلترا مع الولايات المتحدة. ولما اتصل ذلك بوزارة الخارجية البريطانية ، فصل ما كيلوب من الخدمة وعين في منصب في مصر .

وكان في الحملة ضابط آخر أميركي هو الكولونل وارد من خريجي مدرسة أنا بوليس البحرية ومن ضباط البحرية الأميركية الجنوبية . وكان في الحملة أيضاً ضابط إيطالي يسمى فرريديكو باشا . وبالاختصار ، كان اسماعيل باشا يستقدم الأجانب الذين يثق بهم ويخولهم سلطة مطلقة .

وقد روعيت أدق شروط الكتمان في الشروع في الحملة التي عهد بها إلى غوردون بناء على اقتراحه . وكان شاييه لونج يومئذ في القاهرة . وفي ١٦ سبتمبر سنة ١٨٧٥ تلقى أوامر بالسفر إلى السويس لقيادة الجنود المحشودة

---

(١) راجع الكتاب المذكور ص ١٤٦

هنالك على الثلاثين « طنطا » و « دسوق » . وفي منتصف ليل ١٨ سبتمبر تلقى أوامر محتومة عن يد رسول خاص ومعها مذكرة من الخديو جاء فيها ما يأتى : « يجب أن تنلج جنوبا وتسير مسافة خمسمائة ميل قبل أن تفض ختم الأوامر السرية الموجهة اليك » . وبناء على ذلك غادرت السفينتان الميناء فى فجر اليوم التاسع عشر من شهر سبتمبر . وبعد ثلاثة أيام رأى « ضابط الملاحه » أن السفينتين قد اجتازتا مسافة خمسمائة ميل — وهى المسافة المعينة — فطلب أوامر جديدة . ففض الكولونيل شايه لونج أختام الأوامر وقرأ الرسالة الآتية وهى مذيلة بتوقيع اسماعيل وتاريخها ١٤ سبتمبر سنة ١٨٧٥ : —

« طبقاً للأوامر الشفهية التى أعطيت لك ، يجب أن تغادر السويس حيث ستجد ثلاثة « بلوكات » وذخائر وغيرها . ويجب أن تسير بذلك كله على السفينتين « طنطا » و « دسوق » إلى بربرا وأن تبلغ ما كيلوب باشا الأوامر التى تحملها . ولا حاجة لى أن أكرر لك أنه يجب كتمان هدف الحملة أشد كتمان إلى حين وصولكم إلى جوبا . وقد كتبت إلى ما كيلوب فى ذلك وإنى أكلفك يا جناب الكولونيل أن تكررله هذا الأمر شفهيًا . وأنا أعتمد على غيرتك ونشاطك وذكائك<sup>(١)</sup> .»

وكتب نوبار باشا إلى ما كيلوب فى ١٦ سبتمبر سنة ١٨٧٥ يوصيه بوجوب مراعاة أدق شروط الكتمان فيما يتعلق بالحملة : واليك نص الكتاب :

« سيسلم الكولونيل لونج الأوامر الخاصة بك اليك . وفى هذه الأوامر بيان ما يجب عليك أن تعمله . ولا حاجة إلى القول أن المهمة المعهود بها اليك مهمة جدا تتطلب ذكاء وإخلاصا . وهذا هو السبب الذى اختارك الخديو من أجله . وإنى أوصيك بأمر واحد ، طبقاً لرغبة الخديو ، وهو أن تلزم أدق الكتمان وأن تحذر كل الحذر إذا ما طلب منك الممثلون السياسيون

---

(١) راجع كتاب شايه لونج الذى سبقت الاشارة اليه ج ١ ص ١٧٥

لدى سلطان زنجبار أن تصرف سواء باسم السلطان أو باسم حكوماتهم .  
« ويخيل إلى أن الغرض الأخير غير محتمل ، إن لم أقل إنه مستحيل ،  
إلا إذ كانت الحكومة التي يمثلها أى ممثل من أولئك الممثلين السياسيين ،  
قد عازمت على وضع نفسها علناً موضع السلطان . والذي أعلمه أنه ما من  
حكومة قد فعلت ذلك حتى الآن . فإذا وقع ذلك فأحل ذلك الممثل السياسى  
على الخديو فى الحال ، وسموه هو الشخص الذى يجب أن ترسل اليه جميع  
الرسائل ، وما أنت سوى منفذ لأوامره . ولا حاجة لى أن أقول لك إن أى  
إدعاء يقوم به السلطان إنما هو باطل لا يستند إلى أساس . وقد أمرنى سموه  
بأن أوصيك بأشد الكتمان فيما يتعلق بالغاية من مهمتك . ويجب أن لا يعرف  
أحد من الذين معك — ماعدا الكولونيل لونج — أنك قاصد إلى جوبا<sup>(١)</sup> ،  
أما الأوامر السرية التى أصدرها اسماعيل باشا إلى ما كيلوب فأهم شأنًا .  
وقد أصدرها فى ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٥ ، وفيها أن الكولونيل شايبه لونج —  
أو الكولونيل لونج — ستكون تحت إمرته خمس «أورط» . وبلى ذلك  
قوله : —

« لى تكون مشبعاً بروح المهمة الموكولة اليك وتستطيع مواجهة  
العوامل الطارئة ، أرسل اليك طى هذا نسخة من الأوامر التى بعثت بها إلى  
الجنرال غوردون . وسترى منها أننى أقصد فتح طرق جديدة للتجارة بين  
البحيرات والأوقيانوس ، وهذا هو العمل الذى يجب أن تتعاون أنت  
والجنرال عليه .

« أما المنفذ الذى عينته لغوردون باشا فهو مصب نهر جوبا . وهذا هو  
المكان الذى يجب أن تقصد إليه . فانزل إلى البرهنا لك وانتظر قدوم الجنرال  
غوردون أو الأوامر التى سيبعث بها اليك ؛ إذ أن أول واجب عليك هو  
أن تعرف مكانه وتتصل به »

---

(١) راجع الملف ٧٣ - ٢ رقم ١١٨٣٧ من ملفات محفوظات عابدين

ويلي ذلك أوامر صريحة تتعلق بما يجب على ما كيلوب أن يفعله في أثناء انتظاره وصول غوردون باشا . وبين تلك الأوامر الفقرة الآتية :—  
في أثناء إقامة سلطان زنجبار بالقاهرة بسط لى هذا السلطان ما يدعيه من الحقوق على السواحل كلها حتى رأس عفون . ولم أشأ يومئذ أن أناقضه لأنه كان ضيفي وآداب الضيافة تقضى في مثل هذه الحالة بالسكوت . وقد أبلغني أنه ينوي عقب عودته أن يرفع رايته فوق جوبا وعفون . فتلافياً لما قد يقوم من صعاب ، ومنعاً له من ذلك العمل الذي هو بمنزلة الاغتصاب ومن الاغارة على أراضينا ، لم أر بداً من تعجيل سفرك . ومتى خفقت رايتنا فوق مصب جوبا حالت دون النتائج التي قد تنشأ عن تنفيذ غايته .

« وإني واثق بأنك متى بلغت جوبا فلن تجد أية راية تحقق هنالك ولا سلطة قائمة ، وأنتك ستنزل برجالك إلى البر بسلام . ومع ذلك فيجب أن نفرض ما يحتمل حدوثه ، وهو أن يكون المكان محتلاً احتلالاً اسمياً أو حقيقة ، ففي كلتا الحالتين يجب أن تتصل بالممثلين بلهجة ودية وتطلب منهم الجلاء عن المكان فاذا أبوا فاستعن بجميع الوسائل الحرية التي قد وضعتها بين يديك ، إذ يجب أن نستعيد تلك البلا التي هي ملك حكومتنا . وأود أن تكون هذه المسألة جلية واضحة وهي أن مصب جوبا هو من أملاكنا . ومع شدة رغبتى في أن تكون العلاقات بينى وبين سلطان زنجبار على أتم المودة والصفاء ، إلا أنني لا آذن له في الاعتداء على حقوقى أو في احتلال أملاكى<sup>(١)</sup> .

وليس غرضنا الآن أن نبحث في صحة الحقوق التي ادعاها اسماعيل ، وليس لدينا ما يحملنا على الارتياح في كلامه . ومن المحتمل أن يكون سلطان زنجبار أيضاً مخلصاً فيما ادعاه ، فقد تكون الحدود على سواحل الاوقيانوس الهندي الغربية في ذلك الزمن غير معينة بالضبط ، بحيث يحتمل أن كلا من

---

(١) راجع الملف ٧٣ - ٢ رقم ١١٨٣٤ الذي سبقت الإشارة اليه



الخديو وسلطان زنجبار ادعى بلاداً لا تخصه. إلا أن اسماعيل كان يمثل الحرية وسلطان زنجبار يمثل مصالح النحاسين ، فكان يجدر بأوروبا أن تعطف على الأول وترحب باتتصار الحرية على العبودية

ومهما يكن من الأمر فقد وصلت الحملة الى جوار مصب جوبا في ١٦ اكتوبر . ونظراً الى هياج البحر تعذر إنزال الجنود الى البر ، فاتجه ما كيلوب بسفينته جنوباً الى نقطة تبعد نحو خمسة عشر ميلاً وتسمى كسمايو حيث كانت الميناء صالحة للرسو ، وكان ثمة حصن فيه خمسة مدافع ، ثقل قذيفة كل منها اثنا عشر رطلاً ، ومقدار من الذخائر والأسلحة ، وحامية مؤلفة من أربعمئة جندي ، وراية زنجبار تخفق فوق الجميع ، ولم تبد الحامية أية مقاومة بل سلمت وعثر الكولونيل شايبه لونج على أكثر من خمسمئة عبد كانوا يقيمون في خيم ضمن أسوار الحصن . وكان النحاسون قد وضعوهم هنالك منتظرين سنوح الفرصة لشحنهم ، الى أسواق النخاسة<sup>(١)</sup> »

وبعد بضعة أيام تلقى ما كيلوب أوامر صادرة اليه في ٢٩ اكتوبر ، بأن يتجه جنوباً الى نقطة تدعى فورموزا . وجاء في تلك الأوامر أن جوبا لم تكن تصلح مقرأ للقيادة العليا بخلاف فورموزا التي كانت تفي بجميع مقتضيات الحملة<sup>(٢)</sup> . وبعد مدة وجيزة تلقى ما كيلوب أوامر جديدة من القاهرة جاء فيها أن إمام زنجبار قد قدم الى الحكومة البريطانية احتجاجاً على إنزال الحكومة المصرية جنوداً الى البر في مينا كسمايو<sup>(٣)</sup> . وبعد مدة تلقى رسالة أخرى تتضمن هذا الخبر مضافاً اليه هذا الأمر وهو : « إذا لم تكن قد ذهبت الى فورموزا حتى الآن فلا تذهب<sup>(٤)</sup> »

(١) راجع كتاب شايبه لونج الذي سبقت الإشارة اليه ج ١ ص ١٨١

(٢) راجع الملف ٧٣ - ٢ رقم ٢٢٠٢٥ من ملفات محفوظات عابدين

(٣) » » » » ٨٦٥٤ » ٢ - ٧٣ » » » »

(٤) » » » » ١٤٦٧٧ » ٢ - ٧٣ » » » »

وشددت إحدى الدول على اسماعيل لكي يعدل عن مواصلة حملته .  
وفي ذلك يقول شايبه لونيغ ما يأتي :

« لم تكن كسمايو ذات شهرة رديئة فحسب ، بل كان أهلها من لصوص  
البحار وتجار العبيد ، وعليه كان يجدر بالعالم المتمدن أن ينظر الى استيلائنا  
على كسمايو بعين العطف ، ولا سيما لأننا عثرنا على أكثر من أربعمئة من  
العبيد وأطلقنا سراحهم<sup>(١)</sup> ، إلا أن جميع هذا المال الذي أنفق في وجوه  
صالحة ذهب ضياعاً ، لأن أمة من أمم الغرب في طليعة الشعوب المتمدنة لم  
تأذن لاسماعيل في مواصلة عمله . على أن المال الذي أنفق في ذلك السبيل ،  
وإن ذهب هباء يجب أن يضاف إلى صفحة مجد اسماعيل

---

(١) راجع كتاب شايبه لونيغ الذي سبقت الإشارة إليه ج ١ ص ١٢١

## الفصل الثامن

### الترح والجنسور

من الحقائق التي تصدق على أفريقيا كما تصدق على أوروبا أو على أى مكان آخر أن الحرب تلد الحرب . ولا شك أن السعى لفتح افريقيا الوسطى بالزحف على البحيرات الكبرى عن طريق الأوقيانوس الهندي كان يحتمل أن يوقع مصر فى ورطة مع إحدى الدول الكبرى لو لم ير اسماعيل أن الحكمة تقضى عليه بالاستسلام إلى القدر . ومع ذلك فقد قدر لوجهة أخرى من وجوه الحرب التي شهرها اسماعيل على النخاسة أن تقضى إلى ارتباطات دولية

وتفصيل ذلك أن حملة أرسلت فى سنة ١٨٧٥ الى ميناء زيلع الواقعة على ساحل خليج العرب عن طريق باب المندب . وكانت هذه الحملة بقيادة ضابط مصرى . فسارت إلى هرر عاصمة المقاطعة المعروفة بهذا الاسم وهى مشهورة بكثرة ما فى حقولها من أشجار البن ، واستولت عليها وحصتها بدعوى أنها من مدن مملكة زيلع التي كانت فى قبضة المسلمين ردحا طويلا . واحتلتها الحملة بقصد خفد شوكة الحبشان الذين مع كونهم مسيحيين كان يظن أنهم متواطئون مع زعماء النخاسة . وكان لاسماعيل باشا جيش فى جوار ذلك المكان بقيادة ضابط سويسرى يسمى موتزيجر بك . وتلقى هذا القائد أوامر

بالسفر بحرا إلى خليج امفيلا على سواحل البحر الأحمر وأن يزحف من هناك إلى منحدرات جبل الحرمات وهو المكان الذي كان الحبشان والقبائل المجاورة تستمد منه الملح . إلا أن الحبشان كنوا لموتزنجر بك في وسط الصحراء فقتلوه وأفنوا جيشه على بكرة أبيه (١)

وفي شهر أكتوبر سنة ١٨٧٥ عهد إلى آرندروب بقيادة حملة جديدة على الحبشة، وكان آرندوب هذا ضابطاً برتبة لفتاننت في الجيش الدنمركي وقد ذهب إلى مصر مستشفياً ثم دخل خدمة الحكومة المصرية ومنح رتبة « قائمقام » ( كولونل ) . وكان بين أركان حربه ضابط أمريكي يدعى ماجور دينسون وضابط سويسري يدعى ماجور دور هولتز وضابط هنغاري هو الكونت زيشي . وكانت الحملة مؤلفة من ٢٥٠٠ جندي من المشاة يحملون بنادق رمنجتون ومعهم ست « بطاريات » من المدافع الجبلية وستة مجاثق (٢)

وقسمت الحملة فصيلتين يتود أولاهما الكولونيل آرندروب ومعه الكونت زيشي واراكيل بك حاكم مصوع . والتقت هذه الفصيلة بالحبشان في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ على ضفاف نهر مارب . ولم تستمر المعركة سوى بضع دقائق وكانت خلواً من جميع آثار الرحمة والانسانية ، وقتل آرندروب وزيشي وإلى جانبهما أراكيل وجنودهم من العربان (٣) . ولم تبق لدينسون قوة فرأى الحكمة في التقهقر

وعزم اسماعيل أن يمحو عار الهزيمة . فجهز حملة جديدة سلم قيادتها إلى راتب باشا وهو قائد شركسي . وقد وصفه الكولونيل وليم ضاي الأميركي الذي خدم تحت إمرته ( ووضع تاريخاً مسهباً لتلك الحملة ) فقال إنه كان « قصير القامة مجعد الوجه ، كأنه مومياء قد مر عليها الزمن (٤) » . وكان يلي

---

(١) راجع كتاب "A Confederate Soldier in Egypt" لمؤلفه الجنرال لورنج ص ٣٠١

(٢) راجع كتاب الجنرال لورنج الذي سبقت الإشارة إليه

(٣) راجع كتاب الجنرال لورنج الذي سبقت الإشارة إليه ص ٣٠٤

(٤) راجع كتاب : « مصر المسلمة والحبشة المسيحية » ص ١٥٢



راتب باشا في القيادة جنرال أميركي أبتز الذراع يدعى لورنج . وهو مؤلف كتاب : «أحد جنود الولايات الجنوبية في مصر» وقد أشرنا اليه في بعض المواضع من هذا الكتاب . وكان معه أيضاً الضباط الأميركيون الآتية أسماؤهم :

الكولونيل تشارلس فيلد

اللفتنانت كولونيل ديريك

الماجور لوشي

الماجور لامسون

الجراح الماجور ولسن

الجراح الماجور جونسون

الكابتن بورتر

الكابتن ارجنز

الكولونيل لو كيت

اللفتنانت جريفز - وكان هذا من الضباط البحريين بالجيش الأميركي الجنوبي وقد عهد اليه في شؤون النقل البحري وفي «الصنادل» البحرية وغيرها . وكانت الحملة - بناء على ما ذكره ضاى - مؤلفة على الوجه الآتى :

(١) أربعة «آلايات» عسكرية من المشاة بمجموع جنودها ٩٦٠٠ جندي و ٦٨ جواداً و ٧٢٠ بغلاً .

(٢) «آلاي» واحد من الفرسان يتألف من ٨٠٠ رجل و ٩٠٠ جواد

(٣) «بطاريتا» ميدان و «بطاريتان» جبلتان و «بطارية» مقذوفات ومجموع رجال جميعها ٤٧٤ ومعهم ٥٤ جواداً و ٣٣٤ بغلاً .

(٤) «بلوك» من العماريين (المعمارين) والمعدنين ومجموعهم ١٥٠ رجلاً معهم ٦ جواد و ١٠٠ بغل .

(٥) أركان القيادة العامة وهم القائد العام ورئيس أركان الحرب و جنرالان وكولونيلان وثلاثة لفتنانت كولونيلات وستة ضباط برتبة ماجور وضابطان برتبة كابتن وثلاثة ضباط برتبة لفتنانت وضابطان برتبة ملازم

ثان وأربعة عشر جندياً . وكان مع هؤلاء ثلاثون جواداً وخمسون بغلاً . وإذا أضفنا الى جميع ماتقدم فلول حملة أرندروب بلغ المجموع اثني عشر ألفاً .

وقد وصف ضباط الحكومة السودانية الذين وضعوا الخلاصة الرسمية المسماة « السودان الانجليزى المصرى » ماوقع لتلك الحملة بالعبرة الآتية . قالوا :

« وصلت القيادة المصرية العليا الى مصوع فى أواسط شهر ديسمبر . ونظر الى عدم انتظام الحال والى الصعاب التى كانت تعترض النقل لم يستطع الجيش أن يواصل الزحف حتى أواسط شهر يناير من عام ١٨٧٦ . وبعد زحف مضم وصلت الحملة الى معبر ( خور ) كايا . فتلقاها الملك يوحنا فى مكان قريب من هنالك يسمى « جورا » . وفى ٧ مارس أنزل بها شر هزيمة إذ خسرت الحملة أربعة آلاف من رجالها وثمانية آلاف بندقية <sup>(١)</sup> . أما الاحصاء الذى أثبتته الكولونيل ضاى فيختلف عن ذلك قليلا واليك تفصيله مبيناً خسارة المصريين :

الخسارة فى الضباط الخسارة فى الجنود المجموع			
القتلى	٤	١١١٠	١١١٤
الجرحي	٩	١٦٠٧	١٦١٦
الأسرى	٣	٢١٨٦	٢١٨٩

أما الأسرى فلم يعد منهم الى مصر سوى مائة وثلاثين . أما الآخرون فقد قتلوا جميعاً . وقد ذكر الكولونيل ضاى أن من ٥٢٠٠ جندى دخلوا المعركة بلغ عدد الذين قتلوا أو جرحوا جروحاً بليغة ٣٢٧٣ . والذين جرحوا جروحاً بسيطة ١٤١٦ . والباقون فروا . واستولى الحبشان على ثلاثة عشر

(١) راجع الخلاصة التى أشير إليها — ج ١ ص ٢٣٨ — وقد طبعت فى لندره

مدفعاً وعلى جميع سلاح القتلى والجرحى والأسرى ، وعلى جميع الذخائر التي لم تستعمل .

ولا نرى أية فائدة من الاسهاب في وصف النكبات التي حلت بالحملاط المتتابعة التي جردها اسماعيل . وقد عهد في الأولى الى قائد سويسرى وفي الثانية الى قائد دنمركى وفي الثالثة الى قائد مصرى ورئيس أركان حرب أميركى . ونكتفى هما بالقول إن انتصارات اسماعيل في ميادين الاستكشافات العلمية في أفريقيا الوسطى لم يقع له مثله في ميادين القتال أو بين جبال الحبشة . ولكن قبل توجيه اللوم القارص اليه يجدر بنا أن نقتبس العبارة الآتية من بيان ( تقرير ) لجنة كايف . فقد جاء فيه ما يأتى .

« إن الخديو قام بهذه الأعمال حباً في القضاء على النخاسة . أما حرب الحبشة فقد أكره عليها أكرهاً <sup>(١)</sup> ،

إن عدد الجنود الذين تألفت منهم حملات مونزينجر وارندروب وراتب باشا ليس كثيراً في نظر الذين تتبعوا تاريخ الحرب العظمى الماضية . ومع ذلك فإن نفقات تلك الحملات كانت أكثر - نسبياً - من نفقات تلك الحرب . وما كان يمكن أخذ تلك النفقات من دخل الحكومة المصرية ، كما أن نفقات الحرب العظمى الماضية ما كان يمكن أخذها من ميزانيات الدول التي خاضت غمار تلك الحرب . وقد غفل لورد كرومر عن هذه الحقيقة . على أنه لم يعتمد الشطط وعدم الانصاف في حكمه على اسماعيل . ولا شك أنه كان يعتقد أنه منزه عن كل هوى ومحابة عندما قال في كتابه : « مصر الحديثة » - ما يأتى :-

أخبرنى المستر كايف بعد أن فرغ من اعداد الحساب الختامى عن المدة الواقعة بين ستنى ١٨٦٤ و ١٨٧٥ ان فى هذا الحساب أمرين بارزين ( أولهما ) أن مجموع الدخل عن تلك السنوات ، وهو ٤٠١ ، ٢٨١ ، ٩٤ من الجنيهات ،

---

(١) راجع كتاب مكاون وقد سبقت الاشارة إليه ص ٣٨٩

هو أقل بقليل من المبلغ الذى أنفق على الادارة وعلى الجزية المدفوعة إلى الباب العالى وعلى أعمال لا شك فى نفعها . أضف إلى ذلك نفقات يشك فى نفعها وفى صلاح السياسة القائمة عليها مما يرفع المبلغ الحتامى إلى ٩٧،٢٤٠،٩٦٦ جنيه . أما تعليل كبر الدين الواقع على مصر فليس أمامنا منه سوى مشروع ترعة السويس . وقد استنفد ريع القروض والديون كله فى ايفاء الفائدة ومال الاستهلاك ، ما عدا المبلغ الذى أنفق على ذلك العمل العظيم <sup>(١)</sup> »

وهذه الفقرة التالية المقتبسة أيضاً من كتاب لورد كرومر هى تأييد اسكلامه السابق ، واليك نصها : —

« ويصح القول بوجه الاجمال أن اسماعيل باشا أضاف إلى دين مصر ما بلغ متوسطه نحو سبعة ملايين جنيه فى العام ، مدة ثلاث عشرة سنة . ويصح القول أيضاً إنه بذر جميع الأموال التى استدانها ما عدا ستة عشر مليوناً من الجنيهات أنفقها على ترعة السويس »

ويتبين النقص فى هذه التهمة هو قوله « بذر » — ولنفرض جدلاً أنه ليس فى سجلات الحسابات ما يدل على الوجوه التى أنفق فيها اسماعيل تلك القروض والديون السائرة ( ما عدا المبلغ الذى أنفق على ترعة السويس ) فهل يجوز لنا هذا الفرض إن نقول أن اسماعيل بذر جميع تلك الأموال تبذيراً ؟ لقد شهروا باسماعيل أمام محكمة التاريخ وقالوا عنه ما لم يقله مالك فى الخمر ، ووصفوه بأنه أحسن نموذج لمبذر ورد ذكره فى التاريخ أو فى الأساطير . وقال عنه ملتر إنه لم يوجد قط مبذر طائش مثله كانت له سلطة غير محدودة على موارد غير محدودة <sup>(٢)</sup>

وقال عنه أيضاً إنه كان مبذراً شهوانياً طموحاً محباً للظهور مجرداً من كل مبدأ <sup>(٣)</sup> .

---

(١) راجع كتاب لورد كرومر الذى سبقت الإشارة إليه — ج ١ ص ١١ — الماش

(٢) راجع كتاب اللورد ملتر الذى سبقت الإشارة إليه ص ١٧٦

(٣) راجع كتاب اللورد ملتر الذى سبقت الإشارة إليه ص ١٧٦



ولعمري إن اتهمنا لاسماعيل بالتبذير يعنى أنه كان يغصب أموال  
الفلاحين وينفقتها فى الفساد والميسر وحب الظهور ، ولا يمكن أن يعنى أنه  
أنفق جانباً كبيراً من تلك الأموال فى البحث عن ينابيع السودان وإفريقيا  
الوسطى وفى محاربة النخاسة وخوض غمار حرب شهدت لجنة كايغ نفسها بأنه  
أكره عليها أكرهاً

على أن الخطأ الذى وقع فيه لورد كرومر ومعاوناه الفديران ، ملنر  
وكولفن ، يرجع إلى كونهم ، عند ما قطعوا صلتهم بالمنصب الرسمى وأصبحوا  
مؤرخين ، سمحوا للذكريات الماضية بأن تغشى أبصارهم . وكان اللورد ملنر  
أول أقنوم فى ذلك الثالث الذى اندفع يقده ويطعن . وقد وضع كتابه  
فى سنة ١٨٩٢ ، وكان يعرف يومئذ باسم المستر الفرد ، إذ لم يمنح لقب لورد  
إلا فى سنة ١٨٩٥ . وقد خدم فى مصر وكيلاً لوزارة المالية من سنة ١٨٨٩  
إلى سنة ١٨٩٢ . وكانت تلك الأيام أيام قلق واضطراب . نعم إن مصر كانت  
قد أنقذت من الإفلاس ، إلا أن الخليفة كان لا يزال يهدد حدودها . وكانت  
فرنسا وروسيا لا تنفكان عن مضايقة إنجلترا ومناواتها . وفى أثناء ذلك توفى  
توفيق باشا فخلفه على العرش الخديو الشاب الذى كان معضلة غامضة لا يعلم  
أحد شيئاً عن ميوله . ومن البديهي أن ملنر كان تحت تأثير عظم المهمة التى  
تواجهها بلاده ، ونفسه تفيض تهاً وإعجاباً بالعمل الذى أنجزته بريطانيا  
العظمى مع استفحال العداوة الفرنسية ومع تهديد الخليفة لحدود البلاد .  
وفات ملنر أن اسماعيل لم يكن مسؤولاً عن موقف باريس وبطرسبرج  
المزعج ، وأن القلاقل التى قامت جنوبى أصوان كانت قد ظهرت ونشأت  
واتسع نطاقها بعد أن اعتزل اسماعيل باشا عرشه . ولو لم يدع ملنر عواطفه  
تغشى حاسة العدل والانصاف فيه لأحجم عن كيل التهم ولخفف اللهجة  
اللاذعة التى استعملها عند ما عزا الأحوال المضنية التى كانت سائدة بين سنة  
١٨٨٩ وسنة ١٨٩٢ إلى السنوات الثلاث عشرة التى انتهت عام ١٨٧٩  
وكذلك القول فيما كتبه السر أوولند كولفن ، فقد ظهر كتابه سنة

١٩٠٦ بعد أن أنفذ كتشنر السودان . ولا يخفى أن البلاد المعروفة بالسودان الانجائزى المصرى هى أصغر كثيرا من البلاد التى كان اسماعيل يملكها ويسمىها ، وكان كولفن مستشاراً مالياً للحكومة المصرية من سنة ١٨٨٣ الى سنة ١٧٨٧ . فلما انقلب مؤرخا فى سنة ١٩٠٦ كان عقله لا يزال تحت تأثير العمل المالى العظيم الذى تم فى وجه الصعاب الهائلة التى اعترضته فى خلال الأربع السنوات التى كان فيها مستشارا مالياً للحكومة المصرية . ولا يخفى أنه كان قبل ذلك مراقباً عاما للمالية من سنة ١٨٨٠ الى سنة ١٨٨٢ أى بعد اعتزال اسماعيل ، يوم لم يكن أحد يجرو على الدفاع عن الخديو . وكانت الأغلاط التى ارتكبها هذا مائة أمام كولفن بكل جلاء ، حتى إنه نسى أن لكل مسألة تقريرا وجبين

وكان لورد كرومر تحت تأثير نشأته الأولى يوم كان يعرف باسم أيفلنج بارنج . فكان تفكيره كله مشعباً بالأرقام والمسائل الحسابية والمالية . وفى الحقيقة إن رجلا مثله هو خير نموذج « للسنديك » الأمين فى حالة الافلاس . فكان يعرف كيف يجمع أشتات الديون الباقية للفلس وكيف ينفق المال المجموع فى الوجوه النافعة لكى يشر . وكان تصوره كتصور جميع بناء الامبراطورية ، وسلوكه سلوك خبير بالشؤون الحسابية . فكان إذ ذاك جندياً وسياسياً ومالياً ، يصلح لكل عمل ويستطيع أن يودى أية مهمة ، وله قلم يحنج أحيانا الى اللذع القارص ، كما فعل عند ما وضع كتابه « مصر الحديثة » فى سنة ١٩٠٨ ودافع فيه عن نفسه . وقد أخذ فيه على عاتقه أن يشرح مأساة غوردون وأن يقدم حساباً عن وكالته الى الأجيال الآتية :

إن « بارنج » الذى ائتمن على أملاك رجل مفلس ، وكان يطلب منه أن يقيم النظام بدل الفوضى ، لم يكن ينظر إلى الأملاك التى ائتمن عليها إلا نظرة من يريد استثمارها . فلو قيل له إن ملايين من الجنيهات قد أنفقت على محاربة النخاسة والاستكشافات العلمية والبحث عن ينابيع نهر غامض

لقال : كل ذلك حسن ، ولكن أين ثمار الأموال التي أنفقت ؟  
جاء « بارنج » إلى مصر في سنة ١٨٨٣ قنصلاً عاماً لدولته والجنرال  
هكس باشا على أهبة التوجه إلى الأبيض حيث لقي فيها بعد حقه ، والسودان  
تلتهمه نيران الثورة . ولو قيل له يومئذ إن مصر في حاجة إلى المال لمواجهة  
ذلك الموقف لأجاب : « لا أرى شيئاً يصلح ضماناً لمن يريد أن يقرض  
درهما واحداً » .

وكذلك لو قيل له إن ملايين من الجنيهات قد أنفقت على التعليم والتهديب  
لأجاب : « كل ذلك حسن ، لكن ليس للأموال التي أنفقت قيمة من الوجهة  
المادية العملية » .

ذلك لأن الرجل كان نزيهاً عفيفاً كالكاغب في خدرها — سواء في  
معيشته الخاصة أو حياته السياسية . وكان يعتبر كل معاملة مالية تبذيراً إذا  
لمثمر ثمر مادياً . أما الثروة المعنوية ، وأما الوجوه الأدبية والفنية والعاطفية  
من وجوه إنفاق المال ، فلم يكن لها في نظره قيمة على الإطلاق — ليس  
لأنه كان كشيوك ( في رواية تاجر البندقية لشكسبير ) ، بل لأنه كان مشبعاً  
بالروح النفعية .

ومن أشد دواعي الأسف أن تسلط الروح المالية الحسائية على عقل  
لورد كرومر جعله يتهم اسماعيل بأنه بذر جميع الأموال التي استدانها ،  
ما عدا ستة عشر مليوناً من الجنيهات أنفقها في ترعة السويس . ولو أنصف  
لرأى في تقرير لجنة كايف ، قبل العبارة التي اتهمت بها تلك اللجنة اسماعيل  
باشا بالتبذير والتي اقتبسها لورد كرومر في كتابه ، أرقاماً صريحة تدل على  
المبالغ التي أنفقت على الإدارة الحكومية . والتي دفعت جزية للباب العالي ،  
وعلى غير ذلك من الوجوه التي لا شك في نفعها . واليك بيان تلك الأرقام .

٤٨٨٦٨٠٤٩١ جنيهها

» ٧٠٥٩٢٠٨٧٢

» ٣٠٠٢٤٠٠٥٨

الإدارة

الجزية للباب العالي

أعمال نافعة الخ

نفقات غير عادية بعضها ذات نفع مشكوك

فيه وبعضها تحت ضغط أصحاب المصلحة ١٠ر٥٣٩ر٥٤٥ جنيها

وبمجموع ذلك كله ٩٧ر٢٤٠ر٩٦٦ جنيها . وفي وسع دارس التاريخ  
المنصف أن يحكم بعد ذلك بما يراه في تقرير لجنة كايف ، فهذه الأرقام كلها  
مقتبسة منه . ثم ان الوجوه الأربعة التي أنفقت فيها تلك المبالغ جديرة  
باتتباء المؤرخ وان كان لورد كرومر قد أغفل درسها والتعليق عليها في  
كتابه « مصر الحديثة »

فالمبلغ الأول من المبالغ المذكورة هو أكبرها ، وقد أنفق على الإدارة  
الحكومية في مدة ثلاث عشر سنة . والبحث الدقيق يثبت أن الاتفاق كان  
على الأعمال الحكومية العادية ، ومن جملتها « منقصات » الخديو والأسرة  
الخديوية وأجور الموظفين ومعاشات الموظفين السابقين وأعمال الوزارات  
وما إلى ذلك من النفقات العادية . ولعمر الحق إن اتفاق ١١٤ر٧٥٩ر٣ جنيها  
كل عام من تلك الأعوام الثلاثة عشر ليس بالأمر الكبير .

أما المبلغ الذي دفع جزية للباب العالي - وهو ٧ر٥٩٢ر٨٧٢ جنيها -  
فلا سبيل إلى الجدل في شأنه لأنه قرض قد حددته معاهدة معينة . وأما المبلغ  
الذي أنفق على أعمال نافعة - وهو ٥٨ر٠ر٢٤٠ر٣٠ جنيها - فقد يحتمل الجدل  
وكذلك المبلغ الرابع الذي يليه وهو ٥٤٥ر٥٣٩ر١٠ قيل إنه أنفق في  
وجوه مشكوك في نفعها وان بعضه ألجىء إليه بضغط أصحاب المصالح

وغنى عن البيان أن لجنة كايف أشارتها إلى الوجهين الأخيرين من  
وجوه ذلك الاتفاق انتقلت من الشؤون الحسابية البحتة إلى بحث أوسع  
نطاقا . وقد قدرت اصلاحات اسماعيل من وجهتها المادية إذ قالت :

« وأنفق ( اسماعيل ) ٥٨ر٠ر٢٤٠ر٣٠ جنيها على أعمال ذات قيمة حقيقية  
و ١٠ر٥٣٩ر٥٤٥ جنيها على أعمال أخرى غير ذات قيمة »

ومعنى ذلك أن اسماعيل أنفق ، بناء على بيان لجنة كايف ٤٠ر٧٧٩ر٦٠٣



من الجنيهاً على أعمال عامة بين نافعة وغير نافعة . ولم تذكر اللجنة حقيقة  
الاصلاحيات التي قام بها ، ولا شرحها لورد كرومر في كتابه . ولعل ذلك  
ناشئ عن الفوضى التي كانت عليها دفاتر الحسابات وسجلات قبل سنة ١٨٨٦<sup>(١)</sup>  
كما ذكر ملتر . على أن مجلة « كوتنبورري » نشرت في أكتوبر سنة ١٨٨٢  
مقالاً بقلم م . ج . مولهول يشتمل على أرقام تدل على الوجوه التي  
أنفقت فيها تلك الأموال . وإليك بعض ما جاء في تلك المقالة :

« ومع أن حملة « الأسهم » قد غرسوا في عقول الناس أن اسماعيل بذر  
الأموال التي استدانها من أوروبا ، فليس ثمة أدنى شك في أن الأعمال التي قام  
بها اقتضت أكثر من صافي ريع تلك القروض . والجدول الآتي لا يشتمل على  
فوائد العقود بل على المبالغ الحقيقية التي أنفقت على تلك الأعمال :

وجوه الانفاق	المبالغ التي أنفقت بالجنيه	ملاحظات
حفر ترعة السويس	٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠	بعد طرح قيمة « الأسهم » التي بيعت
انشاء ترع نيلية	١٢٠٠٠٠٠٠٠٠	بلغ مجموع طول تلك الترع ٨٤٠٠
انشاء جسور (كبارى)	٢٠٠٠٠٠٠٠٠	ميل ونفقات كل ميل ١٠٠٠ ج
		بلغ عدد تلك الجسور ٤٣٠ جسراً
		ومتوسط نفقة كل جسر ٥٠٠٠ ج
مصانع للسكر	٦٠٠٠٠٠٠٠٠	بلغ عددها ٦٤ مصفاً
ميناء الاسكندرية	٢٠٠٠٠٠٠٠٠	بنته شركة جرينفيلد واليوت
أحواض السويس	١٠٠٠٠٠٠٠٠	بنته شركة دوسو اخوان
منشآت مياه الاسكندرية	٣٠٠٠٠٠٠٠٠	وافق سندريك بارييس على هذا المبلغ
انشاء السكك الحديدية	١٣٠٠٠٠٠٠٠٠	بلغ طول الخطوط ٩١٠ أميال
التلغرافات	٨٥٣٠٠٠٠	« « « ٢٥٠٠ ميل
المناثر	١٨٨٠٠٠	وعددها ١٥ منارة على سواحل
		البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر

المجموع ٤٦٠٢٦٤٠٠٠<sup>(٢)</sup>

(١) راجع كتاب اللورد ملتر الذي سبقت الإشارة إليه ص ١٧٩  
(٢) راجع مقالة بقلم م . ج . مولهول بعنوان « المالية المصرية » نشرت في الجزء الصادر  
في أكتوبر سنة ١٨٨٢ من مجلة كوتنبورري ص ٥٢٩

وليس في وسعنا أن نتثبت من هذه الأرقام . ولعل فوضى دفاتر الحسابات التي أشار إليها اللورد ملتر والتي أفزعت لورد كرومر لم تسمح بالتغلغل في صحة الأرقام التي أوردتها مولهول . وعلى كل فإن مجموع هذه الأرقام يشتبك مع الحقائق التي أثبتتها لجنة كايف ماعدا فرق يبلغ ٣٩٧ر٤٨٤ره جنيهاً ويمكن تعليقه بسهولة ، وإن كان ذلك يبدو متعذراً أول وهلة . فقد جاء في مقالة مولهول المشار إليها قوله :

« جاء في بيان لجنة كايف أن الخديو أنفق مبلغ ١٦٠٧٥٠٠٠ جنيه على حفر ترعة السويس . ولكني أرى أن هذا المبلغ يشمل الفوائد وقيمة الأسهم التي اشترتها الحكومة البريطانية . وإليك تفصيل الحساب :

المبلغ المدون في دفاتر الخديو	١٦٠٧٥٠٠٠ جنيه
الفائدة الداخلة ضمن ذلك المبلغ	» ٥٣٢٨٠٠٠
ما دفعته الحكومة البريطانية	» ٣٩٧٧٠٠٠
حقيقة المبلغ الذي أنفق	٦٧٧٠٠٠٠ جنيه <sup>(١)</sup>

فترى أن الأرقام التي أوردتها مولهول تدل على أن لجنة كايف كانت نتيجة متساحة إذ قالت إن المبلغ الذي أنفقه اسماعيل على حفر ترعة السويس بلغ ١٦٠٧٥٠٠٠ جنيه مع أنه لم يزد في الحقيقة على ٦٧٧٠٠٠٠ جنيه . فتكون الزيادة بحسب بيان لجنة كايف ٩٣٠٥٠٠٠ جنيه . يضاف إليها مبلغ ٥٤٨٥٣٩٧ جنيه وهو الفرق الذي سبقت الإشارة إليه فيصبح مجموع الفرق بين تقدير كايف ومولهول ١٤٧٩٠٣٩٧ر١٤٠٠ جنيهاً ويقول مولهول أيضاً :

« أن الترع النيلية التي أنشأ منها اسماعيل ١١٢ ترعة ستظل أبداً أعظم الأعمال التي قام بها ، مع أن بيان لجنة كايف لم يشر إليها . . . وبفضل هذه الترع تمكن الأهالي من اصلاح ١٣٧٣٠٠٠ فدان يبلغ مجموع دخلها السنوي

(١) راجع مقالة مولهول في المجلة التي سبقت الإشارة إليها ص ٥٣٠

نحو أحد عشر مليون جنيه . أو مجموع أجزائها السنوية مليوناً وأربعمائة ألف من الجنيهات <sup>(١)</sup> ،

وقال مولود في موضع آخر :

« ليس لدينا بيان عن المبالغ التي أنفقها إسماعيل على بناء جسور (الكبارى) وعددها ٣٠ جسراً . والقول بأن متوسط ما اقتضاه كل جسر من النفقات بلغ خمسة آلاف جنيه هو دون الحقيقة إذ المعروف أن نفقات أحد تلك الجسور — بلغت مائة ألف وخمسة آلاف من الجنيهات . وقد غفلت لجنة كايغ وغيرها من الذين كتبوا عن إسماعيل عن هذه الحقيقة <sup>(٢)</sup> »

وبما يدل على صحة الأرقام التي أوردتها مولود أنها تتفق وما جاء في تقرير سري للمستتر بردزلى الذى كان قنصلاً عاماً للولايات المتحدة . فقد كتب ما يأتى :

« لقد تم حفر ١١٢ ترعة جديدة وإنشاء ٢٦ جسراً جديداً ومن هذه الجسور مائة وخمسون جسراً فى الوجه القبلى و ٢٧٦ جسراً فى الوجه البحرى . ومن أهم الترع المذكورة ترعة الاسماعيليه فى الوجه البحرى وطولها ٩٨ كيلو متراً وقد اقتضى حفرها إزالة أحد عشر مليون متر مكعب من التربة . ومن أهمها أيضاً ترعة الابراهيمية فى الوجه القبلى وطولها ١٥٠ كيلو متراً وقد اقتضى حفرها إزالة ٣٨ مليون متر مكعب من التربة . وترعة البحيرة فى الوجه البحرى وطولها ٤٢ كيلو متراً وقد اقتضت إزالة عشرة ملايين متر مكعب من التربة . وجميع هذه الترع تصلح للبلاحة . وعلاوة على الترع الجديدة التى حفرت تم تنظيف جميع الترع القديمة وتعميق بعضها ... وقد أنشئ جسر حديدى جميل على النيل يصل مدينة القاهرة

(١) راجع مقالة مولود فى المجلة التى سبقت الإشارة إليها ص ٥٣٠.

(٢) راجع مقالة مولود التى سبقت الإشارة إليها

بالجزيرة ويبلغ طوله أربعمائة متر وستة أمتار . وقد فتح للجمهور في شهر فبراير سنة ١٨٧٢ ويقدرون نفقات إنشائه بمليونين وسبعمائة ألف من الفرنكات . . . أما في مدينة القاهرة فقد كانت الاصلاحات العامة كثيرة وعظيمة في خلال بضع السنوات الماضية بحيث يتعذر على الغريب أن يقدرها حق قدرها (١) »

وإذ قد علمت ما لهذه الترع والجسور من الشأن فارجع مرة أخرى إلى مقالة مولهول التي سبقت الإشارة إليها . وقد جاء فيها أن ما أنفق على الترع النيلية بلغ . . . ٦٠٠ ١٢ جنيه ، وما أنفق على الجسور (الكبارى) بلغ . . . ١٥٠ ٢ جنيه ، ومجموع المبلغين . . . ٧٥٠ ١٤ وهو بوجه الاجمال مقدار الفرق بين الأرقام التي ذكرها بيان لجنة كايف والأرقام التي أوردتها مولهول (والفرق الحقيقي ٣٩٧ ٧٩٠ ١٤ جنيهاً) والخلاف بين الرقين ناشئ عن كون مولهول يورد الأرقام على وجه الاجمال

وليس غرضنا الآن أن نميط اللثام عما في بيان لجنة كايف من مغالطات . فقد يصح القول بأنه بيان منطقي صحيح وبأن الأرقام الواردة فيه مضبوطة . والأمـر المهم هو أن اللجنة باشارتها إلى أعمال ذات فوائد غير مشكوك فيها ، وأعمال مشكوك في فائدها وخطتها ، وقولها إن هذين النوعين من الأعمال استنفد ٦٠٣ ٧٧٩ ر ٤٠ من الجنيهاً ، إنما أعربت عن رأى قد يخالف رأى غيرها من أهل الخبرة ممن قد يكونون مثلها من أصحاب الضمائر الحرة . على أن في بيان تلك اللجنة أمراً لا يختلف فيه اثنان وهو أن البيان خلو من أية إشارة الى المبلغ الذى أنفقته اسماعيل على حفر الترع والجسور (وهو ٧٥٠ ر ١٤ جنيه) كما هو خلو من أية إشارة الى الملايين التى أنفقها اسماعيل على الحروب والاستكشافات والحملات العلوية

---

(١) راجع مجموعة المراسلات الرسمية (سنة ١٨٧٣ — ١٨٦٦) بمحفوظات السفارة الأمريكية بالقاهرة ص ٤٤٠



ولسنا نقول هذا بتقصيد الطعن في السر ستيغن كايف ورفاقه القديرين الذين عاونوه . وإنما نقول إنهم كان يدهم مجهر ( نظارة مكبرة ) يستعينون به على البحث عن المتبقى من الممتلكات بما يصلح أن يكون ضماناً لحملة « الأسهم » من الدائنين ، ولسبب ما غفلوا عن الترع والجسور التي أنشأها اسماعيل . وقد يكون ذلك ناشئاً عن فوضى دفاتر الحسابات في ذلك العهد . وعلى كل فإن « المجهر » الذي استعانت به اللجنة لكشف لها عن أعمال « ذات فوائد غير مشكوك فيها » وعن أعمال أخرى « ذات فوائد مشكوك فيها » ، وإنه لم يكشف عن الترع والجسور لأن نظام الحسابات في ذلك العهد كان نظاماً فاسداً فلم يبين ملايين الجنيهات التي أنفقت على الحروب والاستكشافات والحملات العلوية ، أما كون اللجنة لم تكن بالكشف عن ذلك فلأن الأوامر التي صدرت إليها عند تأليفها كانت بالمعنى الآتي :

« إذهبي إلى مصر وافحصي دفاتر اسماعيل وأوضحي لنا هل هو قادر على إيفاء الدين أم غير قادر ؟ وضعي بياناً بمجموع ديونه وما لديه من ممتلكات وقدرى قيمتها . إننا نطلب بياناً حساسياً لا وصفاً أدنياً لأخلاق اسماعيل ،

وبناء على هذا شرعت اللجنة في عملها . ومن دواعي الأسف أنها غفلت عن الترع والجسور وعن مبلغ ١٤٧٥٠٠٠ ر. ١٤ جنيه أنفقه اسماعيل على إنشائها ، ولم تكن إلا بما رأته من مستندات ، غير مكترثة للوجه الأدبي من أعماله . لذلك تناول بيانها ما رأته فقط فلم تقل ( على ما جاء في مقالة مولهول ) : « إن اسماعيل أنشأ مصارف ( بنوكا ) قروية على نظام البنك العقاري لا نقاذ الفلاحين من رتبة المرايين . فحسر تسعمائة ألف جنيه في ذلك المشروع . وأنه اشترى من « أسهم » شركة النيل للملاحة فحسر ١٥٥ ألف جنيه<sup>(١)</sup> »

إن هذه الحقائق قد خلا منها بيان لجنة كايف لأن المال الذي لم ينفقه

(١) راجع مقالة مولهول التي سبقت الإشارة إليها

اسماعيل بل خسره في مشروعات قانونية ما كان ليدخل في تقدير ممتلكات اسماعيل وما يمكن جعله منها ضامنا لوفاء ديونه . فقد كانت اللجنة تعنى بما له من دخل يمكن إيفاء تلك الديون منه . ولما كان رجال الأموال ، وإن قست قلوبهم ، ينظرون إلى الخطر الذى يترتب على اقراضهم أى مبلغ يطلب منهم من ناحيته الادبية أيضا ، لذلك جاء فى بيان لجنة كايف ما يأتى :

« إن هذه الاحصاءات تدل على ان البلاد ارتقت من كل وجه فى عهد حاكمها الحالى » وهو كلام يتفق مع قول المستر بردزلى فى رسالة سرية إلى واشنطن تاريخها ١٥ ديسمبر ١٨٧٣ قال :

« وفى الحقيقة إن أموالا وفيرة قد أنفقت ، ولعل بعضها أنفق فى وجوه غير لازمة . ولكن يجب ألا تغفل النتائج وألا تغيب البلاد عن النظر . ففى وسع مصر أن تهض من كبوتها فى أى وقت بوقف نفقاتها غير العادية وبالعدول عن إنفاق الأموال على المشروعات العامة والاصلاحات الداخلية وبالتزامها أدق شروط الاقتصاد . على أنها سائرة فى سبيل الرقى ، وقد كان سيلا كثير النفقات فى جميع البلدان . وقلما نرى فى مصر مدينة أو مديرية من الشلالات جنوبا إلى ساحل البحر شمالا إلا وتنال إعانة كبيرة دائمة من الحكومة <sup>(١)</sup> »

وقد تنبأت لجنة كايف لمصر بمستقبل زاهر ، فقد ختمت بيانها بقولها ما يأتى :- « نستخلص من المعلومات التى قد انتهت إلينا أن فى وسع مصر أن تتحمل مجموع ديونها الحاضرة بفائدة معقولة . إلا أنها لا تستطيع أن تستمر فى تجديد ديونها القائمة بفائدة ٢٥ فى المائة ولا أن تعقد قروضا جديدة بفائدة ١٢ أو ١٣ فى المائة لايفاء الزيادة فى ديونها — مما لا يعود على خزينة الدولة بقرش واحد من الربح <sup>(٢)</sup> »

(١) راجع المراسلات الرسمية لسنة ١٨٦٩ — ١٨٧٣ المودعة فى محفوظات السفارة الأمريكية بالقاهرة ص ٤٦٨

(٢) راجع بيان لجنة كايف الذى سبقت الإشارة إليه ص ٤٠٢

إن النتيجة التي نستخلصها من جميع هذه الحقائق أن يسان لجنة كايف الذي ستنسب إليه لورد كرومر ليثبت أن إسماعيل بذر واحداً وتسعين مليوناً من الجنيهات لا يثبت تلك التهمة . وفي الحقيقة إن نشأة لورد كرومر منعه من أن يسجل لإسماعيل أى عمل ليس له قيمة مالية ، فالترع والجسور غابت عنه . وإذ كان قد نشأ جندياً في أول الأمر ثم أصبح رجلاً إدارياً فقد جعلته تلك النشأة عاجزاً عن فحص السجلات الحسابية . لذلك تغافل عن تلك الحقيقة وهي أن الأرقام التي أوردتها لجنة كايف في بيانها لم تكن لتعني أن إسماعيل بذر درهما واحداً وإنما هي أثبتت أن المبالغ التي استدانها أنفقت على حفر الترع وإنشاء الجسور ومحاربة النخاسة وعلى إيفاد غوردون وشاييه لونج وماسون وشبنديال ووال للبحث عن ينابيع النيل . وعلى حروب الحبشة وغيرها من الأعمال التي سيجيء ذكرها

وإن أدعى هذه الحقائق إلى الحزن أن معظم تلك الترع ، إن لم نقل كلها ، هي اليوم الدعامة الكبرى لنظام الري في مصر . فهي تروى ألوفاً من الأفدنة من أخصب أراضي مصر . والجسر ( الكوبرى ) العظيم الذي كان يصل القاهرة بالجزيرة والذي أنفق إسماعيل ... ١٠٥ من الجنيهات على إنشائه هدم في سنة ١٩٣١ لا لأنه لم يبق صالحاً للاستعمال ، بل لأن سير الرقي وظهور السيارات جعل ذلك الجسر أضيق من أن يتسع لمقتضيات المستقبل . ولسنا نعلم كم من الجسور الأربعمئة والتسعة والعشرين التي بناها إسماعيل لا يزال باقياً إلى الآن مخلداً ذكره ، ومن العبث الرجوع إلى الإحصاءات فقد تزيد البحث تعقيداً . وإنما المهم أن الجسر الذي كان ملزماً وكولفن وكرومر ينتقلون عليه كل يوم في ذهابهم إلى النادي الخديوى (نادى الجزيرة الحالى) أنشأه إسماعيل ، وأنه لا أولئك الثلاثة ولا أعضاء لجنة كايف تذكر هذه الحقيقة عند ما تكلموا على الأموال التي أنفقها ذلك العاهل العظيم

## الفصل التاسع

### تأني الكارثة المالية

أشرنا غير مرة إلى تقرير رسمي قدمه المستر بردزلى قنصل الولايات المتحدة العام في القاهرة إلى وزارة الخارجية الأمريكية . وهذا التقرير مطول وقد ختم بالعبارة الآتية وهي :

« لقد حاولت في هذا التقرير أن أبين الفوائد العظيمة التي جنتها مصر من حكم الخديو ، وهي فوائد لا يمكن تقديرها بالدولارات ولكنها ستظل مدى الدهر أثراً خالداً يدل على نبوغه وبعد نظره <sup>(١)</sup> »

وقد فات هذا القنصل مقال شكسبير وهو « إن الشر الذي يصنعه الناس يبقى بعدهم . وأما الخير الذي يصنعونه فيدفن مع عظامهم » وإذا كان القنصل قد أخطأ بزعمه أن الخديو فعل ما سوف يخلد ذكره للأجيال القادمة فقد لخص أعمال اسماعيل بالعبارة التالية وهي قوله :

« لقد جاوز هذا التقرير الحد في طوله ، ولكن تقدم مصر العظيم في خلال العشر السنوات الماضية جدير بالذكر ، وقد كانت له ثلاث نتائج ذات أثر بعيد باعتبار الديانة المسيحية وهي (١) تمدن أفريقيا الوسطى (٢) إبطال النخاسة وإلغاء

---

(١) راجع المراسلات الرسمية من محفوظات السفارة الأمريكية بالقاهرة سنة ١٨٦٩ - ١٨٧٣ ص ٤٦٩



الاسترقاق (٣) تنقيح المبادئ الدينية والاجتماعية في الشرق . واذا عاش اسماعيل وحكم عشر سنوات أخرى فسيتاح تحقيق هذه الأغراض إلى حد بعيد<sup>(١)</sup>

وإذا كان القنصل قد شعر بأنه ملزم بأن يشير إلى الفوائد العظيمة التي جنتها مصر من حكم اسماعيل والتي لا يمكن تقديرها بالدولارات ، فقد توسع في متن تقريره في مبحث آخر وأشار إلى ما فعله اسماعيل للملاحة الدولية فقال : —

« وإذا استثنينا منارة الأسكندرية التي أدخلت عليها أخيراً تحسينات كثيرة وجدنا أن جميع المنائر التي على السواحل المصرية أنشئت في خلال العشر السنوات الأخيرة ، فهناك الآن سبع منائر من الدرجة الأولى على ساحل البحر الأبيض المتوسط ، وخمس منائر على ساحل البحر الأحمر ، والهمة تبذل لبناء ثلاث منائر جديدة على ساحل البحر الأول ، ومنارة أخرى على ساحل البحر الثاني<sup>(٢)</sup> ،

وقد قدم القنصل الأمريكي هذا التقرير سنة ١٨٧٣ وهو يؤيد ما كتبه مولهول في مقاله « المالية المصرية » الذي نشر في الجزء الصادر في أكتوبر سنة ١٨٨٢ من مجلة « كوتمبرورى » وقد جاء في المقال المذكور إن مجموع ما أنفقه اسماعيل على بناء المنائر بلغ ١٨٨٠٠٠ جنيه<sup>(٣)</sup> ولكن لا هذه الأرقام ولا الأرقام التي ذكرها بردزلى تشير إلى المبالغ الكبيرة التي أنفقت قبل أن يتسنى بناء تلك المنائر . وفي الحقيقة إن مبلغ المائة والثمانية والثمانين ألفاً من الجنيهات إنما هو المال الذي أنفق على تشييد تلك المنائر فقط ولا يتناول أعمال المسح التمهيدية التي تقدمت البناء

وإليك مثالا واحداً من تلك الأعمال التمهيدية . ففي ٢٩ مارس سنة ١٨٧٨ :

---

(١) راجع المراسلات المذكورة ص ٤٦٧

(٢) راجع المراسلات المذكورة ص ٤٣٨

(٣) راجع مقالة مولهول المنشورة في جزء شهر أكتوبر سنة ١٨٨٢ من مجلة كوتمبرورى ص ٥٢٩ .

أمر الجنرال ستون الاميركى ( رئيس أركان حرب اسماعيل باشا ) اللفتانت كولونيل جريفز بأن يذهب على رأس حملة لمسح « رأس جردافوى » والسواحل المجاورة له

وقد كتب الجنرال ستون فى ذلك يقول إن الغرض من تلك الحملة كان البحث عن أفضل مكان على الساحل تشيد عليه منارة لتأمين طرق السفن التى تدخل خليج عدن من الأوقيانوس الهندى . ومتى تم العثور على ذلك المكان أمكن مسحه مسحاً تمهيدياً

وبما كتبه الجنرال ستون ايضاً إلى اللفتانت كولونل جريفز ما يأتى :

« ما إخالك تجهل أنه فى خلال الثلاثة الأعوام الماضية غرقت ثلاث بواخر كبيرة على مقربة من رأس جردافوى ، وأن سكان تلك الجهات الذين هم فى غاية النوحش ينهبون دائماً ما يجردونه من السفن الى تحطم . ولذلك لا يسمحون بإنشاء منارة هنالك لأنها تحرهم مورد غنائم كبيرة . وعليه فيجب أن تنظر فى الطرق التى تستطيع بها الحكومة إنشاء مركز حربي فى جوار ذلك المكان لحماية المهندسين وللعمال الذين سيقومون ببناء المنارة ولحماية حراس المنارة وذخائرهم فيما بعد<sup>(١)</sup> »

فقرى أن مبلغ المائة والثمانية والثمانين ألفاً من الجنيهات الذى قيل إن اسماعيل أنفقه على بناء المنائر لا يشتمل على نفقات الأعمال التمهيدية ، التى مكنته من بناء تلك المنائر . وقد اقتضى العمل استخدام مهندسين متمرنين للقيام بأعمال المسح التمهيدية كما اقتضى أن يعهد فى تلك المهمة إلى رجال ذوى قوى خارقة وقد أنجزوها على الرغم من عصابات اللصوص المعادين . ومثل هذه المهام تقتضى النفقات الكثيرة

---

(١) راجع الجزمين التاسع والعاشر من نشرة الجمعية الخديوية ( الملكية ) الجغرافية الصادرة فى أغسطس ونوفمبر من سنة ١٨٨٠ ص ٢٩

وقد كتب الفيكونت ملنر يعالج وجهاً آخر من الموضوع . قال :

« وعلاوة على الملايين التي أنفقها اسماعيل على المصانع واليهات والشهوات وعلى تشييد القصور الفاسدة البناء القبيحة المنظر ، فإنه أنفق ملايين أخرى على مشروع زراعى عظيم ، بدأه وهو غير ملم بمتطلباته وأنفق عليه المبالغ الباهظة .

« ولما وضعت الحرب الأمريكية أوزارها هبطت أسعار القطن هبوطاً كاد يززع أركان رخاء مصر . فرأى اسماعيل أن يتلافى الخسارة بزرع السكر على نطاق واسع . وكانت الفكرة حسنة في حد ذاتها ، ولكن الطريقة التي شرع بها اسماعيل في تنفيذها آلت الى اخفاق المشروع من أوله . ذلك أنه حول جانباً كبيراً من الأراضي التي اغتصبها من أصحابها واستثمرها بطريق السخرة إلى مزارع سكر ، وأنشأ اثني عشر مصنعاً للسكر وجهز جميع هذه المصانع بالآلات الغالية التي أهمل جانب كبير منها ولم يستعمل قط . وكان المشروع كله إسرافاً لا يدل على فطنة . على أن الأغلاط التي ارتكبت في ذلك العصر ، عصر الحماقات المالية ، يجب ألا تسوقنا هنا <sup>(١)</sup> »

وإذا لم يكن جديراً بتلك الأغلاط أن تستوقف قارئ كتاب « انجائنا في مصر » ، لأن المهم أن يعرف الطرق التي نجت بها مصر من نتائج تلك الأغلاط فهي جديرة بأن تستوقف أنظارنا الآن لأننا ننكر وجودها

إن في مقدمة التهم التي وجهها ملنر إلى اسماعيل تشييده قصوراً فاسدة البناء قبيحة المنظر . والمفهوم من هذا أن ملنر يعتبر جمال الشكل مقياساً لسلامة البناء . أجل إن القصور التي بناها اسماعيل غير جميلة ولكن طراز البناء من سنة ١٨٦٠ إلى سنة ١٨٩٠ كان سمجاً في جميع أنحاء العالم ، والقصور التي بناها اسماعيل لم تكن شراً من ألوف الأبنية التي ظهرت يومئذ في جميع

---

(١) راجع كتاب اللورد ملنر الذي سبقت الإشارة إليه ص ١٧٦

أنحاء أوروبا وأمريكا . وما بتعهدونه منها بالاصلاح والترميم لا يزال يصلح للغرض الذى أنشئ لأجله حتى اليوم . أما القصور التى زالت فاما أنها هدمت وإما أنها جردت مما فيها من مواد البناء لتشييد أبنية اخرى حكومية . وقد تكون بعضها فاسدة البناء قبيحة المنظر ، إلا أن هذا الوصف لا ينطبق على جميعها بوجه الاجمال

والتهمة الأخرى التى وجهها ملر الى اسماعيل هى أنه أنفق ملايين أخرى على مشروع زراعى عظيم بدأه وهو غير ملم بمقتضياته وأنفق عليه المبالغ الباهظة . وبعبارة أخرى أن كلا من ملر وكرومر اتهم اسماعيل بالتبذير وقد استعمل كلاهما كلمات مترادفة ، واليك الوقائع المتعلقة بالملايين التى قيل إنها بذرت فى ذلك المشروع الزراعى

لما ارتقى اسماعيل العرش فى يناير سنة ١٨٦٣ كانت الحرب الأمريكية الأهلية فى منتهى شدتها . وكان نطاق الحصار مضروباً على الولايات المؤتلفة الجنوبية . وكان كل رجل بين الرابعة عشرة والخامسة والخمسين من العمر من أهالى الولايات الاحدى عشرة المنشقة قد دعى لحمل السلاح . ولم يذكر التاريخ أمة حاربت بمثل البسالة التى حارب بها أولئك الأولاد والشبان والكهول الذين كانوا تحت إمرة «لى» ، «وجاكسن» ، «وبوريجارد» ، من سنة ١٨٦١ الى سنة ١٨٦٥ ، وبسبب تجنيد أولئك البواسل لم تزرع الولايات الجنوبية سوى القليل من القطن فى خلال تلك السنوات الأربع . ثم إن سهر أسطول الولايات الشمالية كان يحول دون وصول القليل من القطن الذى كانت الولايات الجنوبية تنتجه الى أسواق العالم . فكانت نتيجة ذلك أن قطن مصر أصبح غالياً جداً وصار يساوى ثقله ذهباً

وبناء عليه أقبل المصريون على زراعة القطن فى كل بقعة فى وادى النيل وأهملوا زراعة السكر والحبوب . فكنت أينما سرت ترى الحقول مكسوة بأزهار شجيرات القطن البيضاء . وصار الفلاح المصرى لا يفكر إلا فى القطن



ولاحاجة بنا الى إيراد الشواهد على صحة هذا القول . فالطبيعة البشرية هي في جميع أنحاء العالم ، ولم يكن الفلاح المصرى يختلف عن غيره من الفلاحين . ولذلك كان همه ألا كبر أن يعتنى ببيع القطن الذى لم تكن أمريكا يومئذ تستطيع إرساله الى أسواق العالم . وكان قد شرع فى ذلك منذ كان سعيد باشا لا يزال على العرش

وظلت أسعار القطن مرتفعة فى السنوات ١٨٦٣ و ١٨٦٤ و ١٨٦٥ . وفى سنة ١٨٦٦ بدأت أسواق العالم تتلقى محصول القطن الأمريكى والمحصول السابق الذى كان أسطول الولايات الشمالية قد حال دون خروجه من موانئ الجنوب . فكانت نتيجة ذلك أن أخذت أسعار القطن فى الهبوط . ومع ذلك أبى الفلاح المصرى أن يزرع السكر والقمح والذرة والبرسيم بدلا من القطن الذى در عليه المكاسب العظيمة خمس سنوات متوالية . فأصبحت البلاد معرضة لخطر اقتصادى عظيم

وقد انتقد اللورد ملنر الخديو اسماعيل لأنه حول جانبا كبيرا من الأراضى الى مزارع للسكر . ومن المحتمل أن يكون اسماعيل قد أخطأ فى ذلك كما أخطأ فى أشياء كثيرة لأنه كان رجلا كثير العمل . ولكن ليس من العدل أن نقول إنه أنفق المال بحجة أن مساعيه الدالة على البسالة والاقدام أخفقت وآلت الى كارثة مالية خطيرة . ولعله كان يقول لنفسه :

« لقد بدأت أسعار القطن فى الهبوط . وفى العالم أزمة قطنية لا أستطيع تلافي أخطارها . وستفتح ترعة السويس فى عام ١٨٧٠ ، أو قبل ذلك العام . فاذا استطعت أن أوسع نطاق زراعة السكر فلعلى أستطيع انقاذ بلادى من الخطر الذى يهددها من ناحية الزراعة القطنية . وربما استطعت إنشاء معامل تعيض البلاد بما سوف تخسره . ومتى فتحت ترعة السويس استطعت إمداد الشرق كله بما يحتاج اليه من السكر . وستكون هذه التركة سبب رخاء مصر . فاذا استطعت إنفاق بضعة ملايين لإنشاء معامل السكر فأنتى :

- (١) أنقص مساحة الأراضي المزروعة قطعاً إلى الحد المعقول
- (٢) أنشئ صناعة قد تعود يوماً ما على مصر بالمكاسب الوفيرة
- (٣) وأسد الثغرة ما بين الرخاء الناشئ عن الحرب الأهلية الأمريكية والرخاء المنتظر أن يعود من فتح ترعة السويس

ومن المحتمل أن يكون اسماعيل قد أخطأ في كل نقطة من نقط تفكيره هذا . ولكن هل من العدل أن تهمه بتبذير الملايين ، كما اتهمه اللورد ملنر ، حتى على فرض خطأ تفكيره ؟ إن في أميركا اليوم « لجنة للترميم المالي » تنفق الملايين في سبيل تلافي الاضطراب الاقتصادي . و « الكونجرس » يأمر بالقيام بالأعمال العامة الكبيرة ، لحاجة البلاد إليها ولتيسير أبواب الرزق للملايين من العمال . والزراع الأمريكيون يلحون على الرئيس روزفلت طالبين منه أن يساعدهم . فإذا ثبت بعد خمسين سنة مثلاً أن روزفلت قام بهذه الأعمال الزراعية وهو غير ملم بمقتضياتها وأنه أنفق عليها المبالغ الباهظة ، فهل يكون العالم يومئذ شديد الوطأة عليه إذا لم تكن نتيجة عمله مناسبة للأموال التي أنفقها ؟

على أنه يجدر بنا ، قبل أن نقيس مجهودات اسماعيل بشأن السكر بالتأثير التي أسفرت عنها ، أن نورد الأرقام التي أشار إليها اللورد ملنر . وفي مقالة مولهول عن المالية المصرية — وهي المقالة التي تقدمت الإشارة إليها — النص الآتي :

« مصانع السكر — ستة ملايين ومائة ألف من الجنيهات — بنى اسماعيل أربعة وستين مصنعاً للسكر وجهاز هذه المصانع بجميع الآلات اللازمة الخ<sup>(١)</sup> » وفي الصفحة التالية من المقالة المذكورة قوله : —

« أما فيما يتعلق بمصانع السكر — وقد بنى منها اسماعيل ستة عشر مصنعاً

---

(١) راجع مقالة « المالية المصرية » بقلم مولهول وقد نشرت في جزء أكتوبر سنة ١٨٨٢ من

لكل منها أربعة معامل<sup>(١)</sup>، فقد كان ثمة تبذير عظيم استنفد قروض «الدايره» كلها ولا يشتغل من تلك المصانع سوى النصف، وهذا النصف لا يعمل إلا جزئياً. ولذلك يصح القول بأن مجموع قيمة مصانع السكر هو أقل من مليوني جنيه<sup>(٢)</sup>»

فترى أن مولهول يذهب إلى أن ما بذره اسماعيل على السكر كان أكثر من أربعة ملايين جنيه. ويقول إن ما أنفق على صناعة السكر استنفد قروض «الدايره» كلها. وهذا يدل على أن جزءاً من الواحد والتسعين مليوناً من الجنيهات التي يتهم كرومر الخديو إسماعيل بتبذيرها أنفق في سبيل تلافى كارثة اقتصادية كانت تهدد البلاد وعلى إنشاء صناعة هي اليوم — كما سيتضح فيما بعد — أهم الصناعات في مصر. أما سبب بلوغ الخسارة ذلك المبلغ الهائل فقد يتضح من العبارة التالية في تقرير لجنة كايف وهي:

«إن مبالغ عظيمة تنفق على أعمال غير منتجة، جرياً على عادة الشرق، وعلى أعمال منتجة تجري خطأ أو على وجه الاستعجال. والاستعجال من الاغلاط التي تشارك فيها مصر غيرها من البلاد الجديدة (ومصر بهذا الاعتبار هي بلاد جديدة) وهو غلط كثيراً ما ربك كندا والولايات المتحدة. والارجح أنه لم يتم في مصر ما يضاهي التبذير العظيم الذي شوهد في إنجلترا في بدء عصر السكك الحديدية<sup>(٣)</sup>»

أما تقرير بردزلى فلا يذكر أرقاماً ولكن فيه ما يأتي:—

«إن السكر يلى القطن في المتوجات التجارية المهمة في مصر وقد اتسع نطاق إنتاج السكر في بضع السنوات الأخيرة. وتشجيع سمو الخديو على

---

(١)  $١٦ \times ٤ = ٦٤$  — وهو الرقم الذي ذكره مولهول

(٢) راجع المقالة المار ذكرها ص ٣٩٠

(٣) راجع كتاب مكاون وقد سبقت الإشارة إليه ص ٣١٤

إنتاجه كفيل باتساع نطاقه في المستقبل أكثر فأكثر (١)

وقد بذل اسماعيل منتهى الجهد لكي يبيع جزءاً من إنتاج مصانع السكر للحكومة العثمانية ، وفي التقرير الذي وضعه ابراهيم بك في فبراير سنة ١٨٦٩ شرح لهذا الموضوع (٢). على أن المفاوضات التي دارت في هذا الشأن أخفقت والأرجح أن « الرشوة » - آفة الشرق - كان سبب إخفاقها . وليس غرضنا إيراد الأدلة على صحة هذا القول ، فسوف يرى القارىء تلك الأدلة من خلال الحقائق التي سنوردها في الفصول المقبلة . وعلى كل فقد مرت الأعوام . وهاهي ذى صناعة السكر مزدهرة في مصر اليوم ، تمتد العمل للألوف من العمال ، وهي بلا شك أهم موارد الإنتاج الصناعي في مصر

إن هبوط أسعار القطن ضرب رخاء مصر ضربة مؤلمة . وكان سيئه كما لا يخفى ووقوف ربحي الحرب الأمريكية الأهلية . وزاد الطين بلة أن طاعونا أصاب المواشي في مصر فأثر في الزراعة المصرية أسوأ الأثر . وقد كتبت الليدي دف غوردون في ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٦٣ تقول :-

« لقد تضاعفت أسعار جميع الأشياء بسبب وباء المواشي وارتفاع مياه النيل . ولم يفيض النيل قط كفيضانه في هذا العام . ترى هل غضبت الآلهة على « سييك » الذي استباح حرمة ينابيع النيل ؟ إن الأضرار التي ألمت بالمزروعات وبأكداس القمح والفول الباقية من السنة الماضية هائلة جدا ، ويكاد السائر بين أشجار النخيل يغطس في المياه . أما حقول القطن فغمورة كلها » وقد أبدى اسماعيل نشاطا عظيما . إلا أن مصائب كثيرة وقعت في خلال حكمه القصير كالمصائب التي حلت بمصر في عهد فرعون . ولا يخفى أن النحس قد يجعل الانسان مكروها عند الناس . وقد أخذ الوباء الهائل

---

(١) راجع « المراسلات الرسمية » من محفوظات السفارة الأمريكية بالقاهرة لسنة ١٨٦٩ - ١٨٦٣

ص ٤٥٠

(٢) راجع محفوظات عابدين بالقاهرة



الذى اجتاحت المواشى يتفشى فى القاهرة وفى الوجه البحرى أيضا . ويقدر بعضهم الخسارة التى أصابت البلاد من جراء هذا الوباء باثنى عشر مليوناً من الجنيهات . وقد أصيبت به الغزلان أيضاً . وأما الخيل والحمر والمعز فقد نجت منه <sup>(١)</sup>»

ولا يخفى أن العالم فى سنة ١٨٦٢ لم يكن يعرف الطرق الحديثة فى مكافحة وباء المواشى ، ولذلك استمرت هذه الآفة تجتاح البلاد عدة أعوام . وإذا كان اسماعيل قد عجز عن مكافحتها بالطرق العلمية المعروفة اليوم . فإنه لم يضمن بالمال على أصحاب المواشى . وعليه نرى من ميزانية سنة ١٨٧٣ - ١٨٧٤ أنه فى بضع السنوات التى تقدمت تلك الأيام بلغ مجموع ما أمر بدفعه لأصحاب المواشى على سبيل التعويض ٣٨٢٧٥٦٢ رجبها <sup>(٢)</sup>

إن هذه الأرقام ضخمة ولكن هارسية ، وهى تدل على أن اسماعيل أراد أن يتلافى الكارثة الاقتصادية الزراعية التى كانت تهدد مصر فجاء بأموال لم يشر إليها تقرير لجنة كايف ، ولكن يجب ألا تتجاهلها عندما نريد محاسبة اسماعيل وقد أدرج المبلغ المشار إليه فى الميزانية باعتباره تعويضا لأصحاب المواشى بسبب الوباء . ووافق اسماعيل على تعويض تجار القطن أيضاً من المبالغ التى كانوا قد أقرضوها للفلاحين ولم يستطيعوا استيفاء درهم منها وإليك ما كتبه المسيو هنرى أوبنهايم فى ذلك تعليقا على ميزانية سنة ١٨٧٤ قال: « بلغ مجموع ما دفع للدائنين الأوربيين تعويضا لهم من القروض التى قدموها للفلاحين ، والتى لم يستطع هؤلاء إيفاءها بسبب هبوط أسعار القطن ، ١٢٢١ ر ٢٧٤ رجبها <sup>(٣)</sup>»

(١) راجع كتاب « رسائل من مصر » سنة ١٨٦٣ - ١٨٦٥ تأليف اليدى دى غوردون ص ١١٤

(٢) راجع « تعليقات على الميزانية المصرية لسنة ١٨٧٣ - ١٨٧٤ والوثائق المؤيدة لها » لصاحبها المسيو هنرى أوبنهايم ص ٤٤

(٣) راجع تعليقات المسيو هنرى أوبنهايم المشار إليها ص ٤٣

ولم يدفع اسماعيل هذا المبلغ مرة واحدة بل أمر بدفعه عشرة أقساط ابتداء من سنة ١٨٩٠ . وقد نقل المبلغ إلى الميزانيات التالية باعتباره جزءاً من الدين الأهلـى « العام »

واليك فقرة أخرى من تعليقات المسيو هنرى اوبنهايم المشار إليها وهى قوله :

« بلغت نفقات المراكب التى اشترتها الحكومة الحاضرة أو أمرت بصنعها — ونفقات تصليحها وترميمها — ١٧١ر١٣٥٠ جنيها . وثمان الأرض التى اشترتها الحكومة فى القاهرة والاسكندرية لتجميل هاتين المدينتين ولاتمام التحسينات الصحية فىهما ١٩٥ر١٣٩٠ جنيها . وبلغت الأموال والفوائد المدينة بها الحكومة السابقة للملجأ الجمعية المجيدة للأرامل والأيتام وهى المبالغ التى حولت سندات تدفع فى يناير سنة ١٨٦٨ أو بعد ذلك ، واستهلكت كلها ، ٥٥٣ر٣٣٤ جنيها »

وفى « تعليقات ، المسيو اوبنهايم عبارة أخرى تستوقف الأنظار وهى قوله : —

« بلغت ديون الحكومة السابقة للتجار والمستخدمين ٣٥٢ر٧٥٤ر٢ جنيهاً (٢) »

وهذا يدل على أن الخديو سعيداً ترك ديناً « عائماً » مقداره ٣٥٢ر٧٥٤ر٢ جنيها علاوة على الدين المعروف رسمياً بقرض غوشن والبالغ ٣٠٠ر٣٠٠٠ جنيـه . وقد دفع مع هذا المبلغ فى أثناء حكم اسماعيل

وجدير بنا أن نعيد إيراد جميع الأرقام التى أشرنا إليها فى هذا الفصل على وجه الإيجاز . وهذه الأرقام مدونة فى الميزانية وقد وردت فى مصادر يعول عليها ويرجع تاريخها إلى ذلك الزمن ولكنها لم تذكر فى تقرير لجنة

---

(٢) راجع تعليقات المسيو هنرى اوبنهايم المشار إليها الصفحتين ٤٣ و ٤٤

كايف لأن رئيس تلك اللجنة كان موجهاً كل همه إلى حصر الممتلكات التي كانت لها قيمة مالية . وإليك بيان تلك الأرقام :

٦٠٠٠٠٠٠٠٠	بمجموع الأموال التي أنفقت على مصانع السكر
٣٨٣٧٥٦٢	الأموال التي أنفقت على مكافحة وباء الماشي
١٢٧٤٢٢١	التعويض الذي دفع لتجار القطن
١٣٩٠٠١٩٥	الأموال التي أنفقت على التحسينات البلدية في القاهرة والاسكندرية
١٣٥٠٠١٧١	ما أنفق على المراكب
٥٥٣٣٣٤	مادفع للملجأ الأرامل والأيتام
٢٧٥٤٢٣٥٢	ديون سعيد باشا « العائمة »
١٧٢٥٩٨٣٥	المجموع

وننتقل الآن إلى الكلام على المبالغ التي أنفقت على التعليم . وفي تقرير لجنة كايف ثناء عظيم على ما فعله اسماعيل في هذا الشأن . فقد جاء فيه ما يأتي :

« وقد عني بمسألة التعليم عناية تامة فزيد عدد المدارس التي أنشئت على الطراز الأوروبي من ١٨٥ مدرسة في سنة ١٨٦٢ إلى ٤٨١٧ مدرسة في سنة ١٨٧٥ وفي هذه السنة ( ١٨٧٥ ) بلغ عدد الأساتذة ٦٠٤٨ وعدد الطلبة ١٤٠٩٧٧ فزاد عدد المدارس على عددها في السنة السابقة ١٠٧٢ مدرسة وعدد الأساتذة ١٦١٥ أستاذاً وعدد الطلبة ٢٧٧٢٢ طالباً . وقد تغير بالضرورة طراز التعليم ولكنه تحسن بوجه الإجمال تحسناً أكيداً ، وأصبح في بعض الحالات من طراز راق جداً (١) .

وفي تقرير القنصل الأمريكي في هذا الشأن ما يأتي :-

(١) راجع تقرير لجنة كايف الذي سبقت الإشارة إليه ص ٣٩٢

« تشرفت في رسالتي السابقة - رقم ٥٩ بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٨٧٣ - فأشرت الى حالة التعليم العام في مصر ، الأمر الذي يشجع عليه سمو الخديو تشجيعاً يدعو الى الفخر لأنه ذو شأن عظيم لرخاء البلاد ، ( وبعد أن أورد القنصل أرقاماً وإحصاءات لتأييد كلامه قال : - ) « على أن العقبات في سبيل نشر التعليم في مصر عظيمة جداً . ففي المدارس الابتدائية ٨٩٨٩٣ تلميذاً ليس بينهم سوى ٣٠١٨ تلميذة فقط ، وكلهن أو معظمهن من بنات الأسر غير المسلمة ، فالمرأة في مصر قد كانت وما تزال بعيدة عن معاهد العلم ، لأن من المبادئ المسلم بها في الشرق أن النساء لسن أهلاً لنعمة التعليم . على أن تغييراً عظيماً قد بدأ يطراً وهو ينذر باحداث ثورة في أفكار الشرقيين . فقد عزم سمو الخديو على تمكين المرأة المصرية من التمتع بنعمة التعليم ، غير عانى بتعصب الناس الذي لا يستند الى عقيدة دينية أو مبدأ ديني . وبناء على أوامر سموه أخذت حكومته تعنى بتعليم البنات وتهذيبهن <sup>(١)</sup> »

وتختلف الاحصاءات التي أوردتها القنصل الأمريكي في تقريره عن الاحصاءات التي وردت في تقرير لجنة « كايف » . وتختلف كلتاهما عن الأرقام الرسمية المدونة في سجلات الحكومة عن تلك السنوات . وسبب هذا الخلاف راجع الى كون المستر بردزلى ( القنصل الأمريكي ) يشير الى المدارس بوجه الاجمال . والسرسيتيفن كايف ( رئيس لجنة كايف ) يشير الى « المدارس المنشأة على طراز أوربي » . وإحصاءات الحكومة تشير الى « مدارس الحكومة المصرية الأهلية »

على أن هذه التفصيلات ليست ذات شأن ، والأمر المهم هو أن المصادر الثلاثة مجمعة على أن اسماعيل كان يبذل أقصى جهده لتعليم الأمة . وغنى عن البيان أن ازدياد عدد المدارس من ١٨٥ مدرسة في سنة ١٨٦٢

---

(١) راجع المراسلات الرسمية للسنوات ١٨٦٩ — ١٨٧٣ في محفوظات المفوضية الأمريكية بالقاهرة ص ٤٣٣





على أولاد المسيحيين وبناتهم فقط . فلما تولت زوجة الخديو الأمر بنفسها تغيرت الحال ، لأن للرعاية الملكية في مصر ما لها من القيمة في معظم البلدان المتتورة (١) ،

ولم يكن على الخديو أن يحارب تعصب الشعب لحمله على تعليم بناته فقط ، بل لقد وجد أيضا صعوبة كبيرة في حمل المصريين على ارسال أولادهم إلى المدارس . وقد شرح مكاون هذه الحقيقة ، فانه بعد أن أورد أرقاما شتى للمبالغ التي أنفقت في سبيل التعليم قال ما يأتي : —

« نعم ان جانباً كبيراً من هذه المبالغ استنفده المجلس وأنفق على شراء ثياب للتلاميذ الفقراء فهو إذن لا يمثل نفقات التعليم الصرف . ولكن لولا مثل تلك الرشوة ما أمكن اغراء أحد أو ما أمكن إلا اغراء القليلين بالاقبال على التعليم (٢) »

فاذا علمت ما تقدم أمكنك أن تتبّع ما كان مولهول يعنيه عندما كتب ما يأتي : —

ومهما تكن عيوب اسماعيل فقد رفع مستوى مصر بين الأمم كما ترى من الجدول التالي : —

### تقدم مصر في خلال سبع عشرة سنة

آخر سنة سعيد باشا سنة ١٨٦٢	آخر سنة اسماعيل باشا سنة ١٨٧٩	
٤٠٥٢٠٠٠ ر	٥٤٢٥٠٠٠ ر	فدادين محروثة من الأرض
١٩٩١٠٠٠ ر	٥٤١٠٠٠٠ ر	قيمة الواردات
٤٠٤٥٠٠٠ ر	١٣٨١٠٠٠٠ ر	قيمة الصادرات

(١) راجع كتاب دهليون الذي سبقت الإشارة إليه ص ٢٧١

(٢) راجع كتاب مكاون الذي سبقت الإشارة إليه ص ٢٢٥

آخر سني سعيد باشا سنة ١١٦٢	آخر سني اسماعيل باشا سنة ١٨٧٩	
٤٩٣٠٠٠٠	٨٥٦٢٠٠٠	الدخل جنية
٣٣٣٠٠٠٠	٩٠٨٥٤٠٠٠	الدين العام جنية
١٨٥	٤٨١٧	عدد المدارس العامة
٢٢٥	١١٨٥	خطوط السكك الحديدية (بالأميال)
٦٣٠	٥٨٢٠	خطوط التلغراف (بالأميال)
٤٤٠٠٠	٥٢٤٠٠	مجموع طول الترع ( بالأميال )
٤٨٣٣٠٠٠	٥١٨٠٠٠ (١)	عدد السكان

---

(١) راجع مقالة مولهول التي سبقت الاشارة اليها - ص ٥٣١

## الفصل العاشر

### أبراهيم بك

ماكاد اسماعيل يقيم علاقاته مع شركة القنال على قاعدة سليمة حتى وجه عنايته إلى إضعاف الروابط التي تربط مصر بتركيا ربط المسود بالسيد إن لم نقل فصمها . قال ديسى :

« إن اختبار محمد على كان قد أثبت أن هذا الفصم لا يمكن أن يتم بقوة السلاح . ومع أنه ليس هناك ما يبعث على الظن بأن اسماعيل كانت تعوزه الشجاعة ولكن الاحتكام إلى رب القتال لم يكن متفقا مع خلقه . إلا أنه كان عالما بما كانت عليه الدولة العثمانية من الضيق المالى ، وبجشع السواد من رجال الحكم فيها . فخلص إلى أنه فى وسعه أن ينال بقوة المال ما عجز عنه جده بقوة السيف (١) »

إن هذا رأى الذى غنى ببسطه وإبرازه مؤلف لم يشتهر بصداقته لاسماعيل جدير بالنظر ، فهو يبين أن الوالى كان عازما على تحرير مصر من النير العثمانى وأنه آثر بذل المال على امتشاق الحسام لهذا الغرض . فاذا أنفق مئات الألوف من الجنيهات لتحرير مصر من سيادة تركيا ، فالمال الذى ينفقه يجب أن يحسب

---

(١) كتاب : قصة الخديوية : ديسى : ص ٥٧



نفقة عمل حربى . وهذه النفقة يجب أن تقاس بما تقتضيه الأعمال الحربية . من البذل . أما الناحية الأدبية من حيث الاستناد إلى جشع رجال الدولة العثمانية فيجب أن توزن بميزان القول المأثور : كل شئ مباح فى الحب والحرب . بعيد ارتقاء اسماعيل أريكه مصر زارها السلطان عبد العزيز . قال ديسى : « إن وثائق العلاقات الخاصة بين الدولة السائدة والولاية المسودة . ليست متاحة للباحث . بل لأشك فى وجود هذه الوثائق . ان المعاملات التى دارت بين صاحب العرش السلطانى وعرش الوالى . . . لم تكن من ذلك الضرب الذى يغرى بحفظ وثائقها . فقد تبادلت الأيدى مبالغ من المال ، ولما كان النظر فى هذا التبادل متوقفاً فى المستقبل فكان الخير للبائع والشارى أن يقال عنها أقل ما يمكن أن يقال وأن يكتب أقل من ذلك <sup>(١)</sup> » . وإذا كان من المتعذر أن نجد رداً نرد به على منطق مؤلف « قصة الخديوية » ، فإن هناك — على قول الشاعر — قدراً يتلاعب بمقدرات الناس ويفرغها فى القالب الذى يشاء

ولقد شاء القدر ، بعد أن تبع الكاتب الكاتب فى وصف اسماعيل بالمبذر وقولهم فيه إنه بدد ماله وبذر واحداً وتسعين مليوناً من الجنيهات ، أن تتاح للباحثين الآن وثائق رسمية تثبت أنه حفظ بعناية عظيمة مراسلات مفصلة تبين كيف أنفق ألوفاً وألوفاً من الجنيهات فى حربه السلية لتحرير مصر . ان هذه الوثائق لا توضح كيف أنفق مبلغاً بعينه كالمبلغ المذكور ولكنها تعالج أرقاماً كبيرة وتوضح كيف ضاع جانب كبير من مال اسماعيل .

لن أحاول فى هذه الصفحات أن أحكم من الناحية الأدبية على ما أنفق من المال إلا بأن أصر على أن الذهب أنفق فى العتاد الحربى . ولن أستند هنا إلى القول المأثور بأن « الغاية تسوغ الوسيلة » وإنما سأسأل « هل كان الغرض جديراً بالمال الذى أنفق فى سبيله » ؟



تقليد قيل في وصفه إنه لا يتمك . ولكنه قبل أخيراً أن يصغى إلى صوت العقل على أن تزداد الجزية السنوية التي توفىها مصر من ٤٠٠ ألف جنيه إلى ٧٥٠ ألف جنيه . واذن فاحداث إصلاح أفاد مصرفاً جزيلاً كلف الوالى مبلغاً سنوياً قدره ٣٥٠ ألف جنيه .

ولسنا نقف خاصة عند هذا المبلغ لسبب واضح وهو أن لورد كرومر واللورد ملتر وجميع نقدة اسماعيل يضعونه في باب الدخل أى أنهم لا يحسبونه من المال الذى « بذره » أو « وذرته »

قال ديسى : إن فؤاد باشا وكان صدراً أعظم وقد صحب السلطان ( إلى القاهرة ) عرض عليه اسماعيل ٦٠ ألف جنيه هدية فقبلها من دون تردد ذلك لأجل خدمات أداها أو كان مفروضاً أنه أداها في سبيل تعزيز صلات الصداقة بين السلطان والوالى (١)

وليس يشير مؤلف « قصة الخديوية » إلى أى مرجع يستند اليه في قوله هذا . ونحن لم نحقق دقته . ولكن ما يمكن أن يؤكد أنه الفرمان السلطانى الذى غير به نظام وراثة العرش صدر يوم ٢٧ مارس سنة ١٨٦٦ وقد تبع هذه ( الارادة ) أخرى صدرت في ٨ يونيو سنة ١٨٦٧ منحها الوالى قسطاً كبيراً من الاستقلال الذاتى وأنعم عليه بلقب خديو

فهل تلقى فؤاد باشا المشار اليه سابقاً هدية الكى يمد السبيل لاصدار المرسوم الثانى ؟ ليس في ديسى ما يلقي ضوءاً خاصاً على هذا الموضوع . ولكنه يشير إلى أن سعى اسماعيل للحصول على لقب نغم لم يكن يباعث من الغرور . قال :

« إن معرفتى الشخصية باسماعيل وهى معرفة دامت مدة طويلة بعد نفيه تحملنى على أن أقرر بأنه مهما تكن وجوه التقصير فيه ، لم يكن رجلاً يعلق شأنه بالذات فيه بمظاهر الأبهة الملكية ولا بأحد أوصافها غير السلطة والثروة

---

(١) قصة الخديوية : ديسى ص ٥٨

المتصلتين بممارستها . . . وسواء أكان في وطنه أم خارجه في تركيا أو في مصر أو حتى في افريقية ، لم يكن يطبق صبراً على منافس له قرب عرشه . وعندى أنه كان يعلق امتيازاً كبيراً خاصاً — في رأيه على الأقل — على التمييز بين تلقيه بلقب خديو بدلاً من وال (١)

وحقيقة الحال أن اسماعيل كان يفهم وسطه كما كان دزرتيلي يفهم الشرق لما أدرك الحكمة في اسباغ لقب امبراطورة الهند على ملكته . كذلك أدرك اسماعيل الحاجة إلى التمييز بين مقامه ومقام سائر الولاة العثمانيين . ويظهر أنه والسلطان صادفاً صعوبة كبيرة في الاتفاق على لقب جديد . فقد كان اسماعيل يرغب في أن يلقب « العزيز » الذي يعنى كامل السلطان وهو من أسماء الله . ولكن سلطان تركيا كان يدعى حينئذ عبد العزيز فكان في ذلك عقبة تعذر تذليلها . وأخيراً تم الاتفاق على اختيار لقب « خديو » وهونعت فارسي مشتق من كلمة « خيفا » وهي اسم فارسي من أسماء الله . فهي لذلك تعنى « ربانى » أو « الهى » . ولما كان الأتراك والمصريون لا يتكلمون الفارسية كان للقب الجديد سحر خاص مشتق مما يحيط به من خفاء معناه . فرضى عنه السلطان لأنه اقتنع بأنه لا يعنى شيئاً وسراً به اسماعيل لأنه اقتنع بأنه يعنى كل شيء .

نظر اسماعيل إلى الاستقلال الذاتى الذى فاز به في فرمان الثانى فشدد ذلك عزمه وعقد نيته على إصلاح محاكم مصر . وقد اختلف الكتاب في هل نبتت هذه الفكرة في رأسه أولاً أو في رأسه وزيره نوبار باشا . ولكن لا يهمننا مطلقاً من سبق إليها . ففي النظام القضائى المعروف الآن باسم المحاكم المختلطة أو المحاكم الدولية في مصر ، يجد يكفيهما معاً . وقد بدأت هذه المحاكم عملها في شهر فبراير من سنة ١٨٧٦ فوراءها الآن أكثر من نصف قرن من العمل المجيد . إنها تمثل فخر لذكرى عهد اسماعيل ، وللرجلين ، الملك والوزير — اللذين مهدا السبيل لتحقيقها .



ولكن قبل إدخال هذا الاصلاح ، اضطر إسماعيل أن يجتاز طريقاً وعرة طويلة . فقد تحتم عليه أن يقنع أوروبا وأميركا بأن خطته هذه كانت خطة عملية صالحة مواتية لزمانها . بل كان عليه كذلك أن يبتاع موافقة - كيا . فأخذ نوبار باشا - وهو الدبلوماسي المحنك والمحدث البارع والمفكر العاقل والمفاوض الذي لا يتعب ، رجل العالم وصديق الساسة - على عاتقه أن يقنع وزارات أوروبا . فقام بما عليه ، بصبر لا ينفد ، وسعة معرفة تبعث على الدهشة ، وشجاعة بلغت الذروة . ولكنه إذ كان يسير جيش الحق ، كان هناك ممثل آخر لإسماعيل يعامل عناصر أخرى كانت تفكر بما يدعو به الغرب « رشوة » ويشيرون إليه في الشرق باسم « بقشيش »

كان اسم هذا الرجل ، صديق باشاوات البوسفور ، إبراهيم بك . لم يكن من أبناء إسرائيل ، بل من أبناء أرمينية . ونكاد لا نجد ذكراً لاسمه في المؤلفات التي تطبع وتنشر . لم يكن له وكيل صحفي يذيع أعماله ، ولكن كثيراً من الصحفيين كانوا في خدمته . لبس في كتاب موبلى بك - الخديويون والباشاوات - فصل خاص به ، ولكن شخصيته المتوارية مسيطرة على المحفوظات السرية الخاصة بذلك العهد وهي المحفوظات التي أشار إليها مكاتب التيمس إشارة حافلة بالصراحة المرححة . كان له سلطة عظيمة الشأن في الاستانة في السنوات التي تلت سنة ١٨٦٦ ، ولكنه مع سيطرته على سياسة الباب العالي ، وعدم إخفائه نوره تحت مكيال ، تمكن من أن يجتنب الشهرة الصحفية .

لم يكن إبراهيم بك أميراً من أمراء العصابات الخفية ولكنه كان وسيطاً بارعاً تفتح له أبواب الوزارات والقصور ومخارجها . وكان ذا قلم طيع فكان يستعمله في تحبير رسائل مطولة إلى مولاه المبوب ، وكان الخديو يرد على هذه الرسائل . إن سجلات هذه الرسائل لم تضع ، ومطالعتها تسفر عن حقائق تحدث عن نفسها بنفسها وسوف نتحدث في هذه الصفحات

ان ما تقوله لا صلة له بالفرمانين اللذين تقدم ذكرهما ، بل يشير إلى الأحوال التي خلقها .

ليس في سجلات سنة ١٨٦٦ ما هو جدير بالناية . وليس في سنة ١٨٦٧ والشهور الأولى من سنة ١٨٦٨ ما يستوقف النظر . ولكن كتاباً صادراً من ابراهيم بك من الاستانة بتاريخ في أول اكتوبر سنة ١٨٦٨ يعرض لنا أشخاص الدرامة الذين يدور الكلام من حولهم في الفصلين التاليين . فهو يذكر زيارات متواترة لخورشيد باشا ، وزيارات صاحب السمو على باشا وحليم باشا ، ومن فقراته الفقرة التالية وهي مثال لأسلوبه :

« يشاع أن مصطفى باشا غير مؤيد لحليم باشا ، فلا تصدقوا هذه الرواية . إنه يتظاهر بموقف محايد عند ما يكون في حضرة الوزراء ، ولكنه يعمل لحليم باشا خفية . ولما كان مصطفى باشا لا يعلم أن سعيد بك من رجالنا فقد عرض عليه ما لا يوصله إلى أمناء السلطان ليحملهم على إقناع السلطان باستقبال حليم باشا » (١)

إن المعلومات التي تستخرج من الوثائق المحفوظة الخاصة بابراهيم بك لا تبدأ في الوضوح إلا في رسالته المؤرخة ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٦٨ ومنها يظهر أن هذا الرجل الخفي كان مقبلاً في الاستانة وقد وضع تحت أمره مبلغ ١٢٦٥ جنيه في الشهر للنفقات العادية وأنه كان له أن يسحب تحاويل بمبالغ أكبر من هذا المبلغ ، (٢)

ولكنك لا تعثر في هذه الرسائل على شيء له حظ من الخطر إلا عند ما تفتح كتاباً مؤرخاً في ١٦ فبراير سنة ١٨٦٩ وإذا فيه أن خليل بك سيعين قريباً وكيلاً لوزارة الخارجية ، وأنه يسعى لبيع ممتلكاته وأنه يود أن يبيعها للخديو ، وأنه إذا تعذر ذلك عليه فلا بد له من أن يرهنها لمصطفى باشا . ولا يفهم

(١) محفوظات سراي عابدين الملكية بالقاهرة أول اكتوبر سنة ١٨٦٨

(٢) محفوظات سراي عابدين الملكية بالقاهرة ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٦٨

مغزى هذا الكلام إلا فى ٢ مارس ١٨٦٩ عند ما أبرق ابراهام بك إلى القاهرة بأن خليل بك يطلب قرضاً قدره خمسة آلاف جنيه توفى عند ما يبيع ممتلكاته (١)

ولا يعلم ما كان مصير هذا الطلب، ولكننا نجد مذكرة من باريس بتاريخ ١٦ مارس وقد وقعها بيير بارانيون وهو يصف نفسه بأنه محرر صحفى ومدير النشرة الدبلوماسية الدولية (٢) وصاحبها والمدير سابقاً للطبعة العثمانية (٣) وجورنال الاستانة (٤).

واليك الفقرة الأولى من البرقية التى بعثها هذا الرجل :

« أكتب اليكم لأطلب منكم أن تفضلوا فتعلموني عن بنك فى مصر أو باريس أستطيع أن أستوفى فيه معاشى السنوى البالغ ٦٠٠ جنيه وهو المعاش الذى أنا مدين به لسخاء صاحب السمو سعيد باشا الذى سدّد من قبل سمو الخديو اسماعيل . إن الأقساط الثلاثة الأخيرة لم تسدّد ، ولكن على الرغم من ذلك ، لم أقف عن عملى فى باريس يوماً واحداً (٥) »

ولم يكن هذا بالصحنى الوحيد . فى ١٢ يونيو سنة ١٨٧١ كتب كيريا كوپولو ما يلى : —

« إن الغاية من هذه السطور أن أطلب اليكم أن تأمروا بتوفية الاعانة البالغة ٣٠٠ جنيه فى السنة وهى الاعانة التى قبل سموه أن يدفعها الجريدة «فارد» بوسفور» ، التى لم تدفع منذ أول مارس سنة ١٨٧٠ وأن تصدروا الأوامر اللازمة لى يكون الدفع منتظماً بواقع ٢٥ جنيهاً فى الشهر (٦) »

(١) محفوظات سراء عابدين الملكية بالقاهرة ١٦ فبراير سنة ١٨٦٩

(٢) International Diplomatic Bulletin

(٣) Ottoman Printing-press

(٤) Journal of Constantinople

(٥) محفوظات عابدين ١٦ مارس سنة ١٨٦٩

(٦) » » ١٤ يونيو سنة ١٨٧١

وبعد ذلك يومين كتب صحفى اسمه انجليزى إلى ابراهيم بك يبلغه أن أصحاب «الليفانت تيمس» قد تفاصموا وأن كاتب الكتاب عومل معاملة سيئة من قبل شريكه، وأن الجريدة نفسها مهددة بالافلاس «ولكن — قال هذا الرجل — أرجو أن أتمكن من مواصلة اصدار الجريدة بمعاونة سعادتكم وإذا أطلب ٥٠٠ جنيه أو ٦٠٠ جنيه أشعر أن طلبى معتدل»

وقد تلقى ابراهيم بك برقية من القاهرة مؤرخة فى ٣٠ يونيو تحوله دفع ٥٠٠ جنيه لجريدة الليفانت هيرالد (١)

وقد رد ابراهيم بك على هذه البرقية بترقية موجهة إلى الخديو قال فيها: — «المحرر يطلب الآن اعانة قدرها ١٠ آلاف فرنك فى السنة (٨٠٠) جنيه وضماناً يمتد إلى خمس سنوات . ويقول انه مرتبط مع وسيط بمبلغ ٢٠٠ جنيه . ولكننى لم أقطع عهداً ما . فهذا الصحفى لا يستطيع أن يوقعنى تحت الشبهة . واتنى منتظر أوامر مولاي المبوب (٢) .»

فكان الرد كما يلى بتاريخ ٤ يوليو : —

«علبت انه يتصرف تصرفاً أحق . فقد أصدرت تعليماتى إلى رياض باشا بأن يدفع الاعانة إلى جريدة (الفارده بوسفور) . وقد أرسلت اليك تحويلاً بمبلغ عشرة آلاف جنيه على «نشه اخوان فى الآستانة لتوفى منها ٢٠٠ جنيه للوسيط وللدفعات الأخرى . وعليك بتقديم حساب عنها عند عودتك إلى القاهرة (٣) .»

إن الحوادث التى من هذا القبيل كثيرة ، ولكننا نغفل ذكرها . إلا أننا لا نستطيع أن نغفل حادثة أخرى منها . وهى كتاب مؤرخ فى ٢٦ يونيو سنة ١٨٧١ موجه إلى الخديو . وفيه يذكر ابراهيم أن الشريك الآخر فى

(١) محفوظات عابدين ٣٠ يونيو سنة ١٨٧١

(٢) » » ٣ يونيو سنة ١٨٧١

(٣) » » ٤ يونيو سنة ١٨٧١



جريدة « الليفانت تيمس » قد أطلعه على تفصيل النزاع بين صاحبي الجريدة وعلى معلومات خفية عن السياسة في الأستانة . واليك ترجمة فقرة من هذه الرسالة المسهبة :-

« وبعد الحديث الذي نقلته بإمانة الى مولاي المهوب طرقنا موضوع الاعانة . فاتفقنا على الشروط ولكنه طلب اعانة سنة مقدما . فبذلت جهدي للتغلب على إصراره . وحاولت أن أساومه على دفع اعانة ستة أشهر مقدماً ولكنه لم يقبل فاتهيئت الى التسليم بطلبه لأنني خشيت ألا يمضي في عمله إلا اذا فعلت . فدفعنا له اعانة سنة مقدماً ، وإنما اشترطت عليه أن الاعانة بعد ذلك لا تدفع الا كل ستة أشهر مقدماً ، (١) »

وهذا كله يعنى أن اسماعيل راعى الواقع فأدرك أنه في حرب مع تركيا وأن سيفه في هذه الحرب كان من ذهب لا من صلب فأقام دعايته على أساس منظم . أراد أن يؤثر في الرأي العام في الشرق والغرب ، عن طريق صحافة يمدّها بالمعونة . وقد كلفه توجيه النظر الى أنبائه في جميع أنحاء العالم في رسائل صادرة من الأستانة ، مئات كثيرة من الجنيهات كل سنة . فالغرض الذي أنفق في سبيله كل هذا المال كان الاصلاح القضائي واستقلال مصر الذاتى .

بين المشكلات الأولى الناشئة عن فرمان الأول التى تعين على اسماعيل مواجهتها كانت مشكلّة وراثة العرش . وانا نعيد هنا أن هذا التعديل المتسق والأفكار الحديثة كلف اسماعيل زيادة مبلغ الجزية المصرية ٣٥٠ ألف جنيه كل سنة . والظاهر أن هذا المبلغ أَرْضَى الخزينة العثمانية ولكنه لم يرض الرجل الذى فقد به حق الوراثة المنتقل الى أبناء اسماعيل ، فقطب حاجيه وكان فى يده حجة قوية قائمة على أن هذا التعديل المستحدث يتعارض والتقاليد الاسلامية . وكان له أصدقاء فى البلاط العثمانى ومريدون يوالونه

(١) محفوظات طابدين : ٢٦ بوليه سنة ١٨٧١

في مصر . فكان ، في الامكان على الأقل ، أن يكون خصيا خطراً . هذا الرجل كان حلیم باشا الذي ذكر في الرسالة الأولى التي كتبها ابراهام بك وهي الرسالة المؤرخة في أول أكتوبر سنة ١٨٦٨

فقد جاء في مفتتح هذه الرسالة ما يلي : يشاع أن مصطفى باشا غير مؤيد لحليم باشا . فلا تصدقوا الرواية . إنه يتظاهر بموقف محايد عند ما يكون في حضرة الوزراء . ولكنه يعمل لحليم باشا خفية . أي انه عندما ظهر ابراهام بك في هذه القصة كان اسماعيل قد فاز بالفرمان الذي يضمن لابنه عرش الخديو من بعده ، ولكن حلیم باشا لم يسلم بهذا التعديل وهو مكتوف اليدين . بل على الضد من ذلك ، إن الوريث الذي أبعد عن العرش بالنظام الجديد كان يسمى لاضعاف مكانة الخديو وحمل مصطفى باشا على السعي له . فتعين على ابراهام أولاً أن يحبط دسائس الرجعية . إن مساعيه وأموال اسماعيل كانت متجهة شطر التقدم . وكان عليه أن يكافح مصطفى باشا . ولكن يظهر من تقرير مرسل إلى الخديو من الاستانة بتاريخ ١٩ ابريل سنة ١٨٦٩ أن السياسي الثرى كان يسعى إلى الفوز بصداقة حلیم باشا واسماعيل في آن . واليك ما كتبه ابراهام بك إلى مولاه :—

« ما كدت أتلقى برقية سموكم التي تأمروني بها أن أطلع مصطفى باشا على أن مبلغ ٢٥ ألف جنيه لتشييد قصره الساحلي ومبلغ ١٥٠٠ جنيه اللازمة لشراء قطعة الأرض التي تحيط بأرضه وبمجموع المبلغ ٢٦٥٠٠ جنيه سيوضع تحت أمره حتى بادرت اليه وأبلغته رسالة سموكم .

« فاعتبط وطلب إلى يامولاى أن أعرب لكم عن أصدق شكره ، وبعد دقائق جعل يبسط خطته أمامي . فاذا فعل ما ينوي أن يفعله بمبلغ ٢٦٥٠٠ فان خمسين ألف جنيه لا تكفيه .

« وقد زارني حليم باشا وحدثني في المطالب التي ينوي أن يشدد في طلبها

وهي الخاصة بنزع الملكية... فقلت له ألا قوام لكلامه وأنه خير له أن يتركني وشأني وأن حديثه لا يرو عنا.

« وقد قال كامل باشا لمصطفى باشا إن حلیم باشا قد خفف من مطالبه الآن وأنه يأمل أن ينال الآن مبلغ سبعة ملايين جنيه بدلا من عشرين مليوناً <sup>(١)</sup> ».

حتى مبلغ سبعة ملايين جنيه رقم ضخم ولا سيما إذا تذكرنا أن هذا المبلغ كان في سنة ١٨٦٩ يكفي لفدية الملك. وإذا تحقق اسماعيل من مواجهته لمشكلة قد تحمله أخيراً على البذل لارضاء حلیم باشا، بدأ ابراهام يسعى ليعلم الباعث على تشديد السياسة الأتراك ورجال البلاط في استيفاء ما لهم مقدماً لا عند تسليم البضاعة. وقد أشار أولاً إلى هذه المسألة في كتاب إلى اسماعيل مؤرخ في ٧ ابريل سنة ١٨٧٠ قال فيه : —

« من يومين تحدثت مع بنكير هذا الوزير (صفوت باشا). إن صلات الصداقة بينهما وثيقة جداً، وقد أطلعني صديقي على أن صفوت باشا قال له أحبطنا من أيام في مجلس الوزراء خطط والى مصر. إن المصريين يظنون أن لا شأن لنا. إنهم مخطئون، ثم قال: عند ما فازوا بفرمانهم كنت عضواً في مجلس الوزراء الذى منحهما. ومن الواضح أننى توقعت شيئاً ولكنى لم أر شيئاً يمر بى. بل لم أفز بعبارة شكر. ولكنهم يعلمون أننى كنت من حزبهم. الا أن أتى قمت بالواجب على الآ... وعند ما ترى ابراهام قل له كن هذا. أن أحداً لا يقف فى جانبهم لوجه الله <sup>(٢)</sup> ».

وبعد انقضاء خمسة أيام تمكن هذا العامل النشيط ابراهام من أن يطوى كتابه لمولاه على بعض التفصيلات. ففي رسالته المؤرخة ١٢ ابريل سنة ١٨٧٠ ما يلى :

---

(١) محفوظات عابدين : ١٩ ابريل ١٨٦٩

(٢) محفوظات عابدين : ٧ ابريل ١٨٧٠

« رغبت في الحصول على حقائق أصيلة من السراى فاعترضتنى »  
جمة . واليكم السبب : -

يظهر أنه قبل الفوز بالفرمان الأخير كان كامل بك وحسن راء  
قد عهد اليهما بمهام متشعبة وكانا قد وعدا بعض الناس بمبالغ من المال  
النجاح . ولكن عندما جاء نوبار الى هنا وأكمل العمل لم يعط  
وأخبرهما أن الباب العالى قد أنعم بالفرمان وأنه ليس مديناً لهما  
وهذا هو الباعث على ارتياهم جميعاً فينا . فقد قيل لى عن طريق  
أنه إذا شئت أن أفعل شيئاً أو أن أعرف شيئاً فيجب أن يكون  
مقدماً (١)

هذا الموقف يفسر البرقية التى بعث بها إبراهيم من الأستانة فى ١٢  
سنة ١٨٧٠ قال فيها : -

قال لى مصطفى باشا وكامل باشا أمس إن الصدر الأعظم كار  
لهما إن سموكم يجب أن تدفعوا مبلغ ٢٤ ألف جنيه فى السنة على الآ  
باشا لأنه الابن الوحيد لمحمد على الذى لا يزال على قيد الحياة (٢)

هذه الرسالة توضح أن حلیم باشا كان مستعداً أن يتفق على  
معاش سنوى بدلا من الاصرار على مبلغ ضخيم من النقد يبلغ سبعة  
جنيه أو عشرين مليوناً . ومع أن الخديو كان فى سنة ١٨٧٠ ذا ثرو  
فن الواضح أنه كان مما يضايقه أو يثقل عليه دفع مبلغ سبعة ملايين  
ذهبا حتى ولو صحب هذا الدفع التخلل عن حقوق حلیم باشا فى  
وعن مطالبه السياسية . ولذلك نرجح أنه قرأ محتويات البرقية التا  
من الارتياح وهى رسالة من الأستانة فى ١٤ مايو : -

« زارنى طبيب حلیم باشا وقال لى إن الأمير يود أن يرانى . فـ

(١) محفوظات عابدين : ١٢ ابريل ١٨٧٠

(٢) محفوظات عابدين : ١٤ ابريل ١٨٧٠



قصره الساحلى وعرض على بواسطة سكرتيره المقترح التالى حبراً على ورق،  
ولى الشرف بأن أبعث به إلى سموكم : ولما كنت أربح فى الوصول إلى اتفاق  
جدى ودائم وحاسم ، ورغبة منى فى إقامة الدليل على عزمى فى إنهاء جميع  
المصاعب القائمة الآن وهى لا تتفق مع مقام أسرتنا وتنطوى على خطر  
على السلام ، ورغبة فى تفادى الضرورة الكريهة التى قد تلجئنى إلى عرض  
مطالبى المتعددة عاجلاً وأجلاً على محكمة رأى العام ، أصرح الآن أننى أبيع  
كل ممتلكاتى فى مصر للخديو وأتخلى عن جميع حقوقى القائمة الآن أو التى قد  
تكون لى فى المستقبل ، وأتنازل عن كل قضية قائمة بيننا وأعترف بالوراثة  
المباشرة فى ذرية اسماعيل خديو مصر ، وكل ذلك مقابل مبلغ سنوى قدره  
٨٠ ألف جنيه لمدة أربعين سنة ١

وقد أتبع ابراهيم هذه البرقية ببرقتين أخريين ، إحداهما مؤرخة فى  
١٦ مايو وفيها ان البرنس حلیم حظى بميعاد لمقابلة السلطان قريباً وأنه من  
الخير الرد عاجلاً على مقترحه لئلا تحمله هذه المقابلة على تغيير رأيه .  
وتاريخ البرقية الثانية فى ٢٠ مايو وفيها ان البرنس حلیم كان شديد الرغبة فى  
مغادرة الاستانة وأن مصطفى باشا كان يبذل ما فى وسعه لثنيه عن التمسك  
بالمقترح الذى عرضه من عهد قريب . وفيها كذلك أن طبيبه يمنع سفره إذا  
كان هناك أمل فى التسوية ٢

---

(١) محفوظات عابدين : ١٤ مايو ١٨٧٠

(٢) محفوظات عابدين : ١٠ و ٢٠ مايو ١٨٧٠

# الفصل الحادي عشر

## السلطان والطير

وإذ كان اسماعيل يفكر فيما عرض عليه وهو يقتضى اتفاق ٣٠٠.٠٠٠ ر ٣٠٠ جنيته جاءته البرقية التالية من ابراهام :-

« أنبأني كامل باشا بأن الصدر الأعظم ومصطفى باشا يبدلان ما في وسعهما لبذر بذور الشقاق بين سموه والسلطان ولن يكفا عن ذلك ، وهو يقترح أن يحىء الخديو إلى هنا أو يبعث بأسرته ،<sup>(١)</sup>

وقبل أن يرد الخديو على هذه البرقية كتب اليه ابراهام ما يلي :-

« إن سموكم قد سمحتم لي بأن أشارك بمبلغ ١٥٠ ألف جنيه في آخر قرض مصرى على نفس الشروط التى لصاحب الامتياز . ولما كنت قادراً أن أبيع حصتى مقابل تسليم الوثائق الموقته - فهل لي أن أطلب اليكم يامولاي أن تتنازلوا فتخبروني إلى من أوفى المال وما مبلغه حتى أتمكن من الحصول على هذه الوثائق<sup>(٢)</sup> . »

ما المبلغ الذى ربحه الوكيل المسيحى للعاهل المسلم من هذه الصفقة ؟

---

(١) محفوظات عابدين : ٢٢ مايو ١٨٧٠

(٢) » » ٢٤ مايو ١٨٧٠

إن الجواب علامة استفهام . فالواضح من كتابه أنه لم يدفع ملياً واحداً مقدماً . بل باع حصته بربح من دون أن يغامر بشيء من ماله الخاص

وجدير بنا أن نفرق في هذا المقام بين العبارات التي استعمالها لورد كرومر واللورد ملنر . وهو يدل على أن اللغة الانكليزية ليس فيها مرادفات بـحصر المعنى، لأن اسماعيل لم « يذر » squander المال الذي ربحه ابراهام منه بهذه الطريقة إنما هو وذرّه Throw away فقط . ولكن هل وذرّه حقيقة ؟ ألم يكن الخديو في حاجة إلى مثل هذا المراقب الأرمني الذي لا يني لكي يكافح النار بالنار ؟ وليس ثمة دليل على أن هذا الوكيل الكائن في كل مكان نهب سيده . وإذن ألم يكن من قواعد « اللعبة » التي كان، بسبيلها أن تمهد له السبيل للربح عند ما تعقد القروض ؟

ولعله من الخير أن نقرأ كتاباً آخر قبل أن نجيب عن هذا السؤال ، ومغراه يجب أن يفهم في ضوء حقيقة واحدة وهي أن عمل ابراهام كان يفتضي أن يعرف كل أحد ، ولا سيما أولئك الذين يجب أن يعرفهم ، وأن يكونوا رهناً لشارته . وإليك برقية بعث بها إلى القاهرة بعد انقضاء أربعة أيام على رسالته الخاصة بالسندات : —

« قابلت نورس باشا مرتين منذ عين في منصب الأمين الأول ، وقد بر بجميع العهود التي قطعها لي قبل تقلده هذا المنصب . فقد أنهى إلى السلطان كل ما نرغب فيه وسيتوسل بالوسائل اللازمة لابعاد خورشيد باشا إلى أقصى مدى ممكن . ولكن علاقته بي ، يجب أن تكون قائمة على الحذر كل الحذر الآن ، لأنه إذا تطرق أقل شك إليها فإنه يفقد منصبه

« ولما كان موقفه حرجاً ، فهو يطلب خمسة آلاف جنيه ، حتى إذا عزل من منصبه ، استطاع أن يوفي أهم ديونه المستعجلة (١) » .

---

(١) محفوظات عابدين : ٢٨ مايو ١٨٧٠

ثم اليك كتاباً أنبأ به ابراهيم الخديو بأنه أبقى رشوة قدرها خمسون ألف جنيه عرضها عليه حلیم باشا . والواقع أنه يغلب أن هناك مبالغة في هذا القول لأنه لا يذكر « جنيه » بل يذكر رقم ٥٠ ألفاً . ويظهر أن طبيب البرنس حلیم كان قد عرض مقترحاً جديداً بالنيابة عن عليه . ولكن تفصيلات المقترح لم تذكر . أما الفقرة التي تذكر الرشوة ففرغة في العبارات التالية : —

« أما فيما يتعلق بالخمسين ألفاً التي عرضها علي ، فقد أجبت به بأن الأحوال قد تغيرت ، وأنه عند ما تفاوضت في مسألة مصطفى باشا لم أكن قد تشرفت بأن أكون في خدمتكم . ثم قلت إنني لا أقوم الآن إلا بالواجب علي ، وأنه غير مدين لي بشيء ، وإني آتي أن أقبل أية هدية من أحد إلا من مولاي المبجل <sup>(١)</sup> » .

والظاهر أن هناك فاصلاً في المراسلات بين ٢٢ أغسطس سنة ١٨٧٠ و ٣ فبراير سنة ١٨٧١ . ولكن أول ما يستوقف النظر بعد التاريخ الثاني ، برقية مؤرخة في ٩ يونيو سنة ١٨٧١ ونصها كما يلي : —

« على الرغم من أن السلطان كان قد منع نورس باشا من قبول أي هدايا له ( أي السلطان ) في خلال زيارته ( أي زيارة نورس باشا ) لمصر فقد سأله السلطان هذا الصباح هل أرسلتم سموكم أية هدية أخرى غير الحيوانات ، ولما أنبأني نورس بهذا طلب إلي أن أجيء إلى القصر وأخبره على وجه رسمي المبلغ الذي تنوون أن تقدموه هدية إلى السلطان حتى يعلم جلالته به <sup>(٢)</sup> »

وقد رد الخديو على هذه البرقية ببرقية قال فيها : —

---

(١) محفوظات عابدين : ٣٠ مايو ١٨٧٠

(٢) د د د ٩ يونيو ١٨٧١



رد على نورس باشا بهذا المعنى : — لما كان سعادته ( نورس باشا ) قد  
أبى أن يقبل شيئاً ، فإن سموه ( الخديو ) لا يستطيع أن يظن أنكم تقبلون  
شيئاً الآن ، ولما كنت ( أى ابراهيم ) لا أستطيع أن أتوقع طلباً من هذا  
القبيل فقد بعثت فى طلب تعليمات . وليس ثمة إلا طريقة واحدة لتناول  
المسألة وهى أن تنبئوني ( ابراهيم لنورس باشا ) برغبات جلالته فأبعث  
بها إلى سموه ، وعند ما أتلقى تعليماتى أبلغكم إياها « (١)

وبعد انقضاء يومين أرسلت البرقية التالية إلى اسماعيل :

« أنبأنى نورس باشا بأنه متأكد أن سموكم تتيحون لجلالته فرصة للاغتباط  
إذا تبرعتم بمبلغ ٧٥٠٠ جنيه مضافاً إليه مبلغ ١١٠٠ للحجرات الملكية فى  
السفينة ولبحارتها ثم قال إنه إذا لقي هذا الاقتراح قبولا فبلى أن أجيء بالمال  
رأساً إلى القصر . . .

وقال نورس باشا أيضاً إنه من المفهوم عند سموكم أنه متى زارت  
الأميرة الاستانة تجلب معها هدايا ثمينة إلى والدته السلطان . وهو يسأل هل  
أعدت هذه الهدايا (٢) .

فكان رد الخديو على هذه الرسالة ما يلى :

« صدرت الأوامر بأن الهدايا المقصود إهداؤها إلى والدته جلالته ،  
ستقدم لها عند ما تحظى ابنتى بشرف الاستقبال فى القصر . ولكنى فيما  
ما يتعلق بمبلغ ٧٥٠٠ جنيه ومبلغ ١١٠٠ جنيه فجوابى أن هذه مسألة أخرى  
ون ردى سيكون طويلاً وليس لى متسع كاف من الوقت لاجيب فى هذا  
البريد « (٣)

تأخر وصول الرد الخاص باقتراح تسديد المبلغ الذى مجموعه ٨٦٠٠

---

(١) محفوظات عابدين : ١٢ يونيو ١٨٧١

(٢) « « « ١٠ يونيو ١٨٧١

(٣) « « « ١ « « ١٨٧١

جنيه ، وفي ٨ يولييه رأى ابراهام انه لا بد من إرسال رسالة بالشفرة إلى سموه هذا نصها : —

« أبلغني نورس باشا أنه يرغب في رؤيتي في القصر . وما كاد يراني حتى دخل لمقابلة السلطان وعند رجوعه قال لي : أمرني السلطان بأن أقول لك انه يريدك أن تأتي له بكلين كالكلبين الذي أتيت بهما من مصر . وعلاوة على ذلك أن جلالة يرغب في بضع دجاجات وديوك رؤوسها سود وريشها أبيض . فاذا استطعت أن تدبر ذلك كان ذلك من بواعث اغتباطه . فأرجو مولاي الجليل أن يرسل بتعليماته في هذا الصدد

« ولما خلوت بنورس باشا اغتتمت هذه الفرصة لأحدثه في المال الذي سندفعه له . فقال لي إن الآوان قد فات الآن للقيام بذلك على وجه رسمي ولكنه يرغب في أن أعطيه حصته سراً ، وأنه يكون شاكراً لسموكم . وقال إنه ليس علينا أن نمنح لبخارة المركب شيئاً . ولكنه اقترح أن تهدي هدية موافقة إلى قهوه جي باشي . وعندما غادرت القصر زرت حسن باشا واتفقنا على أن ندفع له سراً مبلغ ٧٥٠٠ جنيه يوم الأربعاء القادم ، وألا ندفع شيئاً لبخارة المركب ، وأن نعطي قهوه جي باشي مبلغ ١٠٠٠ جنيه على سبيل هدية باسم الأميرة . فأرجو من مولاي الجليل أن يبعث بأوامره في جميع هذه المسائل » (١) .

فلم يتأخر اسماعيل في إرسال رده على هذه الرسالة . وقد كان رده على جانب من الاسهاب . وإليك فقراته المهمة : —

« أرسلت إليك اليوم مبلغ ١٠٠ ألف جنيه استرليني لتوفية نورس باشا . وهي في تحاويل على لندن مجيرة على يياض ومسحوبة على ييوتات مشهورة حتى يمكن خصمها بواسطة وسيط من دون أن يدري بها أحد . وقد وضعت هذه التحاويل في رزمة صغيرة لكي يستطيع حملها من دون أن تستوقف

(١) محفوظات عابدين : ٨ يولييه ١٨٧١

الأنظار وبذلك يستغنى عن ضرورة اللجوء إلى وسيط ... اننى أوافق كل الموافقة على الاتفاق الذى عقده مع حسن باشا أى على أن يرسل هو سراً مبلغ ٧٥٠٠ جنيه إلى نورس بانما وكذلك على إهداء مبلغ ١٠٠٠ جنيه إلى قهوه جى باشى باسم الأميرة . قال حسن باشا إن عليه أن يسدد هذه المبالغ من دون تأخير ، (١)

وفى رسالة أخرى إلى ابراهيم مؤرخة فى ١١ يوليه ما يلى : —  
« اذهب إلى نورس باشا وقل له إن رياض باشا قد غادر القاهرة يوم الاثنين بعد الظهر ، وأنه يجب أن يصل إلى الاستانة يوم الجمعة . وأنه ناقل ٢٢٥٠٠ كيس تركى مبلغها يفوق مائة ألف جنيهه . وهى فى محفظة ، وقد وضعت فى ظرف ختم بخمسة أختام ، فكانها كتاب مسجل وكأنها حوالات . (٢)

ولست هذه الرسالة على جانب واف من الوضوح . هل تغنى ان اسماعيل أرسل مائة ألف جنيه فى حوالات يوم ٩ يوليه ، ثم أرسل مبلغ مائة ألف جنيه أخرى أو أكثر يوم ١١ يوليه أوراقا مالية ؟ والواقع انه سواء فعل هذا أو ذاك ، فليس الأمر بذى شأن من حيث غرض هذا الكتاب فالمعاملات تتناول الملايين ومبلغ صغير كمائة ألف جنيه حادث يسير .

وما كادت هذه الرسالة المهمة المؤرخة فى ١١ يوليو تصل ابراهيم حتى كتب كتابا مسهبا إلى الخديو بدأه بقوله : « ان الخديو يعلق شأننا كبيرا بالحصول على الدجاج والديوك سود الرؤوس بيض الريش . وان نورس باشا يريد ١٠ آلاف جنيه لنفسه و ٢٠٠٠ جنيه لرئيس الملاحين و ٧٥٠٠ ج لحسن باشا (٣) »

ولا بد أن يكون فى الرسائل المحفوظة ثلم . لأن رسالة من ابراهيم

(١) محفوظات عابدين : ٩ يوليه ١٨٧١

(٢) محفوظات عابدين : ١١ يوليه ١٨٧١

(٣) » » » ١٢ : ١٨٧٠

مؤرخة في ١٧ يولييه تنطوى على عبارات يحاول أن يدفع بها لوما وجه إليه والظاهر ان بياناته أقنعت الخديو لأن رد اسماعيل كان ينطوى على روح المودة « تلقيت رسالتك بتاريخ ١٧ يولييه . وقد لاحظت أنك تخشى أن أكون مغضباً عليك . والواقع أتى لست بمستاء منك ، لأنك فعلت ما فعلت لتقوم بالواجب عليك بأمانة تامة كما يجب على كل رجل مخلص <sup>(١)</sup> »

أما الكتاب الذى كتبه ابراهام في ١٩ يولييه فيلقى ضوءاً أعلى مبعث سوء التفاهم . فهو يبين ان اسماعيل كان يريد التثبت من ان السلطان كان يفوز بنصيبه ، وان نورس باشا لا يستأثر بكل شىء وإليك الكتاب :-

« كان لى الشرف العظيم بأن أبلغ مولاي الجليل فى رسالتى المؤرختين فى ١١ و ١٧ الجارى ، جميع الأحاديث التى دارت بينى وبين نورس باشا فى صدد المسائل المالية ، وفى وسعى أن أؤكد لسموكم أن نورس باشا لم يتحدث معى فى موضوع المال بغير علم جلالته فالمال كان للسلطان نفسه ، وليس ثمة أى خطر من أن نخدع .

ولقد أصر نورس باشا على أن تبقى المسألة سرا مكتوماً لأن الموضوع دقيق كل الدقة فيما يخصهم . فهم يخشون أنه اذا استروح أحد الوزراء نبأها ، كان ذلك باعثاً من بواعث خجلهم . والواقع ان نورس باشا قال لى عند ما قابلته أخيراً : — كيف يمكن أن نصرف حوالات بهذا المبلغ الكبير ؟ فلا بد أن يظن كل أحد أنها من مصر ، ولا بد من أن يصرفها رجل متصل بالقصر . ومهما تبلغ ثقتنا بوسيط من الوسطاء فلا بد أن يعرف أنه رجلنا . كان لا بد من ارسال المال بطريقة أخرى <sup>(٢)</sup> ،

وانقضت خمسة أيام ثم بعث نورس باشا الأمين الأول فى طلب ابراهام . فأسفرت هذه الزيارة عن البرقية التالية التى أرسلها ابراهام الى الخديو :-

(١) محفوظات طابدين : ١٩ يوليو ١٨٧١

(٢) « « « « ١٩ « ١٨٧١



« طلبني نورس باشا الى القصر . فذهبت . فلما وصلت كان السلطان في الجناح الخاص بحفظ الطيور وكان نورس باشا في حجرة محاذية . فما دخلت حتى استدعى ثم عاد حالا وقال احب السلطان أن يعلم هل قدمت ، وأمرني بأن أسألك هل ذهب ضيا بك وموافي افندى الى مصر ؟ وهل زارا الخديو عندما كان سموه في أوروبا في السنة الماضية ؟ وهل دفع سموه لضياء بك مبلغاً ، علاوة على خمسين الف جنيه ؟ فقلت ان هذين السيدين لم يذهبا الى مصر قط ، وأن سموه لم يستقبلها عندما كان في أوروبا ولست أعلم شيئاً عن مبلغ الخمسين الف جنيه التي تشير اليها .

« ثم تركني نورس باشا وذهب الى السلطان طالباً الى أن انتظر ريثما يعود ، وعاد بعد هنيهة وقال إن السلطان أنبىء بأنه اذا كان ضيا بك ليس في مصر الآن فسيذهب اليها قريباً ، وأن الخديو قد جرى على أن يهبه وموافي افندى مالا . وقال نورس باشا ان جلالتة أضاف بأنه مقتنع باخلاص الخديو وولائه وانه لم يتعامل مع هذين النذلين ، ولكن اذا كان ضيا بك في مصر أو ذهب اليها فالسلطان يرغب في ان يطرد منها بل يفضل أن يلقي القبض عليه ويعاد الى الاستانة<sup>(١)</sup> »

واذا كانت هذه الأحاديث تدور بين ابراهيم وأمين السلطان ، وهذه الرسائل والبرقيات تتبادل بين اسماعيل ومراقبه ، كانت حياة الصدر الأعظم تقارب ختامها . وقد تتبع ابراهيم نزع الصدر الأعظم بعناية خاصة . فقد كان ابراهيم في تركيا بمثابة (ورك) في إنجلترا . واذا لم يتح له أن يرفع ملوكا الى العروش ، فقد كان له يد في تعيين الوزراء . وقد نافسه السلطان وسائر الباشوات على البسفور في هذه اليقظة الدائمة . والظاهر أن عبد العزيز أهدى هدايا الى الأطباء الذين يعالجون الصدر الأعظم ولكن ... اليك ما كتبه ابراهيم الى اسماعيل « ... لم يفعل ذلك الآن حفظاً للمظاهر .

فالسُّلطان أبعد ما يكون عن الحزن على هذه الخسارة . بل على الضد من ذلك إنه معتبط . وهو يسأل كل يوم هل انتهى الأمر . وبين الوزراء اضطراب عظيم . فكل منهم يرنو إلى منصب الصدر الأعظم ، ولا سيما كامل باشا وكريجي محمد باشا ورشدي محمد باشا .

« إن جلالة لا يعلم شيئاً عن رغباتهم ولكن إذا حدث شيء لعل باشا فلن يختار جلالة واحداً منهم للنصب ، بل على الضد من ذلك إن اختياره سيقع على محمود باشا وزير الحرية . هذا ما أفضى إلى به نورس باشا ، ولكنني قابلت غير واحد ، ومنهم الطبيب المعالج ، وقد قيل لي إن الصدر الأعظم قد يعود إلى عمله في خلال عشرة أيام <sup>(١)</sup> . »

في تلك الأيام إذ كان كل إنسان في الاستانة يتوقع نبأ وفاة الصدر الأعظم وإذا كانت الأقوال متضاربة فيمن يكون خلفه ، مضى إبراهيم في العمل الموكل إليه . وبيان ما قام به أودع في رسالة إلى الخديو مؤرخة في ٢ أغسطس : —  
« لما كان لي قريب هو وكيل مكتب التلغراف في بير ، أردت أن أعلم هل طلبت وزارة الخارجية أو إدارة البوليس الحصول على نسخ البرقيات التي تبادلناها . فأجاب إن مكتبه لم يتلق طلباً من هذا القبيل ولكنه قال إن رسائلنا تمر بمكتب ترايا وبويوكدر ، وإنه سيستطلع ما عندهما في هذا الصدد وقد جاءني بعد أيام وقال إن بحثه قد أقع به أن مراسلاتنا لم تنقل . »

« ولكنني فزت بهذا التأكيد قبل شهر أو أكثر . وفي يوم الخميس جاءني رئيس مكتب ترايا وقال أن عنده شيئاً خطيراً يريد أن يطلعني عليه . فسألته فقال : إنه في صدد رسائل التي بالشفرة . فأنك تستعمل شفرتين هما من أسهل ما يكون على الحل . فإذا أرسلت بهما رسائل ثلاث مرات أو أربع فكل عامل مجرب يستطيع أن يقرأ نصها من دون أية صعوبة ، ولكي يثبت لي صحة قولي جلس وكتب رسالة أمام عيني بشفرتنا . فلما ضعفت ثقتي بشفرتنا

اتصلت ثانية بمحمد آغا وهو يملك نسخة منها، وقلبا يستعملها، وأنباته بما علمت.  
أما الشفرة التي في حيازة رياض باشا فناقصة كذلك ويجب أن ندمرها جميعا.  
نعم إن الحكومة قد أهملت هذا الأمر حتى الآن. ولكن نسخا من رسائلنا  
محفوظة في السجلات، وإذن يمكن أن تنسخ رسائلنا الزاهية والآتية يوما ما  
فلنكي أجنب استمرار خطر من هذا القبيل، استعملوا الآن على سبيل  
الشفرة القاموس الصغير المرسل بالبريد<sup>(١)</sup>.

وقد أعاد ابراهيم الكرة بعد ذلك، مرة إثر مرة، على ضرورة تغيير  
الشفرة المستعملة. كان روح التفاؤل يغلب عليه عندما كتب هذا الكتاب  
الخاص بشفرة سموه، لأن حالة الصدر لأعظم الصحة ظلت تبعث على القلق  
وإنك لتقرأ بين السطور في رسالة أخرى، مؤرخة ٢ أغسطس أن هذا  
الأمرنى المخلص كان يدبر ما يلزم ليكون متصلا بأوثق صلات الصداقة  
بالرجال الذين يحتمل تربعهم في دست الأحكام في حالة وفاة علي باشا  
وقد كان صفوت باشا ومحمود باشا بين الذين برزت أسماؤهم في التأليفات  
الجديدة. ويذكر القراء أن ابراهيم كان قد أنبا اسماعيل في رسالة سابقة  
بأن محمود باشا وزير الحرية سيعين صدرا أعظم في الغالب. وإليك ما قاله  
الآن عن هذين السياسيين النافذين الكلمة:

« قابلت صفوت باشا مرارا. إنه شديد الخوف ولكن إن أعطيناه ٥٠٠٠  
جنيه فانه يقبل ويكون في خدمة سموكم

» وبفضل توفيق افندى قابلت محمود باشا مرتين. لم نشر إلى مسألة المال  
ولكن توفيق افندى سبره وهو يؤكد لي أنه يقبل. وقد أشار محمود باشا،  
في خلال حديثه معي، إلى أعمال البناء التي يقوم بها، وذكر انه يعوزه

---

(١) ملاحظات عابدين : ٢ أغسطس ١٨٧١

النقد . ثم إنه مهم بنماذج القطن . وسأعتمد على اهتمامه هذا لأبقى على صلة به .

« فإذا أفلحنا في حمله على قبول المال فيجب أن نعطيه ٧٥٠٠ جنيه .

» وقد اتصلت بكرييجى باشا بوساطة بسيم بك . لم تتحدث في موضوع المال . ولكن إذا رغبت سموكم استطعنا على رأى بسيم بك أن نقنعه بالقبول . وإذ شاء مولاي الجليل فانا نستطيع أن نلف ناجى كاتب أمين بك بالطريقة نفسها . ولكن يا مولاي ، هذه مسألة دقيقة كل الدقة وخطيرة كل الخطر ، والحالة تقتضى ألا يعلم أحد بهذا السر . » (١)

في هذا التقرير المؤرخ ٢ أغسطس يشار إلى محمود باشا بأنه وزير البحرية مع انه وصف في رسالة ٢٦ يولييه بأنه وزير الحرية . وفي رسالة أخرى مؤرخة في ٨ أغسطس وصف ثانية بأنه وزير البحرية . وقد كانت البرقية التى أرسلت إلى الخديو في ٨ أغسطس شديدة العناية بخطة ابراهيم . ففيها ذكر للمال والبيغانات . ولكليهما مقام واحد من الشأن ، لأنه إذا كان يلزم أن تكسب صداقة محمود باشا بالمال فمن الضروري أن يكسب رضا السلطان بالبيغانات . فقد كان عبد العزيز يحب الحيوانات على أنواعها والطيور على ضروبها المختلفة . ولكن همه في ذلك كان هم الجامع . فكان يبحث عنها ، كما يبحث جامع الكتب عن كتاب نادر ، لا ليستعمله بل لى يتباهى برؤيته ، وإليك نص برقية بعث بها « المراقب » في شفرة كان يرجو أن تكون شفرة سليمة : —

قال لى محمد افندى إن الصدر الاعظم لن يعيش طويلا وإن المرجح تعيين محمود باشا وزير البحرية مكانه . فاذا كنا قد عزمنا على أن نعطيه مالا فوق اعطائه الآن . لأنه متى أصبح صدراً أعظم يصعب جداً اعطاؤه إياه وإذا انتظرنا فلا بد من أن نعرض عليه مبلغاً أكبر حتى يقبل . « أمرنى جلالتة بالحضور الى القصر . وسألنى نورس باشا عن البيغانات .

(١) محفوظات عابدين : ٢ أغسطس ١٨٧١



وقد قال لى محمد آغا إن سموكم ترغبون فى بضعة ييغانات كذلك . وقد أرسلنا فى طلبها من انكلترا ، ولكن جلالته يرغب كذلك فى أنواع شتى من التدرج الذهبى والأوز والحيوانات النادرة . ولما كنتم سموكم لا تملكون مثل هذه الكنوز فقد طلبتها من أوربا . ويهمنى ان اعرف ، على سبيل الارشاد ، ماذا أفعل اذا كرر طلب من هذا القبيل فى المستقبل (١)

كانت هذه الرسالة مستعجلة . فالصدر الأعظم قد يموت من ساعة الى أخرى . وكان يخشى أنه ساعة يموت ، ترتفع اسهم محمود باشا . وليس يهمنى ان كان محمود باشا (٢) عند كتابة هذه الرسائل وزيراً للحرية أو وزيراً للبحرية . إنما المهم أن ابراهام كان يرى فيه رجل الساعة ، وأن ثمنه لا بد أن يرتفع عند ما يصبح صدرأ أعظم . فعناية اسماعيل بالرد عليها ليست بمستغربة :— «لا تؤجل دفع مبلغ سبعة آلاف جنيه الى محمود باشا (٣) ولكن تأكد من وصولها إلى يديه . واذا كان يعوزك النقد فأبرق الى . اجلب الطيور التى يطلبها القصر . (٤)

واليك تقريراً من ابراهام وصف فيه قيامه بمهمته وقد نقلنا منه ما يخص محمود باشا (٥) :—

« ما كدت أتلقى أمر سموكم حتى اتصلت بتوفيق أفندى . فزار محمود باشا وعاد إلى وقال لى ان الباشا لن يقبل شيئاً الا بوساطته وأن المبلغ يجب أن يوضع فى ظرف مختوم فيأخذه أحد رجالى الى قصر الباشا حيث يتسلمه توفيق أفندى وهو يسلمه بنفسه الى محمود باشا . ولما كانت هذه المعاملة على

---

(١) محفوظات عابدين : ١٠ أغسطس : ١٨٧١

(٢) (٢٣٠٥) جاء فى النص الانكليزى محمد باشا والقصد الاشارة الى الرجل الذى ذكر باسم محمود باشا

حتى الآن فكتبنا « محمود » بدلا من التقيد بالنص الانكليزى .

(٤) محفوظات عابدين : ١٠ أغسطس : ١٨٧١

جانب كبير من الخطورة ولما كنت مسئولاً عما أفعل بنفسى فلن أفعل شيئاً الا وفقاً لأمر صريح من مولاي الجليل.

« فاذا شئتم سموكم أن يتولى توفيق افدى المهمة ، فانتا نستطيع أن نعطيه المال فى الحال . واذا قررتم سموكم أن تترثوا قليلاً ، فاستطيع أن اتوسل بنماذج القطن لاتصل بمحمود باشا . وهذا يمكننى من مخاطبته طويلاً وعندئذ أستطيع أن أحمله على قبول المال . والصعوبة فى هذا أن المهمة لا يمكن انجازها فى أى وقت . ولا بد من التأخر ( فى تنفيذ هذا الاقتراح ) فأرجو سموكم أن تصدروا الى أمركم .

« ان صفوت باشا مستعد ان يقبل ٥٠٠٠ جنيه عندما ترغبون سموكم أما كبرىجى باشا فقد مضى عليه يومان وهو مريض .<sup>(١)</sup>

أما التقرير التالى فكان موضوع الطيور مقدمته . واليك بعض ما جاء فيه : —

« فى ٦ أغسطس تلقيت مذكرة من نورس باشا يطلب إلى فيها أن أذهب الى الفصر . وما كدت أدخل حتى سألتنى عن البيغانات الماثلة للبيغانات التى عرضت على . وفى الوقت نفسه حدثنى نورس باشا عن طيور كان جلالته قد رآها فى باريس ، وهى طيور يرغب فى الحصول عليها . ولما كنت عاجزاً عن تفهم كل ما قال باسهاب اقترحت أن نأتى بكتالوج للطيور يسهل علينا تحقيق رغبات السلطان . وبعد جهد وجدت كتالوجاً كان أعده أحد كبار الفنانين فى باريس . وفى صباح الأربعاء أخذته إلى السلطان ، فاختر مجموعة من الطيور النادرة وطلب أن ترسل اليه فى أول فرصة ممكنة<sup>(٢)</sup> »

وقد كانت الرسالة المطوية على الفقرة المتقدمة ، تشتمل على موضوعات

---

(١) محفوظات عابدين : ١٥ أغسطس ١٨٧١

(٢) محفوظات عابدين : ١٦ أغسطس ١٨٧١

متعددة . وكانت حافلة بأقاويل البلاط والدوائر السياسية . وقد ذكرت عرضاً أن الصدر الأعظم كان مصمماً على ألا يموت في الميعاد المضروب له . هذه الإشارة حملت أسما عيل على الاعتقاد بأن مسألة محمود باشا ليست « مستعجلة » فابرق إلى ابراهيم : —

« إنك على صواب في ألا تثق بأحد ، وإنتى أوافق على وجهة نظرك ، ولما كانت هذه المسألة دقيقة فسأرسل اليك بأول يريد نماذج القطن التي طلبتها . فتسنى لك بذلك أن تراه كثيراً ويمكن حينئذ أن تسويا المسألة بينكما على أساس من الصداقة . وبذلك نستطيع أن نعلم أين نحن ،<sup>(١)</sup>»

وعاد ابراهيم فتناول في برقيته التالية موضوع السلطان وطوره . وفي تقرير مسهب مؤرخ في ٢٣ أغسطس وصف جلالة وكيف احتفظ ببعض هذه الطيور على مقربة منه نحو ساعتين . ثم أرسل بعضها إلى السلطنة الوالدة وطيرين إلى زوجه الأولى . وفي فقرة تالية في التقرير نفسه أن بعض الدجاج والديكة والأوز والتدرج وصلت يوم الاثنين من باريس وأن السلطان أمر بوضعها في أقفاصها والحجء بالأقفاص إلى حضرته . قال ابراهيم : وكان هناك أربعون قفصاً كبيراً . . . . . وعهد إلى الحشم في وضع الأقفاص في أحد الأبناء العليا

وإذ كان كل هذا على قدم وساق جاء نورس باشا الأمين الأول إلى ابراهيم وقال له :

« إن جلالة مغتبط ويود أن يعلم بمجموع النفقة حتى يوفى ما عليه . فأجبت إتنى لا أعلم ، وإنى أستطيع أن أقول أنها هدية من سموه . فغادرني نورس باشا وذهب إلى حضرة جلالة . وعاد إلى بعد دقائق وعرض على قائمة بما يريد جلالة الحصول عليه من التدرج والأوز من الأنواع عينا . . .

« إن هذه الكلاب والطيور التي يوالى جلالته طلبها تقتضى نفقة كبيرة لأنه يطلب نماذج نادرة وهذه غالية الثمن . فقد أرسلت حتى الآن ٣٥ ألف فرنك من أصل ثمنها وأخشى أن يبلغ ثمنها ٥٠ ألف فرنك إذا توالى المطال... ويظهر أنه سيتعين على أن أبني أقفاصاً للطيور وهذه تقتضى نفقة قدرها ٣٠ ألف فرنك . وإتى فى انتظار ما يرى مولاي الجليل إرساله إلى من الأوامر<sup>(١)</sup> »

ولما كان الفرنك فى تلك الأيام فرنكا ذهباً ، لا الفرنك المنخفض القيمة المتداول بعد الحرب ، فالطيور والحيوانات كانت تكلف مبالغ كبيرة من المال .

---

(١) محفوظات عابدين: ٢٣ اغسطس ١٨٧١



## الفصل الثاني عشر

### الطيور لا تكفى

فى الساعات التى كان السلطان يغادر فيها «الحرم ملك» لىذهب إلى مقر طوره كان اسماعيل و ابراهام يواصلان مراسلاتهما ، وفى ٢٣ أغسطس بعث ابراهام إلى مولاه بالتقرير التالى :

« أنبأنى توفيق افندى أن محمود باشا يتسلم المال منى ولذلك سمجت على حساب وزارة المالية مبلغ ١٢٥٠٠ جنيه : وعند ما أتسلم النقد سأذهب به إلى صفوت باشا ومحمود باشا . وإذا عقدت اتفاقاً ما مع آخرين أبلغت مولاي الجليل بالبرق . أما الصدر الأعظم فخالته أحسن فى الظاهر ، ولكن فى الظاهر فقط ، فالداء يسرى ، وكل أحد والسلطان على رأسهم ماعدا صنائع الصدر ، ينتظر وفاته بفارغ صبر<sup>(١)</sup> ،

وبعد انقضاء أسبوع على هذا التقرير تلقى اسماعيل ملخصاً وافياً لما حدث ، فاستخلص منه أن السلطان كان غير راض عن نورس باشا أمينه الأول وقد كان من مؤيدى الخديو . وتلقى كذلك فى البريد نفسه تقريراً عن محمود باشا فيه ما يلى :

---

(١) محفوظات عابدين : ٢٣ أغسطس : ١٨٧١

« تشرفت بأن أبلغت مولاي الجليل أنني قلت لتوفيق افندى إنه لا بد لي من تسليم المال لمحمود باشا بنفسى. فتردد الباشا أولاً ثم قبل. وقد جاءنى توفيق يوم الجمعة وأبلغنى أن محمود باشا مستعد أن يتسلم المال فى الساعة الواحدة من يوم الاثنين. ولكن لا بد من تحويلها إلى سندات (قنصلية) لكي تكون الرزمة أصغر ما يمكن أن تكون. واليكم ما فعلت. لما كان مبلغ ٧٥٠٠ جنيه أقل قليلاً من ١٦ ألف سند، جعلت المبلغ ١٦ ألف سند ليكون بمجمعه بالآلاف دون الكسور.

« غطيت هذه السندات بالقطن ووضعتها فى أكياس، وفقاً لتعليمات محمود باشا وقد أبلغنى إياها بواسطة توفيق افندى. وذهبت بالأكياس يوم الاثنين على أنها نماذج قطن. فلما بلغت دار محمود باشا وجدت توفيق افندى ينتظرنى فدخل حجرة مجاورة وأنبأ الباشا بوصولى. وكان حيثئذ فى الحرم ملك، فتحدثنا قليلاً، وعند ما خلوت بالباشا سألتى عن سموكم، أين أنتم الآن، وهل تلقيت نماذج القطن. فقلت إن النماذج قد وصلت، وإن الباقى يصل بالسفينة القادمة، فقال: —

« إن هذا ثقيل على طبعى. فأننى لم آخذ شيئاً من أحد. هذه المرة الأولى. فإذا كان الأمر لا يزعج سموه، أرجو أن تحفظ المال معك حتى أسحب منه ما أحتاج إليه رويداً رويداً.

« فقلت له إن المال فى الدور الأرضى. فقرر جرساً فى الحال، وعند ما لباه الخادم أصدر إليه تعليمات بأن يأتى بنماذج القطن التى جاء بها إبراهيم بك وتركها فى الدور الأرضى.

« فلما نفذ الخادم هذه الأوامر طلب إلى محمود باشا أن أخرج السندات من الأكياس وأن أضعها فى درج، وأن أترك الأكياس ونماذج القطن حيث كانت. فلما فعلت كل هذا قال:

« لقد قبلت هذه الهبة لكى لا يساور سموه ريب فى. فليتأكد أنتى

سأبذل وسعى لى أفوز برضا . وما عليك إلا أن تبلغنى ما تريد ، فاذا كان ذلك فى استطاعتى أنجزته ، ولك أن تعتمد على فى إخراج خورشيد باشا من الأستانة . ثم قال : إن حالة الصدر الأعظم قد ساءت ، ولن يعيش أكثر من بضعة أيام»

وبعد ما انتهى ابراهيم من مسألة محمود باشا على هذا المنوال قال : سأحمل مبلغ خمسة آلاف جنيه (بنكنوط) هذا الاسبوع إلى صفوت باشا ومثله إلى صفوت باشا . واتفق أن أقترح بعد موافقة مولاي الجليل أن نعطي ألف جنيه لزيور أفندى الامين الثانى و ٢٥٠ جنيه لخورشيد بك رئيس حجاب الطيور و ١٥٠ جنيه لمساعدته .

وقد بعث اليكم يامولاي بوساطة محمد آغا قاموسا جديدا فيمكنكم من حل أية رسالة تتلقونها من دون أن يستطيع أحد أن يحل ما تتبادله من الرسائل<sup>(١)</sup>»

وفى يوم ٤ سبتمبر بعث ابراهيم برقيتين إلى اسماعيل وكان موضوعهما السلطان وطيوره ونورس باشا ومتاعبه ، ففي الأولى ان الجانب الأول من الطيور التى رغب فيها جلالاته قد وصل ، وان جلالاته قد طلب قائمة الثمن والنفقة ، فلما قيل له ان هذه الطيور هدية من الخديو قال ان هناك ثلاثة أنواع أخرى يريد الحصول عليها فى أول فرصة . وأسماء هذه الانواع المذكورة فى البرقية وأثمانها على الترتيب ١٥٠٠ فرنك و ١٨٠٠ فرنك و ٥٠٠ فرنك .

أما الإشارة إلى نورس باشا فانطوت على أنه عزل من منصبه ، وان زيور بك عين مكانه . وكان ابراهيم أراد أن يعزى اسماعيل عن عزل نورس باشا فأورد له بعض نتائج صلته بمحمود باشا قال :  
« إن محمود باشا يقول بأنه فى حالة وفاة على باشا ، فمن الممكن أن يعرض

منصب وزير الخارجية على خليل باشا . وعنده انه اذا اقترح جلالة  
التعيين فمن المتعذر عليه أن يأبى القبول ، ويطلب أن يبذل السعى للحد  
دون ذلك (١)

أدرك اسماعيل مغزى فقهه لخدمات نورس باشا وان عزله ينتطوى  
وجوب تعديل فيما يختص بصلاته بالقصر . فرحب بما أتيج له من الف  
للاعتناء على معاونة الأمين الجديد فأسرع في الأبراق إلى ابراهيم بما  
« أسفت كثيراً لما بلغنى عن عزل نورس باشا . ولكن من بواحث  
أن أحداً صدقائنا عين مكانه . ثم إن تعيين خليل شريف باشا وزيراً للخارج  
ليس من السداد . فابذل ما فى وسعك لتمنعه ، ولا تسمح لأى حائل  
يحول دون منع هذا الخطر .

« وعليك أن تتوخى فى هذا العمل منتهى الحذر والحكمة . أما فيما  
بالطيور التى عدها السلطان فأننى أشكر لك ما فعلت . وإذا طلب غيرها فأت  
« آخر أى طلب بتوفية السند الذى على خليل شريف باشا (٢) »

إننا لنجد تفسير هذه الفقرة الأخيرة فى تقرير لـ ابراهيم بعث به  
الخديو فى ٦ سبتمبر ، لأنه يشير فيه إلى سند على خليل شريف باشا كان فى  
اسماعيل ، وكان قد انقضى زمن على حلول ميعاد توفيته . إن رغبة الخ  
فى عدم التشديد فى طلب الاستيفاء مفهوم ولا سيما عندما نذكر أن الص  
الأعظم توفى فى ٦ سبتمبر وأن خليل باشا (وهو المدين للخديو) كان مرث  
كبيراً لمنصب وزير الخارجية فى الوزارة الجديدة .

أعلن الخديو نبأ وفاة على باشا ببرقية مؤرخة فى ٦ سبتمبر فأبرق  
اليوم التالى إلى وكيله الأمين بما يلى : —

« إذن فالصدر الأعظم قد مات . ان الدسائس الآن يجب أن تكون

(١) محفوظات عابدين : ١٤ سبتمبر ١٨٧١

(٢) محفوظات عابدين : ١٦ سبتمبر ١٨٧١



أكتفها ، ليس في سبيل الفوز بمنصبه فحسب بل في سبيل وزارة الخارجية كذلك . فعليك كما أبرقت اليك أمس ، بأن تبذل كل ما في وسعك . وأن تعتمد إلى أية وسيلة ممكنة لتحول دون تقلد خليل باشا منصب وزير الخارجية . إن نشاطك وصلاتك ومالك ، وكل قوة تستطيع أن تعتمد عليها ، يجب أن تستعملها لخدمته . وثق بأن ذلك يكون أعظم خدمة تسديها إلى وأنت تعلم أنني لا أنسى الذين يسدون إلى خدمة (١) .

هذا الرجل وقد رأى ما تنطوي عليه رسالة مولاه الجليل من الشكر العظيم ، إذا فاز باقصاء خليل شريف باشا عن منصب وزير الخارجية ، رد على سيده في اليوم التالي فقال : —

« اننى أبذل الجهد سعيًا وراء اقصاء خليل شريف باشا عن منصب وزارة الخارجية واتى أستعين بمعونة القصر وقد قطعت عهداً معينة فاذا نجحت نكون قد أصبنا فوزاً ظاهراً . أما أمين بك فيؤيد خليل شريف باشا (٢) . » وأتبع ابراهيم هذه البرقية برقية أخرى قال فيها : —

« كنت قد توقعت انه إذا عزل نورس باشا من منصبه حل محله زيور بك ورغبة في الاطمئنان قدمت له بين الفينة والفينة مبالغ مجموعها ٧٠٠ جنيه ، وقد قررت له مبلغاً شهرياً قدره ٦٠٠ جنيه . ثم اتى وعدته بأن أبذل وسعى في إقناع مولاي الجليل بأن يهبه مبلغ ١٠٠٠ جنيه . وقد قلت له أمس ، انه كان يصعب على إذ كان أميناً ثانياً أن أفوز له بهذا المبلغ الاضافي ، أما الآن فأننى أبذل وسعى لإقناع الخديو بأن يهبه بضعة آلاف لا ألفاً واحدة . وعندى بعد موافقة مولاي الجليل ، أننا إذا أعطيناه ٢٥٠٠ جنيه اغتبط اغتباطاً عظيماً . وقد قال لي إنه سيسعى جهده للحيلولة دون تعيين خليل شريف باشا ، (٣) »

(١) محفوظات عابدين : ٧ سبتمبر ١٨٧١

(٢) محفوظات عابدين : ٧ سبتمبر ١٨٧١

(٣) محفوظات عابدين : ٧ سبتمبر ١٨٧١

وقد أرسل ابراهيم برقية أخرى إلى مولاه في اليوم نفسه يظهر منها انه يجيد التنبؤ السياسى والأعمال المالية في آن . ونحن نحكم عليه هذا الحكم لأنه تمكن من أن يبلغ مولاه أن محمود باشا — وهو الرجل الذى تسلم السندات فى أكياس القطن — عين صدرأ أعظم . وفى الرسالة نفسها أن محمود باشا وعد بأن يبذل جهده ليعين صفوت باشا أو محمد رشدى باشا وزيراً للخارجية<sup>(١)</sup> فاعتبط الخديو بهذه الأنباء وأبرق إلى الاستانة بالرسالة التالية :

« اتنى عظيم الأمل الآن وقد نولى محمود باشا منصب الصدارة ، أن تتمكن بوساطته أو بوساطة القصر من إقصاء الرجل الوحيد الذى لا نرغب فيه عن منصب وزير الخارجية

» ويجب ألا تضع دقيقة واحدة . كن سخيأ فى وعودك وثق باننا إذا أحرزنا ما نبغى فستنزد جميعها . أما وقد عين الصدر الأعظم فلا بد من تعيين وزير خارجية من دون إبطاء »<sup>(٢)</sup>

فنشط إبراهيم الى السعى والعمل فى تلك الساعات الخطيرة من دون ملل أو ونى . وفى يوم ٨ سبتمبر أبرق الى مولاه بأنه قابل محمود باشا فأنبأه بأن التأخير فى تعيين وزير للخارجية يرتد الى رغبة السلطان فى تعيين خليل شريف باشا . قال الصدر الأعظم لابراهيم : « فاقترحت أن يعين لهذا المنصب إما محمد رشدى باشا وإما جميل باشا ولكنى لم أفز بطائل . وموقفى حرج الآن . فاذا قاومت خليل شريف باشا مقاومة عنيفة فقد يرتاب السلطان فى صلتى بمصر<sup>(٣)</sup> »

وما انقضت أربع وعشرون ساعة حتى نقلت أسلاك البرق بين الآستانة والقاهرة الرسالة الآتية بالشفرة من إبراهيم الى اسماعيل : -  
« عين سيور افندى وزيراً للخارجية »<sup>(٢)</sup>

(١) محفوظات عابدين : ٨ سبتمبر ١٨٧١

(٢) محفوظات عابدين : ٨ سبتمبر ١٨٧١

(٣) محفوظات عابدين : ٩ سبتمبر ١٨٧١

لم يكن سيور افندى من المرشحين للمنصب ولكنه كان بلغة أهل السباق « جواداً غامضاً » ففاز . وكان تعيينه ظفراً لاسماعيل لأن « مراقبه » ( أى إبراهيم ) كان قد وجه مدافعه ضد خليل شريف باشا ولم يعن بمن يتقلد المنصب دونه . كان قد بذل السعى لتعيين محمود باشا صدرأ أعظم ولكنه لم يسع لتعيين رجل بعينه وزيراً للخارجية .

وقد كان رشدى باشا من العوامل الكبيرة فى الوزارة الجديدة . وفى هذا الصدد أبرق إبراهيم الى الخديو بما يلى :-

« اتفقت مع رشدى باشا على أن آتية بهدية من سموكم . ولم يذكر رقم معين ، وقد قال لى صائب بك إن رشدى باشا أبى أن يقيد نفسه ، وأنه يرغب فى أن يعلم ما يكون المبلغ الذى يمنحه . فقلت خمسة آلاف جنيه . وعاد الى صائب بك فى اليوم التالى وقال بأن رشدى باشا صرح له بأنه لما كان حتى الآن لم يتقبل شيئاً من سموكم ، فإنه إذا قرر أن يأخذ شيئاً فليكن ذلك عشرة آلاف جنيه . وقد لمح لى صائب بك أنه إذا عرضنا عليه ٧٥٠٠ جنيه فإنه يرضى . »

إلا أن اسماعيل لم يرض كل الرضى عن الأسلوب الذى اقترحه وكيه فأبرق اليه :-

« لاتساوم . ادفع مبلغ عشرة آلاف جنيه يدا بيد . فاذا تعذر ذلك فتأ كدمن أن المبلغ يصله وقل له إذا اقتضى الأمر أنه يجب أن يفوز بموافقة السلطان . أما إذا كان يصعب أن يحتفظ بالمسألة سرأ فمن العبث أن نعطيه المبلغ . إن قوله بأنه لم يتقبل مالا منى حتى الآن من لغو الكلام . فقد أخذ منى عشرة آلاف جنيه من نحو أربع سنوات أو خمس والحادث لاشك فيه لأنه بعث بصديق الى ليشكر لى هذه الهبة إذ كنت فى الاستانة حينئذ . ولعله نسى ذلك . وقد ذكرت لك هذا الحادث لارشادك فقط ولكن لاتنبس بكلمة واحدة عنه لأحد (١)

(١) محفوظات عابدين: ١١ سبتمبر ١٨٧١

وكان اسماعيل قبل إرسال هذه التعليمات ، قد أبرق إلى ابراهيم يخوله دفع مبلغ ٢٥٠٠ جنيه إلى زيور بك الأمين الأول الجديد<sup>(١)</sup>. وفي اليوم نفسه كان ابراهيم قد أنبأ مولاه بأنه تلقى أربع أوزات وأهداها إلى السلطان باسم الخديو . ويؤخذ من رسالة ثانية لابراهيم أن بعض المراسلات قد ضاع واليك رسالة تحتاج إلى زيادة بيان : —

« اننا نستطيع أن نحقق ذلك بانفاق ٣٠ ألف جنيه . وجل ما أستطيعه يامولاي الجليل ، أن أطلب تعيين خليل شريف باشا والياً لأحدى الولايات فزيله من طريقنا . ولكن لا بد من إنفاق ٣٠ ألف جنيه في هذا السيل . ولقد زارني صائب بك ، فسألني : متى ينتظر أن آتي بالمال لرشدى باشا<sup>(٢)</sup> . إن رد اسماعيل على هذا الاقتراح الخاص بانفاق ٣٠ ألف جنيه يدل على أن فقد بعض الرسائل لم يحدث ثغرة في سياق الحوادث . قال الخديو : —

« ان تعيين خليل شريف باشا والياً في إحدى الولايات غير جدير بكل هذا العناء ولا بانفاق ٣٠ ألف جنيه لأنه وقد أقضى عن وزارة الخارجية لا بد أن يعين في منصب آخر أو يبعث سفيراً . ولكن إذا استطعت أن تدبر مسألة الاصلاح القضائي بمبلغ ٣٠ ألف جنيه فإني مستعد أن أدفع هذا المبلغ<sup>(٣)</sup> »

وفي رسالة مؤرخة في ١٣ سبتمبر يطلب اسماعيل أن يعرف ما علاقة ابراهيم بزيور بك وزير الخارجية الجديد . وفي هذه الرسالة يخاطب الخديو وكيله بلقب « أميني العزيز » ، وهي المرة الأولى التي خاطبه فيها كذلك . وقد

(١) محفوظات عابدين : ١٠ سبتمبر ١٨٧١

(٢) » » » ١١ » ١٨٧١

(٣) » » » ١٣ » ١٨٧١



تاخر الرد على هذا السؤال ولكن ابراهام أنبأ مولاه في يوم ١٤ سبتمبر أن السلطان قد عرض عليه بضعة كلاب ، ووصف له كلاباً أخرى ، وأنه يريد لها جميعاً . « إنها جميعاً نادرة وغالية الثمن ... ثم إن أقفاص الطيور التي يريد لها السلطان تكلف مائة ألف فرنك ، <sup>(١)</sup>

ولعل التقرير التالي الذي أرسله ابراهام ، أبلغ في التمثيل على حياة الاستانة حيثئذ من جميع القطع المختارة التي اقتطفناها حتى الآن . هذا والتقرير ينطوي على الفقرة التالية .

« التبرم عام في الوزارات . خزائن الحكومة فارغة . والسراى هي الحاكمة . وكلما ذهبت إلى السراى أشاهد سمعان بك هناك . وللإطلاع على ما يحدث بين جدران السراى نعتمد على الأمين الأول . ولكننا نحتاج إلى الأمناء الآخرين ، والمصاحبين الشبان ، والكتبة . فالتنا نستطيع أن نطلع من هذه الجهات على كثير مما يقع ، وبذلك تتمكن من أن نحقق مبلغ صدق الكبار في ما يفضون به إلينا . وقد لمحت لهم بأننى سأسعى إلى الفوز بمنح لهم . وفي سبيل السيطرة عليهم ، لابد من أن نمنح لكل منهم شيئاً ، وهذا يقتضى إنفاق مبلغ يتفاوت من أربعة آلاف إلى خمسة آلاف جنيه <sup>(٢)</sup> ،

وكان لابد من تقديم حساب مفصل بجميع هذه المبالغ . وقد أرسل ابراهام حسابه في ١٨ سبتمبر ، وضمنه هذا البيان المفصل بالنفقات :

٧٥٠٠ جنيه	محمود باشا
» ٥٠٠٠	صفوت باشا
» ٢٥٠٠	زيور بك
» ٣٠٠٠	طيور وكلاب

(١) محفوظات طابدين: ١٤ سبتمبر ١٨٧١

(٢) » » » ١٨ » ١٨٧١

أميناً الطيور الأول والثاني	٤٠٠	جنيه
نفقة برقيات	١٨٠٠	»
صحفيون	٢٣١٠	»
صهر محمود باشا	٢٥٠٠	»
محفوظ باسم محمدرشدي باشا	١٠٠٠٠	»
المجموع	٣٥٠١٠	جنيه

يتضح مما تقدم أن ما ينفق على بعض الباشوات والبكوات كان أقل مما ينفق على الطيور والكلاب ، ولكن الخديو كان عارفاً بطبيعة البشر وطبيعة الحيوانات . فلم يجد في تقديره وحكمه شيئاً حقيراً . ولذلك أشار على أمينه في الاستانة بما يلي :

لقد راجعت بيان النفقات التي أنفقت حتى الآن ، فدونت في الدفاتر من دون ذكر الاسماء أو التفصيلات . وقد أصدرت أمري بهذا . ولك أن تدفع عشرة آلاف جنيه لرشدي باشا . هل قطعت عهداً بشيء لرشدي باشا الصغير؟<sup>(١)</sup> وفي الرد على هذا السؤال الأخير قال ابراهيم ان مبلغ العشرة الآلاف الجنيه كان لرشدي باشا المكنى باقيان وأنه ، لم يقطع ما لرشدي باشا الكبير المعروف بمحمد رشدي باشا . وعلى ذلك طلب ابراهيم تعليمات جديدة خاصة بدفع مبلغ عشرة آلاف جنيه لرشدي باشا الصغير المكنى باقيان .

فجاء الأمر بالبرق بأن يدفع مبلغ خمسة آلاف جنيه فقط لرشدي باشا الصغير<sup>(٢)</sup> . ولكن هذا الأمر أزعجه . لأنه كان قد وعد الرجل بعشرة آلاف جنيه . فلما جاءته التعليمات الجديدة رد على مولاه قائلاً :—

« تلقيت برقية من مولاي الجليل مؤرخة في ٢٢ الجاري يأمرني بها أن

(١) محفوظات عابدين: ١٩ سبتمبر ١٨٧١

(٢) » » » ٢٤ » ١٨٧١

أدفع لرشدى باشا الصغير مبلغ خمسة آلاف جنيه فقط . ولكننى كنت قد قلت له أتنى مخول أن أدفع له مبلغ عشرة آلاف جنيه وإنما المال لم يصل ، واتنى سأدفع له المال عند وصوله . فاذا أعطيناه خمسة آلاف بدلا من عشرة آلاف فقد يغيظه ذلك ويأبى قبوله . أما فيما يتعلق برشدى باشا الكبير ، فليسمح لى مولاي الجليل بأن أقول إن الحكمة تقضى بأن ندفع له لثنا لا بد من أن نحتاج اليه فى مسألة الاصلاح القضائى وفى قضية يكن ، (١)

فبادر اسماعيل إلى إرسال الجواب التالى :

« أوافق : ادفع لرشدى باشا الصغير المكنى باقيان مبلغ ١٠ آلاف جنيه كما وعدته وابحث عن وسيلة تمكنك من أن تدفع لرشدى الكبير مبلغا يتباين من ٧ آلاف إلى ١٠ آلاف جنيه لتفوز به كذلك . اننى موافق على رأيك كل الموافقة . » ولكن الخديو أبرق ثانية فى اليوم نفسه : —

« سمعت الآن أن رشدى باشا المكنى باقيان قد عزل . فأرجو أن لا يكون مالنا قد ضيع سدى . أنبئنى حالا ، (٢) فجاء الرد من ابراهيم : « لم أدفع شيئا لرشدى باشا الصغير المكنى باقيان ، (٣)

فى الايام الاخيرة من شهر سبتمبر والاسبوعين الاولين من شهر اكتوبر تبادلت القاهرة والاسكندرية رسائل وبرقيات كثيرة . ولكنها لا تحتوى على شيء يسترعى العناية . ولكن فى يوم ١٨ اكتوبر أرسل ابراهيم إلى اسماعيل الرسالة التالية بالشفرة : —

« زارنى توفيق أفندى اليوم صباحا وقال : — أمرنى الصدر الأعظم أن أبلغك إنه ينوى أن ينهى مسألة الاصلاح القضائى ، ولكن على شرط أن يدفع له الخديو مبلغ ٦٠ ألف جنيه عند ما يتسلم من السلطان الكتاب

(١) محفوظات عابدين: ٢٢ سبتمبر ١٨٧١

(٢) » » » ٢٥ » ١٨٧١

(٣) » » » ٢٦ » ١٨٧١

الذى ينبغي سموه . وإليك الأسلوب الذى اقترح أن يجرى عليه : — عندما يتلقى هذا الكتاب يطلب الصدر الأعظم إلى جلالة السلطان أن يسمح له فى الفصل فى الموضوع . ثم يدعو الوزراء ويقول لهم « ان صاحب الجلالة قد نظر بعين الاعتبار فى رغبة سموه ويوافق عليها لأنها فى مصلحة مصر ولكنه لا ينبغي أن يبرم الاتفاق من دون موافقتكم وعندئذ لا يجرؤ الوزراء على المعارضة وبذلك تتحقق النتيجة المرغوبة ، » (١)

فأعرب الخديو عن موافقته على اتفاق مبلغ ٦٠ ألف جنيه فى سبيل الحصول على الإصلاح القضائى فى مصر ، ولكنه أصر على أن أمينه ابراهيم يجب أن يقابل الصدر الأعظم « لأن المسألة دقيقة ومن غير الحكمة أن يسمح لشخص ثالث بالتدخل فيها ، » (٢)

وانقضت ستة أيام أخرى ، وإذا سفينة الدولة العثمانية قد زادت إمعانا فى البحار العميقة ، وفى يوم ٢٦ أكتوبر اتصل هذا الوكيل النشط الممثل لعاهل لا يكل ، بمحمود باشا وتحدثا حديثا صريحا وصفه ابراهيم فى الرسالة التالية :

« وكنت على وشك الخروج عند ما قال الصدر بعد دقيقة من الأطراق والتأمل : — أريد أن أحدثك فى موضوع ، ولكنى قبل أن أفعل يجب أن تتعهد بشرفك بأن الموضوع يبقى سرا بيننا فلا تذكر كلمة عنه لأحد حتى ولا لتوفيق افندى . وبعد أن أكدت له شدة حيطتى قال : هل الوالى ( أى اسماعيل ) مستعد أن يدفع مالا لجلالته ( أى السلطان ) ؟ فقلت إتنى لا أستطيع أن أرد على هذا السؤال . ثم قال : هل وجه اليك نورس باشا سؤالا من هذا القبيل ؟ فقلت إن نورس باشا قال لى غير مرة إن القصر ضيق الحال ، وأن لا مورد له يوفى منه نفقاته . ولكنه لم يلح لى مطلقاً بأن جلالته يرغب فى خدمة من سموه . فقال الصدر الأعظم لم أقل إن جلالته

(١) محفوظات عابدين : ١٨ أكتوبر ١٨٧١

(٢) محفوظات عابدين : ٢٠ أكتوبر ١٨٧١



يطلب شيئاً ، ولكن حدث غير مرة في خلال حظوتي بمقابلة جلالته ، أننى فهمت أنه إذا قدم سموه لجلالته مبلغ ١٥٠ ألف جنيه ، فأنتى أرجو أن أتمكن من إقناع جلالته بقبول المبلغ . وأود أن يترك الخديو المسألة فى يدي ، لأننى أدرك أنه إذا عرض . مرة هذا الاقتراح فإن اقتراحه لا يقبل . وإننى اتعهد مقدماً ، لسمو الخديو ، ألا يعرف أحد بما يحدث سواء أقبل جلالته أم أبى . ولن يعلم بها أحد غيرنا . وأرجو أن توضح هذا لسموه أتم إيضاح ، وتفضل بنقل حديثى إليه معرباً عن رغبتى فى أن يتنازل ويرد فى أول فرصة (١) .

وإذ كان اسماعيل يفكر فى هذا الاقتراح جاءته البرقية التالية من ابراهيم « لتد أوصيت بيضة بيغانات هندية ممتازة لأجل جلالته ، وأتيت من إيطاليا بأبقار جميلة من ألوان مختلفة بيض وصفرة الخ ، وثيران جميلة تماثلها (٢) »

هذه البيغانات والثيران والأبقار علاوة على الكلاب التى أشير إليها فى برقية أخرى ، كانت هدايا ظريفة ، ولكنها لم تستهو الصدر الأعظم كثيراً ولا جلالة السلطان . وعلى كل حال ظل محمود باشا يطالب ابراهيم بالرد على الاقتراح الخاص بمبلغ المائة والخمسين ألف جنيه . وكان ابراهيم ينقل إلى مولاء اسماعيل أبناء هذا التشديد فى الطلب فرد عليه الخديو فى ٤ نوفمبر بما يلى :

« إذا كنت لم أجب على الاقتراح الخاص بمبلغ ١٥٠ ألف جنيه التى يرغب الصدر الأعظم فى تقديمها للسلطان باسمى ، وهو الموضوع الذى لمح إليه فى حديث دار بينك وبين نورس باشا ، فليس الباعث على تأخرى عدم اهتمامى بالموضوع بل لأننى أعنى بدراسته دراسة وافية . فالمسألة دقيقة

(١) محفوظات عابدين : ٢٨ أكتوبر ١٨٧١

(٢) » » » ٢٩ » ١٨٧١

وخطيرة في آن . ولا بد من التأمل العظيم والعناية الوافية . وإنتى أرغب أن أولى الموضوع عناية أتم ، وأرجو أن أتمكن من الرد في خلال ثلاثة أيام أو أربعة .

« وإذا وجه الصدر الأعظم إليك أسئلة خاصة به ، فقل له إنك شخصياً تشكر له اقتراحه ، وأنه بالنظر إلى خطورة الموضوع لا بد من الرد على الاقتراح بكتاب في البريد . لا ببرقية ، وإنك حالما تلغاه تبلغه رأى سموه<sup>(١)</sup> » .

وما أقبل يوم ٩ نوفمبر حتى كان اسماعيل قد قرر ما يكون جوابه . ومؤدى هذا الجواب أن مبلغ ١٥٠ الف جنيه طائل وأن هذا المبلغ علاوة على المبالغ التي وهبها أو وعد بها يحتاج إلى تمويل . ولكنه قال :—

« أعلن الصدر الأعظم بأننا نغبط إذا قبل جلالته المبلغ لأن ذلك يتيح لنا فرصة ارضائه وأن الخديو مستعد كل الاستعداد أن يطيع أوامر جلالته وأنه لشاكر أن يكون ما يفعله باعثاً على سرور الصدر الأعظم . ولكننى أطلب ، وأشير عليك بأن تتأكد بجميع الوسائل التي في يدك من وصول المبلغ كاملاً إلى السلطان . ثم اتنا لا نستطيع أن نبعث هذا المبلغ أوراقاً مالية (بنكنوت) ولا ذهباً . فهل نرسله تحويلات أو سندات (قصيد) أو سندات مصرية ؟ لأنه متى وصل هذا المبلغ إلى أيدي جلالته ، يقوى أملنا بالنجاح ، على شريطة على أن نعد الصدر الأعظم وغيره من الأقطاب بشيء عندما نحتاج إلى تأييدهم<sup>(٢)</sup> . »

إلا أن مبلغ ١٥٠ الف جنيه للسلطان لم يحجب مبلغ ستمين ألف جنيه للصدر الأعظم . وقد أوضح ابراهيم هذا في رسالة منه إلى مولاه في ١٢ نوفمبر<sup>(٣)</sup> . ولكن الاتفاق كان قد تم على أن المبلغ الثانى لا يدفع إلا عند

(١) محفوظات عابدين : ٤ نوفمبر ١٨٧١

(٢) » » ٩ نوفمبر ١٨٧١

(٣) » » ١٢ » ١٨٧١

تسليم البضاعة . ومع ذلك كتب هذا الأمين اليقظ إلى مولاه في مصر في ١٧ نوفمبر ينبئه بأن الصدر الأعظم ملحف وأنه يطلب مبلغ ٣٠ ألف جنيه مقدماً ، وكانت إشارة إبراهيم بأن يقبل مولاه هذا الابتزاز الذي لا مسوغ له <sup>(١)</sup>.

وإذ كان محمود باشا يلحف في المطالبة بمبلغ ٣٠ ألف جنيه قبل أن يكتسب حق الفوز بها كان السلطان لا يزال معنياً بأقفاص طيوره ولا ينساها . وقد طلب هذه المرة بضعة أصناف نادرة من الحمام ، ونماذج أخرى من الأوز والبط والتدرج وطيوراً أخرى متنوعة <sup>(٢)</sup> وما انتقضت ستة أيام حتى كان السلطان قد أعد قائمة أخرى بطيور يرغب فيها . وكان ثمن الطيور الثمينة المذكورة فيها يختلف من ٨٠ ألف فرنك إلى ١٠٠ ألف فرنك ، أى من ٣٢٠٠ جنيه إلى ٤٠٠٠ جنيه <sup>(٣)</sup> . وعلى الرغم من هذه المبالغ الفادحة أصدر اسماعيل أوامره بشرائها .

وفي ٢٨ نوفمبر زار الصدر الأعظم إبراهيم وسأله صراحة هل ينوى اسماعيل أن يقدم للسلطان مبلغ ١٥٠ ألف جنيه . فقال إبراهيم على ما جاء في تقرير له : « فأجبت أنه لو طلب جلالتة مبلغاً من هذا القليل من سموه فالخديو لا يأباه عليه » . فرد الصدر الأعظم : « أرجوك أن تبلغ سموه أنه إذا لم يكن ثمة مانع عنده فانتى سأقول لجلالتة إن الخديو علم أن السلطان أوصى بصنع بوارج في أوروبا وأنه يرغب في أن يقدم مبلغ ١٥٠ ألف جنيه ليوفى به جانباً من الثمن <sup>(٤)</sup> »

فلما أبرق إبراهيم بهذه الحقائق إلى القاهرة رد اسماعيل بما يلي :-  
« انتى لا أعارض أية معارضة في ما يقترحه الصدر الأعظم وما ينوى أن يقوله للسلطان ، وإنما أرى أن المبلغ يجب أن يقدم إلى خزينة السلطان

(١) محفوظات عابدين : ١٧ نوفمبر ١٨٧١

(٢) » » » ١٩ » ١٨٧١

(٣) » » » ٢٥ » ١٨٧١

(٤) » » » ٢٨ » ١٨٧١

الخاصة ، لأن القصد أن يكون المبلغ له لا للدولة . وعلاوة على ذلك إذا عولجت المسألة بالطريقة التي يقترحها الصدر الأعظم فلا بد أن يذاع نبؤها وهذا يخرجني . (١)

هذه النفقات المتعددة حملت ابراهيم على وضع بيان بها إلى نهاية ديسمبر من سنة ١٨٧١ وهذا البيان لا يشتمل طبعا على المبلغ الخاص بالسلطان . وإليك المبالغ التي لم يتقدم ذكرها في البيان السابق

محمد رشدي باشا	١٠٠٠٠
طيور ابتيعت في أوروبا	٥٣١٥٠١٨
كلاب ابتيعت في فينا وبودابست	٩٢١٠٤٨
برقيات	٣٠٥٠٤
نفقات رجال سافروا مرارا إلى أوروبا لشراء الكلاب والطيور	٢٥٠
محل ١ . تيرى لأجل أقفاص الطيور على الحساب	٣٠٠٠
بعض صغار موظفي القصر	٤٨٦٠
توفيق أفندي	٢٧٠٠
جواد للقصر	٢٥٠
حيوانات مختلفة بحسب القائمة	٧٦٦
سعيد بك	٢٠٠
١ . رافيلي	١٠٠
المجموع	٥٣٠٧٧٠٤٧٠ (٢)

واذ كانت هذه الحسابات تراجع في القاهرة كان الصدر الأعظم و ابراهيم يتباحثان . فأبرق ابراهيم الى مولاه في أول ديسمبر بما يلي :—  
« قابلت الصدر الأعظم وحدثته في موضوع مبلغ ١٥٠ ألف جنيه وبسطت له وجهة نظر سموكم . وهو يوافق عليها كل الموافقة ويعرب لكم

(١) محفوظات عابدين ٢٩ نوفمبر ١٨٧١

(٢) » » ١ ديسمبر ١٨٧١



عن شكره لسموكم لأنكم اقترحتموها وقبلتموها . .

ومع أن الاتفاق كان قد شمل هذه التفصيلات. حدث ما عقد الموضوع، عندما رأى السلطان أن أربع بطات من الطيور التي أهديت إليه قيل ذلك كانت عادية . فاسرع ابراهام الى القصر ونظر في الموضوع وابرق الى باريس لكي يرسل الى السلطان ستون نموذجاً نادراً . فلها تخطى ابراهام هذه العقبة ابرق الى الخديو في ٢٠ ديسمبر بما يلي :

« أنبأني توفيق أفندي بأن الصدر الأعظم يرغب في مقابلي . فذهبت الى الباب العالي حيث قابلت الصدر الأعظم فقال لي : « أسهبت أس في الحديث مع السلطان في صدد الخديو وبخشت في موضوع مبلغ المائة والخمسين ألفاً من الجنيهات ، وبعد قليل من التردد قبل جلالة . والآن أعلنى عندما ينتهى تدبير كل شئ . حتى أدلك على طريقة لنقل المال الى القصر ،<sup>(٢)</sup> وقد أشار في رسالة أخرى بالتاريخ نفسه الى تحويل المبلغ الى سندات (القنصليد) . وفي مذكرة مؤرخة في ٢٣ ديسمبر بين أن هذه السندات يجب أن توضع في صندوق طبقاً للبيان<sup>(٣)</sup> . وفي رسالة أخرى بالتاريخ نفسه قال ان أى تأخر يكدر جلالة وقد يفضي الى الرفض واذ كان الخديو و ابراهام والصدر الأعظم يوجهون عنايتهم الى خير الطرق لنقل المال الى القصر حتى لا يحدث نقلها قيلاً وقالوا ، زار زيور بك أهين جلالة الأول ابراهام بك وقال : —

« أمرنى جلالة أن أقول لك بأن تستعجل بالبرق ارسال رؤوس الضأن حتى تصله في أول فرصة وأن تأتية بأفضل الأنواع وأقواها . ان عند جلالة في النصر خمسين رأساً ممتازة ولكنه يريد أجود منها ،<sup>(٤)</sup>

(١) محفوظات عابدين اول ديسمبر ١٨٧١

(٢) » » ٢٠ » ١٨٧١

(٣) » » ٢٢ » ١٨٧١

(٤) » » ٢٥ » ١٨٧١

# الفصل الثالث عشر

## أقل تلك النافذة

لوشاء الباحث لمضى فى بيان هذا الجشع العثمانى إلى مدى لا حد له .  
ففى المحفوظات المصرية الملكية من الحقائق ما يكفى لكتابة فصل إثر فصل  
على هذا النمط . ولكننا بلغنا نهاية سنة ١٨٧١ وهذا التاريخ يصلح كثيره من  
التواريخ لانزال الستار على هذا الباب . ولكن لابد من ذكر حقيقة أخرى  
لا كمال الصورة التى رسمناها . ذلك ان ميزانية مصر لسنة ١٨٧٣ — ١٨٧٤  
تشتمل على ذكر ما يأتى : «إهداء بارجة إلى السلطان بنيت فى إنجلترا :  
٢٨٩ر٤٢١ جنيها (١)

ظهر لنا ان ابراهيم والصدر الأعظم كانا قد اتفقا على أن يكون مبلغ  
١٥٠ ألف جنيه هدية شخصية . وألا تكون له أية صلة بشراء مدرعة .  
ولكن الميزانية المصرية كانت قد غيرت بأسلوب من الأساليب قيمة المبلغ  
والغرض منه . وهذا يبعث على سلسلة أخرى من الأفكار ولكننا لن  
نتابعها هنا .

لقد شددنا فى الفصل السابق على « الناحية الأدبية » من ميزانية أعمال

---

(١) مذكرات على الميزانية المصرية . تأليف هنرى اوبنهايم ص ٤٣

اسماعيل . وأصررنا على انه اذا بدا للباحث أن طائفة من النفقات التي أنفقها اسماعيل لم يكن لها قيمة يقيم لها المالى وزنا خاصاً ، فانها راجحة فى ميزان « القواعد الأدبية » . ثم عمدنا بعد ذلك إلى تخصيص صفحة إثر صفحة رسمنا فيها صورة يغلب عليها حديث الارتكاب وبيدنا ان الخديو أنفق عشرات الألوف من الجنيهات على سبيل الرشوة . فهذا التناقض الظاهر يحتاج الى قليل من التفسير .

ان المفتاح إلى سر هذه المشكلة هو القول الصريح باننا لانحاول أن نجعل من اسماعيل قديساً . لأنه لم يكن قديساً . ولو كان كذلك لكان رجلاً بليداً لا يثير العناية به ، ولما كان حمل على اعتزال الحكم حملاً . كان ابن بيته وكان متصفاً بمساوى فضائله ، وفضائل مساويه ، فكان يوزع المال على السلطان والصدر الأعظم والباشا وصبي المكتب لأنه كان فى حرب مع تركيا . وكانت هذه وسيلته فى إقامة الحرب .

سبق لنا أن قلنا إن الجنرال ستون ونحو أربعين من الضباط الأمريكين الذين انتظموا فى خدمة الخديو بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية قيل لهم إنهم إنما ينتظمون فى خدمته للكفاح فى سبيل استقلال مصر . وقد كانت الدعوة الى انتضاء سيوفهم فى سبيل الدفاع عن الحرية المغناطيس الذى جذب هؤلاء المحاربين القدماء بعد تسريحهم من الحرب الأهلية الى الشرق . وكان الاختيار قد وقع عليهم لأن اسماعيل أدرك أنه اذا اختار أوريين ، فكأنه منح أوروبا رهناً أول على استقلال بلاده .

قيل إنه كان قد أتم ترتيبه ليعان تحديه لتركيا أثناء الاحتفال بافتتاح قناة السويس ، وكان قد تفاهم مع الملك فكتور عمانوئيل على أن تفهم تركيا من ملك إيطاليا انها اذا تدخلت فى اعلان استقلال مصر فحش يدمونت واسطوها يهاجمان بعض البلدان العثمانية النائية . وترامى الى سمع نابوليون الثالث هذا النأ فعارض أشد معارضة ، فاضطر اسماعيل أن يتخلى عن خطته ، لما

تبين متاعمة فرنسا . فأباه أوروبا على اسماعيل أن يحارب تركيا حملة على  
الالتجاء الى حرب يقوم فيها المال مقام المدفع .

ولا يمكن اقامة الدليل على أقوال قاطعة كهذه ، اذ ليس ثمة كتاب أزرق  
في صفحاته ما يؤيدها ، ولكنها قائمة على تأكيدات صادرة من مقام عال  
لا يمكن أن تمتسب أقواله ، ولكن كل شيء يؤيد دقة الحقائق الأساسية التي  
تستخلص منها ، فطموح اسماعيل الى تحرير مصر لا يتطرق الريب اليه  
بل ان اتجاه سياسته كلها يؤيد ذلك ، وليس ثمة باعث على الشك في قول  
الكولونيل شاييه لونج . وقد كانت خبرة الخديو بالجنشع العثماني مما أثبت  
له قدرته على أخذ الاستقلال بالسيف اذا سمح له أن يتحدى السلطان  
وكذلك نستطيع أن نفهم وجهة نظره وهي كما يلي :

« إن أوروبا تأتي على اعلان استقلال مصر ومحاربة تركيا اذا اقتضى  
الامر في سبيل الحصول عليه ، واذن فلا فز بالاصلاح القضائي والاستقلال  
الذاتي بالسلاح الوحيد الذي يتاح لي . إنني سأشتري ضماثرهم . ان هذا الغاية  
جديرة بهذا البذل . »

ولكن الراجح أن التاريخ الذي ذكر لمهاجمته تركيا كان خاطئاً . فهو  
لا يتفق مع انتظام الضباط الامريكيين في خدمته . فالتواريخ في عقود خدمتهم  
اما سابقة قليلا لتاريخ افتتاح الترعة وإما بعيدة . ثم انه لا يتفق مع الحقائق  
التي بسطها نوبار باشا في الرسالة التالية التي كتبها في باريس في ١٢ مايو  
سنة ١٨٧٠ :—

« في الحفلة الساهرة التي أقامها السفير الاسباني ، قال لي لورد ليونز إن  
لورد كلارندون كان قد علم من نواح مختلفة ما اوصى به الخديو في اميركا  
من السلاح وانه أمره (لورد ليونز) بأن يحدثني في الموضوع ويحذرنى بأن  
الطريق التي يسلكها سموه طريق وعر ولا يفضي الى شيء طيب : »

« ودعيت الى زيارة لورد ليونز في اليوم التالي . فذهبت فأعاد علي ما كان



قد قاله وأضاف إليه أن ستاتن (التنصل الجنرال البريطاني في القاهرة) قد تسلم أوامر بأن يتقابل الخديو فقلت إننى لا أعلم شيئاً عما يزعم من أمر شراء الأسلحة . فأجاب لورد ليونز بأنه يعلم كل العلم أننى غير مطلع على ذلك ، ولكن ما وصدته من الحتماتى صريح وقاطع ولا سبيل الى الشك فيه . ثم قال إنه اذا لم تحل المسألة فند تسمر عن متاعب وعقد جديدة لا ترغب فيها أوروبا . وقال إنه من الطبيعى أن الخديو يرغب فى أن يكون مستقلاً ، ولكن لما كان سميره ذكياً وحكيماً فإنه يدرك أن هذا السلاح يثير ريبة الباب العالى ومخاوف الدول (١) .

وفى مذكرة مؤرخة فى ١٠ مايو سنة ١٨٧٠ بعث بها نوبار الى القاهرة ولكنها من إملاء فردينان ديلسبس تقرأ ما يلى : —

« قابلت الآن دون هـ جرامون فسألنى هل أعلم ما يفعله الخديو الآن فقلت لا . فبين لى أن حكومة الامبراطور تلقت معلومات عن معاهدة عندها الخديو مع الولايات المتحدة ، ارتباط فيها سميره باستخدام نحو خمسين ضابطاً أمريكياً ، وأوصى بسفن حربية ، ومواد حربية وطريدات ، وأنه عزم على أن يرفع علم الثورة على السلطان . قال الوزير : أنك تفهم الحالة . فأن فرنسا على الرغم من صداقتها لخديو مصر ، لا يسعها أن تؤيد هذه الخطة ، وستمنظر أن تنحاز إلى انكلترا وبقية أوروبا . فاذا وقع ما يخشى فإن أميركا بعيدة والخسارة لا تتمع على مصر ولا على التركة بل على الخديو (١) » .  
وفى كتاب آخر مؤرخ فى ١٨ ما سنة ١٧٠٠ نجد ما قاله أميل أوليفيه رئيس وزراء فرنسا لنوبار : —

« قل لسموه باسمى ، كصديق ، أن هذه الأسلحة تثير القلق ، وأن الحكومة ولا سيما الامبراطور لا ترغب فى عقد عقد ، وأن هذه الأسلحة بدلا من أن تعزز مكانة الخديو توهنها (١) .

لو عمد الكاتب إلى كتابة رسالة في أدب النفس ، لكان يلوم اسماعيل لأنه عمد إلى السلاح الوحيد المتاح له عند ما وقفت أوربا هذا الموقف . كان لابد له من أن يلين لهذا الضغط السياسى . وقد حتم أنهرأ من الدماء ووفر أكياساً من الذهب بما فعل ، وجنت مصر من عمله فائدة عظيمة ، وإن كان حصر النظر فى الناحية الأدبية من عمله لا يعترف بها . فلو سمح له بأن يحارب ، وأحرز الظفر فى تلك الحرب ، لكانت النفقة أعظم جداً من الأموال التى فرقها ابراهام بك على رجال لم يغوهم بماله بل كانوا جزءاً من أداة حكومية فاسدة .

وإذا كانت مصر اليوم من أكثر الأمم رخاء ، فانها مدينة فى ذلك لعبقرية كرومر وبعد نظر اسماعيل . إتنى لن أحاول هنا أن أسوغ التأكيد الأول بل أسوقه على أنه قول نهض عليه الدليل . أما العامل الأساسى فى القول الثانى فهو الاستقرار الذى تتمتع به مصر نتيجة للإصلاح القضائى الذى بذل ابراهام فى سبيله جهداً عظيماً مشعباً جشع الوزراء فى الاستانة بينما كان نوبار فى العواصم الأخرى يحاول إقناع رجال السياسة المجرىين .

ولا بد من كلمة فى طبيعة هذا الإصلاح القضائى . إن أول ما توصف مصر فى القمانون الدولى أنها دولة تتمتع الدول الأجنبية فيها بامتيازات خاصة . وهذا يعنى أن الأجانب فيها لا يحاكمون بمقتضى القانون المصرى . فقانونها يشمل المصريين لا الأرض المصرية . فالإنجليزى كان قبل هذا الإصلاح ، إذا باع بضاعة لبرتغالى ، أو الأسباني إذا باع بضاعة لهولندى فيها لا يتم أحدهما قضية فى محكمة مصرية استصداراً لحكم يؤيد حقه فى استيفاء ماله ، بل كان على الأول أن يتمها فى القنصلية البرتغالية فيرضى بتفسير القنصل للقانون البرتغالى ، والثانى فى القنصلية الهولندية فيقبل تفسير القنصل للقانون الهولندى — وقد لا يفوز بأكثر من ذلك .

وكل هذا كان من شأنه أن ييث الاضطراب في المعاملات التجارية ويحول دون ورود رؤوس الأموال الأجنبية لاستغلالها في البلاد. فالاصلاح القضائي الذي كافح اسماعيل في سبيله كفاح متشبث عنيد، نص على انشاء قضاء مختلط أو دولي وعلى اصدار قانون متاسق يطبق في البلاد كانه دولة داخل دولة. وقد لخص لورد كرومر في احدى رسائله اختصاص هذه المحاكم فقال : —

« أن تفصل في القضايا المدنية والتجارية والنزاعات الناشئة من تملك الأرض بين الأوربيين (يريد الأجانب) والمصريين أو بين الأوربيين (يريد الأجانب) من جنسيات مختلفة أو بين الأوربيين (يريد الأجانب) والحكومة المصرية<sup>(١)</sup> »

لما بدأ احتلال إنجلترا مصر كان قد انقضى ست سنوات على انشاء المحاكم المختلطة. وكان من أثرها بث روح الاستقرار والضمان في الأعمال حتى أصبحت مصر لا تحتاج إلا إلى استقامة السر افلن بارنج — كما كان يعرف لورد كرومر حينئذ — وصدق تصده وبارع خياله، لكي تقام خزينة أعلى أساس سليم. ولولا ذلك العميد (پرو قنصل) العظيم لضاعت الثمار الطيبة التي جنيت من الاصلاح القضائي، ولكن لولا انشاء المحاكم المختلطة وما بثته من روح الثقة، لانهار إلى الأرض الهيكل الذي أقامته إنجلترا بسعيها الصادق. وإنا نقول هذا القول لأن المستر جلا دستون ردد في الشهور الأولى من احتلال إنجلترا مصر : « اصبروا دقيقة من فضلكم. إذا لم تستعجلونا فاننا نغادر البلاد. » وبعد اعتزاله الحكم قال لورد سلسبري القول نفسه بعد أن أسبغ عليه لهجة المحافظين.

ولقد انتضت سنون منذ كان التمهل والاناة شعار هؤلاء الساسة في مصر، وقد نشبت حرب عظيمة في خلالها وكانت تتيجتها معاهدة سلام تعترف ببسط حماية إنجلترا على مصر. ثم ألغى هذا النظام في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

(١) مصر بعد كرومر. تأليف اللورد لويد ص ١٧ المجلد الأول

إذ أصبحت مصر عندئذ « مستقلة استقلالاً فيه تحفظ » . أما ما تعنيه هذه العبارة فلغز . ولكن يمكن أن يقال أن انجلترا ومصر ما زالتا — منذ ابتدع هذا اللغز الدبلوماسي ذهن خصب وأسندهُ إلى جندي كبير — تسعيان إلى الوصول إلى صيغة تمكن بريطانيا من الجلاء عن مصر .

ان رؤوس الأموال الأجنبية المثمرة الآن في وادي النيل ، وهي مبالغ جسيمة ، ينظر أصحابها شزراً إلى المباحثات الدائرة بين لندن والقاهرة بشيء من الاطمئنان . وهي تفعل ذلك لأن الاصلاح القضائي الذي أراده اسماعيل وبذل ابراهيم في سبيله ألوفاً من الجنيئات لا يتأثر بهذه المحادثات . ذلك ان تحسين القانون والنظام ، ومعتل حقوق التملك للمصريين والأجانب المقيمين في مصر ، ليسا الآن — في سنة ١٩٣٣ — انجازاً الذي قد تجلو في الغد ، ولكنها في المحاكم المختلطة التي أوجدها اسماعيل . ان عيني كل انجليزى تتجه الآن إليها . وإن قلب كل انجليزى يخفق بحاجة مصر . يتمسك بها كلها شاع بأن هناك محادثات دائرة . (١)

وإذا كانت مصر قد بلغت بين الدول مقاماً يمكن أصحاب السلطان فيها من بحث مستقبلها مع انجلترا ، فإنها مدينة بهذا النصيب من الحرية والاستقلال الذاتي للأمرمان الذي فاز به اسماعيل في ٨ يونيو سنة ١٨٧٣ وكان لكيسه فضل كبير . إن ذلك الفرمان أيد الفرمانات السابقة في تحويل سيادة تركيا على مصر إلى مجرد اسم . وكل هذا يعنى أنه إذا كان العالم لا يرضى عن تشجيع ما يثير ، فعليه قبل أن يشتد في الحكم على اسماعيل ، أن يتذكر أنه اجتنب بما فعل سفك الدم ، وكسب لمصر امتيازات متعددة ، ولم ينزع من تركيا شيئاً كان لها حق فعلى فيه .

ثم هنالك عنصر آخر لا يجب الاغضاء عنه عند ما يلام اسماعيل على

---

(١) لسنا في حاجة الى القول بأن هذا العمل كتب قبل عقد المعاهدة المصرية الانجليزية وتوقيعها في أغسطس سنة ١٩٣٦ وإبرامها في ديسمبر ١٩٣٦ وبعد توجيه الدعوة الى مؤتمر مؤتمر للبحث في مسألة الامتيازات والمحاكم المختلطة . « المترجم »



إنفاقه مبلغ ٢٨٩ر٤٢١ جنيهاً على الأقل للفوز من تركيا بالإصلاح القضائي والاستقلال الذاتى . وهو منظر فى القول المأثور : « خير للذين يسكنون بيوتاً من الزجاج ألا يتذفوا حجارة » . فاللورد ملر الذى وصف الخديو بقوله انه « غشاش أصيل » يقيم لنا الدليل على صحة هذا القول المأثور . فهو يقول فى كتابه « إنجلترا فى مصر » :—

« ولا يمكن أن تصور تصويراً صادقاً مبلغ الفساد الذى كان الوكلاء الدبلوماسيون الأجانب — ولا سيما فى عهد اسماعيل — يعمدون إليه فى استعمال نفوذهم لينزعوا من مصر المسكينة الضعيفة مالا لتوفية أوقع المطالب . ولم يكن الغرض الأساسى من الفوز بامتياز ما فى تلك الأيام استغلال ذلك الامتياز استغلالاً نافعاً ، بل اختراع سبب لإهماله ثم مطالبة الحكومة بتعويض . وعلاوة على ذلك كانت كل خسارة تصيب أى أجنبى ، أو أى ضرر يلحق به حتى ولو كان ناشئاً عن حادث هو المسؤول عنه ، فرصة تغتم للمطالبة بتعويض . فاذا سرق ماله وقع اللوم على الحكومة لأنها لم تقم الحراس الكفاء . وإذا جنح زورقه إلى الشاطئ لأم الحكومة لأنها لم تنظف قعر النهر مما تراكم فيه . ويقال إن اسماعيل قال لأحد حشمه فى خلال مقابلة مع أحد الأجانب : اغلق تلك النافذة لأنه إذا أصيب هذا الكريم بركام كلفنى ذلك ١٠ آلاف جنيه ، وليس فى هذا القول أى مبالغة . » فلما أنشئت المحاكم المختلطة ، كانت المبالغ المطلوبة من الحكومة تعدل ٤ مليون جنيه . أما ما تمثله هذه المبالغ من الضرر الذى لحق بالمطالبين بها ، فيمكن أن يتبين من أن أحدهم كان يطالب بمبلغ ٣٠ مليون فرنك فحكمت له المحاكم المختلطة بألف جنيه<sup>(١)</sup>

ان العبرة التى تستخلص من هذه الفقرة المقتبسة واضحة . فاسماعيل كان واقعاً وظهره الى الجدار . وقد كانت بعض الوزارات الأوربية تؤيد

(١) كتاب اللورد ملر المذكور ص ٤٤

هؤلاء المبتزين وتحرضهم على ابتزاز المال من الخديو . وهذا قول فيه معنى التحدى ، ولكنه يستتج من كلمات اللورد مانر التى تقدمت . أى من قوله : « ولا يمكن أن تصور تصويراً صادقاً مبلغ الفساد الذى كان الوكلاء الدبلوماسيون الاجانب - ولا سيما فى عهد اسماعيل - يعمدون إليه فى استعمال نفوذهم لينزعوا من مصر المسكينة الضعيفة مالا توفية لأوقح المطالب » إن الدول لم تأذن لاسماعيل فى محاربة تركيا لى ينزع منها بسيفه الاصلاح القضائى والاستقلال الذاتى . فكان عليه أن يختار بين دفع مبلغ ٣٠ مليون فرنك توفية لطلب قدرته المحاكم المختلطة بألف جنيه وشراء الخلاص من هذه الحالة بأشباع جشع الموظفين العثمانيين . فهل من الانصاف أن يلام على سعيه إلى حماية نفسه بوسائل مخالفة للتعاليم الأدبية حالة أن قبوله المحافظة على أساليب الضغط الدبلوماسى الاوروبى يعنى انتحاراً قومياً . إذا كان ذلك من الانصاف فالمثل اللاتينى السائر « *Salus populi suprema lex* » أى « سلامة الشعب هى القانون الأعلى » خطأ فى خطأ .

أما اوربا فمانعت فى التخلي عن امتيازاتها ولم تقف من الاصلاح القضائى موقف عطف ورضى . إلا أن معالجة انجلترا للموضوع كانت مما يشرفها . وقد استغرق سعى نوبار شهوراً تحولت إلى سنين قبلما فاز من الوزارات الأوروبية بالموافقة على إنشاء المحاكم المختلطة . وظلت فرنسا تمانع فى انشائها بعد موافقة الدول الأخرى ، ولما أعربت عن رضاها كانت المحاكم قد بدأت عملها فعلاً . إن قصة المساعى التى بذلها نوبار من أقصى أوربا إلى أقصاها فصل خطير فى ملك اسماعيل .

أنبتت القاهرة فى ١٨ أكتوبر سنة ١٨٦٧ أن وزارة الخارجية البريطانية « تعترف بضرورة الاصلاح القضائى ، وتكره مساوىء النظام القائم وتعهدت بئذ معوتها مع الدول على شريطة تعهد الحكومة المصرية بموافقة الدول » (١)

(١) محفوظات عابدين: ملف الاصلاح القضائى ١٨٦٧

وفي ٨ نوفمبر اتصل بمصر من ألمانيا أن ألمانيا وافقت على مبدأ الإصلاح القضائي على شريطة حل مشكلة الضمانات التي تمنح للأجانب حلا يبعث على الرضا وعلى شريطة تدير فترة الانتقال وإنشاء مدرسة للاحتقون لتدريب قضاة المستقبل<sup>(١)</sup> ، ولكن الأمور لم تسر هذا السير الحسن في فرنسا . فكتب نوبار إلى القاهرة في ٥ مارس سنة ١٨٦٩ ما يلي : —

«أشار على الجنرال فلوري بأنني إذا كنت أرغب في الوصول بالمفاوضات الى خاتمة تبعث على الرضا فعلى أن أطلب مقابلة الامبراطورة وأن أقول لها ان مولاي الجليل قد أمرني بأن أنبئه هل جلالته تنوى زيارة مصر لحضور الاحتفال بافتتاح ترعة السويس ، لأنه إذا كانت تنوى ذلك فهو يرغب في اعداد الاحتفال بها احتفاء يليق بمقام امبراطورة عظيمة وفتانة . وقد قال الجنرال إن هذا العمل يبعث على اغتباطها ، وانها هي المسيطرة على لافاليت ( المركيز ده لافاليت كان وزير الخارجية حينئذ : المواقف ) وانه اذا لم نفعل قد تطول المفاوضات

» أما لورد ليونز الذي قابلته بعد ظهر اليوم فقد قال لي إن المركيز ده لافاليت حسن الاتجاه ولكنه غير مستعجل لأن مشكلة البلجيك تستغرق معظم وقته . وإتني لمردد في الاتجاه الى الامبراطورة على نحو ما أشار الجنرال فلوري من دون أن أتلقى تعليمات أولا من سيمركم<sup>(٢)</sup> ،

إن حرق البخور على مذبح زهو امرأة ، يلقي ضرا على ناحية من خلق اسماعيل . فقد زعم انه أنفق عشرات الألوف من الجنيهات في الاحتفاء بأصحاب التيجان الذين حضروا حفلة افتتاح الترعة . والراجح أن هذا الزعم صحيح . ولكن كتاب نوبار المؤرخ في ٥ مارس سنة ١٨٦٩ يدل على أن ذلك الاتفاق لم يكن جزافا وان الآية التي قابلهم بها كانت اسلوباً من أساليب حملته في سبيل الإصلاح القضائي

(١) محفظات عابدين . ملف الإصلاح القضائي ١٨٦٧

(٢) » » » » » ١٨٦٩

وعلى كل حال يظهر أن الأباطورة اعجبت بأطراء نوبار عند ما أذنت له في مقابلتها . فسارت الامور على مايرام ، وفي ٢٤ مارس سنة ١٨٦٩ أرسلت البرقية التالية الى القاهرة :-

« تندي من الوزارة ما ثبت لي أن قبول الحكومة الفرنسية أصبح مؤكداً . فلي أن أهنيء سمومكم . ولا ريب أن وفاء مدام ده لافاليت قد يؤخر صدور البيان الرسمي بضعه أيام » (١)

وإذ كان نوبار يبذل مساعيه في أوروبا ، راجع اسماعيل محفوظاته فلاحظ أن أحداً لم يفتح الولايات المتحدة الأمريكية في الموضوع . كان يعلم أن واشنطن كانت قد أخرجت نيوايون الثالث من المكسيك ، وكان يحل تلك الجمهورية الغربية أعظم الاجلال . وإذن فلايس يجب الباحث إذ يرى أنه كتب الى نوبار في ١٢ يوليو سنة ١٨٦٩ كتاباً بدأه بما يلي .

« عزيزي نوبار : في موضوع الاصلاح الفضاى لم نفتح الولايات المتحدة بعد . فيجدر بنا أن نفعل ذلك الآن » (٢)

وكذلك كان . والظاهر أن واشنطن كانت قد تلقت أنباء رسمية عما يدور في هذا الصدد . ويقول القاضي برتن : ولكن من سخرية القدر أن أول نبأ اتصل بحكومة واشنطن عن مشروع الاصلاح : كان مفرغاً في قالب نداء الى الولايات المتحدة لتستعمل نفوذها لمنع تحقيقه ، وكان هذا النداء باسم امة أحد أبنائها اليوم عميد المحاكم المختلطة ومقدم رجال القانون في مصر . ففي رسالة مؤرخة في ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٦٧ موجهة الى وزير خارجية أمريكا أعربت حكومة اليونان عن رأيها بأنه يبدو أن تعديلاً خطيراً كهذا ولا سيما لأنه يمس جميع حقوق الأجانب تقريباً في مصر ، يعد سابقاً لأوانه وأن الجهل والتعصب والمفاسد المتأصلة في العناصر الوطنية تحول دون دعوتها

---

(١) و (٢) محفوظات عابدين . ملف الاصلاح الفضاى ١٨٦٩



### لممارسة أعلى وظائف القضاء ،<sup>(١)</sup>

ان المعارضة الناشئة عن وقوف حكومة اليونان هذا الموقف وضعت عراقيل كثيرة في طريق نوبار . ولكنه كان قادراً على النهوض بالتبعة الملقاة عليه . كان متصفاً بالتفاؤل وحسن الحيلة والصراحة ، فلم يقنط من طرق أبواب الوزارات في أوروبا . ولكن روسيا القيصرية لم تكن جزءاً من أوروبا أكثر من روسيا السوفيت الآن . وكان نظرها الى الواجب يختلف عن نظر لندن . فالذهب كان في نظرها مفتاحاً من مفاتيح التعقل . وإذن كان لابد من الاعتماد على مساعي إبراهيم في مفاوضاتها . فأرسلت اليه برقية في ١٣ يناير سنة ١٨٧٣ وكان لا يزال في الأستانة فاذا البرقية تنطوي على ما يلي :

« يجدر بك أن تأخذ مبلغ ٨ آلاف جنيه من سندات ( القنصلية ) وضعها في ظرف واكتب عليه عنوان الجنرال إيجناتيف . ثم اختمه بالشمع الأحمر واكن لا تستعمل ختمك . ثم سلمه الظرف وقل له إنك تلقيت هذا الظرف بالسفينة الخاصة التي جاءت لتتنقل جهاز ابنتي . فاذا سأل عما فيه فيه فقل له إنك لا تعلم . واجتنب أن يفتح الظرف أمامك حتى يظن أنك لا تعلم شيئاً عما فيه <sup>(٢)</sup> » .

كانت روسيا في تلك الأيام نصيرة الروم الأرثوذكس من المسيحيين . وكانت ذات سلطان عظيم في الأستانة ، وكانت تطمح إلى مد نطاق إمبراطوريتها الى البوسفور . وكان سفيرها من أعظم السفراء الموفدين إلى الباب العالي مقاماً ونفوذاً . فلو عارض في الإصلاح القضائي لتعذر على اسماعيل تحقيق ما يصبو اليه . وقد كان الجنرال إيجناتيف سفير القيصر ، ولذلك كانت خطة اسماعيل تنطوي على كسب عطف هذا السفير . فأقبل إبراهيم على عمله بما عرف به من الدقة والنظام . وفي يوم ١٥ يناير أنبأ اسماعيل بأنه سيدبر مسألة الظرف وفقاً لتعليماته ثم يسلمه للجنرال إيجناتيف <sup>(٢)</sup>

(١) اشترك اميركا في المحاكم المختلطة تأليف جاسبر برثن القاضي بالمحاكم المختلطة بالاسكندرية ص ٧٣

(٢) محفوظات عابدين : ملف إبراهيم سنة ١٨٧٣

إلا أن سير الأمور كان بطيئاً . ولم يستطع «مراقب» الخديو أن ينبيء مولاه بأى تقدم نحو الغرض إلا فى ١١ فبراير . قال فى رسالته :

« قال لى «البنكير» كامارا إنه إذا شئنا أن نتهى مسألة الاصلاح القضائى فعلىنا أن نعطيه المال الذى وعد به ، لأن التدبير قد تم تقريباً بفضل إيجناتيف الذى يطلب عشرين ألفاً من الجنيهات . فقلت له : إتنى وعدتك حقيقة بمبلغ من المال ولكنتى فعلت ذلك على شرطين ، أولهما : أن تأتىنى بكتاب من إيجناتيف بأن روسيا توافق على جميع الشروط . وثانيهما : أن تنتهى المسألة فى خلال شهرين . فذهب كامارا ثم عاد وهو يقول ثق بى عند ما أقول لك إن إيجناتيف قد بذل جهده . ولكن المسألة لم تنته بعد . وقد تطول إذا لم يتسلم المبلغ الذى وعد به ،<sup>(١)</sup>

وتلقى ابراهام رداً من القاهرة فى اليوم نفسه ومؤداه أنه قد خوله دفع ٨ آلاف جنيه وأن الباقي وهو ١٢ ألف جنيه يرسل عند ما يسلمه إيجناتيف كتاباً ينص على أن حكومته خولته حق الموافقة على الاصلاح القضائى المقترح . فكان رد ابراهام على هذا مؤرخاً فى ١٣ فبراير وقد أكد فيه أنه سلم إيجناتيف مبلغ ٨ آلاف جنيه على أساس القواعد التى وضعها الخديو . فلما كان أول مارس جعل كامارا يشدد على ابراهام بوجوب دفع الباقي من المبلغ وهو ١٢ ألف جنيه للسفير وأنبأه بأن الرسالة الخطيرة التى تنص على الموافقة ستسلم فى هذا المساء . وقد سلمت فعلاً ولكنها كانت كما يصفها المحامون «مبهمة وعامة وغير محدودة» . فلما أبلغت محتوياتها إلى الخديو بالبرق أبرق سموه الى ابراهام بتاريخ ٣ مارس :

« لا معنى لهذا الكتاب . ومن دواعى الأسف أن يكون قد تسلم ١٢ ألف جنيه لأنه لن يعطينا كتاباً آخر إلا لقاء مبلغ آخر من المال<sup>(١)</sup> ،

---

(١) محمولات عادين ملف ابراهام ١٨٧٣

وقد كان ابراهيم عارفا بمدخل هذه المعاملات ومخارجها فلم يخدع فأبرق إلى مولاه :

« على الرغم من إصرار كامارا أبيت أن أدفع ١٢ ألف جنيه وأخشى أن يكون ذلك قد غاظ إيجناتيف . أما كامارا فيقول انه سيأتيني بكتاب آخر يحتوى على ما نرغب فيه ومايشدد نوبار في الحصول عليه . وعند ما يقول نوبار إن الكتاب يننى بالقصد أسدد المال ، .

وفي ١١ مارس أنبأ ابراهيم مولاه بأن كامارا جاءه بكتاب آخر وطلب الباقي من مال إيجناتيف . وكان هذا الكتاب يفضل الأول ولكنه لا يننى بما نطلب . فعدل . وكانت النسخة التي كتبت في ١٦ مارس وافية بالغرض فأبرقت تعليمات من القاهرة إلى ابراهيم بدفع مبلغ ١٢ ألف جنيه وقد جاء في برقية من ابراهيم إلى الخديو بالتاريخ نفسه العبارة التالية :

« مولاي الجليل . دفعت مبلغ ١٢ ألف جنيه لإيجناتيف فكان شديد الاغتراب ، .

إن سرد هذه القصة الآلية من قصص الجشع الروسى يبين كيف تغلب الخديو على إحدى العقبات التي هددت مشروع الإصلاح القضائى بالحبوط . وقد كانت هناك عقبات أخرى ولكن نوبار تخطاها بمنطق السياسى المحنك ، ولباقة الدبلوماسى البارع .

فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٦ احتفلت مصر وبلدان الغرب بانقضاء خمسين سنة على إنشاء المحاكم المختلطة التي كان اسماعيل عظيم الاهتمام بها ، والتي حققت ما عقده عليها من الآمال .

## الفصل الرابع عشر

قریر کایف

هذه النفقات الطائلة كانت باعثاً على نقص ما في يدى اسماعيل من النقد. فلما كان شهر نوفمبر من سنة ١٨٧٥ فى منتصفه بعث لورد دربى ، وكان وزير الخارجية البريطانية حينئذ ، البرقية التالية إلى قنصل بريطانيا العام فى القاهرة :

وزارة الخارجية

۱۵ نو فبر ۱۸۷۵

« أنبتت حكومة جلالها بأن نقابة فرنسية عرضت أن تشتري أسهم الخديو في شركة ترعة السويس وأنه قد يقبل . فعليك أن تثبت من هذه الحقائق وترفع تقريراً عنها ، » (١)

لم تكن رغبة اسماعيل في بيع أسهمه هذه ناشئة عن كونه مبذراً . فقد كان يملك ١٧٦٦.٢ من ٤٠٠ ألف سهم . ولكن دخل هذه الأسهم إلى يولييه سنة ١٨٩٤ كان قد منح لشركة ترعة السويس توفية للتعويض الذي حكم به نبوليون الثالث<sup>(٢)</sup> وعلاوة على كون هذه الأسهم لا تدر عليه ربحاً،

(١) كتاب « شراء اسهم السويس » العربي مؤلفه شارل ليزاج ص ٦

(۲) " " " " " " " " ص ۲۷



كانت الجمعية العمومية لحملة الأسهم قد قررت في اجتماع عقدته يوم ٢٤ أغسطس من سنة ١٨٧١ أن تجرد هذه الأسهم من حق الاقتراع حتى يوفي دين الشركة كاملاً<sup>(١)</sup>

وكانت نتيجة هذا القرار أن الخديو وهو الذي يملك نحو خمسي أسهم الشركة العامة ، لم يكن له كلمة في إدارة شركة كان قد بذل ما بذل في سبيلها ، علاوة على كونه مساهماً عظيماً فيها . فاحتج على هذا القرار ، لكونه غير منصف وغير شرعي . قال ليزاج في رسالته الوافية المتقنة : — ولكن اسماعيل رغبة منه في اجتناب أى نزاع وافق على أن يمنح المسيو فردينان ديلسبس توكيلاً لتمثيل أسهمه عند الاقتراع<sup>(٢)</sup> . أى أنه بعد ما أصدر نبوليون حكمه وهو حكم وجه اليه نقد شديد من باحثين مجردين عن الهوى ، عقد اجتماع عام في ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧١ واتخذ قراراً مطعوناً في شرعيته فلما أبى اسماعيل أن يتقيد بأسلوب قائم على التحكم كهذا الأسلوب ، أقنع بخدعة ظريفة ، بأن يعين فردينان ديلسبس وكيلاً عنه . فكأنه حُـمِلَ على الموافقة على القرار الذى اتخذته حملة الأسهم .

وخلاصة هذه الحوادث جميعاً أن الخديو شعرباً أنه قد غبن وأنه خير له أن يتخلى عن أسهم كان لابد أن تبقى لا تدر رجاً حتى شهر يولييه من سنة ١٨٩٤ وعلاوة على ذلك كانت كرامته تأبى أن تسلم برؤية فردينان ديلسبس متصرفاً في أسهمه كأنه سيدها . أما المبلغ الذى عرض ثمناً لهذه الأسهم فكان بالقياس الى ما كانت عليه الأحوال سنة ١٨٧٥ مبلغاً سخياً . وكان قبول اسماعيل الثمن والشروط التى عرضت عليه في نظره صفقة مالية حسنة . فيها فاز بنقد كان يحتاج اليه ومسحت الاهانة الناشئة عن تصرف فردينان ديلسبس بها عند الاقتراع .

(١) كتاب « شراء أسهم السويس » الفرنسى لمؤلفه شارل ليزاج ص ٢٨

(٢) « ..... » ص ٢٨

إن شركة ترعة السويس وقفت موقفاً لا ينطوي على الود لاسماعيل عندما جردت أسهمه من حق الاقتراع . ومن الواضح أن بيع اسماعيل هذه الأسهم للحكومة البريطانية لم يمنح لندن حقوقاً جردت منها هذه الأسهم عندما كانت ملك اسماعيل . ولكن الشركة العامة لم تكن تجرؤ على أن تطبق على المالك الجديد القرار الفنى الذى وضع ليطبق على البائع . لقد وجه طعن الى شرعية هذا القرار ، ودزرتيلي أبى أن يتقيد به .

ويظهر من مراجعة المادة الحادية والخمسين من قانون شركة القنال أن لكل من يملك ٢٥ سهماً حقاً فى صوت « واحد » ، ولكن لا يحق لأحد من حملة الأسهم أكثر من عشرة أصوات <sup>(١)</sup> مهما يكن عدد الأسهم التى يملكها . وقد وضعت هذه المادة أصلاً لتثبت للعالم أن محمد سعيد باشا لن يمل على الشركة الجديدة خططها إملاء . فلما باع الخديو أسهمه للحكومة البريطانية ، نشأت مسألتان . أولاهما : هل القرار الذى جرد أسهم اسماعيل من حق الاقتراع الى سنة ١٨٩٤ قرار شرعى ؟ وثانيهما : أصحح من الناحية القانونية أن هذه الأسهم ( ١٧٦٠٢ ) ليس لها الا عشرة أصوات ؟

فراجعت الحكومة البريطانية فقهاء القانون فحكموا : أن فصل الكوبونات لم يضعف حقوق حملة الأسهم فى ممتلكات الشركة . . . وأن الذين يذهبون الى أن فصل الكوبونات يحول دون أن يكون لحملة الأسهم كلفة فى شؤون الشركة مازالت هذه الأسهم خالية من كوبونات ، يقفون موقفاً مخالفاً للمنطق العملى فى هذه الصفة . . . ولما كانت هذه الأسهم الآن ملك أمة لا ملك شخص فرد ، فالمادة فى قانون الشركة التى تحدد عشرة أصوات لهذه الأسهم لا تطبق الآن ومالكها أمة <sup>(٢)</sup> .

قد تمكن إقامة الحجة على أن هذا التدليل ليس بمقنع ، ولكن يظهر أن

---

(١) فى الاصل الانجليزى one vote أو صوت واحد وفى آخر الفقرات التالية تذكر « عشرة أصوات »

لذلك رجحنا ان one vote خطأ مطبعي فكتبنا « عشرة أصوات » (٢) هاريج ص ٢٤٨

المسيو ديلسبس وشركاه اقتنعوا به . وليس ثمة من يلومهم لأنهم سلموا بحقائق الحياة ، ولكن موقفهم بوجه عام ، يدل على أن اسماعيل رأى نفسه في سنة ١٨٧٥ في محيط لا يطاق فرح بالفرصة التي اتاحت له أن يقطع صلته بمشروع تسلم مقاليد رجال أصبحوا متنكرين له . إلا أن حصته البالغة ١٥ في المائة من ربح المشروع الصافي ( وهي غير الاسهم ) ضمنت له نصيباً من الارباح المتوقعة . وقد كان هذا العامل ذا شأن مقدم في نظره لأنه يضمن لمصر نصيباً من الارباح الوفيرة التي توقعها ، وينقذه من إهانة جرح كرامته .

وفي ١٦ نوفمبر تمت الصفقة التي وجه إليها نظر لورد دربي وسدد المال بواسطة آل روتشيلد في ٢٥ نوفمبر . ولكن المبلغ الذي استوفاه الخديو وهو ٣٩٧٦٠٥٨٣ جنيه لم يكن إلا مدداً مؤقتاً وذلك لسبيين: أولها سعة نفقات اسماعيل ، وثانيها سقوط أسعار السندات العثمانية والمصرية في يوم ٥ أكتوبر من سنة ١٨٧٥ وقد كان الباعث على هذا الذعر تصريح الباب العالي بأن فائدة الدين العثماني ستدفع النصف نقداً والنصف سندات فائدتها ٥ في المائة ، خلال خمس سنوات ابتداء من أول يناير سنة ١٨٧٦ أى إلى أول يناير سنة ١٨٨١

وبعد وقوع الانهيار في البورصة بثلاثة أيام أنباء قنصل بريطانيا العام في القاهرة لورد دربي رغبة الخديو في الفوز بخدمات موظف انجائيزي كفاء مطلع اطلاعاً وافياً على النظام المتبع في خزينة جلالته ليساعد وزير مالىته في معالجة الفوضى التي اقر سموه بتفشيها في تلك المصلحة من مصالح حكومته .

فعينت لجنة من الخبراء برئاسة السر ستيفن كايف ( كان المستر كايف حينئذ ) المحاسب العام لحكومة جلالته البريطانية وجاءت اللجنة إلى القاهرة وراجعت حسابات الخديو . وقد ضمنت بيان عملها تقريراً يعرف بتقرير

كايف . هذا التقرير هو الوثيقة التي حولها السر اوكلند كولفن واللورد ملنر ولورد كرومر إلى هراوة أصموا بها اسماعيل . ولكن تدبر محتوياته تدبراً دقيقاً يبين أنه كان حجة على واضعيه .

إن خلاصة التقرير يمكن أن توجز في فقرة واحدة ، وهي الفقرة التي ختم بها واليك نصها :

« يبدو لنا من جميع الحقائق التي اجتمعت لدينا أن في وسع مصر أن تتحمل مجموع ديونها الحاضرة بفائدة معقولة . إلا أنها لا تستطيع أن تستمر في تجديد ديونها العائمة بفائدة ٢٥ في المائة ولا أن تعقد فروضاً جديدة بفائدة ١٢ إلى ١٣ في المائة لابقاء هذه الزيادة مما لا يعود على خزينة الدولة بقرش واحد من الربح » (١)

وقد سبق أن نقلنا فقرات من هذا التقرير ومنها ما يحتوى على القول التالي :

« تدل الاحصاءات على أن البلاد قد ارتقت من كل وجه في عهد حاكمها الحالي ولكن على الرغم من ارتفاعها فإن حالتها المالية الحاضرة حرجية ومع ذلك فإن نفقاتها على فداحتها ما كانت تفضى وحدها إلى الأزمة الحالية التي يجب اسنادها إلى فداحة شروط القروض التي عقدتها للنفقات المستعجلة الناشئة في بعض الأحوال عن أسباب لم يكن للخديو سيطرة عليها » (٢)

وفي ناحية أخرى من هذا التقرير عبارة لم يسبق اقتباسها . قال السر ستيفن كايف :

« إن هذه الحالة الباعثة على الأسف تعود على الأكثر إلى شدة شروط القرض الذي عقد سنة ١٨٧٣ لغرض خاص وهو توفية الدين العائم البالغ حينئذ ٢٨ مليوناً من الجنيهات . فبمقتضى هذه الشروط نقص المبلغ الاسمي

---

(١) كتاب مكرون : ص ٤٠٢

(٢) كتاب مكرون : ص ٣٩٢



من ٣٢ مليون جنيه إلى مبلغ حقيقى فى الظاهر قدره ٢٠٠٠٠٠٠٠ ٧٤٠ ٢٠ جنيه دفع منه تسعة ملايين جنيه بسندات الدين العالمى . فهذه السندات ابتاعها الدائنون بخصم كبير وأحياناً بسعر يبلغ ٦٥ فى المائة من السعر الأساسى ولكنها دفعت إلى الخزينة بسعر ٩٣ فى المائة من سعرها الأساسى . فزادت بذلك الأرباح التى جناها الدائنون . . (١)

وقد بين تقرير كايف أيضاً أن متاعب اسماعيل باشا لم تنشأ عن اشتداد أصحاب السندات فى شروطهم فقط ، بل لأن « الخديو حاول أن يتم فى خلال بضع سنوات وبإيراد محدود ، أعمالاً كان يجب أن توزع على سنوات عديدة ونفقاتها تكفى لارهاق أغنى الأمم . . » (٢)

وقد أعرب السرد صموئيل بيكر عن هذا الرأى فى عبارة أخرى قال : « كان اسماعيل باشا سابقاً لعصره فقرر إنجاز عمل يحتاج إلى سنين متعددة من الكدح والصبر . انه عزم على الوصل بين السودان ومصر السفلى بسكة حديد ليفتح بذلك مساحات شاسعة من البلاد الخصبة للتجارة العالمية . ان خطته كانت تشمل مشروعات عظيمة . . . وحكمه كان عدواً سريعاً . انه كان روح التقدم الوثابة . » (٣)

وقال : « ان هذه الأعمال العظيمة صدرت عن ذهن اسماعيل باشا الذى أنجز فى خلال سبع عشرة سنة أكثر مما أنجز فى مصر منذ أيام فتح العرب ، » (٤)

أما قنصل أمريكا العام الذى أشرنا إلى تقريره غير مرة « فوافق على لبّ الرأى الذى أعرب عنه السردستيفن كايف لأنه أنبأ حكومته « بأن مصر تستطيع حين تشاء أن تسترد مكائنها بوقف النفقات الاستثنائية على الأشغال

---

(١) كتاب مكاون ص ٣٩٦

(٢) « » ص ٣٨٤

(٣) مقال « إصلاح مصر » فى مجلة الفورتنيللى نوفمبر ١٨٨٢ ص ٥٢٧

(٤) السرد صموئيل بيكر : ترجمته تأليف مري وهوايت ص ٢٨٣

العامه والاصلاحات الداخلية وسلوك سليل الاقتصاد العادى « (١)  
والى القارىء ارقاماً من تقرير كايف تؤيد الاستنتاج بأن أصحاب السندات  
ابتزوا مال الحديد وتعزز القول بأن « مصر كانت تستطيع أن تحمل عبء  
دينها بمعدل معقول من الفائدة »

السنة	مبلغ القرض بالجنيه	المبلغ الذى قبض بالجنيه	ملاحظات
١٨٦٤	٥٠٧٠٤٠٢٠٠	٤٠٨٦٤٠٠٦٣	
١٨٦٥	٣٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٦٤٠٠٠٠٠	ليس ثمة تفصيلات عن
١٨٦٦	٣٠٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠	المبالغ التى قبضت من
١٨٦٧	٢٠٨٠٠٠٠٠	٢٠٨٠٠٠٠٠	الأصل ولكن الأرجح
١٨٦٨	١١٠٨٩٠٠٠٠	٧٠١٩٣٠٣٣٤	الأصل كله
١٨٧٣	٣٢٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٧٤٠٠٠٧٧	
١٨٧٠	٧٠١٤٢٠٨٦٠	٥٠٠٠٠٠٠٠	

إن فى هذا الجدول شيئاً واحداً لا يسيغه القارىء . وهو القول فى باب  
الملاحظات عند الكلام على القرضين اللذين عقدا فى سنى ١٨٦٦ و ١٨٦٧  
أنه « ليس ثمة تفصيلات عن المبالغ التى قبضت من الأصل ولكن الأرجح  
الأصل كله » . إن هذه لهجة لا تنتظر من محاسبين خبراء . فالرأى السائد  
أنه عندما يدعى محاسبون خبراء ليقدموا تقريراً على طائفة من الدفاتر ،  
يحذفون كلمة « الأرجح » من قاموسهم . اذ المنتظر منهم أن يذكروا الحقائق  
كما هى لا أن يشغلوا بالتخمين . فهذا التعبير الغريب فى تقرير كايف قد  
يكون الباعث عليه أن حسابات الحكومة المصرية كانت قبل سنة ١٨٧٦ فى  
حالة فوضى من ناحية ، وكانت تكتب باللغة العربية بواسطة كتبة أقباط ،  
من ناحية أخرى . ففهمها كان متعذراً على محاسبين انجليز لا يعرفون شيئاً من  
الكتابة العربية أو تعقيدات الأساليب القبطية فى مسك الدفاتر .

(١) محفوظات المفوضية الأمريكية بالقاهرة . المراسلات الرسمية ١٨٦٩ - ١٨٧٣ ص ٤٦٨

وليس يهمننا هذا أو ذاك ، وإنما المهم أن الصورة التي رسمها تقرير كايف كانت في صالح اسماعيل . ولكنها لم تنشر عند إتمامها . وسبب ذلك أن الحكومة البريطانية والخديو حسباها وثيقة سرية القصد منها إطلاع وزارة الخارجية البريطانية والسلطات المصرية على حقيقة الحال . ولكن رجال المال عرضة للاهواء سريعو التأثير . وكانوا يتوقعون أن يطبع التقرير ويذاع . فلما لم يطبع وينشر قلقوا ودبروا الوسائل لالقاء أسئلة عنه في مجلس النواب البريطاني . فرد المستر دزرتيلي نائباً عن حكومة جلالة الملكة ، فقال وهو صادق فيما قال : إنه لا يعارض في نشر التقرير ، ولكن لما كان الخديو لم يأذن في نشره ، فحكومة جلالته ترى أنه لا يسعها أن تنشره

ففسر هذا الرد في البورصة بأنه ينطوي على أن اسماعيل يخشى نشر التقرير ، مع أن المستر دزرتيلي لم يتصد إلى هذا . ولكن أسعار السندات المصرية انهارت بسبب هذا التعليل الخاطئ . لموقف الخديو ، فلما نشرت هذه الوثيقة بعد عشرة أيام كان الضرر قد وقع ، والجمهور قد قرر موقفه . والراجح أن أفراداً قلائل فقط طالعوا التقرير . فالمليون يدرسون وثائق من هذا القبيل ، ولكن العامة لا تفعل . وأصحاب البنوك والسماسرة لم يعنوا بإذاعة ما قاله السرسيفن كايف عن أن المراهبين كانوا قد أرهقوا مصر ، وأن البلاد كانت قد تقدمت من كل ناحية في عهد حاكمها الحالي . ولكن المفروض أن لورد كرومر وغيره من المؤلفين الذين يوافقونه قرأوا تقرير كايف . والظاهر أنهم قرأوه من دون أن يدركوا مغزاه .

خذ مثلاً على ذلك الفقرة المقتطفة من كتاب مصر الحديثة ، وهي الفقرة التي ذكرناها غير مرة في هذا الكتاب :

«إن في هذا الحساب أمرين: بارزين أولهما أن مجموع الدخل السنوي عن تلك السنوات وهو ٤٠١ و ٢٨١ و ٩٤ من الجنيهات هو أقل بقليل من المبلغ الذي أنفق على الإدارة ، وعلى الجزية المدفوعة إلى الباب العالي ، وعلى أعمال

لا شك في نفعها . أضف إلى ذلك نفقات يشك في نفعها وفي صلاح السياسة القائمة عليها مما يرفع المبلغ الختامى إلى ٩٦٦ و ٢٤٠ و ٩٧ جنياً . أما تعليل كبر الدين الواقع على مصر فليس أماننا سوى مشروع ترعة السويس . وقد استنفد ريع التمروض والديون كله في إيفاء الفائدة ومال الاستهلاك ما عدا المبلغ الذى أنفق على ذلك العمل العظيم ،

وقد سبق هذه الفقرة في تقرير كايك جدول يحتوى على الحقائق والأرقام التالية :

ان حساب الدخل والخرج للسنوات الواقعة بين سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٧٥ كما يلى :

الاداء	جنيه
ايرادات الحكومة	٩٤٢٨١٢٤٠١
قروض	٣١٢٧١٣٢٩٨٧
بيع أسهم ترعة السويس	٣٢٩٧٦٢٥٨٣
الدين العائم	١٨٢٤٣٢٠٧٦
المجموع	١٤٨٢١٥٢٠٤٧
النفقة	جنيه
الأدارة	٤٨٢٨٦٨٢٤٩١
الجزية للباب العالى	٧٢٥٩٢٢٨٧٢
أعمال نافعة	٣٠٢٤٠٢٠٥٨
نفقات استثنائية بعضها لاشك في نفعه وبعضها ذو	
نفع مشكوك فيه وبعضها تحت ضغط أصحاب المصلحة	١٠٢٥٣٩٢٥٤٥
فوائد ومال استهلاك	٣٤٢٨٩٨٢٩٦٢
ترعة السويس	١٦٢٠٧٥٢١١٩
المجموع	١٤٨٢١٥٢٠٤٧



ولو أن لورد كرومر حلل هذه الأرقام الشاخصة اليه عندما نقل الفقرة التي سبق اقتباسها لوقف عقله المنطقي عند بند « قروض : ٣١٧١٣٠٩٨٧ رجبيا » المدون في باب الايراد ، ولطلب تفسيراً له . إلا أنه على ما يظهر كان مبلغاً يسيراً في جدول ديون رجل جرى على عادة الاسراف في الاقتراض كاسماعيل ! ولو أن أشد نقدة اسماعيل ادرك قيمة هذا العامل لصادف مشقة عظيمة في فهم هذا البند : « قروض ١٣٧١٣٠٩٨٧ رجبيا » والظاهر أنه يعنى أن اسماعيل جمع هذا المبلغ من قروض مختلفة . ولكن تقرير كايف يذكر قبيل ذلك في عمود « المبالغ التي استوفيت » تفصيلات مختلفة تدل على أن السير ستيفن كايف وزملاءه يصرحون بأن اسماعيل أخذ من قروضه مبلغاً بمجموعه ١٧٤٧٤ ر٥١٧٠٥ ر٥٤ رجبيا .

وقد كان من الواجب على لورد كرومر أن يتردد في قبول أحد هذين المبلغين لأنه كتب في مؤلفه « مصر الحديثة » ما يلي : — « بلغ دين مصر الموحد في سنة ١٨٧٦ بما فيه قروض الدائرة مبلغ ١١٠٠٠٠ ر٦٨ رجبيا . وكان هناك علاوة على ذلك دين « عائم » قدره نحو ٢٦ مليوناً من الجنيهات »<sup>(١)</sup> إن هذين المبلغين يتحديان الحقائق التي ذكرها السير ستيفن كايف لان تقريره الذي يشمل سنة ١٨٧٥ الى ختامها يجعل مجموع القروض ٦٤٠٨١٧٠٦٠ رجبيا ومبلغ الدين العائم ١٨٠٢٤٣٠٧٦ رجبيا .

فمن الواضح أن لورد كرومر أبى أن يسلم بالأرقام التي ذكرت في تقرير كايف ، سواءً أكانت تلك الأرقام تمثل مجموع القروض أم كانت تمثل مجموع الدين العائم . ولو أنه تغلغل في بحثه لوجد أنه أخطأ في تعيين مبلغ النفقة على ترعة السويس إذ جعله ١٠٩ ر١٠٧٥٠ ر١٦ رجبيا . وقد سبق لنا في فصل آخر أن أثبتنا هذا الخطأ . وإنما نكتفي هنا بأن نقول إن ضخامة المبلغ كانت يجب أن تكفي لاثارة حب الاستقصاء فيه . إن رأس مال شركة

(١) مصر الحديثة : كرومر جمع ١ ص ١١

ترعة السويس كله يبلغ ٨ ملايين من الجنيهات . والحكم الذى حكم به نوليون الثالث على اسماعيل لم يبلغ إلا ٣٣٦٠.٠٠٠ رطل جنيه. ولما كان مجموع المبلغين لا يعدل إلا ١١٣٦٠.٠٠٠ رطل جنيه . فكان لا بد للورد كرومر من التساؤل عن الفرق لو لم يحل اخلاصه الشديد وأراؤه المستحكمة ، دون قيامه بعمل حسابى صغير .

إن هذا الخطأ الذى تطرق إلى حساب اسماعيل يلغى الميزانية التى وضعت له . ولو أتيح لمخيلة لورد كرومر التحليق ، ولو لم يتأثر بجلال الأرقام التى أوردها المحاسبون الخبراء ، لأدرك أن ٣٠.٢٤٠.٠٥٨ رطل جنيه مضافة الى ١٠.٥٢٩.٥٤٥ رطل جنيه تعدل مبلغاً أقل من المبلغ الذى أنفقه اسماعيل على الأعمال العامة سواء أكانت نافعة أم غير نافعة أم بين بين . إن مجموع هذين المبلغين يعدل ٢٠.٣٧٧.٩٠٣ رطل جنيهات . ولكن أعمال البناء التى قام بها الخديو خلال ثلاث عشر سنة كانت تقتضى نفقة أكبر من ذلك وإن كانت فائدتها الحقيقة قليلة . وهذا يعنى أنه على منوال الخطأ فى جعل نفقة ترعة السويس — أى ١١٩.٠٧٥ رطل جنيه — أكبر من الحقيقة ، كان الخطأ فيما ذكر عن نفقة الأعمال العامة المعزوة الى اسماعيل إذ جعلت يسيرة بالقياس الى صورة اسماعيل المرسومة فى كتاب « مصر الحديثة » .

وحقيقة الأمر قد جلست فى هذه الصفحات . وهى أن السرسيفن كايف وزملاءه وجدوا أمامهم دفاتر حسابات بلغة وأرقام لا يعرفونها ، فكانوا كمن يتلص سبيله فى الظلام . ثم أن وقتهم لم يتسع للقيام بمراجعة دقيقة . واليك بعض الحقائق التى توضح ما نريد . فى ٨ أكتوبر سنة ١٨٧٥ بعث الفنصل البريطانى العام فى القاهرة برسالة الى لندن أفضت الى إنشاء لجنة كايف . وانقضت أيام قبلها عين أعضاء اللجنة . ثم حزموا أمتعتهم وسافروا الى القاهرة . وكان لابد من الاحتفال بهم بعد وصولهم ، قبل شروعهم فى العمل . وتاريخ تقريرهم : لندن فى ٢٣ مارس سنة ١٨٧٦

أن ادورد ديسى الذى ألف كتاب « قصة الخديوية » يفسر لماذا يعوز تقرير كايف الدقة التى يتصف بها تحليل حسابى يكتبه محاسب خير . قال :

أن قصر « قصر النزهة » فى طريق شبرا - متزه سراة القاهرة - وهو القصر الذى يحتفظ به لزوار مصر الملوكيين أعد لنزوله ( أى كايف ) وإتى لآتصور أنه عند وصوله الى مصر فكر فى أن يقوم بدراسة أوفى وأتم ماتكون للموضوع الذى بعث لبحثه . ولكنه بعد ما أقام بضعة أسابيع خلص الى النتيجة التالية - أو هو زعم أنه خلص اليها - وهى أن تقريره يجب أن يقوم على أساس من الحقائق التى يقدمها له الخديو والمفتش ورجال الخزينة المصرية ، وأنه لا يملك الوقت ولا الوسائل لامتحان دقة هذه الحقائق . . . . . فغادر مصر بعد إقامة دامت بضعة أسابيع فقط»<sup>(١)</sup>

أن لجنة كايف تناولت فى بحثها حسابات معقدة قام بتدوينها كتبة أقباط وفقاً لنظام سرى الى حد مامن مسك الدفاتر ، توارثها الأبناء عن الآباء . أن ترجمة هذه الحسابات اللازمة لعمل هؤلاء الخبراء تقتضى بضعة أسابيع . فليس من بواعث الدهشة أن يحتوى تقرير اللجنة عبارة كالعبارة التالية :

« فى بيان لوزير المالية أن مبلغ الفوائد التى وفيت ومال الاستهلاك للقروض العامة بلغا ٢٩٩٤٠٠٠٠ ر ٢٩٥٧٠ ر ٢٩ جنياً حتى آخر سنة ١٨٧٥ . وفى البيان نفسه بلغ الايراد ٤٠١ ر ٢٨١ ر ٩٤ جنيه من سنة ١٨٦٤ الى ١٨٧٥ »<sup>(٢)</sup>

وهذا يعنى ، ان التقرير الذى سلم به المؤرخون على انه تقرير محاسبين خبراء قائم على بحث مستفيض فى دفاتر الخديو ، ليس إلا صورة عامة للأحوال القائمة حينئذ ، وان جانباً منه على كل حال يستند الى معلومات تلقىها اللجنة من بعض رجال مصر لا الى حقائق منتزعة من دفاتر الخديو .

أما وقد بسطنا هذه الملاحظات العامة فليس من الصعب أن نفهم لماذا

(١) قصة الخديوية : ديسى ص ١٣٧

(١) تقرير كايف ص ٣٩٥ فى كتاب مكارن

أهمل تقرير كايف أن يدون تحت عنوان « نفقات الأعمال العامة » ما يأتي

ترع النيل	جنيه
١٢ر٦٠٠ر٠٠٠	
جسور ( كبرى )	
٢ر١٥٠ر٠٠٠	
المبالغ المختلفة المذكورة في الفصل التاسع	
١٧ر٢٥٩ر٨٣٥	

هذه المبالغ الثلاثة مجموعها ٣٢ر٠٠٩ر٨٣٥ جنياً . فاذا أضيف هذا المبلغ إلى مبلغ ٤٠ر٧٧٩ر٦٠٣ جنيات وهو المذكور في تقرير كايف كان المجموع ٧٢ر٧٨٩ر٤٣٨ جنياً وهو مبلغ جدير باسماعيل اويكاد يكون من بواعث السخرية أن يوصف الخديو « بأنه خير مثال للبذر في التاريخ أو الأساطير » ثم تجعل نفقاته جديرة بضابط روسى صغير لا بفيلدمارشال ! إن الحقائق الخاصة بإيرادات الخديو إلى سنة ١٨٧٥ وهى التى أغفلتها لجنة كايف مذكورة في مقالة مولهول عن المالية المصرية ، ومدونة في سجل رسمى في حيازة صندوق الدين العام المصرى كما يلى :

التاريخ	البك	المبلغ الاسمى	المبلغ الحقيقى الذى قبض
١٨٦٤	جوشن	٥ر٧٠٤ر٠٠٠	٤ر٨٦٤ر٠٠٠
١٨٦٥	انجلو ايجبشن	٣ر٣٨٧ر٠٠٠	٢ر٧٥٠ر٠٠٠
١٨٦٦	جوشن	٣ر٠٠٠ر٠٠٠	٢ر٦٤٠ر٠٠٠
١٨٦٧	امبريال اوتومان	٢ر٠٨٠ر٠٠٠	١ر٧٠٠ر٠٠٠
١٨٦٨	اوبنهايم	١١ر٨٩٠ر٠٠٠	٧ر١٩٣ر٠٠٠
١٨٧٠	يشوفشايم	٧ر١٤٣ر٠٠٠	٥ر٠٠٠ر٠٠٠
١٨٧٣	اوبنهايم	٣٢ر٠٠٠ر٠٠٠	١٧ر٨١٠ر٠٠٠
	المجموع	٦٥ر٢٠٤ر٠٠٠	٤١ر٩٥٧ر٠٠٠

ان هذه الأرقام تدل على أن أصحاب البنوك ابتزوا من اسماعيل مبلغ ٢٣ر٢٤٧ر٠٠٠ جنيه على قروض مجموعها ٤١ر٩٥٧ر٠٠٠ جنيه . وأما هذا



المبلغ بنخصم كبير ، ولا سيما لأن جميع هذه القروض ما عدا قرض سنة ١٨٦٥ كانت بفائدة ٧ في المائة في السنة . أما قرض سنة ١٨٦٥ فكان بفائدة ٩ في المائة

وكانت نتيجة هذا التسلاعب بالأرقام على ما جاء في تقرير كايف « انه ليس بين القروض المصرية قرض كان يكلف أقل من ١٢ في المائة في السنة حالة أن بعضها كلف ١٣ في المائة في السنة وقرض سكة الحديد كلف ٢٦٩ في المائة في السنة بما فيها مال الاستهلاك<sup>(١)</sup> »

إلا أن هذه الاعتبارات بعيدة عن موضوع بحثنا . وأما ما يتصل به فهو أن هذه القروض المختلفة على فداحة شروطها ، وضعت في أيدي إسماعيل مبلغ ٤١٩٥٧٠٠٠ جنيه أي أنه يفوق بمقدار ١٣٠١٣٠٢٤٣ ر ١٠ جنيهاً المبلغ الذي ذكر في تقرير كايف وهو ٣١٧١٣٩٨٧ ر ٣١ جنيهاً وقد ذكره لورد كرومر في كتابه « مصر الحديثة » قبيلاً العبارة التي اقتبسناها منه . فيؤخذ مما تقدم أن إيراد إسماعيل بلغ في المدة الواقعة بين سنة ١٨٦٤ — ١٨٧٥ وهي المدة التي شملها تقرير كايف ما يلي :

جنيه

٩٤٢٨١٢٤٠١	الإيراد كما قرره السرسطين كايف ولورد كرومر
٣٩٧٦٢٥٨٣	بيع أسهم ترعة السويس
٤١٩٥٧٠٠٠	قروض ( المبالغ التي قبضت )
٢٦٠٠٠٠٠٠	دين عائم كما عينه لورد كرومر

وبمجموعها ١٦٦٢١٤٩٨٤ ر ١٦٦ جنيه وهو المبلغ الذي أنفقه إسماعيل في إدارته لمصر من سنة ١٨٦٤ إلى ١٨٧٥ ويجب أن يحاسب عليه أمام محكمة التاريخ .

---

(١) تقرير كايف : ص ٣٩٥ : في كتاب مكاون .

أما تقرير كايف فكان أخف وطأة لأنه لم يحاسبه عن كل هذا إذ جعل المبلغ ٠٤٧ر٠٤٨٢١٥٠ جنيهاً.

ويقابل هذا في ميزانيته ما يلي : —

نققات الإدارة كما عينها السرستيفن كايف وقبلها

جنيه

لورد كرومر ٤٨٠٨٦٨٠٤٩١

الجزية للباب العالي ٧٠٥٩٢٠٨٧٢

منشآت عامة تشمل ترع النيل والجسور وهي لم

تذكر في تقرير كايف ومبالغ مفصلة في الفصل التاسع ٧٢٠٧٨٩٠٤٣٨

فوائد ومال استهلاك كما عينت في تقرير كايف وقبلها

لورد كرومر ٣٤٠٨٩٨٠٩٦٢

نققات ترعة السويس بعد التحقيق ٦٠٧٧٠٠٠٠

نققات حملة بيكر كما عينها تقرير أوبنهايم ٤٧٤٠٠٦٣

اهداء سفينة حرية إلى السلطان ٢٨٩٠٤٢١

وليس في هذا الجدول ذكر لنققات الحرب الحبشية وسبب اغفالها أن أحد البنود في تقرير كايف جعلها مليون جنيهاً ولكنه ذكر تحت عنوان الديون العامة ، مع ذلك نجد عندنا بياناً وافياً بما أنفقته اسمايل وبمجموع يبلغ ١٧١٠٦٨٣٠٢٤٧ جنيهاً وهذا المبلغ لا يشمل نققات بعثة غوردون ولا حملة نهر جوبا

وعند المقابلة يظهر أن اتفاق مبلغ أكبر من مجموع الأيراد وهو ١٦٦٠٢١٤٠٩٨٤ جنيهاً يظهر مستحيلاً . فالمشكلة التي يواجهها الباحث ليست دحض ما يقوله كرومر وهو « إن كل المال المقترض ماعدا ١٦ مليون جنيهاً انفق على ترعة السويس بذر تبذيراً » بل المشكلة أن نفهم من أين جاء هذا الفرق

ولعل التعليل في أن الباعث على خطأ لجنة كايف ولورد كرومر كان الأرقام

التي عرضها اسماعيل صديق باشا المفتش . فهذه الأرقام لم يحققها محاسبون خبراء . بل ليظهر أنهم لم يرجعوا إلى الوثائق الأصلية فقبلوها ببراءة كبراءة الطفل ولطف لا يتفق مع عمل محاسب خبير حديث مع أنها تتصل بمشكلة أساسية في موضوع بحثهم . وهناك ما يدل على أنهم وثقوا به كذلك في ماعرضه عليهم من مبالغ الفوائد ومال الاستهلاك .

إن هذين الفرضين بعيدى المدى في تأثيرهما فيجدر بنا أن ننقل بضعة سطور من تقرير كايف سبق نقلها في هذا الفصل : —

« في بيان لوزير المالية أن مبلغ الفوائد التي وفيت ومال الاستهلاك للقروض العامة بلغا ٢٩٩٤٠٠٠ر ٢٩٥٧٠٠ر جنيها حتى آخر سنة ١٨٧٥ . . . وفي البيان نفسه بلغ الايراد ٤٠١ر ٢٨٦ر ٩٤ر جنية من سنة ١٨٦٤ إلى ١٨٧٥ »<sup>(١)</sup>

هي الثقة لا المحاسبة التي أملت هذه السطور في تقرير كايف ، بل ليس ثمة سبيل إلى معرفة الأصل في مبلغ ٤٩١ر ٨٦٨ر ٤٨ر جنيها المدون في باب النفقة . والظاهر - ولكننا تقدم الاستنتاج التالي بشيء من التردد - أن هذا المبلغ هو ما ذكره اسماعيل صديق باشا . وإنا نقول هذا القول لأننا نجد بعيد القول بأن دخل الخديو بلغ ٤٠١ر ٢٨١ر ٩٤ر جنية عبارة هذا نصها : « وفي المدة نفسها بلغت نفقات الإدارة بما فيها الجزية للاستانة ٣٦٣ر ٦١ر ٥٦ر جنيها والفقرة التالية تبين أن الجزية بلغت ٢٨٧٢ر ٩٢ر ٧ر أي أن نفقات الإدارة بلغت ٤٩١ر ٨٦٨ر ٤٨ر جنيها . ولكننا لا نجد في مكان ما ما يشفي غليل الباحث من حيث المقصود بعبارة عامة شائعة كعبارة « نفقات الإدارة » .

إن المحبة تغطي كثيرا من الاغاليط ولكنها لا يمكن أن تشمل ما تشمله عبارة « نفقات الإدارة » . ما مبلغ ما أنفق على الإدارة في سنة ١٨٦٤

---

(١) تقرير كايف ص ٣٩٥ في كتاب مكارن

وسنة ١٨٧٤ ؟ إتنا لا نعلم ولا سبيل أمامنا إلى العلم . هذا : النقص يعود في الغالب إلى عدم الدقة في الحقائق التي قدمها وزير المالية وقبلتها لجنة كايف . والنتيجة التي نخلص إليها من جميع الحقائق التي تقدم ذكرها ، هي أن الأدلة التي حوكم اسماعيل بموجبها وحكم عليه لا تثبت من دون شك ولا على وجه من التقريب ، مبالغ المال التي تناولها . ثم إنها لا تمكن المؤرخ من معرفة ما انفق على الاعمال الضامة النافعة ، والبعوث العلمية ، والحروب ، ولا تذكر الاصلاح القضائي .

وإننا لنصر على هذا الأمر لأن بعض عناصر الانفاق المفصلة في الفصل التاسع قد تكون ذكرت تحت ذلك العنوان المبهم أي « نفقات الادارة » . لتكن الحقيقة في هذا الصدد ما كانت ، إلا أن لباب تقرير كايف كان أنه يبين على أصحاب البنوك أن يرخوا قبضتهم قليلا ، وأن يتنازلوا عن المطالبة « برطل اللحم » (إشارة إلى شيلوك في تاجر البندقية) إذا أريد لمصر أن تنتعش . واليك الفقرة التي اعرب فيها السر ستيفن كايف عن هذه الرغبة : « قد يكون من المتوقع إذا بسطت الحالة لحملة السندات ، أن يرضوا باتفاق يضمن لهم فائدة معقولة على ما لهم ، ويتقدهم من الخسارة الذريعة المحتومة التي تصحب دائما الانهيار المالي ، <sup>(١)</sup>

---

(١) تقرير كايف ص ٤٠٠ في كتاب مكان .



# الفصل الخامس عشر

## بعثة جوشن

في سنة ١٨٦٦ وما بعدها اقترض الخديو من الصيارفة نقودا بفوائد باهظة . لكنه عدل عنهم سنة ١٨٧٥ إلى سماسة كانوا يصرفون له سندات الخزانة بفوائد يدعوها لورد كرومر « مؤدية إلى الخراب » . وفي ٨ إبريل سنة ١٨٧٦ وقعت الكارثة ، إذ امتنع اسماعيل عن وفاء هذه السندات . وقد جرى قبل الانهيار بعض البحث في إنشاء بنك اهلى مصرى يديره ثلاثة مندوبين أوروبيين . فوافقت باريس وروما على تعيين مندوبيهما . أما لندن فرفضت لاعتقاد لورد دربي وزير الخارجية البريطانى وقتئذ أن فى تعيين مندوب انجليزى تدخلا فى أمور مصر الخاصة فأبى أن يقدم عليه . فحبط المشروع بسبب موقف إنجلترا . لكنه طرح فى صورة أخرى للبحث عندما أفضى الوقوف عن الدفع فى ٨ إبريل سنة ١٨٧٦ إلى أزمة . فصدر مرسوم خديوى فى ٢ مايو بتعيين لجنة لإدارة الدين العام . وتقررت لأعضائها بعض أعمال معينة كان أهمها وأبرزها تمثيل حاملى السندات . وفى ٧ مايو صدر مرسوم آخر بتوحيد الدين المصرى فبلغ وقتئذ بحسب قول لورد كرومر ٩١.٠٠٠.٠٠٠ جنيه<sup>(١)</sup>

(١) كرومر : مصر الحديثة ج ١ ص ١٢

وعين المسو دي بليبير والهيرفون كريم والسنيور برافيلي ممثلين لفرنسا والنمسا وإيطاليا . وأما الحكومة البريطانية فأبت اختيار ممثليها . على أن التدابير المالية المنصوص عليها في مرسوم ٧ مايو أحدثت تبرما في أوروبا ولا سيما في إنجلترا فانتدب المستر ( وصار بعدئذ اللورد ) جوشن للذهاب إلى مصر والسعى لأدخال تعديلات على المرسوم يراها حاملو السندات ضرورية . واختار الدائنون الفرنسيون المسو جويير للتكلم باسمهم . فوصل المندوبان إلى القاهرة في أكتوبر سنة ١٨٧٦ وكانت نتيجة مساعيها مرسوما جديداً صدر في ١٨ نوفمبر التالي ( ١٨٧٦ )

لن نقول الآن شيئاً في التدابير المالية البحتة التي عقدها اللورد جوشن والمسو جويير . فهي كانت أقل شأنًا بمراحل من التغييرات التي أدخلها الخديو بمشورتها على إدارة البلاد . فقد أوضح له أن اصلاح ماليته يقضى بتعيين مراقبين أحدهما يشرف على الواردات والآخر على النفقات . ويحسن به فوق ذلك أن يكل إدارة سكك الحديد ومرفأ الاسكندرية إلى مجلس يؤلف من انجليزيين وفرنسي ومصريين

وبناء على هذا الترتيب عين المستر رومين الانجليزى مراقباً عاماً للواردات ، والبارون ده مولارى الفرنسى مراقباً عاماً للنفقات . والجنرال ماريوت الانكليزى رئيساً لمجلس إدارة السكك الحديدية . على أن وزارة خارجية إنجلترا لم تكن هي التي عينت ذينك الانجليزيين بل أوضحت بالعكس أنها لا تتحمل أية تبعه كانت في هذه التعيينات ولكن لا تعترض عليها . ورفضت إنجلترا أيضاً تعيين مندوب انجليزى للدين الموحد . لكنها أذنت للسير ايفلن بارنج ( الذي صار فيما بعد لورد كرومر ) بقبول هذا المنصب عندما عرض له عليه اسماعيل باقترح السير لويس ماليت واللورد جوشن .

كتب لورد كرومر : « وكانت نتيجة بعثة اللورد جوشن أن اسماعيل باشا أخذ لأول مرة يعالج الأمور مع هيئة صغيرة من الموظفين الأوربيين متمتعين

بصلاحية أوسع من كل ما سبق إيلاؤه لأمثالهم في مصر . ومختلفين عن طراز الأوروبيين الذين لقيهم قبلاً<sup>(١)</sup> .

فهؤلاء الرجال الداخلون الآن في الخدمة الخديوية كانوا موظفين نزهاء راغبين في تأدية الواجب عليهم . ولاح لهم أنهم سيستطيعون العمل بالائتلاف مع اسماعيل ويكتسبون له تأييد حملة السندات . لكن الأقدار قضت بخلاف ذلك . ومال الحظ عنه إلى مدى أبعد من أن يكفي الإصلاح المالي لا نقاذ صولجانه

وقد وقع أثناء المناقشات بين مندوبي المالىين والخديو حادث رأى فيه بعض المؤلفين مسوغاً لحاملي السندات في خطتهم العدائية . ولعل هذا الحادث هو ما خطر ببال ماركيز زتلند عندما وصم اسماعيل بأنه قاتل بعدما اتهمه بالتبذير والصوصية

فالظاهر أن الخديو وافق بمرسومه الذى عين به لجنة الدين العام على الامتناع بعد الآن عن عقد قروض جديدة بغير علمها . فلما كان المندوبون يدققون مرة في حسابات الدول يقال إنهم عثروا على « صور ثانية » عديدة لسندات صادرة بعد تاريخ المرسوم . فسأل اللورد جوشن اسماعيل كيف يعلل وجود هذه « الصور الثانية » . فأجاب أن لا بدّ من خطأ وقع من الكتاب ، وإن جميع الاعمال المالية تجري على يد المفتش اسماعيل صديق باشا ، وأن الأمر سيصدر حالا إلى هذا الوزير بالذهاب غدا إلى اللورد جوشن وإيضاح المسألة . ثم توافرت الأدلة على أن اسماعيل صديق باشا لم يذهب إلى المندوب المالى البريطانى لكنه توارى عن الانظار في الموعد المضروب لهذه المقابلة

وهاك رواية ده ليون القنصل الأمريكى العام لما جرى :  
« ظهر في برقيات لندن ذات صباح ما تراءى لكثيرين أنه خبر مستغرب .

(١) لورد كرومر . مصر الحديثة ج ١ ص ٢٤

وهو أن الخديو نفسه اصطحب المفتش في نزهة واعتقله في مكان أمين لتجرى محاكمته فوراً بتهمة الخيانة العظمى . فالذين يجهلون مصر كذبوا الخبر بجملته . والذين يعرفونها صدقوه ورأوا فيه خاتمة غير فجائية ولا فاجعة ، لما بد مهزلة وانتهى إلى مأساة :

« في اليوم التالي أي ١٥ نوفمبر ١٨٧٦ كان الجمهور المصري يعالج ألف إشاعة من أغرب الاشاعات وابعدها عن الاحتمال ، فطلعت عليه جريدة الحكومة ، المونيتور المصري ، بالبلاغ الرسمي التالي :

« سعى وزير المالية اسماعيل صديق باشا لتدمير دسياسة ضد سمو الخديو بتبييجه عواطف الأهالي الدينية ضد المشروع الذي اقترحه جوشن وجوير . واتهم الخديو ببيع مصر من المسيحيين واتخذ لنفسه صفة المحامي عن ديانة البلاد . هذه الأمور التي كشفها مفتش المديرية العام وايدتها تقارير البوليس عادت فأثبتتها في النهاية فقرات من كتاب أرسله صديق باشا نفسه الى الخديو يستقيل به من الخدمة . فأمام أعمال في هذه الخطورة أحال سمو الخديو المسألة إلى مجلسه الخاص للتحقيق فيها فحكم على اسماعيل صديق باشا بالنفي إلى دنقله حيث يعتقل » .

« وفي الغد اعادت جريدة «الفار» ، وهي فرنسية اللسان وشبه رسمية نشر هذا البلاغ وأضافت اليه ما يلي :

« أتى الوزير السابق على باخرة في النهر انتظاراً لقرار المجلس الخاص . وعند صدوره نقل إلى باخرة أخرى أقلته فوراً إلى مصر العليا »

وزاد القنصل على هذا قوله : « فمن تلك الساعة إلى الآن اختفى المفتش عن العيان وشاعت القرواية ورواية من أغرب القصص وأبعدها عن العقل لكنها تلقى عناية وتصديقاً في الدوائر الاجنبية والأهلية في مصر . ومن بعد اختفائه بقليل ورد على القناصل الأجانب منشور يعلن وفاته في دنقله مع شهادة تؤيد وصوله ووفاته من حاكم تلك المقاطعة مؤيدة بتقرير من أطباء



شرحوا جثته وقالوا إنه مات موتاً طبيعياً من التعب والحزن والافراط . .  
وبعد أن سرد ده ليون على هذا النمط ما حسب أنه واقع الحال ، قال :  
« لكن أكثر القاهريين والاسكندريين هزوا رؤوسهم برصانة عند  
قراءة هذا البيان مصريين على اعتقادهم أن المفتش لم يعش أربعاً وعشرين ساعة  
بعد اعتقاله . وأن الباخرة التي سارت في النيل صعدا بنواقد مقفلة كانت كأنها  
نعش سابح في النهر ، والتقاها مسافرون في النهر ، وقالوا إنها تنقل المفتش  
إلى منفاه في مصر العليا ، إنما أرسلت على سبيل المخادعة ولم تحمل الوزير  
المقرب السابق لا حياً ولا ميتاً » . (١)

وقد كان الجنرال غوردون أحد الذين شاهدوا ذلك النعش السابح ، بدليل  
أنه كتب في يومياته : « كان سموه على حق في نفي اسماعيل صديق باشا » . (٢)  
ولأننا نحاول هنا تمحيص قول غوردون هل كان مصيباً أو غير مصيب . فالخديو  
لم ينزل عن عرشه بسبب حادث المفتش . كما أن نابليون بونابرت لم ينزل إلى  
جزيرة القديسة هيلانة لمحض حكمه على الدوق د'انجان بالموت . ومقام الخديو  
الثابت في التاريخ يتوقف على مقدار الصواب أو الخلل في اتهام لورد كرومر  
له بأنه بدد ٩١ مليون جنيه في ثلاثة عشر عاماً . لن نطمس النقطة الجوهرية  
في التاريخ بزيادة البحث في عامل لا أثر له على الإطلاق في إكراه اسماعيل  
على التنزل .

بيد أن إزالة هذا المفتش ، الذي يظهر أنه تسلط وهو مسلم على الأقباط  
الذين كانوا مستأثرين بضبط حسابات اسماعيل ، أفضت إلى زيادة الأمور  
ارتباكاً . ويحتمل أن من كان في يدهم مفتاح النظام السرى لمسك الدفاتر جزعوا  
وترددوا في اطلاع السير جرالد فزجرالد المعين رئيساً لديوان الحسابات على  
أسرار نظامهم . وبالطبع كان هذا الانجليزى سيهتدى في النهاية إلى طريقه بين  
تلك المهامه الحساية . لكنه كان يجهل الأرقام والحروف العربية . فلم يتيسر له

(١) ده ليون : ص ١٨٧

(٢) مل ص : ٥٠١

من محض التفاته إلى عمود كامل من الأرقام أن يعرف قيمته كما في الأحوال العادية . ولهذا كان التقدم بطيئاً . لكن مقدرة السر جرالد فتزجرالد مكنته أخيراً من تمهيد كل الصعاب

وبينما كان هذا العامل النشط يقوم في خدمة الأمة بالواجب المفروض عليه كان داثو اسماعيل يلحفون في الطلب . وفي أغسطس ١٨٧٧ أنذر اللورد فيفيان قنصل بريطانيا العام الحكومة المصرية بأن الدائنين : «سيرتدون بلا ريب إلى حقهم الذي لا جدال فيه بمقاضاة الحكومة أمام المحاكم ( المختلطة ) . فتجد الحكومة نفسها أمام أحكام متوالية ضدها تضطر إما إلى تنفيذها بكاملها حالا وإما إلى استرعاء انتباه الدول التي أنشأت هذه المحاكم » . (١)

أما الأحوال التي دعت اسماعيل إلى الإصرار على إنشاء المحاكم المختلطة فيصفها اللورد ملتر هكذا :

« كان من أفسى الأوبئة المصرية على الإطلاق ذلك المركز الممتاز الذي يتمتع به الأجانب في مصر ويعود بالفائدة خصوصاً على أسفل نوع من الأوربيين أو الشرقيين الأوربيين الأصل . وقد تفشى هذا الوباء في أواخر عهد اسماعيل تفشياً متاهياً في الهول والروع . فالأوربي الساعى لنيل الامتيازات أو للاشتغال بالربا الفاحش واليونا في الفندق في الخمار أو السمسار واليهودي المرابي والسوري المستملك ، وكلهم قادر بسهولة على الفوز بحماية إحدى الدول الأوربية نهشوا كلهم الخزانة المصرية والفلاح المصري المسكين إلى مدى غير قابل التصديق » . (٢)

وقد قفز اسماعيل من المقلادة إلى النار عندما أخضع الحكومة المصرية لسلطة المحاكم المختلطة . ففي الأيام السالفة عندما كان طلاب الامتيازات والمرابون والفنديوون والخارون والسامسة والدائنون والمستملكون يستندون إلى وزارات أوربا كان في وسع اسماعيل أن يساومهم . أما بعد إنشاء

(١) كرومر مجلد ١ ص ٣٣ (٢) ملتر ص ١٥

المحاكم المختلطة فقد أصبح جميع أولئك المنبوذين قادرين على استصدار أحكام وطلب تنفيذها بوقاحة الأبرياء المتضررين

فكانت النتيجة ان اللورد فيفيان بعد افتتاح المحاكم المختلطة بثمانية عشر شهراً استخدم سلطتها لانهذار اسماعيل بأن أيامه أصبحت معدودة .

وكان تكهن ذلك السياسي البريطاني صواباً . فقد تقاطر الدائنون إلى المحاكم المختلطة وفاز كثير منهم بأحكام على الحكومة المصرية فهبت الدول إلى الضغط والتشديد . وأعادت حكومة ألمانيا إلى الأذهان ذكريات أدوات التعذيب القديمة المعروضة اليوم في نورمبرج واعتبرت « ان الخديو يسلك مسلكاً غير مقبول برفضه دفع الديون عند ما تحكم المحاكم القانونية بذلك . وقال السفير الألماني في لندن للورد دربي ان « البرنس بسمرك يرغب في عمل مشترك فيه جميع الدول اجتناباً على الأقل لقيام بعضها بعمل منفصل »<sup>(١)</sup>

وفي أول مايو ١٨٧٨ كان المستحق من الفوائد على الدين الموحد مليوني جنيه . وفي ٣١ مارس لم يكن بين أيدي المندوبين من هذا المبلغ إلا نصف مليون . وكان لابد أن يجمع الباقي في شهر أبريل . أما المندوبون فقالوا ان عدم دفع هذا القسط أولى لأنهم رأوا شبح الافلاس يقترب . وأدركوا أن المال لن يوجد بدون استيفاء الضرائب سلفاً . وعارضوا في الاستيفاء بهذا الأسلوب لما فيه من إرهاب للمصريين يخالف في حقيقته مصلحة الدائنين ولكن مثلما رغبت بسمرك في إنشاء تحالف على مصر قامت فرنسا الآن تقول أن القسط المستحق في أول مايو سنة ١٨٧٨ يجب أن يتم دفعه حالما تدق الساعة التاسعة في صباح اليوم المعين . وهاك وصف لورد كرومر لما جرى :

« اعتنق البارون دي ميشيل ممثل فرنسا السياسي في القاهرة مصلحة حاملي السندات بحرارة وأدار أذناً صمها إلى كل البراهين القائمة على احتياطات

(١) كرومر : مصر الحديثة : ج ١ ص ٣٣

الخديو الضرورية وشقاء الأمة المصرية . وكانت النتيجة أن الحكومة الفرنسية كلفت سفيرها في لندن فأعلم لورد سلسبوري الذي خلف في ٢ ابريل سنة ١٨٧٨ لورد دربي في وزارة الخارجية أنها « تعتقد أن الخديو يستطيع دفع القسط المستحق في مايو لو أراد » . وصرح المستر وارنجتون بأمله في أن تشترك الحكومة البريطانية في الأصرار على الدفع . وبناء على ذلك أرسلت تعليمات إلى اللورد فيفيان بالاتفاق مع البارون دي ميشيل في العمل « (١)

إن لورد كرومر يعترف صراحة بأن إنجلترا اشتركت مع فرنسا في تبعة الضغط الذي رافق بطبيعة الحال جمع الضرائب المتوقع . أي أن أيدي الغالين والبريطانيين تعاونت على اكراه اسماعيل على أن يدفع فلساً بفلس مبالغ مستحقة لحاملي السندات الذين بحسب تقرير كايف ، خلقوا الحالة الحرجة التي وجدت مصر نفسها فيها . أما التفسير الذي يعطى به مؤلف « مصر الحديثة » بكل حرية هذه الخطوة المخالفة تماماً لروح الانصاف فهو : « كان هنالك طبعاً بعض أسباب خاصة لهذا التحول الفجائي ( من إنجلترا ) عن المبادئ التي جرت عليها الى ذلك الحين . فقد كان « مؤتمر برلين » على وشك أن يعقد لمعالجة الحالة الناشئة عن حرب روسيا وتركيا . فترتب على المصالح المصرية أن تنحرف من طريق اعتبارات دبلوماسية أوسع منها وأكبر . ولم يكن بد من مسالة فرنسا . فلذلك اتبعت الخطى الفرنسية . » (٢)

أما الأساليب التي وضعت لتنفيذ هذا الرأي المشوم فكانت خليقة بالخطأ المرسومة تحت تلك العوامل . إذ وجه اثنان من أصلب الباشوات يداً وقلبا إلى المديريات المصرية يصحبهما رهط من المرايين المستعدين

---

(١) كرومر ج ١ ص ٣٧

(٢) كرومر ج ١ ص ٣٨



لا يتباع مواسم الفلاحين سلفاً . حتى الطبيعة ساهمت في سحق الفلاح فقد بقي النيل منخفضاً تلك السنة . واتكل الفلاحون ، أو على الأقل ظنّوا أنهم يستطيعون الاتكال ، على أسعار غالية بسبب قلة المحصول . ولكن اسمع ما نقله لورد كرومر عن كتابة للسيرالكسندر بيرد : « في بعض الحوادث الثابتة كل الثبوت ابتاع التجار أردب الذرة بخمسين قرشاً على أن يسلم بعد شهر في حين أنه كان يساوي مائة وعشرين قرشاً » .<sup>(١)</sup>

هذه الأساليب أسفرت عن النتيجة المطلوبة . فقد جمعت النقود . وفي أول مايو سنة ١٨٧٨ دفع القسط . فأنشأت صدور حاملي السندات . لكن العالم بجملته لم يعلم أن دول الغرب استخدمت قسوة يخجل منها الشرق نفسه ، لتحويل دم إلى ذهب متجه صوب «جوارب الصوف» الفرنسية ، مرحّب به في بنوك لندن وروما وبرلين وفيينا وامستردام

وقبل أن تؤيد فرنسا وانجلترا تأييداً أدياً تلك الأعمال التي ربما كانت هي الحاملة لمركز زتلند على تسمية حكم اسماعيل «حكما شريراً» كتب مندوبو الدين الى وزارة المالية في ٩ يناير سنة ١٨٧٨ يسهبون في وصف خطورة الحال . واقترحوا إجراء تحقيق . فرد الخديو رافضاً إجراء بحث عام في مالية مصر . وقال إنه يقبل تعيين لجنة للنظر في حقيقة مبلغ الإيرادات المصرية . فرفض المندوبون الاشتراك في تحقيق جزئي . لكن الخديو لم يكثر لرفضهم . بل أصدر مرسوماً في ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨ بإنشاء لجنة للتحقيق في الإيرادات فقط على أن يصدر منشوراً تالياً بتعيين أعضائها . فوقف الأوربيون المقيمون في مصر إلى جانب مندوبي الدين . وأرسلوا إلى ممثلي الدول عريضة كان تعبيرها مهيناً للحكومة المصرية حتى أن القنصل العام البريطاني رفض قبولها .

ولم يسمح الخديو لهذه الضجة بترويعه . لكن الصعوبة الكبرى أمامه

(١) كرومر : مصر الحديثة ج ١ ص ٣٨

كانت في وجود أشخاص أكفاء للقيام بالتحقيق ، وقد أراد اثنين إنجليزياً وفرنسياً يقام لاسميهما وزن في لندن وباريس فوق اختياره على تشارلس جورج غوردن وفردينان ديلسبس . فوافقت فرنسا على الثاني بارتياح . أما الأول فأشار اللورد فيفيان باسم إنجلترا اليه بأنه « مع كل صفاته العالية ومواهبه العظيمة لا خبرة له في الأمور المالية » .

عند ذلك دب ديب الخلاف بين لورد كرومر والجنرال غوردون فاشتبك سيفاهما لأول مرة . فاسمع كيف يصف الأخير امتعاضه من الأول :

« كنت في الدور الأرضي في إحدى غرف القصر العديدة التي أولانيها سمو الخديو ( وهل أعود إلى سكني القصور ! لا سمح الله ) فوجدت بارنج . وبارنج في المدفعية الملكية . أما أنا ففي فرقة المهندسين الملكيين . وقد كان بارنج في مهده لما كنت في حرب القرم . ولاحت لي على وجهه مظاهر الادعاء والفخامة . فتكلمنا قليلا وقلت له : « انى سافعل ما يطلب سموه منى » . فاجاب : « ليس هذا في مصلحة الدائنين » . وبعد هنية افرقنا . وإذا كان الزيت يمتزج بالماء فانتى استطيع الاتفاق وإياه ، <sup>(١)</sup>

وانظر الآن كيف يروى غوردون وجهة نظر الخديو في خلافه مع مندوبى الدين :

« في فبراير ١٨٧٨ تناولت في الخرطوم برقية من سمو الخديو يقول فيها إن دائنيه يحاولون التدخل في أموره ولا يعرف أحداً يستطيع اسعافه سواى ، ويأمرنى بالقدوم إلى القاهرة . فبلغتها في ٧ مارس الساعة التاسعة والنصف مساءً . وعلى الرغم من تأخر هذا الوقت مال بي الخديو جنباً قبل العشاء وكلفنى ترأس تحقيق سيجرى في حالة مالية البلاد . ثم قال إن مندوبى الدين أظهروا له من العداء ما جعله يتمنى على لو أعترض على وجودهم في لجنة التحقيق قائلاً إنهم كتبوا ضده في الجرائد ،

---

(١) حوادث في حياة غوردن ص ٤٤

وكان غوردون شديد التعلق بإسماعيل فوقف إلى جانبه في الخلاف مع المندوبين وأوضح ذلك تماما حين قال :

« كنت مستاء من هؤلاء المندوبين لاعتقادي أنهم قسوا على سموه جداً . وفي الغد لقيت المسترقيفيان القنصل البريطاني العام فقال : « انني أعجب من قبولك لرأسه التحقيق بغير مندوب الدين » فأجبت : « إنني حر في القبول أو الرفض » . ثم زرت القنصل الألماني ، واذ كنت هناك جاء القنصلان الفرنسي والنمساوي وفيفيان أيضاً ونددوا بقبولي للرأسه فأجبتهم اني حر . فقالوا إنني أعرض الخديو لخطر يلطم بعرشه »

وقد نقل غوردون هذه المحادثة إلى اسماعيل . ومعناها ان فرنسا وانجلترا والنمسا وألمانيا تألبن لا كراهه على التسليم لدائنيه . وقال غوردون يصف مقابلة الخديو له : لم يظهر سموه أقل اهتمام بل قال انه لا يخشى سوى انجلترا وهي لن تتحرك »

وضع اسماعيل ثقته المطلقة في انجلترا لعلها ان الانجليز كرام . والكرام لا يضربون رجلاً مجرداً من وسائل الدفاع . ولم يكن للخديو أن يعلم « أن مؤتمر برلين على وشك أن يعقد لمعالجة الحالة الناشئة عن حرب روسيا وتركيا . ولم يخطر بباله انه يتحتم على تقاليد القرون أن تنحرف عن الطريق تمهيداً لاعتبارات سياسية أوسع منها وأكبر ، وهكذا أصيب بما يدعوه شكسبير « أقسى الجراح وأقلها راحة »

وقبلما درى اسماعيل بان أحوالاً خارجية أجبرت انجلترا النذيلة على المسير يدا بيد مع دول أوروبا الشرهة استدعى أحد رجاله وقال : « ابرق الى جوشن » ان غوردون تولى المسألة فاتفقوا وإياه »

وجاء في مذكرات غوردون اليومية : « بناء على ذلك أبرقت إلى جوشن : « لقد أشرت على سموه بوقف دفع القسط التالي ليستطيع الدفع لموظفيه وسد الحاجات المستعجلة . وسأتفق وإياكم على لجنة تفتيش المالية » . فأجابني

جوشن : « لن ألتفت إليكم . فالمسألة أصبحت في أيدي حكومة جلالتها ،  
( البريطانية ) . وعندئذ كتبت إلى سمو الخديو مقترحاً وقف دفع القسط  
ليستطيع الدفع للموظفين وسد الحاجات المستعجلة ، وإصدار مرسوم بذلك  
يستند فيه إلى مشورتي ويلقى اللوم كله على »

وقال غوردون : « ان القنصل الانجليزي كان متيقظاً . وقد عرف بأن  
بعض التدابير القوية على وشك الظهور فأبرق إلى حكومة انجلترا يرجو ان  
تفوض اليه الاشتراك مع قنصل فرنسا في منع سموه من اتخاذ تدابير حاسمة .  
وبالطبع أشار فيفيان إلى طبيعة خادمتكم الوضع الجراء . وكان لورد دربي  
معارضاً لكل مفاجأة فأرسل الى فيفيان برقية حملها هذا الى فوراً وقال :  
سأتلوها عليك ولكن لن تأتي على ذكرها قبل أن أبلغها الى سمو الخديو  
إذ لا يكون ذلك لائقاً . أما البرقية فهي : « تفوض اليك الاشتراك مع زميلك  
الفرنسي في اعلام سمو الخديو بأن حكومة انجلترا تثق بانه لن يقدم على  
شيء بلا موافقة دائنيه »

وكانت النتيجة ان اسماعيل أكره على طرح غوردون خارجاً ، وطأطأ  
رأسه لأناس تكفي تصرفاتهم لحمل شايлок<sup>(١)</sup> على الخجل . وهكذا تم ترتيب  
المشهد المعد للتحقيق في الديون المصرية .

---

(١) شايлок شخص في رواية لشكبير يقابله ضد العرب الطماع الشهير أشعب . المترجم



## الفصل السادس عشر

### تبعة النظر

كانت اللجنة التي عينها اسماعيل بالحاج أوروباً ووضفها مؤلفة من فردينان ديلسبس رئيساً، وريفرز ولسن ورياض باشا نائب رئيس، وبارافيلي وبارنج ودي بلينير وفون كريمر أعضاء. وهكذا كان اثنان من السبعة فرنسيين، واثنان انجليزيين، وواحد إيطاليا، وواحد نمسويًا. وواحد فقط مصرياً ف عقدوا أول اجتماع في ١٣ ابريل سنة ١٧٧٨

وقد جاء في سجل الوقائع ان الخديو كان في الأصل ناوياً أن يكل هذا التحقيق الى غوردون وديلسبس. لكن سموه عاد فقرر توسيع نطاقه وتعيين لجنة من سبعة أعضاء<sup>(١)</sup>. وشرعت هذه اللجنة في عملها حالا. وفي أوائل أغسطس أصدرت تقريراً مؤقتاً ذكرت فيه الاصلاحات المستعجلة ذات الشأن والحت في تنفيذ مبدأ تبعة النظر.

قد يكون اسماعيل تردد أولاً في قبول هذه المقترحات لكنه عاد فقبلها بصراحة. وقال للسير ريفرز ولسن في ٢٣ أغسطس سنة ١٨٧٨: —  
اتى أقبل مقترحاتكم بطبيعة الحال لانى أنا أردت هذا العمل لمصلحة البلاد ويتحتم على الآن تنفيذها. فثقوا بأننى مصمم على ذلك. ان بلادى

---

(١) حضر جلسة ١٣ ابريل ١٨٧٨

لم تبق في أفريقيا . بل نحن اليوم جزء من أوروبا . يجب أن تتخلى عن الأوهام وتنبع نظاماً ينطبق على أحوالنا الجديدة . فلا نفرط في لغو الكلام . بل نراجع الحقائق الراهنة . وهانذا أظهر لكم إلى أي مدى قررت الذهاب في المشروع . فقد انتدبت نوبار باشا لتأليف مجلس نظار<sup>(١)</sup> .

وبعد خمسة أيام كتب الخديو إلى نوبار باشا يفوض إليه تأليف مجلس النظار ، والخطاب الذي انتدب العاهل المسلم به مسيحياً أرمنياً لهذا العمل احتوى على أساس تبعة النظار بإيضاحه أن أكثرية الأصوات تقرر كل مسألة تعرض أمام المجلس . فتولى نوبار باشا ( مع الرئاسة ) نظارتي الخارجية والحقانية . واختار الداخلية لرياض باشا . والمالية للسير ريفرز ولسن . والأشغال العامة للمسيو دي بلينير .

وفي ٢٩ أكتوبر صدر مرسوم خديوي يحول إلى الدولة أكثر الأملاك التي كانت إلى ذلك الحين تخص الاسرة الخديوية . وعقد على هذه الاملاك قرض بثمانية ملايين وخمسمائة الف جنيه على أساس ٧٣ في المائة في قيمة القرض الاسمية مع فائدة ٧ في المائة ، وواحد في المائة للاستهلاك . فأخذ السندات بيترو تشيلد . وكان الصافي للحكومة المصرية خمسة ملايين و٩٩٢ الف جنيه<sup>(٢)</sup> . أي أن نسبة ما قبض منه كانت أقل مما قبض من القروض السابقة ما خلا قرض أو بنهيم سنة ١٨٧٣ فذاك جعل على أساس ٧٠ في المائة . ولم يكتف الصياغة بأبناز مليونين و٥٠٨ الاف جنيه خصما على تسليف ٨ ملايين ونصف مليون جنيه مضمونة بأملاك جعلتها إدارة لورد كرومر الحكيمة لأمور مصر أئمن كثيرا من قيمة القرض ، بل أوجبروا أيضاً إدارة الأملاك المرهونة لهم بيد لجنة مؤلفة من مصري وإنجليزي وفرنسي .

وكانت أمام الوزراء الجدد مهمة شاقة . فالنيل لم يفيض وزعم المرجفون

(١) كرومر : مصر الحديثة . ج ١ ص ٦٢

(٢) مقالة مرقول المذكورة سابقا ص ٥١٦

أنه انقبض احتجاجاً على تعيين مسيحي أرمني رئيساً للوزارة ومسيحيين أوريين بين الوزراء. وبينما كان الجهل يملأ البلاد إشاعات كانت الواردات المالية تتأخر على الخزنة . فاستحق عليها ٤٤٣ ألف جنيه في ١٥ أكتوبر سنة ١٨٧٨ . ومليونان علاوة على ذلك في أول نوفمبر . ولم يكن لدى وزير المالية في آخر أغسطس إلا ٤٤٢ ألفاً من الجنيهات

فهو في الحالة قليلاً مندوب الدين بوقفهم مؤقتاً تسديد مال الاستهلاك على الدين الموحد . وأخذ مبلغ مليون و ٢٦٠ ألف جنيه من القرض المعقود أخيراً مع روتشيلد . وهكذا أمكن تسديد مطالب أكتوبر ونوفمبر . لكن مواعيد الدفع في الربيع كانت تقترب وتقترب . والامل بإمكان البر بها يتعدو ويتعد . فجاهد مجلس النظار ما استطاع للقيام بحمله . وكان له مزية التأيد الشديد من الحكومتين الفرنسية والانجليزية . لكن باريس ولندن لم تلبث أن اقتنعتا بأن الخديو نفسه لم يكن يؤيد مجلس النظار تأييداً صحيحاً . وفي كتاب لورد سالسبوري إلى اللورد فيفيان ما ينم على هذا الشعور . قال :

« أن حكومة إنجلترا تثق تمام الثقة بثروة البلاد المصرية . ولا ترتاب في نتائج النظام الجديد على أن يتاح لهذا النظام تجربته تجربة وافية . ولكن إذا عارضه ذوو السلطة أو أظهروا ميلاً على الأقل لتشويه سمعته تزايدت كثيراً مصاعب نوبار باشا ومستشاريه وتعود تبعة اخفاقهم فتشمل منشئيه بالعواقب الوخيمة التي لا بد أن تلي ذلك » (١)

ولما عرضت هذه الرسالة على الخديو انزعج كثيراً وأسف على اعتقاد الحكومة البريطانية أن هنالك ضرورة لاستعمال هذه اللهجة التي يراها غير محقة ولا عادلة . وقال أن التبعة التي يحاولون القاءها عليه غير معقولة ولا منطقية . « أنه بملء اختياره رضى بمقام حاكم دستوري وألف مجلس نظار . وإذا كان فهمه لأول مبادئ الحكم الدستور صواباً فالنظار هم المسؤولون

(١) كرومر : مجلد ١ ص ٦٦

لا رئيس الدولة . ولا بد له من رفض التدخل في عمل نظاره . أنه يذل نصحه أو رأيه لهم حين يشاءون طلبه . ولكنه لا يستطيع فرضه عليهم بغير طلب . وإذا لم يكن النظار مسؤولين عن اعمالهم فما معنى النظارة المسؤولة . أن التبعة لا تقع في رأيه عليه الا حين يحاول التدخل في حكم البلاد . أما في ماسوى ذلك فهو متصل منها .

بهذه الكلمات الدالة على روح الانصاف القطرية عبر لورد كرومر عن جواب اسماعيل على ملاحظات « دوتنغ ستريت » . ثم بسط كتاب « مصر الحديثة » الرد التالى على حجة الخديوى :

« فرد اللورد فيفيان على هذه السفسطة بتعقل ظاهر أن على سموه أن يتذكر أنه مع تخليه عن سلطته الشخصية وإنشاء حكم دستورى فى مصر لا يزال النظام الجديد فى مهده . وأن الوقت لم يثن لتنفيذ دقيق للحكم الدستورى كما هو مفهوم فى أوربا . فسموه لم يزل متمتعا بكل نفوذ الحاكم على دولة شرقية . فضلا عن تفوقه فى المعرفة والاختبار فى أمور مصر على كل شخص آخر . وما أرادته حكومة انجلترا إنما هو هذا : بدلا من اظهار عدم الاكتراث للنظام الجديد ، أو الفتور بل النفور منه ، يحسن به وضع كل معرفته ونفوذه واختباره فى منال نظاره ومعاونتهم باخلاص ومودة ضمن دائرة امتيازهم » (١)

أما رد الخديوى على هذا النقد فكان واضحا . إذ قال :

« ان الحكومتين البريطانية والفرنسية فرضتا تقريرا هذا الحكم الدستورى على مصر . وكان على أن أجاريهما فى هذه الرغبة . فقد صفقتا لقولى أن بلادى لم تبق فى أفريقيا . بل نحن الآن جزء من أوربا . فأنا الآن أقف جانبا أثناء تجربة الحكم الدستورى . وأنا أعرف بقومى من أولئك الانجليز والفرنسيين . لكننى أتيح لهم الفرصة لكي يثبتوا أنى على خطأ . فاذا أريد امتحان الحكم الدستورى فالواجب يقضى بأن يكون دستوريا بتمامه » . (٢)

(١) كرومر : ج ١ ص ٦٨

(٢) كرومر : ج ١ ص ٧٠



كانت هناك طريقتان لمواجهة الحالة الناشئة عن هذه الحثثة . « إحداهما — على قول لورد كرومر — الاستغناء التام عن الخديو في اجتماعات مجلس النظار ، واعتباره صفراً . ومحاولة إدارة البلاد بدون معاونته بل بما يعارض رغبته كل المعارضة . هذه الطريقة التي تقضى بالتمسك بالمبدأ الدستوري إلى أقصى حدوده المنطقية كانت من رأى نوبار باشا يؤيده فيه السير ريفرز ولسن . . . . . أما الطريقة الأخرى فأيدها اللورد فيزيان وكانت من الوجهة النظرية أقل كمالاً ولكن أكثر اتساقاً مع أحوال مصر في تلك الأيام . . . فالحكم الوحيد الذي ينطوى على أمل بالنجاح كان عدم الاستغناء عن الخديو تماماً ، بل دعوته إلى المعاونة مع تقييد ممارسته للسلطة . . (١)

وقد تشبث اللورد فيزيان بهذا الرأي بكل قواه من دون أن يستطيع تنفيذه . فحرم كل أحد بالحال . وقال نوبار : « نحن ندور الآن في حلقة فاسدة . فالخديو يدمر من كونه المكان الاستثنائي المقصود وضعه فيه أخذ يصبح يوماً فيوماً مما لا يطاق . وبما يثير النفس في رأيه أن تعدده حكومتنا انكلاً وفرنسا مسؤولاً عن تدابير لم يستشره نظاره في اتخاذها . وبدأ الجمهور يتململ عندما أثير تنصبه الديني ونقر المرجفون آذانه بالقول التركي المأثور : « عندما يحكم الأرمني تضحل الدولة » .

وكان القنصل البريطاني يلوم الخديو على القلق السائد في البلاد . فجاء في تقريره إلى لندن ما يلي :

« في هذه الديار نوع من الاختمار الفكري يستدل عليه بتقاطر وفود كبيرة من شيوخ النواحي للاحتجاج على الضغط والتشديد في مثل هذا الوقت لاستيفاء الضرائب . . . . . ولو كان هذا الاختمار طبعياً لأوجد في النفس قلقاً . لكنني أشتبه كثيراً في أن يكون مدبراً بأيدي عمال الخديو ، (٢)

(١) كرومر : ج ١ ص ٢٠

(٢) كرومر : ج ١ ص ٧٣

فهل كان اسما عيل يدفع هؤلاء الشيوخ فعلاً ، للاحتجاج على كل ضغط وتشديد في مثل هذا الوقت لاستيفاء الضرائب ، . أم تتركوا بن تلقاء أنفسهم عند ما تذكروا ما فعل « اثنان من أصلب الباشوات يدأ وقلبا ، لتنفيذ الخطة التي أجبرت فرنسا مندوبى الدين في العام الماضى على اتباعها مع الفلاحين ؟ قد يكون هؤلاء الشيوخ جسوا النبض قبل غشيان القاهرة فلما أفهمتهم المصادر الخفية ان الحديو لا يعارض مسعاهم أقبلوا جماعات . والفلاحون على كل حال لا يحتاجون الى حث لكى يحتجوا على الضرائب . وهذه حقيقة تصدق في فرنسا كما تصدق في مصر . وتصدق اليوم كما كانت تصدق في عام ١٨٧٨

ومهما تكن أسباب هذا القلق فقد زاد في المصاعب الماثلة لمجلس نظار يرأسه مسيحي أرمنى ويشتمل على ناظرين فرنسى وانجليزى . واتصل الامتعاض بالجيش . وكانت مصر حتى ذلك الحين قد شقيت بالهموم المالية فقط . أما السكينة العامة فظلت مستتبة . وما هو ذا حبل الأمن بدأ يضطرب . وكان أهم سبب فى امتعاض الضباط تأخير مرتباتهم . وكما ريع الفلاحون من احتمال ابتزاز الضرائب منهم هذه السنة أيضاً بواسطة « باشوات من أصلبهم يدأ وقلبا ، فهبوا للاحتجاج على الدفع ، وكذلك تأخير الحكومة دفع مرتبات الضباط استفزهم للسخط . فقرر مجلس نوبار دفع جاب من المتأخرات . لكنه أحوال فى الوقت عينه كثيراً من الضباط الى التقاعد بنصف مرتب .

« هذا التدبير فى أية حالة كان يعد فظاً قاسياً على الرغم من ضرورته لخلو الخزانة المصرية . أما هنا فكان من القساوة وغير الحكمة أن يعزل من الخدمة جمهور كبير كهذا من الضباط دون ترضيتهم على الأقل بدفع المرتبات المستحقة لهم بتمامها ، وكانت النتيجة أن كثيرين من هؤلاء الضباط وجدوا نفوسهم مع عائلاتهم فى فقر مدقع ، . (١)

(١) كرومر : مجلد ١ ص ٧٤

وعند ما نفذ هذا التدبير كان في القاهرة ٥٠٠ ضابط . وإليك ما كتب اللورد فيفيان وقتئذ في تقريره إلى لندن :

« بعمل جنونى لا مثيل له دعا ناظر الحرية الألفين الباقين من الضباط إلى القاهرة من جميع أنحاء البلاد ليقبضوا جانباً من المتأخر لهم ويلقوا أسلحتهم بين أيدي السلطة . وهكذا جمع هذا الناظر جمهوراً متبرداً من ألفين وخمسمائة ضابط في حالة الغليان ، وليس في القاهرة إلا ٢٥٠٠ جندي أكثرهم يعطفون طبعاً على مطالب الثائرين » . (١)

وفي صباح ١٨ فبراير ١٨٧٩ هجم ضباط مسلحون على نوبار باشا رئيس مجلس النظار والسير ريفرز ولسن ناظر المالية . وعادوا وهما بقساوة ثم قادواهما معاً إلى نظارة المالية . وعلم اللورد فيفيان بما جرى فقابل اسماعيل فوراً وأرسل التقرير التالى إلى لندن :

« أخذنى الخديو بمركبته إلى نظارة المالية فوجدناها محصورة بمرمر كبيرة لكن الجموع شقت طريقاً لمركبة الخديو باحترام وهتفت له . ولقينا في حجرة من الدور الأعلى نوبار باشا والسير ريفرز ولسن ورياض باشا محاطين بالمشاعين وليس منهم أحد مصاباً بأذى غير أن الأولين عوملا بعنف شديد عند دفعهما من الشارع إلى داخل البناية . وبعد ما استوثق الخديو من سلامتهم التفت إلى المشاعين وأمرهم بمغادرة البناية وإيأىهم بتلبية مطالبهم العادلة . وقال : « ان كنتم ضباط جيشى فأنتم ملزمون يميناً بأن تطيعونى . وإذا أيتم بددتكم بالقوة » . فأطاعوه . ددين وتذمّر بعضهم راجين أن يسمح لهم بحل مشكلتهم على أسلوبهم الخاص . وصرخ آخرون : « الموت للكلاب المسيحيين » ! فأنزلهم سموه على درجات السلم إلى الساحة وما بعدها حيث انضموا إلى الجموع المحاصرة للأبواب . فأمرهم الخديو بالانصراف . ولما أصروا على البقاء استدعى الجنود . فأطلق هؤلاء النار في الجو .

---

(١) كرومر : مجلد ١ ص ٧٤

لكن الثأرين انتصروا مسدساتهم وجرحوا بعض الجنود . فقابلهم هؤلاء  
برؤوس الحراب » (١)

وفي الخد هب الممثلون السياسيون إلى العدل فزار القنصلان الفرنسي  
والبريطاني الخديو وصرح لهما اسماعيل بأنه لا يتحمل تبعة اختلال الأمن  
ما لم يكن له في إدارة البلاد قسط صحيح ويسمح له بترأس مجلس النظار  
بنفسه أو باختيار رئيس حائز على ثقته . وأصر على وجوب الاستغناء عن  
نوبار حالا لأنه يعمل على إضعاف سلطة الخديو وتقويضها . أما القنصلان  
فذهبا إلى نوبار باشا قبل الموافقة على هذه الشروط . وسألاه هل يستطيع  
في حالة الإصرار على بقاءه أن يضمن الأمن العام . فأبى التمسك واستقال .  
ولما وافق ممثلا فرنسا وإنجلترا على استقالة نوبار من رئاسة مجلس النظار  
وردت على اللورد فيزيان تعليقات بأن يقول للخديو :

« إن حكومتى فرنسا وإنجلترا صعدتا على العمل معاً في كل ما يتعلق بمصر .  
وهما لا تقبلان أى تعديل يبدئ يراد إدخاله على الترتيبات المالية التى وافق  
سموه عليها منذ عهد قريب . فليكن مفهوماً بوضوح أن استقالة نوبار باشا  
ينحصر شأنها عندهما فى ما يتعلق بالأشخاص فقط . ولن تجر وراءها تبديلا  
فى النظام على الإطلاق » (٢) .

إن على هذا الكلام سمة الإنذار . فانحنى اسماعيل إذ لم يكن قادراً على  
مقاومة باريس ولندن . وكان لابد من تقرير مسألتين : الأولى من يرأس  
مجلس النظار . والآخرى إصرار السير ديفرز ولسن على أن يعطى نوبار  
كرسياً فى هذا المجلس . فعبس اسماعيل لهذا المطلب الأخير وأجاب بأنه :  
« لا يستطيع إلا قبول إرادة الحكومتين الفرنسية والبريطانية ، إذ

---

(١) كرومر : ج ١ ص ٢٥

(٢) كرومر : ج ١ ص ٨٧



ليس يقوى على مقاومة إصرارهما على إعادة نوبار باشا . لكنه يشربو جوب إنذارهما سلفاً بالعواقب حتى لا تلوماه بعدئذ على ما يحتمل وقوعه من تضعضع النظام وعودة الاضطرابات <sup>(١)</sup> .

أمام هذا الفول من اسماعيل رأت حكومة فرنسا أن من غير الحكمة الاصرار على إعادة نوبار . ورضيت وزارة خارجية إنجلترا أيضاً . لكنها « أرفقت رضاها بانذار الخديو بأن سموه مسئول عن مصاعب مصر الأخيرة . وإذا جددت مصاعب من نوعها فالعواقب قد تكون خطيرة » .

واتبع قنصلا فرنسا وإنجلترا هذا التهديد بترتيب منهاج للعمل الموحد . وهو يقضى بحسب رواية لورد كرومر :

(١) بالآ يحضر الخديو اجتماعات مجلس النظار .

(٢) يعين لرئاسة المجلس البرنس توفيق ولي العهد بناء على اقتراح اسماعيل

(٣) يكون للعضوين الانجليزى والفرنسى الحق فى إلغاء كل تدبير يقترح اتخاذه فى المجلس .

ومع أن الخديو أصبح بهذا يملك ولا يحكم ، ونظاره يحكون تحت سيطرة الإلغاء من ولسن ودى بليينير ، لم يستطع اللورد فيفيان والسير ريفرز ولسن رؤية الأمور من وجهه واحدة . فالقنصل البريطانى العام لم يكن مؤيداً لنظرية الاستغناء عن الخديو . وبلغ الخلاف من الشدة ما جاء عنه فى كتاب مصر الحديثة : « أن اختلافات اللورد فيفيان والسير ريفرز ولسن أخذت تسبب ضرراً كبيراً » . ولم تكن حكومة إنجلترا لتسمح باستمرار الحال على هذا المنوال فاستدعت القنصل فى ١٥ مارس سنة ١٨٧٩ إلى لندن . وفى ٢٠ مارس وصل السير فرنك لاسل القنصل الجديد يحمل تعليمات خاصة بالتأييد الودى للسير ريفرز ولسن فى معاملاته للخديو » .

(١) كرومر : ج ١ ص ٨٩

وبعد قليل دخلت المسألة المصرية في طور جديد . ففي ٦ ابريل أصبح الأعضاء الأوروبيون في مجلس النظار مقتنعين بأن الخديو يحد من سلطتهم . فقدموا له احتجاجاً على المسلك المنسوب اليه . فعارضهم استدعاء ممثلي الدول ، وقال لهم : إن الامتناع في البلاد بلغ حداً يستوجب تدابير حاسمة . وأن :

« الأمة المصرية تحتج على إعلان إفلاسها الذي يفكر فيه السير ريفرز ولسن . وتطلب تأليف مجلس نظار مصري بحت يكون مسؤولاً أمام مجلس النواب » .

وزاد الخديو على ذلك أن البرنس توفيق استقال وسيخلفه شريف باشا . « وأنا سأتابع الحكم بمقتضى مرسوم ٢٨ أغسطس الذي يؤيد مبدأ تبعة النظار مع المحافظة التامة على مرسوم ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨٦ المعقود بالاتفاق مع جوشن وجوير » .

ثم صدر مرسوم بتعيين شريف باشا رئيساً لمجلس النظار الذي عهد اليه بتأليفه . وكان لاسماعيل في استانبول مراقب يدعى ابراهيم بك انصرفت أفكاره إليه عندما كان يعالج هذه التطورات في أحوال القاهرة . وعرف سموه ان فرنسا وانجلترا لا تتطوحيان الى حد اضطرابه الى النزول عن العرش مالم تضطرهما الى ذلك حوادث وخيمة أو يوافق السلطان على عزله . فأراد أن يعلم هل كانت باريس ولندن تلحان على الباب العالي بشيء من هذا وفي ١٣ ابريل ورد عليه خطابان من ابراهيم جاء في الأول منهما :

« تلقيت أوامر مولاي الكريم . وأنا أقوم بتنفيذها الحرفي . فقابلت الصدر الأعظم هذا الصباح وقال لي : لم نسمع شيئاً رسمياً من فرنسا وانجلترا أما البلاغات غير الرسمية فلا قيمة لها في مجلس الوزراء »

والجواب الثانى لمس جهة أخرى من المسألة اذ قال :

« الدسائس متواترة . حلیم باشا يقصد الى السراى كل يوم ويبقى ساعات مع السلطان ، ولا أخاله يقول خيراً فى الخديو . ولكن لحسن الحظ ن السلطان لا يحترم حلیم باشا كثيراً<sup>(١)</sup> ،

وفى جميع المراسلات التى استمرت بين اسماعیل باشا و ابراهيم من هذا التاريخ الى تاريخ نزول الخديو عن العرش تردد اسم البرنس حلیم مراراً وتكراراً . ولولا تعديل نظام الوراثة لكان هو الذى يرث عرش الخديوية . وقد ذهب الى أبعد من ذلك اذ سعى إلى عزل الخديو ليتولى بنفسه مقاليد ادارة الدولة . ويستدل من الرسائل البريدية والبرقية ان سفیرین من السفراء لدى الباب العالى كانا يرقبان هذه المساعى بأكثر من اهتمام برى .

وقد تتبع قنصل الولايات المتحدة فى القاهرة هذه الدسائس . وتدل سجلات المفوضية الامريكية على انه كان مراقباً دقيقاً جعل وزارة خارجية واشنطن على بينة تامة بكل ما يجرى . وهناك رسالة منه غير رسمية فى ٢١ مارس سنة ١٨٧٩ الى ولیم م . افارتس ناظر خارجية الرئيس هانز . تدل على رأيه فى سلوك الحكومتين الفرنسية والبريطانية . وقد قال فيها انه انما يكتب بطريقة شخصية ليتمكن من ايراد كلمات لا يريد ذكرها فى رسالة رسمية . . واليك بعض ما كتب حراً غير مقيد :

« يستحيل تحليل مسلك انجلترا وفرنسا تجاه مصر بحجج مالية . ان جماعة المضاربين بالأوراق والسندات فى باريس ولندن الذين يوزعون المعلومات ويتحكمون فى الجرائد ويوجهون رأى العام إلى مدى بعيد عن أحوال مصر انما يهتمون طبعاً بالأمور المالية ويرغبون فى زيادة قيمة السندات التى يملكونها . أما الحكومات ولا سيما البريطانية فيجب أن يكون نصب عيونها

---

(١) محفوظات عابدين : ملف ابراهيم ١٣ ابريل ١٨٧٩

هدف آخر . ويكاد يتضح لكل مراقب نزيه ان غرضها إثارة فتنة تتذرع بها إلى الاستيلاء على البلاد .

« ومهما يلق من اللوم على الخديو لارهاق مصر بهذا الدين الباهظ فهو في رأي قد فعل كل ما في الطاقة خلال هاتين السنتين لانقاص النفقات وإرضاء دائنيه .<sup>(١)</sup> »

أما كاتب هذه الرسالة فهو فارمن<sup>(٢)</sup> الرجل الذي صار فيما بعد قاضيا بالمحاكم المختلطة في مصر . وعاد بعد ذلك فنشر كتابا عن السياسة المصرية سبق لنا ان اقتبسنا منه شيئا في هذه الصنحات . أما الأسطر المتقدمة فلم يكتبها لأجل النشر . والآراء التي قدمها صحيحة أو غير صحيحة تعد ذات قيمة لأنها تمثل التفسير الذي كان يفسر به سياسة ذلك العصر مراقب منتدب للتعليق عليها .

ولا تصعب علينا متابعة القاضي فارمن في تفكيره . فهو قد اقتنع بكون الخديو ضحية لما يدعوه « سلطة المال » وأوضح ذلك تماما في إحدى رسائله البرقية إلى واشنطنون اذ قال :

« استخدمت انجلترا وفرنسا سلطتهما لا كراه مصر على دفع فائدة على الدين تفوق طاقتها جدا . وذلك على مال لم تتناوله . فقد بيعت الأسهم في أصلها بنسبة ستين أو سبعين سنتا من الدولار . ويؤكد الخيرون العارفون بوقائع الحال ان السمسرة والرشوة وسائر النفقات الثانوية جعلت مادفع إلى الخزانه فعلا لا يزيد على . ٥ سنتا من كل دولار . بل ان كثيرا من حاملي السندات اليوم لم يدفعوا ثمنها إلا ثلاثين أو أربعين سنتا من الدولار . وكثير منهم ولا سيما ذوو النفوذ ، كانوا مهتمين بعقد القروض الأصلية وجمعوا الآن ثروات طائلة من مضارباتهم بسندات الحكومة المصرية<sup>(٣)</sup> »

(١) محفوظات المفوضية الأمريكية مجلد ١٥ ص ١٤٠

(٢) E.E. Farman

(٣) محفوظات المفوضية الأمريكية القاهرة مجلد ١٥ ص ١٨٤



يؤثر عن الأمريكيين ميلهم الى استخراج العظام . فالقنصل العام الذى مثل هذا التمثيل بدائى مصرفى تقريره الرسمى الخاص لم يتساهل مع وزارات أوروبا أيضاً . بل أشار الى أنها بدلا من إرهاب الفلاحين بغية قسرم على تسديد مبالغ لم يسبق للخديو أن تناولها بتاتا ، كان يجب على حكومات أوروبا أن تقول لأولئك المراهين : لقد منى الشعب المصرى بمكيدة كبرى . ومهما يكون مقدار اللوم الواجب انزاله بحكومته لاجلها فاتم أيضاً اشتركتم فيها وقبل أن تطلبوا معوتتنا - حتى الادية - لتنفيذ مطالبكم يجب أن تنزلوها إلى المبالغ التى اقترضتموها فعلا (٢)

# الفصل السابع عشر

## المرحلة الأخيرة

في خلال هذه الاسابيع الحافلة بالحوادث الجلى ، انصرفت لجنة التحقيق الى انجاز مهمتها بكل اجتهاد . فأصغت إلى أقوال شهود متعددين بينهم نظار ومديرون حتى الخديو نفسه . وأخيرا أصدرت تقريرها التاريخي المفصل . وقد وضع نصفه الأول لورد كرومر وهو لما يزل الماجور بارنج . وبعد ما أحدثت فيه تعديلات كثيرة وافقت على نصه النهائي .

استهل التقرير بان مصر مفلسة . وانها كانت في حالة افلاس منذ ٦ إبريل سنة ١٨٧٦ عند ما وقف الخديو سندات الخزانة المستحقة . وقد دفعت الفائدة على الدين بعد ذلك النكول . وخص بصندوق الاستهلاك مليونان و٦٤ ألف جنيه . لكن المندوبين أوضحوا ان هذا انما تم بمحض التلاعب بالأرقام ، وأعلنوا في التقرير ان دفع القسائم ( الكوبونات ) في هذه الأحوال يعنى توزيع أرباح وهمية . وقال المسيو دى بلينيير في الطبعة التي نقحها من الترجمة الفرنسية لنص لورد كرومر : « ان دم البلاد استنزف حتى القطرة الأخيرة »

وبعد التماذى في مثل هذه التعميمات وضع المندوبون ثلاثة مبادئ

أساسية : الأول ألا تطلب من الدائنين تضحية قبل قيام المدينين بكل تضحية معقولة . وكان لورد كرومر مؤمناً بهذه القاعدة وعدالتها حتى سمح للمسيو دى بلينيير بأن يكتب : « لا حاجة الى إيضاح سداد هذا المبدأ ، لكنه لم يوضح كيف يمكن اطلاق السداد على أعمال المتاجرين بالنقد الذين حملوا مدينهم فوائد فاحشة حتى ان تقرير كايف يعزو كل مصائب الخديو في الدرجة الأولى الى جشعهم .

أما المبدأ الثانى الذى أصر عليه المندوبون فهو انه فى تقرير درجات التضحية الواجب فرضها على الدائنين يستحسن التقيد على قدر الامكان بالأساليب المنصوص عليها فى القانون المصرى عند تصفية أملاك شخص عادى مفلس . والمبدأ الثالث نص على ان كل اتفاق عام يتخذ فى هذا الموضوع يجب أن يلزم كل من يعنيه أمره .

فبعد ما أتم المندوبون هذه الأمور الدولية عادوا الى البحث فى أمر الخديو : كان سموه قد سلم الى الدائنين معظم أملاك الأسرة الخديوية فى أكتوبر سنة ١٨٧٨ . ولا ننس ان هذه الأملاك وقضد كانت مرهونة لقاء ٨ ملايين ونصف مليون جنيه بفائدة سنوية ٧ فى المائة . لكن صافى القرض لم يأت إلا بخمسة ملايين و٩٩٢ ألف جنيه . كان دخل هذه الأسهم على وشك الاستخدام لتصفية الدين العام فلزم الآن تعيين مخصصات للخديو والأسرة الخديوية .

أما مسألة التضحيات المتظر فرضها على دافعى الضرائب المصريين فكانت صعوبتها أكبر وأوفر . لكن المندوبين عاجلوا هذا الموضوع ببراعة وثبت عملهم على قلب الأيام . وكان أساساً بديعاً لأصلاحات تالية . فكانت المحاولة المهمة الاولى لحل مشكلات الحالة المالية فى مصر لأن الاصلاح كان النعمة السائدة فيه .

والأسرار فى مصر لا تكتم . قد يكون أن لجنة التحقيق لم تهتم بكتبان

مقترحاتها في تلك الأيام بينما كان الماجور بارنج يضع نصها الأصلي ليترجم في ما بعد إلى لغة فولتير الفرنسية . ولكن سواء أحاولت التكتّم أم لم تحاوله فالواقع أن كل القاهرة عرفت بماستقوله اللجنة قبل أن قالته رسمياً . فامتعض الخديو من اتهمه بالافلاس . واستند في امتعاضه إلى أن مصر لم تقتصر في توفية الفوائد على دينها المربوط بسندات حكومية . وأنها أوجدت مالا لصندوق الاستهلاك . وأبى التسليم بالتلاعب بالأرقام للتوصل إلى هذه النتيجة . وقال :

« إن أسرتي تخلت عن جانب كبير من أملاكها معاونة للدولة . ونحن على أهبة للقيام بتضحيات أكبر من ذلك . إن مجوهرات سيدات الأسرة الخديوية توضع تحت تصرف دائتي مصر . وكل فدان نملكه وكل الماسة نقتنيها تباع لحاملي السندات . ونرفض الاعتراف بأننا مفلسون ،

قد يكون اسماعيل مخطئاً . فمجوهرات العرش لا تستطيع وقف الطوفان أو الحيلولة دون مد البحر . ولكن وجهة نظره هي موضوع البحث الآن . فهي لم تكن وجهة رجل محتال يحاول تخبئة ممتلكاته لكي يحول إفلاسه إلى ثروة . بل كان اسماعيل مديناً شريفاً متأهباً لتجريد نفسه من قميصه وانتداب أهله للتخلي عن لآلئهم كي تسنح له على الأقل فرصة أخرى لانقاذ اسمه وشهرته .

وعلى ذلك لما قدمت لجنة التحقيق تقريرها في ٨ أبريل ١٨٧٩ وجدت نفسها أمام مجلس نظار جديد . فكان البرنس توفيق والنظار الاوريون قد أقيلا في اليوم السابق . وصار شريف باشا ( جد جلالة ملكة مصر الحالية والدة جلالة الملك فاروق الأول ) رئيسا لمجلس النظار الجديد . وهذا المجلس كان بالطبع مناصبا للجنة العداء . وهكذا شعر المسيو ديلسبس وزملاؤه بضرورة التقدم من الخديو بالاستقالة قبلها .

هذه الأزمة الوزارية حملت قنصل أمريكا العام على إرسال تقرير رسمي إلى واشنطن في ٢٤ أبريل ١٨٧٩ استهله بقوله :



« لقد كان لي الشرف بإرسال عدة رسائل إليكم سردت فيها أخبار الاضطرابات والازمات الوزارية التي حدثت أخيراً في مصر . وأنا أعلم أن هذه البلاد بعيدة جداً وأن مصالحنا فيها أقل من أن تجعل لتفصيلاتها في الولايات المتحدة من الشأن ما لها في أوروبا . لكنني لا أرى مندوحة عن نقل بعض الأخبار الجديدة إليكم مع آرائي المتعلقة بالحكم الفرنسي الانجليزي في مصر . فالحركة كلها (إقالة مجلس النظار الفرنسي الانجليزي) تأتي ارتياحاً من الشعب . وهذا الارتياح ناجم أكثره عن المحاولة الشاذة لانشاء مجلس نظار مختلط غير مسؤول ليحكم البلاد في مصلحة دائئها الأجانب . هذه المحاولة حبطت تماماً حبوطاً كان لا بد منه . والآن قد يحاولون على ما أظن متابعة الحكم بالاستناد إلى قوة أجنبية . لكن هذا لن يغير الواقع وهو الاخفاق التام لمشروع كان بحملته خطأ سياسياً ، وضرراً كبيراً أدبياً . »

وشعر القنصل الأمريكي بضرورة تعليل هذه النقطة . فقال :

« كان خطأ سياسياً محض التدخل في إدارة الشؤون الداخلية لدولة أجنبية في مصلحة مالية لطبقة من الدائنين حاولوا الاثراء بالتجارة الرخيصة بأسهم أجنبية مقلقة تحمل فوائد أعلى من فوائد أمثالها في بلادهم . وليس من سابقة لمثل هذا التدخل إلا في كارثة احتلال المكسيك على ما أعلم . وهو يناقض كل المناقضة القواعد المألوفة منذ عهد بعيد ما بين الحكومات في تحصيل ما يطلب لرعاياها من ديون معقودة مع الحكومات الأخرى . »

« وكان ضرراً كبيراً أدبياً لأنه محاولة إكراه المصريين على دفع مال يفوق طاقتهم . وأكثر مما يقتضيه الانصاف دنهم لو كانوا قادرين . وما من أمة أوربية ترضى هنية بهذا التحكم . بل إن ربع الضغط الواقع الآن على مصر كان يهيج ثورة في أية ولاية تمنى به من ولاياتنا المتحدة »<sup>(١)</sup>

فمجلس النظار الذي حمل تأليفه القنصل فارمن على إرسال هذه الكلمات

(١) محموظات المفوضية الأمريكية . القاهرة مجلد ١٥ ص ١٨٣

إلى حكومته استقبل تقرير لجنة التحقيق بتقديم مقترحات معاكسة . ويصرح لورد كرومر بأن هذه المقترحات كانت مستحيلة التنفيذ . لأنها زعمت أن فكرة الافلاس العام غير محتملة ومناقضة للشرف . لكنها الحفت في وجوب خفض الفائدة على الدين الأهل من ٦ في المائة إلى خمسة مع الاحتفاظ بأمل العودة في وقت نال إلى دفع الفائدة العالية . وهكذا قال كتاب « مصر الحديثة » نقلاً عن لسان لجنة التحقيق إن مشروع مجلس الأعيان « جاء احتجاجاً على إعلان الافلاس لكنه في الواقع شهد بوقوعه » (١)

واختلف أيضاً تقرير مستشاري الخديو عن تقرير المسيو ديلسبس في أنه لم يشر إلى مخصصات العرش

هذا الإهمال جاء بغضاً لحاملي الأسهم . لأنه من بعض الوجوه كان إنذاراً لفرنسا وإنجلترا بدلالته على تمسك اسماعيل بتنفيذ الحكم المطلق . وهذا ما حمل لورد سالسبوري على أن يرسل في ٢٥ أبريل إلى الشير فرنك لاسل رسالة قال فيها :

« يعلم الخديو حق العلم أن الاعتبار التي توجب على حكومة إنجلترا العناية بمصير مصر دعته إلى الاقتصار على اتباع خطة تنمية مصادر ثروتها وتأمين حسن إدارتها . واعتبرت حتى الآن استقلال الخديو واستمرار أسرته على العرش شرطين أساسيين لبلوغ تلك الأهداف . وقد وثقت بأن العواطف عيناها تجول في صدر حكومة فرنسا . فلذلك نود أن نعتقد أن القرار الذي أسرع سموه في اتخاذه سواء في شأن إدارة الإصلاح المقبلة ، أو الخطة التي ينوي اتباعها تجاه الحكومتين ، ليس نهائياً » (١)

وبعد ما ألقى وزير الخارجية البريطاني هذه العظة أوضح أيضاً أن مثله في القاهرة سيزيد الخديو علماً بأن إصراره على رفض « معاونة الناظرين

(١) كرومر : مجلد ١ ص ١٢٥

(٢) كرومر : مجلد ص ١٣٣

الأوروبيين اللذين وضعتهما إنجلترا وفرنسا تحت تصرفه « يدع الدولتين حرتين في اتخاذ ما تفضلان من الوسائل لتأمين حسن الإدارة والعمران في البلاد »

ومن المحتمل أن تكون صورة هذه الرسالة قد أبلغت إلى الباب العالي . وكان السلطان يعتبر نفسه سيد مصر فاهتم طبعاً بمصير عامله . وكان عبد الحميد الثاني يومئذ في أشد نشاطه العقلي الذي جعله أعواماً طوالاً عاملاً قوياً في سياسة أوروبا الدولية . لم يكن حاكماً ضعيفاً يلهو بجمع العصافير ويسمح لوزرائه بالتهاون في شأنه . بل كان يريد أن يعرف كل ما يجري . وهكذا شعرت لندن وباريس باستحالة تنحية اسماعيل دون مراعاة الرغائب السلطانية وقدر ما تكلفهم مقاطعة الباب العالي .

وكان اسماعيل يدرك هذا فبذل ما في وسعه للفوز بتأييد السلطان والصدر الأعظم فأرسل مذكرة إلى ابراهيم بك في أول مايو سنة ١٨٧٩ تعرضها على الصدر الأعظم . وهي تسرد حجج الخديو في علاقاته مع إنجلترا وفرنسا وتشرح كيفية إنشاء لجنة التحقيق . ثم تتبسط في تأليف مجلس نظار برئاسة نوبار . وتعين دي بلينير وريفرز ولسن ناظرين فيه . وجاء في إحدى فقراته البارزة ما يلي :

« خلافاً للبتظر منهما ( من دي بلينير وولسن ) انصرف هذان الناظران كل الانصراف إلى السياسة لا إلى العمل . فحاولا إبعاد الخديو عن الحكم . وأصرام مع ذلك على تحميله التبعات . وتحكما في إخراج جميع ذوى الخبرة والنفوذ من دوائر الحكومة . وأهاننا الشعب برفضهما التزيى بالوشاح الوطنى ، فكانا يحضران الى مقرى عملهما وإلى الحفلات الرسمية لا بسين القبة لا الطربوش المصطلح عليه . وقد أعلننا أنهما ناظران فرنسى وانجليزى فهما غير مضطرين إلى مراعاة العنصر التركى . وتبع أثرهما جميع المأمورين الأجانب فى دوائرهما . وحالما توليا الإدارة أقالا عدداً كبيراً من

الوطنين زاعمين أن الاقتصاد يوجب ذلك . لكنهما أبدلاهم في الواقع بأوربيين قضيا لهم بمرتبات أعلى . وصرف أحدهما معظم رجال الجيش دون دفع المتأخرات لهم . وبكلمة واحدة فقد مجلس النظار ثقة البلاد .

ثم جاء في التقرير إن اضطرابات ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ أفضت إلى استقالة نوبار باشا . لكن دي بلينير وولسن أقنعا حكومتهما باجبار الخديو على إدخال نوبار في مجلس النظار الجديد . وإكراه رئيسه البرنس توفيق على الاستقالة . فتولى شريف باشا زمام الحكومة ولقى استقبالا حماسياً من الجمهور (١)

لا يزعم أحد أن هذه المذكرة تصف وصفاً تاماً مسلك الناظرين الانجليزى والفرنسى الوارد اسمهما فيها . لكنها تروى بأمانة ما كان اسماعيل يريد من مؤرخى المستقبل أن يعلموا عن وجهة نظره . وهذه ملاحظات الصدر الأعظم عليها :

« لقد حان الوقت حقاً لحل مجلس النواب القديم . ويظهر لى من هذه المذكرة أن ذلك المجلس لم يكن إلا احتلالاً أورياً ومحاولة لاغتصاب سلطة الخديو . فأهنيء سموه بنجاح مساعيه وأوافق على النظام الحالى الذى يحفظ الخديو بواسطته مستقبل البلاد ، ولا بد له من بذل كل جهد ممكن للمحافظة عليه . أما الحكومة ( السلطانية ) فتقوم بكل تضحية وتصر على تأييد الخديو إلى النهاية (٢)

فارتاح اسماعيل جداً إلى ما فى هذه الرسالة من موافقة الصدارة العظمى على أعماله ، وعمد إلى تعزيز مقامه بالايغاز إلى ابراهيم بطلب مقابلة قريبة من السلطان يقول فيها لجلالته :

« عندما ألفت نوبار مجلس نظاره ، قال لنا جميعاً إن هذا النظام ( تبعة

(١) محفوظات عابدين ملف ابراهيم ١٨٧٩

(٢) « » ملف ابراهيم ١٨٧٩



النظار) إنما يجرب في مصر تجربة حتى إذا نجح صار تمديده إلى أنحاء السلطنة العثمانية . إنه ابتداء في مصر بصفة اصلاح مالي ، لكن السياسة هي المأرب الحقيقي ، (١).

وبينما كان اسماعيل يذل جهده لاكتساب تأييد عبد الحميد ، لم تكن فرنسا وانجلترا مكتوفتي الأيدي ، ففي ١٩ يونيه قام السير فرنك لاسل بناء على تعليمات لورد سالسبوري بتبليغ الخديو ما يلي :

« اتفقت الحكومتان الفرنسية والانجليزية على الاشارة على سموكم رسمياً بالنزول عن العرش ومغادرة القطر المصري ، فاذا قبلتم هذه المشورة عملت حكومتانا معاً على تقرير مخصصات كافية لسموكم ، ولا يحدث خلل في نظام وراثة العرش فهو ينتقل بمقتضاه الى البرنس توفيق ، ويجب ألا نخفى عن سموكم أن رفضكم للتخلى واجباركم بذلك وزارتي لندن وباريس على التوجه بالطلب إلى السلطان رأساً يحلها من وعدهما لكم بالمخصصات ومن المحافظة على وراثة العرش لمصلحة البرنس توفيق ، (٢) .

فلما سلم القنصلان البريطاني والفرنسي هذا الانذار الى الخديو طلب مهلة للنظر في الأمر . وفي ٢١ يونيه أعلنهما أن المسألة أحييت إلى السلطان . قال ذلك لأنه رفعها فعلاً إلى الباب العالي . وفي ٢٧ يونيه ١٨٧٩ كتب القنصل الاميركي في تقريره إلى واشنطن ما يلي :

« مساء ٢١ الجاري سلم الخديو الى قنصلي فرنسا وانجلترا رده على طلب النزول ، وخلاصته أنه أبرق إلى استانبول بطلب التعليمات ، وهي لم تصله بعد ، وأنه حال وصولها يزعمهما بالقدوم اليه لتناول جوابه ، وزاد على ذلك أنه لا يستطيع التخلي عن تبعات الحكم في مصر بغير أوامر من السلطان . وفاغتاظ القنصل الفرنسي جداً من هذا الرد غير المنتظر . وقال للخديو :

(١) محفوظات مابدين . ملف ابراهيم ١٨٧٩

(٢) كرومر : ج ١ ص ١٣٥

من أى عهد كان سموكم خادما وضيعا للباب العالى ؟ فرد الخديو بسرعة :  
« منذ ولادتي يامسيو » . وجرت ساعتئذ بعض الأحاديث كانت لهجة القنصل  
فيها عنيفة . وبعد يومين أشار القنصل الألماني والقائم بأعمال القنصلية  
النمساوية أيضاً على الخديو بالتنزل . وفي اليوم التالي فعل القنصل الإيطالى  
مثل ذلك . وقد كثرت التشديد على الخديو ليستقيل دون انتظار القرار السلطاني  
فوعده من أجل ذلك بمخصصات وبعض الأملاك الخاصة وخلافة ولده له  
على العرش ، وهدده في حالة الرفض باستقدام عمه حليم باشا ليخلفه وبارسالة  
إلى الخارج صفر الدين » (١)

وكذلك لم تكتف أوروبا بالتملق والتهويل والتهديد لا كراه اسماعيل باشا  
على التنزل . بل ان القنصلين الفرنسي والألماني تذرعا بوسائل استحالة  
على كريم انجليزى كممثل الدولة البريطانية أن يوافق عليها . انظر كيف  
يوضح القنصل الأمريكى هذه النقطة الفارقة .

« يوم ٢٤ ذهب القنصلان الفرنسي والألماني إلى القصر الساعة الثانية  
بعد منتصف الليل واستدعيا الخديو فسيبا روعاً شديداً في الحرم خوفاً عليه  
من الاغتيال . وأعلماه أنهما جاءا يتيحان له آخر فرصة للتنزل عن العرش  
في مصلحة نجله . وإلا فبعد ساعات قلائل يعين حليم باشا وتفوت الفرصة ،  
فرد الخديو بأن الوقت لا يزال متسعاً للتنزل وأنه سيقابلهما في الغد . قال  
هذا وحياهما مودعاً وعاد إلى غرفته ، (٢)

وبينما كان الممثلون السياسيون يلجأون إلى وسائل غير لائقة  
لا كراه الخديو على التنزل ظل هو متصلاً بأبراهام بك في استانبول . وفي  
٢٢ يونيه تناول منه برقية هذا مؤداها :

« قال لي عثمان باشا الآن إن الصدر الأعظم أخبره بقول السلطان إنه  
يجب ألا يقع شيء مزعج للخديو وأن على سموه في الأحوال الخطيرة

الحاضرة أن يرفع إلى جلالته وإلى الباب العالي كل اقتراح تقدمه الدول .  
فيترب إذن على الخديو أن يقول إنه كتب إلى مولاه ولا يستطيع إلا  
انتظار الرد . هذه هي الطريقة الوحيدة للتغلب على المصاعب . فأرجو أن  
تعلموا سموه بذلك . (٢)

وبعد ذلك في اليوم عينه أ برق « المراقب » إلى الخديو أن مجلس الوزراء  
العثماني عقد اجتماعاً . ويعتقد أن السلطان سيحتج على موقف الدول لأن  
فيه خرقاً لحقوق جلالته . ثم وردت برقية ثالثة في ذلك النهار تقول إن  
الحكومة العثمانية أرسلت احتجاجاً إلى إنجلترا وفرنسا . و برقية رابعة تزيد  
على ذلك أن البرنس لوبانوف السفير الروسي أسرى إبراهيم بك أن روسيا  
لا توافق على عمل فرنسا وإنجلترا

فشجعت هذه الأخبار اسماعيل وأ برق يومئذ إلى إبراهيم :  
« أنا معتمد على حميتكم وإخلاصكم جرياً على عادتي . يجب أن تنقلوا  
إلى ، يوماً بيوم ، بل ساعة بساعة كل ما يجري ويقال عن مصر في السفارات  
وفي القصر وفي الباب العالي . فاتخذوا كل الوسائل الممكنة لمعرفة هذه  
الأمور وأ برقوا إلى بكاملها وبدون تحفظ لأنه لا غنى لي في الوقت الحاضر  
عن أن أعرف كل تفصيل صغير . » (٢)

وبلغت السلطان إشاعة في ٢٣ يونيه مؤداها أن الخديو تنزل . واقتضى  
انكارها الرسمي مرور ٢٤ ساعة . لكن هذا الخبر المنعزع لم يضعف نشاط  
إبراهيم الحاضر في كل مكان . وبينما كان يقيم الأرض والسماء ليق اسماعيل  
على بينة من كل الأمور تناول برقية من الخديو بأن قناصل إنجلترا وفرنسا  
وألمانيا (٣) أيقظوه من نومه الساعة الثالثة بعد نصف الليل ليخبروه بأنهم تناولوا  
برقية من استانبول تعلمهم أن مجلس الوزراء قرر سحب فرمان الصادر سنة  
١٨٧٣ وتعيين حلیم باشا خديوياً . وأن جلالة السلطان أعلن ميله إلى

(١) و (٢) محفوظات عابدين القاهرة ملف إبراهيم ١٨٧٩

(٣) القنصل الأمريكي في تقريره يذكر القنصلين الفرنسي والألماني فقط

الموافقة على هذا التدبير . فأبرق الخديو إلى ممثله بأن يذهب حالا إلى القصر لتحقيق ذلك .

وفي الغد ٢٦ يوليه ورد على اسماعيل الرد التالى :  
« فوض إلى جلالة السلطان أن أبرق إلى سموكم بأن بيان قنصلى إنجلترا وفرنسا ( لم تذكر ألمانيا ) غير صحيح بتاتا . والتفاصيل تابعة »<sup>(١)</sup>  
فالمحفوظات الملكية المصرية لا تحتوى على التفاصيل الموعود بها . وقد تابعت الحوادث بسرعة فلم تدع مجالا لارسال معلومات أخرى . وبالطبع لم يعلم الخديو أن نهاية عهده كانت قريبة كل هذا القرب . ففى ٢٥ يونيه مرسوماً بزيادة الجيش إلى ١٥٠ ألف رجل<sup>(٢)</sup> . ويقال ان البحث جرى فى تدابير غريبة الغرض منها غمر الاراضى المحيطة بالاسكندرية بالمياه . ولكن فى ٢٦ يونيه بلغت القاهرة برقيتان من استانبول إحداهما موجهة إلى « اسماعيل باشا خد و مصر » مفادها :

« لقد ثبت أن بقاءكم فى مركزكم لا يسفر إلا عن ازدياد المصاعب الحاضرة ، ولهذا قرر جلالة السلطان وفاقاً لقرار مجلس الوزراء تعيين محمد توفيق باشا خديوياً على مصر . وقد صدرت الآن إرادة سنية بهذا المعنى .  
والبرقية الثانية موجهة إلى توفيق باشا خديو مصر تعلن تعيينه خديوياً . فأقنعت هاتان البرقيتان اسماعيل بأن كل مقاومة بعد الآن صارت عقيمة . فقد انطفأ من آماله آخر شعاع ، وأمام نظاره سلم السلطة إلى خلفه .

وقد جاء فى كتاب لورد كرومر : « يقال إن المشهد كان مؤثراً وقد ظهر الانفعال على الوالد والولد . وكان من المرغوب فيه عدم تأخير الاحتفال بنصب الخديو الجديد فنصب حالا . وعند الساعة السادسة والنصف من مساء ٢٦ يونيه ١٨٧٩ أبرق السير فرنك لاسل إلى لورد سالسبورى  
« أطلقت المدافع من القلعة هذا المساء تحية لارتقاء البرنس توفيق

(١) محفوظات عابدين : ملف ابراهيم ١٨٧٩

(٢) كرومر مجلد ١ ص ١٤٠



العرش. وأقام سموه استقبالا رسمياً حضره جميع الممثلين السياسيين والقناصل والنظار وأركان الحكومة وعدد كبير من الشعب،<sup>(١)</sup>

وبقى مشهد آخر لا بد من تمثيله. أن بقاء الخديو السابق في مصر لم يكن مرغوباً فيه فقرر أن يطلب مقراً في نابولي حيث وضع ملك إيطاليا تحت تصرفه مقاماً مناسباً. وفي ٣٠ يونيه غادر القاهرة إلى الاسكندرية وأعلن رغبته عن كل انتباه رسمي لرحيله. لكن الجماهير الغفيرة اجتمعت لوداعه على الرغم من ذلك. وقبل أن يدخل مركبته الحديدية ألقي بضع كلمات على الحاضرين قائلاً إنه عند مغادرته لمصر يسلم ابنه الخديو إلى عنايتهم. وروى شاهد عيان: «أن المشهد كان مؤثراً حتى لم يتمالك الكثيرون الدمع في جفونهم».

وهاك وصف القنصل البريطاني لما جرى في الاسكندرية:

«ازدحم ظهر الباخرة محروسة، بالموظفين والسكان الأوربيين الذين قدموا لوداع اسماعيل باشا. ولقي سموه على المرفأ، وفي السفينة، وفي كل مكان، احتراماً وإكراماً ممتازين. ومع أن ملامحه نمت على تأثره الشديد في العهد الأخير كان جليداً، رابط الجأش، تبدو عليه مظاهر الرجولة والبشاشة التامة، يلقي كلمة شكر لطيفة في أذن كل مودع ويصافح الجميع<sup>(٢)</sup> ومع أن اللورد كرومر لا يعد مؤرخاً ودوداً لعهد أول الخديويين لخص نهايته كما يلي:

«إذا كان حكم اسماعيل سيئاً فسقوطه على الأقل كان شريفاً. ولا بد أن يكون ألد خصومه أشفقوا على رجل بلغ ما بلغه من علو المقام ثم سقط إلى هذا الحد. قال بايكون: «من ذا يرى أياماً أشد عليه من يُشيع وهو حي جنازة صيته». فكل مفكر راقب المحروسة وهي

(١) كرومر: مجلد ١ ص ١٤٠ (٢) كرومر: مجلد ١ ص ١٤٢

تبحر من مرفأ الاسكندرية بعد ظهر ذلك اليوم في الصيف ، تنهد بطبيعة الحال أمام مشهد بارز في أفق العالم للفرص الذهبية تسنح وتلع ثم تضيع<sup>(١)</sup>.

فالرجل الذي حكم الناس عليه بهذه القساوة سُمع له أخيراً بالاقامة في استانبول ، وهناك توفي يوم ٢ مارس سنة ١٨٩٥ ، ولم يذهب غير مبكى وغير محترم وغير مأسوف عليه ، بل كل من اتصلوا به أحبوه وسكبوا على نعشه المدامع .

ولما نشر لورد كرومر كتابه « مصر الحديثة » سنة ١٩٠٨ قال : « إن حوادث عهد اسماعيل باشا أقرب عهداً من أن يستطاع الانصاف في الحكم عليها » . وها قد مر نحو ربع قرن على هذه الكلمات . ولعل العهد لم يزل أقرب من أن يمكن استعراض النتائج الصافية لحكم ذلك الخديو بشكلمها الحقيقي استعراضاً مشارفاً . ولكن ليس من التعجل تسجيل الحقائق . ومصيبة الكتابات التي تنوقلت من أيام الفرد ملر الالمعى وكتابه « انجلترا في مصر » إلى وقتنا الحالى أنها لم تشتمل على الحقائق . أن « حوادث عهد اسماعيل باشا في مصر » لا يمكن أن يصدر فيها الحكم المنصف إلى أن تعلن جميع الحقائق وتعلم

قد ينطوى ذلك الحكم المنصف على أن تنزل اسماعيل كان واحداً من تلك القرارات التي يأسف لها القلب جداً ، ولكن العقل يوافق عليها متردداً . لقد كان اسماعيل سابقاً لأوانه بعدة أجيال . والعالم لا يساح الرواد ، ولا يثق بالرجل الذي يرى بعيداً إلى الأمام ، ولا يتساهل مع المتفائل الذى تدفعه بسالته إلى الابتسام عنا . ما تدلهم الغيوم . إن حضارة الأمس كحضارة اليوم تصفق للذكاء المتألق . لكنها تتمسك بالعقول العادية المتوسطة . ولم يكن فيها للخديو محل لأنه كان أكبر من محيطه .

إن أحوال العالم الحاضرة تدلنا على المصاعب التي واجهتها فرنسا وانجلترا سنة ١٨٧٩ . فقد تولى اسماعيل السلطة أثناء موجة الاقبال الناشئة عن حرب أمريكا الأهلية . تلك السنوات السمان مدتها وأطالتها الجهود الحاذقة التي بذلها سنة ١٨٦٦ لاجتناب الأزمة المالية وافتتاح قناة السويس . فلما تبدلت الحال عجز عن تدبر أحوال مصر الجديدة على نمط جديد . إن « الأغنياء المحدثين » الذين خلقتهم الحرب الكبرى يعجزون عن ملاءمة أنفسهم لحقائق الوقت الحاضر .

على أن المقابلة بين ورطة الخديو والورطة التي تتخبط فيها أوروبا وأمريكا في هذا العصر لا تحمل التماهي فيها . لأن الاقبال الذي أصاب وادي النيل وما تلا ذلك من رد الفعل أمور محلية وقد استطاعت فرنسا وانجلترا تمثيل دور الأطباء فيها . أما اليوم فالعالم كله مستشفي عام . وليس فيه من ناقهين يهتمون بالمائتين .

يمكن الاعتراف بأن اسماعيل كان كبش التضحية على هيكل الأنظمة الاقتصادية، ولكن لا ينتج عن ذلك أن حكم الأجيال المقبلة المنصف سيوافق على كل ذلك الخنار في العناية بمصالح الدائنين . ويؤلم مبادئ الانصاف الأساسية أن ترى اسماعيل منفياً لمحض وقوعه في اعصار اليسار والاقبال ، حالة أن أولئك المتاجرين بالنقود قبضوا جنيهااتهم لحما بشريا يقطر الدم منه . وذلك ماجرى فعلاً . فقد قبض الخديو من المائتين سنتي ١٨٧٣ و ١٨٧٩ ( حتى لا نذكر سوى هاتين الحادثتين ) مبلغاً بمجموعه ٢٣٨٠٢٠٠٠ جنيه ولقاء هذه القيمة أصدر سندات بأربعين مليوناً وخمسمائة ألف جنيه بفائدة ٧ في المائة<sup>(١)</sup> واضطرت فرنسا وانجلترا الفلاح إلى أخذ هذا الحمل على عاتقه ، وبذلك استطاع السماسرة أن يستدقوا في شمس اليسر الخديوي ويستمرّوا غنائم الحصاد التالي . ولكي تزداد في الطين بلة مامر عام واحد على تنزل اسماعيل

(١) مولود ص ٥٢٦

حتى انتهز المليون الفرنسيون فرصة جديدة وابتاعوا بثمانمائة وثمانين ألف جنيه حصة مصر البالغة ١٥ في المائة من أرباح شركة قناة السويس وهي التي كان اسماعيل المفترى عليه قد حولها الى خلفه. وفي سنة ١٩٣٢ وحدها بلغ ربح أولئك الأشعيين من تلك الحصة فقط أكثر من مليون جنيه استرليني إذا كان لورد كرومر حسب ان سنة ١٩٠٨ أبكر من أن يجوز الحكم فيها على « حوادث عهد اسماعيل باشا في مصر ، فالقنصل الأمريكي فارمن لم يتردد في اصدار هذا الحكم في تقريره الرسمي المؤرخ في ٢٧ يونيه سنة ١٨٧٩ «ستختلف الآراء جدا فيما يتعلق بمحاسن حكم اسماعيل باشا ومساوئه وفي تحكم الدول التي دبرت نزوله عن العرش دون طلب من شعبه وضد رغبة الزعماء في دولته من ملكيين ودينين وعسكريين . ومهما يكثّر القول ضده يبقى شيء واحد لا جدال فيه : ان مصر تقدمت في أعوام حكمه الستة عشر في جميع نواحي المدنية الحديثة أكثر من تقدمها في المائة والخمسين أو الخمسمائة السنة السابقة كلها وأكثر مما تستطيع أن تقدم في زمن طويل مقبل . ومصر مدينة بهذا التقدم كله تقريباً لاسماعيل ،

ثم أسرع هذا القنصل الأمريكي فأضاف الى هذا البيان الوافي :  
« لسوء حظ الخديو الخاص وربما لسوء حظ وطنه أيضاً انه كان قد عرف أوروبا جيداً فخطر له امكان انشاء دولة أفريقية كبرى بل إمبراطورية على ضفتي النيل على الطراز الأوروبي تمتد من البحر المتوسط الى خط الاستواء . وتاريخ العالم يدل على سهولة النجاح في انشاء مستعمرات جديدة . أما انشاء دول جديدة نشيطة بتلقيح عناصرها القديمة بالحضارة الحديثة فتجربة لا يزال نجاحها قيد الامتحان . وما جرب أحد هذا المشروع بمثل امانة الخديو اسماعيل وثباته . وقد فاز بعض الفوز . لكن الديون التي اقتضاها العمل بهظته فرزح تحت أثقالها (١) .

(١) ملاحظات المفوضية الأمريكية بالقاهرة مجلد ١٥ ص ٢٤١



لم ترد كلمة واحدة في هذا الوصف السرى لعهد الأمير الهاوى عن التبذير والاسراف ، بل على الضد من ذلك يلوم القاضى فارمن بصراحة مضاربى البورصات والدعاة الصحفيين على سقوط اسماعيل باشا . واليك كلماته بحروفهائه :

« ليس غرضى التبسط فى التفاصيل المتعلقة بالدين المصرى أو الاسباب التى أدت الى سقوط الخديو . بل أزيد فقط أن الحرب الصحفية المثاره عليه منذ عامين فى أوربا ، وغالباً بمساعى جماعات من كبار المضاربين وبأموالهم ، أدت إلى تكوين رأى عام مخطىء وتعصب غير منصف ضده . أجل ان أى أمير شرقى يمدن أن يقال ضده أقوال صحيحة كافية . ولكن اسقاط الخديو ليس على الإطلاق نتيجة الاسباب المؤسسة عليها المقالات التى نشرت فى مصر بعد ابتداء الازمة المالية ، (٢)

لا نحاول هنا وزن ما فى هذا الحكم من الدقة بعد ما انقضى عليه الآن أكثر من نصف قرن محفوظاً فى وزارة الخارجية الأمريكية . بل يكفى أن يقال إن المؤرخ الذى لم يولد بعد ، إذا شاء التسليم بأن تنزىل اسماعيل تتج حتماً عن أحوال مستقلة عن نزعاته الشخصية فلا بد له تجاه الحقائق الواضحة من رفض الاكتراث لكل طعن فى سمعة الخديو . بل ان نفسه ستثور على النسيج الملفق الذى حاكه السير أوكلند كولفن والفيكونت ملتر وارل كرومر وماركيز زتلند ومن لف لفهم من المؤلفين الانجليز والفرنسيين . وإذا فعل ذلك تبادرت إلى ذهنه كلمات شكسبير التالية :

« السمعة الطيبة جوهرة النفس يا مولاي . إن من يختلس كيسى يختلس شيئاً تافهاً . كان الكيس لى وصار له ، وما زال عبداً لآلوف . أما من يفقدنى سمعتى الطيبة فيسرق منى شيئاً لا يغنيه . ويجعلنى فقيراً أى فقر ،

## خاتمة

ان الحقائق الواردة في هذا الكتاب تحدث بنفسها عن نفسها . فقد أساء بعض الكتاب الأجانب إلى اسماعيل بما اتهموه به ، وحاول بعضهم أن ينصفه ، ولكن صوت الأكثرية كان الصوت الطاغى . فجاء المستر بير كرايتس ، القاضى الأمريكى سابقاً فى المحاكم المختلطة ، فساق أدلة الفريقين وأضاف إليها حقائق جديدة منتزعة من وثائق لم تنشر قبلاً ، موازناً بينها ، فانتصف لاسماعيل من شائيه . ولو تم فى عصر أى أمير آخر نصف ما تم فى مصر والسودان فى عصر اسماعيل لأضيف لقب العظيم إلى اسمه . ولكن من نكد الدنيا أن اسماعيل كان فى حاجته إلى المال للقيام بكل هذه الأعمال العظيمة يعامل طائفة من المراهين الدوليين « ينحجل منهم شايлок » ثم جاء فريق من كبار الانجليز فقالوا فيه إنه سفاك ومبذّر ولص . . . ومسرف وشهوانى . . . ومجرد عن المبدأ . . . الخ . وكذلك تألبت عليه دوائر المال ودوائر السياسة .

كان القاضى كرايتس معنياً بوضع كتاب يورخ فيه للضباط الأمريكين فى الجيش المصرى . فاستأذن المغفور له الملك فؤاد الأول فى الاطلاع على المحفوظات الملكية فى سراى عابدين ، فأذن له جلالتة فى ذلك ، فما كاد يطلع عليها حتى خرج وهو يقول : إن فى هذه الأوراق ما يكفى لانصاف اسماعيل

و كذلك نبتت فكرة هذا الكتاب .

ومن بواعث غبطتى ، أنتى كنت مرتبطا بالقاضى كرايتس بصلة صداقة ومودة . فقد تعلبت منه كيف يكون الصبر على أرزاء الجسم ، والنشاط فى جعل ساعات الفراغ حافلة بما يجدى ، والصلابة فى الحق ، لا يقبل فيه مساومة على الاطلاق . أما حبه لمصر وللشعب المصرى ، فكان متغلغلا فى قلبه ، وقد غادر مصر وهو مكتئب حزين ، ولكنه ترك فى مصر شلوا من جسمه ، وخمسة مجلدات مطبوعة فى تاريخها الحديث ، وحمل معه مجلداً آخر نرجو أن يتاح له الظهور قريباً .

وكان الفاضى كرايتس قد حدثنى ببعض ما عثر عليه فى سيرة اسماعيل والكتاب لا يزال فى المطبعة ، حديث متحمس للحق والانصاف ، غاضب على الجور والافتراء ، فعزمت من حينها على نقل الكتاب الى العربية بعد نشره ، ولكن ذلك لم يتح لى قبل الآن ، فلما كنت فى إنجلترا فى الصيف الماضى ، اتفقت مع دار النشر التى أخرجته على ذلك بتوصية منه ، ونلت الرخصة الرسمية بذلك ، وهاهو ذا الكتاب مطروح بين أيدي القراء ، بعيد إلى عصر اسماعيل رواء أكمد على طول السنين بما أصابه من حديث التبذير والفساد والشهوة والآبهة الفارغة .

ولقد توخيت فى الترجمة ان تجمع بين سلامة الأسلوب العربى والدقة فى متابعة الاصل الانجليزى . ولما كانت القواعد التى وضعها بجمع اللغة العربية الملكى ، لتعريب أسماء الاعلام الأجنبية لم تظهر بعد ، فقد عربتها كما تعرب عادة فى مصر . وإذا وجد القارىء اسم غوردون بالغين على الأكثر وبالجم على الأقل ، أو لفظ الخديو بغير الياء على الأكثر وبالياء على الأقل ولفظ الأمريكى بتقديم الياء على الكاف على الأكثر وبتقديم الياء على الراء على الأقل ، فما ذلك الامن هنات الطبع . ومن قبيل هذه الهنات ذكر المفوضية الأمريكية فى القاهرة باسم السفارة فى موضع واحد على ما أذكر ، وهذا خطأ ظاهر . ولست أتولى هنا إثبات هنات مطبعية أخرى قلما يسلم منها كتاب عربى . وليست بالمستحيلة فى كتاب أعجمى .

ولما كنت قد ذكرت أسماء المراجع التي استند إليها المؤلف في هوامش الصفحات مترجمة مختصرة فقد نشرت قائمة بالكتب المطبوعة حيث ذكرت العناوين كاملة ومعها أسماء المؤلفين ودور النشر التي أخرجتها وسنة إخراجها حتى يسهل على من يريد التوسع أن يعرف الاسم والعنوان بنصه الكامل وكذلك فعلت بأسماء الأعلام من الأجانب فقد وضعتها في جدول بحسب الحروف العربية الأولى منها ، وأمام كل اسم وضعت الرسم الانجليزي .  
فعسى أن ينال هذا الكتاب من كل وطنى مصرى عناية هو جدير بها .

فؤاد صروف

القاهرة ٢٦ فبراير ١٩٣٧



## أسماء المؤلفات المطبوعة التي رجع عليها المؤلف

---

- 1 — The Transit of Egypt, by Lieut. - Col. P. G. Elgood, London ( Edward Arnold ) 1928
- 2 — Essais diplomatiques, Nouvelle serie, par Conte Benedetti, Paris ( Librairie Plon ) 1897
- 3 — The Khedive's Egypt, by Edwin de Leon, London ( Samspon Low Searle & Rivington ) 1877
- 4 — Ferdinand de Lesseps, Sa' vie, Son Oeuvre, par Alponse Bertrand et Emile Ferrier, Paris ( Charpentier ) 1887
- 5 — L'Egypte et L'Europe par un ancien juge mixte, Leiden ( E. G. Brill )
- 6 — A Few Words on The Anglo Egyptian Settlement, by Abbas Hilmy, London ( Allen & Unwin )
- 7 — The Suez Canal : Its History and Diplomatic Importance, by Charles W. Hallberg, New York ( Columbia U. Press ) 1931
- 8 — L'Empire Egyptien ... par M. Sabry, Paris ( Paul Geuthner )
- 9 — La Question d'Egypte par C. de Freycinet, Paris ( Calmann - Levy )
- 10 — Egypt, Native Rulers and Foreign Interference, by Baron de Malortie, London ( William Ridgway ) 1882
- 11 — Egypt To-day, by W. Fraser Rae, London ( Richard Bentley ) 1892
- 12 — Modern Egypt, Cromer, New York ( Macmillan ) 1908
- 13 — The Making of Modern Egypt, Colvin, London ( Seeley ) 1906
- 14 — England in Egypt, Milner, London ( Edward Arnold ) 1904

- 15 — Lord Cromer, by the Marquess of Zetland, London (Hodder & Stoughton) 1933
- 16 — Egypte as It Is, by J. C. Mc Coan London, (Cassell, Pelter and Galpin)
- 17 — Das heutige Agypten, von Heinrich Stephan, Leipzig (Brokhaus) 1872
- 18 — A Confederate in Egypte, W.W. Loring, New York (Dodd, Mead) 1884
- 19 — Le Khedive Ismail et l'Egypte, par Gaston Zauaniri Alexandrie, 1923
- 20 — Egypt and its Betrayal, by, Elbert E. Farman, New York (The Grafton Press) 1908
- 21 — L'Egypte et Ismail Pacha, par Sacré et Outrebon, Paris (Hetzel), 1865
- 22 — Khedives and Pachas, by one who knows them well, London (Sampson Low,...) 1884
- 23 — The War in Egypt and the Sudan, by Thomas Archer, London (Blackie & Son) 1885
- 24 — Sir Samuel Baker, A Memoir, by J. Douglas Murray and A. Silva White, London (Macmillan) 1895
- 25 — Ismailia by Sir Samuel Baker, London (Macmillan) 1874
- 26 — Letters of General Gordon to his Sister, London (Macmillan) 1888
- 27 — The Albert Nyanza, Great Basin .... by Samuel White Baker, London (Macmillan)
- 28 — My Life in Four Continents, by Colonel Chaille-Long, London (Hutchinson) 1912
- 29 — Mahdiism and the Egyptian Sudan, Wingate, London (Macmillan) 1891
- 30 — Col. Gordon in Central Africa, edited by George Birbeck Hill, London (Thos. de la Rue) 1881

31 — The Anglo-Egyptian Sudan - A Compendium (H. M. Stationery Office, London)

32 — Letters from Egypt, by Lady Duff Gordon, London (Macmillan) 1865

33 — Notes sur le Budget Egyptien pendant l'année 1873-1874 avec document à l'appui par Henry Oppenheim, Paris (Paul Dumont) 1874

34 — Egypt since Cromer, by Lord Lloyd, London, (Macmillan) 1933

35 — The American Participation in the Foundation of the Mixed Courts, by Jasper V. Brinton Alexandrie, 1928.

36 L'Achat des Actions de Suez, par Charles Lesage, Paris. (Pion) 1906

36 — Events in the Life of Charles George Gordon, by Henry William Gordon. London (Kegan, Paul, Trench) 1886

---

أما المقالات المنشورة في المجلات والرسائل الخاصة بالجمعيات  
فقد اكتفينا بذكرها في مواطنها

## اهم الاسماء الالعممية في الكتاب

مرتبة بحسب الحروف العربية ويقابلها رسمها بالفرنسية

Graves, Lieut. Col.	جريفز	Archer Thomas	آشر توماس
Joubert	جوير	Arrendrup	ارندروب
Goschen	جوشن	Elgood Col. P. G.	الجود
Gunther, F. M.	جونتر	Oppenheim Henry	اوبنهايم
Derby, Lord	دربي	Outrebon Louis	اوتربون
Disraeli	دزرتيلي	Ollivier Emile	اوليفيه
Dennison	دنيسون	Ignatieff, General	ايجناتيف
De Blignières	ده بلينير	Baravelli	بارافيلي
De Grammont	ده جرامون	Baring, Evelyn ( Major Sir )	بارنج ( راجع كرومر )
De Fréycinet	ده فرسينيه		
De Lavalette	ده لافاليت	Baragnon, Pierre	بارانيون
De Leon	ده ليون	Palmerston, Lord	بالمرستون
De Malortie	ده مالورتي	Beardsley	بردزلي
De Molaret	ده مولاري	Brinton, Jasper	برنتن
De Michels	ده ميشيل	Bruce, Sir Frederick	بروس
De Lesseps	ديلسبس	Bell, Moberley	بل موبرلي
Dicey	ديسي	Purdy Col.	بوردي
Rae W. Fraser	راي	Buller, Sir Henry	بولور
Romaine	رومين	Benedetti, Count	بنديتي
Rothschilds	روتشيلد	Baird, Sir Alex.	بيرد
Zetland, Marquess of	زتلند	Baker Julian	يكر جوليان
Zichy, Count	زيكي	Baker, Sir Samuel	يكر السير صمويل
Salisbury Lord	سالسبوري		



Lesage Charles	لیزاج	Stone, General	ستون
Lovas, Lord	لیونز	Stephan Heinrich	ستیفان
Mariott, General	ماریوت	Chaillé - Long, Col.	شایه لونج
Malcolm, Lieut. Com.	مالکولم	Dye Col.	ضای
Mc Coan, J. C.	ما کون	Gordon Ch. George	غوردون
Mc Killop	ما کیلوب	Gordon, Lady Duff	غوردون لایدی دف
Mason Col.	مایسون	Farman E. E.	فارمن
Milner (Alfred) Lord	ملنر	Fitzgerald, Sir Gerald	فیزوگرالد
Mott Thaddeus	موط	Victor Emmanuel	فکتور عمانوئیل
Munnall M. G	مولهول	Von Kremer	فون کرایمر
Muntzinger, Bey	مونتزینجر	Camara	کامارا
Napoleon III	ناپولئون الثالث	Cromer, Lord	کرومر لورد (راجع بارنج)
Harding Sir (Lord) Henry	هاردنج	Cobden Richard	کوبدن
Hallberg Charles W.	هلبرج	Colston, Col	کولستی
Waddington M.	وادنجتون	Colvin, Sir Auckland	کولفن
Walne	والن	Cave, Sir Stephen	کایف
Wilson, Sir Rivers	ولسن	Lascelles, Sir Frank	لاسسل
Wingate, Sir Reginald	وینجایت	Lobanoff, Prince	لوبانوف
Layard	لایارد	Loring, General	لورنج

تم طبع كتاب « اسماعيل المنقرى عليه »

بدر النشر الحديث

مطابع احمد الصاوى محمد

٧ شارع قواد الاول - تلفون ٥٥١٥٥ - القاهرة









